العمالة الفلسطينية في إسرائيل
ومشروع الدولة الفلسطينية
١٩٦٧-٢٠٠٧

الإهداء

إلى أبي وأمّي
وإلى جميع العمّال الفلسطينيّين
الذين يَصْنعونَ التاريخ
في أوضاع لَيْسَتْ من صُنْعِهم

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧

تأليف
ليلى فرسخ

ترجمة
سام برنز

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
بيروت

Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation

by
Leila Farsakh

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2010

ISBN: 978-9950-312-531

This book is published as part of an agreement of cooperation
with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢-٩٧٠+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org

الطبعة الأولى – رام الله فلسطين
٢٠١٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد، القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ ٠٢ –

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

قائمة الأشكال XIII

قائمة الجداول XVII

قائمة الخرائط XXI

تمهيد ١

شكر وتقدير ٥

مقدمة ٧

فهم هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ١٠

– الاحتلال والتنمية ١١

– اليد العاملة والأرض ١٣

خلاصة الفصول ١٦

مصادر البيانات المستخدمة ١٩

الفصل الأول: نظريات الهجرة وانتقال اليد العاملة والتغيير البنيوي ٢٣

نماذج الاختيار المنطقي ٢٤

– اقتصادات الهجرة الجديدة ٢٦

منظور الاقتصاد السياسي ٣٠

– الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون ٣٠

– التراكم البدائي وتسريح قوة العمل ٣١

– اتساع الرأسمالية واستيعاب القوى العاملة ٣٢

– فائض اليد العاملة في نظريات التنمية ٣٣

- الهجرة الدائرية وبنية البانتوستانات ٣٦
تقويم انتقادي ٣٩
- عملية الهجرة ٣٩
- أسباب الهجرة: الأرض والعمل والدولة ٤١
- انتقال اليد العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٤

الفصل الثاني: التنمية تحت الاحتلال: التغيير البنيوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٩٣ ..... ٤٧
تحديات الاحتلال ٤٨
- المسألة الديموغرافية ٥٠
- السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٥٣
مفارقة اقتصادية؟ ٥٦
- مستويات المعيشة ٥٦
- التغيير البنيوي ٥٩
التنمية تحت الاحتلال: تقويم نقدي ٦٤
- المنهج الاقتصادي ٦٥
- منهج الاقتصاد السياسي ٦٧
خلاصة: الأرض واليد العاملة والدولة ٧١

الفصل الثالث: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧٥
التقسيم أم الدمج - الأساسيات الجغرافية ٧٦
- مشروع ألون ٧٨
- آليات مصادرة الأرض ٧٩
المستعمرات والبعد الديموغرافي للمشروع الصهيوني في الضفة والقطاع ٨٢
- الأسس السكانية لـ «مشروع الاستيطان الرئيسي» لسنة ١٩٧٨ ... ٨٤
«خلق الوقائع»: المستعمرات والمستوطنون في الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٧ ٨٧
- ١٩٦٧ - ١٩٧٧: القدس الشرقية أولاً ٨٨
- ١٩٧٧ - ١٩٨٩: التوسع وفق مشروع دروبلس ٩٠

- ١٩٩٠ - ١٩٩٣: استباق اتفاق السلام الانتقالي ٩٢
- ١٩٩٣ - ٢٠٠٠: استباق مفاوضات الوضع النهائي ٩٤
- ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧: انتفاضة الأقصى ٩٦
الدمج الإقليمي والفصل الاجتماعي ٩٦
- فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين ٩٧
- الحوافز المالية ٩٨
- التكلفة الديموغرافية والاقتصادية ١٠١
الآثار والاستنتاجات ١٠٢

الفصل الرابع: خصائص هجرة العمال الفلسطينيين ١٠٩
القوة العاملة الفلسطينية ١٠٩
- مصادر عرض العمل الفلسطينية ١١٢
توظيف الفلسطينيين في إسرائيل ١١٥
- حركة اليد العاملة إلى إسرائيل: نمو وتذبذب ١١٥
- سمات عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل ١١٨
- النتائج ١٢٤
خاتمة ١٢٥

الفصل الخامس: تسريح اليد العاملة وانتقالها من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٢٧
البطالة وتفاوت الأجور ١٢٨
- البطالة والهجرة ١٢٨
- تفاوت الأجور والهجرة ١٢٩
- تفاوت في الأجور أم انعدام فرص العمل؟ ١٣٤
التغييرات البنيوية في القطاع الزراعي وانتقال اليد العاملة ١٣٧
- بنية قطاع الزراعة ١٣٨
- مصادر اليد العاملة المعروضة ١٤٠
- الإطار المؤسساتي ١٤٣

- السياسات التجارية ١٤٥
- المنتوجات الزراعية وتسريح اليد العاملة، ١٩٧٠ - ١٩٧٩ .... ١٤٨
- قيود على نمو الزراعة الفلسطينية، ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ..... ١٥٢
عملية السلام والزراعة واحتياطي اليد العاملة، ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ ..... ١٥٥
انتفاضة الأقصى والركود الاقتصادي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ ..... ١٥٩
ما هي خلفية القيود المفروضة على الزراعة الفلسطينية؟ ١٦٠
خلاصة ١٦٣

الفصل السادس: استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة ١٦٥
تنظيم تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ١٦٦
- قنوات الدخول الرسمية إلى سوق العمل الإسرائيلية ١٦٧
- قنوات الدخول «غير الرسمية» إلى سوق العمل الإسرائيلية ١٦٩
- الاعتبارات الأمنية والجغرافية ١٧٠
الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة ١٧٢
العوامل المحددة لاستيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء الإسرائيلي ١٧٦
قطاع البناء والهجرة اليهودية وعمال الضفة الغربية وقطاع غزة ١٧٨
- استيعاب العمال الفلسطينيين والاتجاهات في الأجور ١٨١
- تجنيد اليد العاملة في قطاع البناء ١٨٣
- الدولة الصهيونية وقطاع البناء الإسرائيلي ١٨٥
- الأرض واليد العاملة ورأس المال ١٨٦
- الهجرة والتوزيع الجغرافي لقطاع الإسكان الإسرائيلي ١٨٨
خلاصة ١٩٦

الفصل السابع: تدفق اليد العاملة وعملية أوسلو للسلام ١٩٧
عملية أوسلو للسلام ١٩٩
- تقسيم الأرض الفلسطينية ٢٠٠

البروتوكول الاقتصادي ٢٠٢
– مسألة العمل الفلسطيني في إسرائيل ٢٠٣
– اتحاد جمركي هجين ٢٠٤
انفصال أم دمج؟ ٢٠٦
– صعوبة الدخول إلى إسرائيل ٢٠٩
تحويل المناطق إلى بانتوستانات ٢١٣
تفسير عملية تحويل المناطق إلى بانتوستانات ٢١٦
– سياسة الإغلاقات ٢١٦
– تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات ٢١٩
– المادة السابعة في البروتوكول الاقتصادي ٢٢٢
– مأسسة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية ٢٢٤
مضامين ونتائج ٢٢٦

الفصل الثامن: إنشاء البانتوستانات في الضفة الغربية: ما توضحه بيانات الدراسات الميدانية ٢٢٩

مقدمة ٢٢٩
المعطيات المتوفرة ٢٣٠
– معطيات بشأن المستعمرات ٢٣٠
– معطيات بشأن المقاولين الفرعيين ٢٣١
– معطيات بشأن العمال ٢٣٢
واقع البانتوستانات الجغرافي ٢٣٢
– «قصة بلدتين»: سلفيت وأريئيل ٢٣٨
– حالات على «الحد الفاصل» ٢٤٠
– عينة الدراسة ٢٤٠
عمل الفلسطينيين في المستعمرات ٢٤٣
تفسير عمل الفلسطينيين في المستعمرات ٢٤٥
– آليات تسريح اليد العاملة ٢٤٦

- آليات انتقال اليد العاملة ٢٥٠
- آليات استيعاب العمال ٢٥٢
خلاصة ٢٦٠

الفصل التاسع: خاتمة: انتفاضة الأقصى وتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل ٢٦٣
انتفاضة الأقصى والعمالة والدولة الفلسطينية ٢٦٦
- خريطة الطريق ٢٦٩
- الجدار الفاصل وخطة الانسحاب من غزة ٢٧١

ملحق ٢٧٧

المراجع ٢٩٩

فهرست ٣٢٧

قائمة الأشكال

٢ - ١: إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي للفرد في الضفة الغربية (بسعر الدولار الأميركي سنة ١٩٨٦)، ١٩٦٨ - ١٩٩٣ ٥٨

٢ - ٢: إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي للفرد في قطاع غزة (بسعر الدولار الأميركي سنة ١٩٨٦)، ١٩٦٨ - ١٩٩٣ .. ٥٨

٣ - ١: المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية)، ١٩٧٢ - ٢٠٠٠ ..... ٨٩

٣ - ٢: الزيادة السنوية في عدد المساكن اليهودية الجديدة التي شرع في بنائها في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ ..... ٩٣

٤ - ١: حصة العمال المستخدمين في إسرائيل من مجمل العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٨ - ٢٠٠٠ ..... ١١٦

٤ - ٢: التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩٧ ..... ١٢١

٤ - ٣: التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في الاقتصاد المحلي بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩٧ ..... ١٢٢

٤ - ٤: التوزيع العرقي للعمال في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٧٠ - ١٩٩٢ ..... ١٢٣

٥ - ١: نسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجمل العاملين في إسرائيل مقارنة بمعدلات بطالة الذكور الإسرائيليين، ١٩٧٠ - ١٩٩٩ ..... ١٢٩

٥ - ٢: أعداد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل ومعدلات البطالة في المناطق المحتلة، ١٩٦٩ - ١٩٩٩ ..... ١٣٠

٥ – ٣أ: التفاوت في الأجور بين الاستخدام في إسرائيل والاستخدام في الاقتصاد المحلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة، كل القطاعات، ١٩٧٠ – ١٩٩٨ ..... ١٣١
٥ – ٣ب: نسبة الأجور اليومية في إسرائيل إلى الأجور اليومية المحلية، الضفة الغربية ١٣١
٥ – ٣ج: نسبة الأجور اليومية في إسرائيل إلى الأجور اليومية المحلية، قطاع غزة ١٣٢
٥ – ٤: الإنتاج الزراعي وإنتاجية العاملين في الزراعة في الضفة الغربية، ١٩٧٠ – ١٩٩١ ..... ١٥٠
٥ – ٥: الإنتاج الزراعي وإنتاجية العاملين في الزراعة في قطاع غزة، ١٩٧٠ – ١٩٩١ ..... ١٥٠
٥ – ٦: الأجرة اليومية الفعلية للعاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ..... ١٥٤
٥ – ٧: الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والإغلاق الإسرائيلي، ١٩٩٥ – ٢٠٠٢ ..... ١٥٨
٥ – ٨: الاستخدام الفلسطيني في قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة والإغلاق الإسرائيلي، ١٩٩٥ – ٢٠٠٢ ..... ١٥٨

٦ – ١: نمو الناتج وعدد العمال في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٧٠ – ١٩٩٩ ..... ١٨٠
٦ – ٢: الأجور اليومية الفعلية لعمال الضفة الغربية المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء وفي كل القطاعات (بأسعار الشيكل الإسرائيلي الجديد في سنة ١٩٨٦)، ١٩٧٠ – ١٩٩٣ ..... ١٨٢
٦ – ٣: الأجور اليومية الفعلية لعمال قطاع غزة المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء وفي كل القطاعات (بأسعار الشيكل الإسرائيلي الجديد في سنة ١٩٨٦)، ١٩٧٠ – ١٩٩٣ ..... ١٨٢

٧ - ١: نسبة الأجور المكتسبة محلياً إلى الأجور المكتسبة في إسرائيل للعمال الفلسطينيين الذكور، ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ..... ٢٠٨
٧ - ٢: نسب العاطلين عن العمل والعاملين في إسرائيل إلى مجموع القوة العاملة للضفة الغربية، ١٩٩٣ - ٢٠٠١ ..... ٢١١
٧ - ٣: نسب العاطلين عن العمل والعاملين في إسرائيل إلى مجموع القوة العاملة لقطاع غزة، ١٩٩٣ - ٢٠٠١ ..... ٢١١

قَـائِـمَة الجَـدَاول

٢ - ١: نمط التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل (نسبة العاملين بحسب القطاع إلى التوظيف المحلي)، ١٩٧٠ - ١٩٩١ ..... ٦١

٢ - ٢: بنية الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩١ ..... ٦٢

٣ - ١: المستعمرات والمستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية)، ١٩٧٢ - ٢٠٠٧ ..... ٨٩

٣ - ٢: السكان الفلسطينيون والإسرائيليون في القدس الشرقية، ١٩٧٧ - ٢٠٠٥ ..... ٩٢

٣ - ٣: تقسيم الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، آب/أغسطس ٢٠٠٠ ..... ٩٥

٤ - ١: متوسط معدلات النمو السنوي للسكان الفلسطينيين الذين بلغوا سن العمل وللقوة العاملة والتوظيف، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ ..... ١١٠

٤ - ٢: متوسط معدلات نمو استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٠ - ١٩٩٣ ..... ١١٥

٤ - ٣: التغييرات المطلقة في استخدام عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في السوق المحلية في إسرائيل، بحسب القطاعات، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ ..... ١١٨

٥ - ١: توزيع الأراضي بحسب مساحة القطعة في الضفة الغربية (١٩٧٠) وقطاع غزة (١٩٦٨) ١٣٩

٥ - ٢: توزيع العمال المستخدمين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤ ..... ١٤٢

٥ – ٣: مساحة الرقعة المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٥٢
٥ – ٤: التغيرات الطارئة على الزراعة الفلسطينية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ ... ١٥٩
٥ – ٥: الاستخدام في قطاع الزراعة الإسرائيلي، ١٩٦٩/ ١٩٧٠ – ٢٠٠٦ ..... ١٦٢

٦ – ١: الدخل الصافي اليومي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة كنسبة من إجمالي الدخل اليومي للإسرائيليين والعمال اليهود في مختلف الفئات المهنية، ١٩٧٥ – ٢٠٠٢ ..... ١٧٥
٦ – ٢: توزيع العاملين في قطاع البناء الإسرائيلي بحسب الانتماء العرقي، ١٩٧٠ – ٢٠٠٤ ..... ١٧٧
٦ – ٣: الهجرة اليهودية وناتج البناء والعمال المستخدمون في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٤٩ – ٢٠٠٢ ..... ١٧٩
٦ – ٤: توزيع المساكن التي شيدتها الحكومة، بحسب المحافظات، ١٩٧٠ – ٢٠٠٢ ..... ١٨٩
٦ – ٥: توزيع المساكن التي شيدها القطاع الخاص، بحسب المحافظات، ١٩٧٠ – ٢٠٠٢ ..... ١٩٠

٧ – ١: العمال الفلسطينيون في إسرائيل وفي مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ ..... ٢١٠

٨ – ١: عدد الوحدات السكنية الإسرائيلية التي شرعت وزارة البناء والإسكان في بنائها في القدس ومنطقة الوسط ومستعمرات الضفة والقطاع، ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ..... ٢٣٣
٨ – ٢: المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٦ و١٩٩٨ ... ٢٣٦
٨ – ٣: عدد السكان الفلسطينيين والإسرائيليين في محافظتي سلفيت ورام الله، ١٩٩٨ ..... ٢٣٧
٨ – ٤: مواصفات العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل مقارنة بالعاملين في المستعمرات الإسرائيلية، ١٩٩٨ و٢٠٠٠ ٢٤٤

٨ – ٥: مواصفات العاملين من سلفيت والجلزون في المستعمرات وإسرائيل، ٢٠٠٠ ..... ٢٤٦
٨ – ٦: مصادر الدخل من الأرض ٢٤٧
٨ – ٧: أسباب العمل في المستعمرات وإسرائيل ٢٤٩
٨ – ٨: توظيف العمال الفلسطينيين في المستعمرات وإسرائيل ٢٥١
٨ – ٩: مواصفات عامة للمقاولين الفلسطينيين ٢٥٣
٨ – ١٠: خبرات العمل لدى المقاولين الفلسطينيين ٢٥٥
٨ – ١١: مواصفات العاملين من خلال شركات المقاولين بحسب تعريف المقاولين ٢٥٧
٨ – ١٢: تكاليف تقسيم مشاريع البناء في إسرائيل والمستعمرات ٢٥٩

ملحق

أ – ١: الخصائص العامة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ – ٢٠٠٤ ..... ٢٧٩
أ – ٢: الخصائص العامة للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٨ – ٢٠٠٤ ..... ٢٨٠
أ – ٣: نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٨ – ٢٠٠٤ ..... ٢٨٢
أ – ٤: توزيع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب أماكن عملهم، ١٩٦٨ – ٢٠٠٤ ..... ٢٨٤
أ – ٥: العمال الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب مكان العمل والنشاط الاقتصادي، ١٩٧٠ – ٢٠٠٤ ... ٢٨٦
أ – ٦: التغير في عدد العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب قطاعات العمل، ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ ..... ٢٨٨
أ – ٧: القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ ..... ٢٨٩

آ – ٨: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب العمر، ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ ..... ٢٩٠
أ – ٩: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب أعوام الدراسة، ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ ..... ٢٩١
أ – ١٠: خصائص القوى العاملة الإسرائيلية والقوى العاملة الفلسطينية بحسب سوق العمل، ١٩٧٣ و١٩٩٣ ..... ٢٩٢
أ – ١١: المنتوجات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، ١٩٦٦ – ١٩٩٢ ..... ٢٩٣
أ – ١٢: الصادرات والواردات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب الدول المصدرة والمستوردة، ١٩٧٧ – ١٩٨٦ ..... ٢٩٤
أ – ١٣: الأجور الحقيقية لعمال قطاع غزة والضفة الغربية المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء والقطاعات الأُخرى، ١٩٧٠ – ١٩٩٣ ..... ٢٩٥
أ – ١٤: خصائص عامة للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة سلفيت، ١٩٩٨ ..... ٢٩٧
أ – ١٥: القرى والمدن الفلسطينية في محافظة سلفيت، ١٩٩٨ ..... ٢٩٨

قائمة الخرائط

٣ – ١: مشروع ألون، تموز/يوليو ١٩٦٧ ..... ٨٠

٣ – ٢: مشروع دروبلس ٨٦

٣ – ٣: المستعمرات حول مدينة القدس ٩١

٣ – ٤: تجزئة أراضي الضفة الغربية خلال فترة اتفاق أوسلو، آب/أغسطس ٢٠٠٠ ..... ١٠٣

٣ – ٥: قطاع غزة سنة ٢٠٠٠ ..... ١٠٤

٦ – ١: المحافظات في إسرائيل ١٨٧

٧ – ١: خريطة اقتراح الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة الذي قدمته إسرائيل في كامب ديفيد، تموز/يوليو ٢٠٠٠ ..... ٢٢١

٨ – ١: قضاء سلفيت، ١٩٨٨ ..... ٢٣٩

٨ – ٢: توسع البناء في المناطق الفلسطينية والإسرائيلية على امتداد الخط الأخضر، منطقة رام الله، ١٩٩٢ – ١٩٩٨ ..... ٢٤١

٩ – ١: الجدار الفاصل في الضفة الغربية، ٢٠٠٤ ..... ٢٧٤

تَمْهيد

منذ سنة ٢٠٠٠، عندما قام أريئيل شارون باقتحام الحرم الشريف وما تبع ذلك من اندلاع انتفاضة الأقصى، عصفت بالعالم موجة إحباط جديدة وانجلى السر مرة أُخرى عن كيف يمكن لصراع يمر بعملية سلام أن ينفجر من جديد ويأتي بعنف لم يسبق أن شهده كلا الطرفين. وفي عالم متوازن، ومدرك ذاته، ويكافح من أجل السيطرة على المشكلات العالمية بين البشر قبل أن تنزل بالأرض طامة كبرى - الاحتباس الحراري الكوني وغيره من الكوارث البيئية، والاندماج الاقتصادي العالمي مع عدم تكافؤ تكاليفه ومزاياه، وعجز قوة حفظ السلام الدولية الحسنة النية عن احتواء الصراعات المحلية - تَبرز إسرائيل/فلسطين كواحدة من أكثر الصراعات قساوة وشراسة، وهي تمثيل أيقوني وساخر لقدرة الجنس البشري الفريدة على خلق مشكلات لنفسه لا يقدر على حلها.

وكتاب ليلى فرسخ هذا يساهم مساهمة قيمة وفريدة في توضيح الغموض الذي يشوب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني عامة، والفترة التي تبعت اتفاق أوسلو الانتقالي سنة ١٩٩٣ خاصة. وبلغة الاقتصادي الهادئة والموضوعية، تجمع المؤلفة قصة الحلم الصهيوني وممارسات إنشاء الدولة اليهودية على أرض قيل إنها «بلا شعب»، لتدمجها في قصة الشعب الفلسطيني، سكان تلك الأرض غير اليهود، الذين يقاومون الاحتلال في ظل ما يواجهونه من استعمار على شاكلة الاستعمار الاستيطاني الأوروبي. وهي تبين أن المشروع الصهيوني، حتى بعد صوغ التسوية التاريخية القاضية بـ «دولتين لشعبين» على أرض فلسطين بصورة رسمية سنة ١٩٩٣، ما انفك يواصل عمله من دون إعاقة، وقد حقق وجوداً أكبر في أراضي القدس الشرقية والضفة الغربية، وإلى حد أقل في غزة. وفي الوقت ذاته، ظل الفلسطينيون في تلك الأراضي يواجهون تفوق إسرائيل العسكري والاقتصادي، ومواصلتها مصادرة أراضيهم، وتوسيع المستعمرات، وشق الطرق، والاستيلاء على المياه، بصفتها قوة محتلة لها بريق مقبول أكثر لدى العالم الخارجي لكنها ما زالت تمارس الظلم نفسه والتمييز نفسه، كما هو دأبها.

تنظر فرسخ في هذا الفهم بصفتها مختصة بالاقتصاد السياسي، وذلك من خلال تفسير منهجي وشامل للسياق الهيكلي الذي يقوم العمال فيه باتخاذ قرارهم بشأن

المشاركة في القوة العاملة ومكان العمل، والنتائج الاقتصادية التي تتبع هذه القرارات بالنسبة إليهم وإلى أُسرهم. ويركز هذا التفسير على الدور الرئيسي لنمط الهجرة، المصوغ رداً على الفرص والقيود التي خلقها الاقتصاد «المضيف» المجاور، الذي احتوى الاقتصاد الفلسطيني واستولى عليه. تقدم فرسخ شرحاً بارعاً لنظريات هجرة العمال، بدءاً بالعامل الفردي في التفسير الاقتصادي التقليدي الحديث للهجرة (neoclassical)، والذي يختار منطقياً قراره استناداً إلى مؤشرات السوق، مروراً بالاستراتيجيا المؤسسية العائلية الجديدة التي تعيِّن بعض أعضائها للعمل في الخارج وإرسال الحوالات المالية إلى الأُسرة، وانتهاء بتفسيرات الاقتصاد السياسي التي تحدد العوامل البنيوية والتاريخية التي تشكل الفرص المحدودة المتاحة للعمال المهاجرين وأُسرهم. وفي حين تستكشف الكاتبة حالة العمال الفلسطينيين المهاجرين إلى الاقتصاد الإسرائيلي، يبرز كتابها استعمالات هذه النظريات ومحدودياتها بوضوح شديد. وهذه الدراسة تجذب انتباهنا إلى التوترات الدينامية بين القوى الصهيونية الفريدة الرامية إلى فصل الشعبين الفلسطيني واليهودي أحدهما عن الآخر - بأخذها مساحات أكبر فأكبر من الأرض، مع استثناء سكانها بقدر المستطاع - وبين تلك القوى الاقتصادية القياسية الرامية إلى التكامل بين الشعبين إذ تؤدي اليد العاملة الفلسطينية دوراً حاسماً في الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني.

تجادل فرسخ بأن على أي نظرية للهجرة العمالية أن توضح ثلاث صيرورات: تسريح اليد العاملة، وانتقالها من اقتصاد إلى آخر، واستيعابها في ذلك الاقتصاد. وفي الحالة الفلسطينية، تسبب بـ «التسريح» استيلاء الدولة اليهودية المتوسعة ومستعمراتها الاستيطانية على الأرض، الزراعية منها وعمومها، كما تسببت به ندرة الفرص البديلة للعمال الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني ليتم تجريده بشكل منظم من رأس المال والبنية التحتية والمصادر الطبيعية المطلوبة للتنمية الاقتصادية الحديثة. وتم «انتقال» اليد العاملة الفلسطينية من خلال سياسة الحدود المفتوحة نسبياً في فترة الاحتلال (١٩٦٧ - ١٩٩٠)، إذ تم نقل عمال فلسطينيين ريفيين فقراء من الزراعة التقليدية في الأراضي إلى العمل الأكثر وفرة في الاقتصاد الإسرائيلي النامي. أمّا «استيعاب» اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل فقد تم، للأسباب الاقتصادية، في أسواق عمل مجزأة سهّل فيها انخفاض أجور الفلسطينيين النسبي تراكم رأس المال في الاقتصاد الإسرائيلي الحديث، وخصوصاً في قطاع البناء، وهو القطاع الذي قامت فيه مؤلفة الكتاب بعملها الميداني. ومن سخريات القدر، من وجهة نظر الفلسطينيين، أن مساهمة عمالهم مكّنت الدولة الصهيونية من تعزيز القاعدة المادية لاستيلايها على أجزاء أكبر فأكبر من الأراضي المحتلة، مستثنية منها الفلسطينيين أنفسهم.

لقد عمل اتفاق أوسلو الانتقالي والبروتوكول الاقتصادي المرفق به على إضفاء صفة الشرعية على ممارسة إسرائيل المستمرة لهذه السياسات التمييزية، مع ما يرافقها من تعميق آني للإدماج الجغرافي والفصل الاجتماعي الرسمي. لم يكن هذا الاتفاق بين شريكين متساويين، بل كانت لإسرائيل اليد العليا في كل القرارات، سواء المتعلقة منها بالوضع «الانتقالي» أو بالوضع «النهائي». ومن التغييرات المهمة التي تبعت اتفاق أوسلو قرار إسرائيل عكس «سياسة الحدود المفتوحة» لفرض الفصل الاجتماعي بصورة أكبر، ولتقليل قدرة العمال الفلسطينيين على الهجرة إلى العمل داخل إسرائيل والحد منها، بالإضافة إلى منع تحركهم ضمن مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. والتغيير المهم الثاني الذي طرأ على الواقع الفلسطيني كمن في قدرة إسرائيل على خلق مزيد من الوقائع على الأرض، وخصوصاً توسيع المستعمرات اليهودية ووصل مستعمرات الضفة الغربية والقدس الشرقية بإسرائيل بشبكة طرق، وذلك من خلال الاستغلال المستمر للعمالة الفلسطينية. وقد تسبب هذان التغييران، وفق ما تجادل به فرسخ، بتقسيم الأراضي المحتلة إلى «بانتوستانات»، وهي ظواهر اتضحت في سنة ٢٠٠٠، وتعني «تجزئة الضفة الغربية إلى معازل سكانية»، جيوب لا ينفصل بعضها عن بعض وعن القدس الشرقية وغزة فحسب، بل أيضاً تعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي، ومع ذلك غير قادرة على أن تكون مستقلة اقتصادياً وسياسياً.

تدعونا فرسخ إلى التأمل في أوجه الشبه بين هذا الوضع وحقبة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وما يعنيه بالنسبة إلى إضعاف إمكان نجاح الدولة الفلسطينية المستقبلية المحتملة في جوار إسرائيل. وسوف تخبرنا الإجابات عن هذه الأسئلة تباعاً كيف سنتدبر كلنا، نحن البشر المتجاورين، الأمور في المستقبل. وفي حين أن إسرائيل وفلسطين صغيرتان جغرافياً، فإن أهميتهما الأخلاقية لا تقدَّر، لأن مصيرهما سيساعد في تعريف الحالة الإنسانية العامة، خيراً أم شراً، ومصير العالم كما نقرره في القرن الحادي والعشرين.

كارِن فايفر
(Karen Pfeifer)
دائرة الاقتصاد - جامعة سميث
الولايات المتحدة الأميركية

شُكرٌ وتَقْديرٌ

هذا الكتاب نتاج عدة أعوام من البحث بدأت سنة ١٩٩٩، حين كنت أكمل عملي الميداني الخاص بأطروحة الدكتوراه، وبالكتاب الذي صدر باللغة الإنكليزية تحت عنوان: *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation* عن دار روتلدج (Routledge) سنة ٢٠٠٥. والكتاب الذي بين أيدينا بالعربية هو تطوير وترجمة للكتاب الذي صدر بالإنكليزية، إذ تم تحديث المعلومات والبيانات الخاصة بالعمل الفلسطيني في إسرائيل وما طرأ عليه من تغييرات بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وما تبع هذه الانتفاضة من تطورات أكدت عملية تفتيت مشروع الدولة الفلسطينية وانهيار الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهنا لا يسعني إلاّ أن أتوجه بالشكر إلى مركز دراسات التنمية/ جامعة بير زيت لكل الدعم الفني والإداري الذي قدمه، والذي من دونه لم يكن لهذا المشروع أن يرى النور. وأخص بالذكر كلاً من سامية البطمة، مديرة المركز، لتشجيعها وإيمانها بأهمية إيصال هذا الكتاب إلى الجمهور العربي، وراقية أبو غوش التي ساعدتني لا في طباعة النصوص وتنقيحها بصدر رحب فحسب، بل أيضاً في تحمل إنجاز العمل في الوقت المحدد له. كذلك أود أن أشكر كلاً من شادي بدران وألفت دار عثمان وعماد الصيرفي وأيمن عبد المجيد وشيرين نخلة، زملائي في المركز.

كما أود التوجه بالشكر إلى السيدة سام برنر على عملها الدؤوب في ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، وإلى مؤسسة مواطن، كما إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تولت نشر الكتاب. كذلك أخص بالشكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ومعهد الأبحاث التطبيقية - القدس، تقديراً لقيام هذه المؤسسات بتزويدي بالبيانات القيمة والمعلومات الضرورية لهذا الكتاب. كذلك أتوجه بالشكر إلى جامعة ماساشوستس . بوسطن للمنحتين اللتين قدمتهما لي من أجل ترجمة الكتاب.

كذلك لا يسعني أن أذكر وأشكر بما فيه الكفاية كل العمال في فلسطين الذين جعلوا هذا العمل ممكناً، والذين يحظون أبداً بكل تقديري واحترامي الشديدين. كما أنني أدين بشدة لأخي نزار على دعمه ومساعدته لي في أثناء إقامتي بفلسطين على مدار الأعوام الماضية. فقد قام بمرافقتي خلال عملي الميداني في الرحلات التي

لا نهاية لها عبر بساتين الزيتون المحبوبة لإجراء المقابلات مع العمال، وهي رحلات كانت ملهمة بقدر ما كانت خطرة، وخصوصاً لأنها تزامنت مع انفجار انتفاضة الأقصى. وقد ساعدني فكره الناقد الهادئ وأسئلته المستمرة المتقصية في توسيع نظرتي إلى الأمور، كما زودني بالمساعدة الفكرية والتقنية التي أحتاج إليها. وكذلك أشكر والدي على قراءته عدداً من فصول هذا الكتاب بكل صبر وتشجيع، وكلاً من عمتي انشراح وأخي عبد وأختي ديانا ووالدتي، الذين كانوا مصدراً لا ينتهي من التشجيع والدعم على الرغم من عدم اشتراكهم في البحث.

أخيراً وليس آخراً، أهدي كتابي هذا إلى ابنتي سلمى التي كانت شاهدة على حب والدتها لهذا الوطن، وإلى زوجي فرانز الذي تحمل لا مشقة افتراقنا للفترات الطويلة فحسب، بل الأزمات والمخاوف التي رافقت الأعوام الستة الماضية أيضاً. ولا شيء يضاهي صبره وتشجيعه وحبه قيمة.

مُقَدِّمَة

كان لهجرة اليد العاملة الفلسطينية، منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، دور رئيسي في تشكيل أنماط النمو الاقتصادي الفلسطيني وفي ربط الأراضي المحتلة بإسرائيل. وقد مثل العمال المهاجرون إلى إسرائيل للعمل، في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢، ثلث القوة العاملة الفلسطينية المستخدمة، وأنتجوا ما يزيد على ربع إجمالي الدخل القومي للضفة الغربية وقطاع غزة. كما قاموا بربط نمو الضفة الغربية وقطاع غزة الاقتصادي بالطلب الإسرائيلي على السلع والخدمات الفلسطينية، مساعدين في الوقت نفسه في تمويل عجز التجارة الفلسطينية مع الدولة اليهودية. وسمحت الأجور المكتسبة في إسرائيل بمضاعفة الدخل الكلي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣. لكن منذ عملية أوسلو للسلام سنة ١٩٩٣، أصبح تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل متذبذباً بشكل متزايد، وهو ما سبّب هبوطاً كبيراً في دخل الأفراد ودفع البعضَ إلى القول إن عصر الهجرة العمالية بلغ نهايته.

يهدف هذا الكتاب إلى شرح العوامل المحددة لهجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٦ وديناميتها. وحتى الآن لم تقم أي دراسة مفصلة بتوثيق ازدياد وانخفاض تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بعناية، أو تفسير أسسه الاقتصادية والسياسية ونتائجه. ومن الأسئلة الجوهرية التي يسعى هذا الكتاب للإجابة عنها: لماذا اعتمدت الضفة الغربية وقطاع غزة اعتماداً بالغاً على اقتصاد المحتل في استيعاب قوته العاملة، وكيف حدث ذلك؟ ويكتسب هذا السؤال أهمية خاصة نظراً إلى النمو السريع لقوة العمل الفلسطينية والتحدي الذي يشكله للاقتصاد الفلسطيني وقدرته الاستيعابية. فقد نمت القوة العاملة الفلسطينية منذ سنة ١٩٩٥ بما يزيد على ٤,١٪ سنوياً، وهذا أحد أعلى معدلات النمو في العالم (IMF 2001)، بينما لم ينمُ التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني في هذه الأثناء سوى بأقل عن ٣,٩٪ سنوياً.

تكتسب دراسة هجرة العمال الفلسطينيين أهمية إضافية اليوم نظراً إلى النقاش المستمر في شأن فرص استقلال الفلسطينيين عن إسرائيل. وقد قدمت خريطة الطريق التي نشرتها المجموعة الرباعية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ آخر تصديق دولي على

أهمية مشروع دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل للصراع العربي – الإسرائيلي. وتدعو هذه الخريطة التي قبلت بها إسرائيل[١] والسلطة الفلسطينية إلى إقامة «دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.» وقد أعادت الخريطة تأكيد القرار ١٣٩٧ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمبادرة السعودية لسنة ٢٠٠٢، وكلاهما يؤكد حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة. إلاّ إن الحدود السياسية والاقتصادية لهذه الدولة أبعد ما تكون عن التحديد، إذ ركزت أغلبية المناقشات المستمرة على السمات السياسية لهذه الدولة، ومدى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وشروط المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى نهاية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من دون أن تحدد إمكان تحقيق هذه الدولة وقابليتها للحياة.[٢] ولم يُعطَ حتى الآن اعتبار للمدى الذي يلقي به تدفق العمال الفلسطينيين ضوءاً على مضمون هذه الدولة والتحديات التي ستواجهها، ولا على الحدود التي ترسمها إسرائيل، وخصوصاً في ظل انسحابها من قطاع غزة بينما تواصل فرض سيطرتها على الضفة الغربية.

يعكس تدفق العمال الفلسطينيين دينامية الانفصال والإدماج الناشئة، أو إعادة تعريف حدود ١٩٦٧، الجارية بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الأربعة الماضية. وقد أدى الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية دوراً رئيسياً في تقرير مستوى الإدماج أو الانفصال بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك في تقرير مستوى النمو والرفاه الاقتصاديين الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك فإن اهتماماً كبيراً لم يُعَر لهيكلة هجرة العمال الفلسطينيين وللتغيرات المهمة التي طرأت على تركيبتها واتجاهها، وخصوصاً بعد سنة ١٩٩٤. ومنذ التسعينيات، أصبح الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية أسهل بالنسبة إلى عمال الضفة الغربية منه بالنسبة إلى عمال قطاع غزة. فمنذ سنة ١٩٩٤، استُخدم أقل من ١٥٪ من قوة قطاع غزة العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي، مقارنة بأكثر من ٤٠٪ في الثمانينيات (راجع الفصل

(١) تعود خريطة الطريق التي اقترحها كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة (والتي يشار إليها باسم الرباعية)، إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد قبلت بها الحكومة الإسرائيلية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ قبولاً مشروطاً بأربعة عشر تعديلاً، وعدت إدارة بوش بأخذها في الاعتبار. وقبلت بها السلطة الوطنية لشعورها بعدم وجود بديل منها (Usher 2002). يمكن الاطلاع على نص خريطة الطريق المعتمدة على الأداء للتوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال قيام دولتين على الموقع التالي: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20062.htm

(٢) راجع على سبيل المثال: Jong (1998); Robinson (1997); Hiller (1997); Klieman (2000); FMEP (2003, 2004); Boyle (2003)، ومبادرة جنيف (٢٠٠٣).

الرابع)، بينما بلغت معدلات البطالة في قطاع غزة في تلك الأثناء أكثر من ١٥٪ مقارنة بأقل من ٧٪ في الفترة السابقة على سنة ١٩٩٤. أمّا في الضفة الغربية، فقد استُخدم ١٢٠,٠٠٠ عامل في الاقتصاد الإسرائيلي في آب/أغسطس ٢٠٠٠، مقارنة بـ ٧٠,٠٠٠ في سنة ١٩٩٢. كما ازداد تدفق اليد العاملة على العمل في المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو على امتداد الخط الأخضر، بدلاً من العمل في الجانب الآخر للخط الأخضر. وتعكس هذه التغييرات صيرورة إعادة التعريف الجغرافي والاقتصادي بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وهي صيرورة تتطلب شرحاً، إذ إنها تعكس بصورة خاصة تطورين رئيسيين لهما تأثير في رسم حدود دولة فلسطينية مستقبلية، وقابلية هذه الدولة للحياة.

أولاً، إنها تشير إلى أن قطاع غزة كان منذ سنة ١٩٩٣ في حالة انفصال عن إسرائيل بينما بقيت الضفة الغربية مدمجة في الدولة اليهودية. وهذه عملية بدأت وما زالت مستمرة منذ ما قبل إعلان إسرائيل خطة انسحابها من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٣، لكن أسسها الاقتصادية والسياسية لم تُدرَس بعناية حتى الآن. ثانياً، يظهر النمط المتغير لهجرة العمال الفلسطينيين منذ سنة ١٩٩٤ أن المناطق المحتلة شهدت عملية تجزئة إلى «بانتوستانات» (bantustanisation). وهي العملية التي تم بها تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة عملياً إلى مستودعات سكان تشبه بانتوستانات جنوب إفريقيا بقدر ما هي غير قادرة على دعم ذاتها اقتصادياً وغير قادرة على الانفصال المستدام عن إسرائيل لتشكيل دولة فلسطينية متاخمة ومستقلة. كانت بانتوستانات جنوب إفريقيا مستودعات عمالة احتياطية تم حصر السكان الأفارقة الأصليين فيها، ومنعهم من الخروج منها أو العمل من دون ترخيص من حكومة جنوب إفريقيا البيضاء. وقد أنشئت هذه البانتوستانات كوسيلة لضمان إمداد مناطق البيض باليد العاملة السوداء الرخيصة، ولحصر السكان الأفارقة الأصليين في عشر مناطق جغرافية جيبية منفصلة بعضها عن بعض داخل جنوب إفريقيا. وأعطيت هذه الجيوب حكماً ذاتياً محلياً بلا سيادة فعالة. أمّا في حالة الأراضي المحتلة، فلم تكن عملية التقسيم إلى بانتوستانات أمراً مخططاً له مسبقاً، أو مقصوداً لأسباب اقتصادية، كما كانت في حالة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وإنما كانت تطوراً نتج من التجزئة الإقليمية والاقتصادية التي مرت بها المناطق المحتلة، وخصوصاً في أعوام اتفاق أوسلو. وهي أيضاً نتيجة نمط التنظيم الإسرائيلي لحركة اليد العاملة والسكان الفلسطينيين المفروضة منذ سنة ١٩٩١. وتوضح البيانات والتحليل في هذه الدراسة كيف صارت عملية التقسيم إلى بانتوستانات هذه واقعاً يعرض للخطر فرصة إنشاء دولة متاخمة قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فهم هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل

يسعى هذا الكتاب لتوضيح محددات هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل من خلال تحليل العلاقة التي تربط بين الهجرة والتنمية والاحتلال. كما يسعى لسد الفجوة بين الفهم الحالي لدينامية الهجرة وطبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فهو من جهة يدرس العوامل الاقتصادية المحددة لحركية اليد العاملة، ويبحث في طبيعة التغيير البنيوي الذي حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام الأربعين الماضية وفرض حتمية الهجرة على الفلسطينيين. ومن جهة أُخرى، يتساءل عن الكيفية التي أثرت بها طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المتمحورة حول مسألة الأرض في أسباب انتقال اليد العاملة بقدر ما تأثر الصراع بهذا الانتقال.

ومع أن الدراسات التي تحلل نهج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة تدرك تماماً أهمية تدفق العمال الفلسطينيين، فإنها لم تعر العوامل المحددة لهجرة العمال الفلسطينيين انتباهاً خاصاً. وكما نوضح في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فإن أغلب ما كتب عن الاقتصاد الفلسطيني يركز على التوازن البنيوي المختل الذي ولّده نمط الاحتلال الإسرائيلي، وعلى وسائل إصلاحه. وبينما تقر الكتابات بكون تبعية العمال الفلسطينيين لإسرائيل انعكاساً لهذا التوازن البنيوي المختل، فإنها أخفقت في توضيح عوامل هذه التبعية العمالية المتعددة. ونزع الاقتصاديون إلى التعامل مع الهجرة كظاهرة اقتصادية صرف، وكنتيجة دمج اقتصاد صغير - مثل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة - في اقتصاد آخر أكثر تطوراً وله كثافة رأس مال أكبر - مثل اقتصاد إسرائيل. ومع أن هذا المنهج ضروري، فهو غير كاف لأنه لا يوضح كيفية اختلاف هجرة العمال الفلسطينيين عن غيرها من تجارب الهجرة، ولا سبب هذا الاختلاف؛ وهو لا يوضح سبب كون أغلبية المهاجرين الفلسطينيين أصلاً من المناطق الريفية ومن مخيمات اللاجئين، من الأُسر التي فقدت أرضها أو توشك أن تفقدها؛ وهو لا يوضح لماذا يتركز العمال الفلسطينيون في قطاع البناء الإسرائيلي، الذي يديم سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية. أمّا علماء السياسة والمؤرخون السياسيون، من جهة أُخرى، فقد اعتبروا هجرة العمال الفلسطينيين نتيجة حتمية لمصالح إسرائيل الاستعمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهي الوسيلة التي سمحت بترويض السكان الفلسطينيين في أثناء مصادرة إسرائيل أراضيهم. لكن هذا المنهج لم يبحث دائماً في الآليات الاقتصادية التي أجبرت الفلسطينيين على مواصلة العمل في المناطق اليهودية، على الرغم من محاولات الحكومة الإسرائيلية التقليل من تدفق العمال الفلسطينيين في أواخر التسعينيات.

تكمن مشكلة تفسير هجرة العمال الفلسطينيين في تحليل سياق تنموي شكّله الاحتلال. وهذا ينجم عن صعوبة نسج الصلات بين مفهوم وآليات الاحتلال ومفهوم وطبيعة التنمية، وبين العوامل المحددة البنيوية والمنطقية للهجرة، وبين الأبعاد الاقتصادية (الخاصة باليد العاملة) والأبعاد الاستيطانية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتقع أصالة هذه الدراسة ومساهمتها في تحليل هذه الصلات، وفي وضع التعبير عن العوامل المحددة الاقتصادية والسياسية لهجرة العمال الفلسطينيين.

الاحتلال والتنمية

إن ما يضفي على تحليل التنمية في ظل الاحتلال إشكالية خاصة هو كل من طبيعة هذا الاحتلال وأهدافه الاستراتيجية الكامنة. فعلى خلاف شعوب وحكام أغلبية الدول النامية، لا يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحديات في تعريف فرص نموهم وتشغيلهم في سياق عدم المساواة الوطنية والإقليمية والدولية فحسب، بل أيضاً في ظل احتلال عسكري مديد بدأ في سنة **١٩٦٧** وتغيرت أنماطه وإن حافظ على أبعاده الاستيطانية والاستعمارية. وقد انتزعت إسرائيل بعد حرب الأيام الستة قطاع غزة من مصر والضفة الغربية من الأردن واحتلتهما لكنها لم تقم بضم الأراضي إليها. غير أن إسرائيل عملت في الوقت نفسه على ادعاء حقها فيها من خلال سيطرتها العسكرية وبناء المستعمرات. وكما أشار جورج العبد (Abed 1988, p. 8)، لم يكن الاحتلال الإسرائيلي مجرد «غزو عسكري لأرض أجنبية»، بل كان له تأثير في «إعادة تعريف الظروف التي تحكم حياة الشعب الفلسطيني... ما بعد مفهوم الاحتلال. وهي ظروف الاجتثاث من الأرض ونزع الملكية.» إن مفهوم الاحتلال ونزع الملكية مهمان للغاية في هذا المجال، لأنهما لا يشيران ببساطة إلى عملية مصادرة أراضي السكان المحتلين فحسب. فمن وجهة نظر العبد، يحمل مصطلح الاحتلال «المعنى الأوسع لنهب **القاعدة المالية** للمعيشة والاغتناء كمجتمع من السكان المتأثرين، بل و**نكران حق هؤلاء السكان في إصلاح الأضرار** التي لحقت بهم نتيجة هذا الاغتصاب و**وسائل إصلاحها**.» (Abed 1988, pp. 8-9. التشديد مضاف من المؤلف).

لقد مر الاحتلال الإسرائيلي بثلاث مراحل أساسية أثرت في أسباب الهجرة العمالية الفلسطينية وهيكليتها. المرحلة الأولى اتسمت بالاحتلال المباشر للشعب الفلسطيني ولموارده الاقتصادية، وامتدت من سنة **١٩٦٧** إلى سنة **١٩٩٣**. وقد شهدت تحسناً في مستويات المعيشة في الاقتصاد الفلسطيني، لكن من دون نمو

قدراته الإنتاجية التي تدهورت ولم تستطع الاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي واستيعاب قوتها العاملة المتزايدة التي اتجهت إلى إسرائيل بسهولة نسبية. واتسمت المرحلة الثانية، التي امتدت من سنة ١٩٩٣ إلى سنة ٢٠٠٠، باتفاق أوسلو الذي سمح بتشكيل سلطة وطنية فلسطينية قادرة على رسم سياساتها الاقتصادية لكن لا تملك أي سلطة سيادية، وتخضع عملياً لقرارات الجيش الإسرائيلي الذي بقي مسيطراً على أراضي الضفة والقطاع. في هذه الفترة تدهور الاقتصاد الفلسطيني، وتذبذبت حركة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل وطرأت عليها تطورات مهمة، إذ استطاع عمال الضفة الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية في حين لم يستطع عمال القطاع دخولها تمهيداً لانفصال القطاع عن إسرائيل. واتسمت المرحلة الثالثة باندلاع انتفاضة الأقصى، وتعمق الاحتلال بطرق جديدة همّشت الاقتصاد الفلسطيني الذي تدنى مستوى الدخل فيه إلى ٤٠٪ من مستوياته مقارنة بأواخر التسعينيات، وقزّمت الهجرة العمالية الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية، فوصلت إلى ٥٥,٠٠٠ عامل في سنة ٢٠٠٦، مقارنة بـ ١٢٠,٠٠٠ عامل في سنة ٢٠٠٠.

يُصعّب الاحتلال الإسرائيلي تجريد واقع نزع الملكية السياسي والجغرافي من الأساس المنطقي الاقتصادي للهجرة، ويثير تساؤلات في شأن كيفية قيام إسرائيل بخلق الأحوال الاقتصادية المؤاتية لحث الفلسطينيين على البحث عن فرص العمل في بيئة المحتل الذي ينهب أراضيهم. كما يطرح سؤالاً عن نوع التنمية التي أوجدها الاحتلال. فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تغييرات بنيوية مهمة بعد سنة ١٩٦٧، إذ تحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدماتي معتمد على إسرائيل. ومُنع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الأثناء من امتلاك سلطة وطنية كانت ستسمح لهم بالمشاركة في تشكيل نهج تنميتهم الاقتصادية. وعلى الرغم من أن عملية أوسلو للسلام سنة ١٩٩٣ سمحت للفلسطينيين بوجود سلطة وطنية منتخبة، فإنها لم تنه الاحتلال ولم تعطهم سيادة اقتصادية أو إقليمية، فالسياسات والأولويات الإسرائيلية هي التي عرّفت مجال رفاه الأفراد الفلسطينيين ومجال نموهم الاقتصادي وتنميتهم، وسياق هجرتهم العمالية.

ونظريات الهجرة لا تسهّل من جانبها مهمة شرح هجرة العمال الفلسطينيين. ويكمن السبب إلى حد بعيد في صعوبة دمج الصراعات السياسية في بعض نماذجها الاقتصادية، ذلك بأن نظريات الاختيار المنطقي للهجرة، على الرغم من تطورها ومن استيعابها عوامل عدم تناسق المعلومات وكمال الأسواق، وخصوصاً في المناطق الريفية، تواصل معالجة هجرة العمال على أنها عملية فردية منطقية مبنية على قرارات تسعى لتحقيق الفائدة المثلى للفرد. أمّا منهج الاقتصاد السياسي في تحليل الهجرة،

فإنه، على نقيض نظريات الاختيار المنطقي، يعير الانتباه لدور علاقات القوة المتفاوتة، بالإضافة إلى التغيير البنيوي في تشكيل تسريح اليد العاملة وانتقالها. إلاّ إن كلاً من نظريات الاختيار المنطقي ونظريات الاقتصاد السياسي لا تتعامل مع هجرة العمال كحدث في سياق احتلالي، وإنما تتعامل معها كحدث ضمن - أو بين - دول قومية معرَّفة. ولم تحاول أي دراسة حتى الآن توضيح أسباب الهجرة عندما تحتل دولة ما كياناً سياسياً آخر تسعى لإعادة تعريف حدوده الاقتصادية والإقليمية والسياسية.

اليد العاملة والأرض

تتوقف صعوبة شرح هجرة العمال الفلسطينيين ضمن سياق الاحتلال الإسرائيلي على فهمنا لمختلف أوجه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأبعاد الصراع على الأرض والعمل الخاصة به، وتحليل الطرق الذي تعاملت به الأولويات السياسية مع الواقع الاقتصادي.

يُنظر إلى الاحتلال الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بصورة أعم، كنزاع بشأن الأرض، وليس نزاعاً يتعلق بالموارد الاقتصادية في حد ذاتها. وكما يقول كيمرلينغ، «بينما اختارت الحركات الاستعمارية الأُخرى الأرض المستهدفة على أساس مصادرها وفوائدها الاقتصادية والجغرافية والسياسية... كانت صهيون [بالنسبة إلى الحركة الصهيونية] قد اختارت الأرض لذاتها لا لمقوماتها» (Kimmerling 1983a, p. 8). إلاّ إن الحكومة الإسرائيلية لم تحدد بوضوح ماهية حدود صهيون هذه،[٣] ولا مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن ذلك المفهوم. وطالب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي تلا حرب الأيام الستة، إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها، لكنه بدوره لم يحدد حدود تلك الأراضي، أو الخطوط التي كان من واجب إسرائيل التراجع إليها.

عرّفت الحكومة الإسرائيلية في إثر حرب ١٩٦٧ مجال مصالحها الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال سياسة مصادرة الأراضي وتشييد المستعمرات (أو

(٣) صهيون هي المنطقة التي تشمل، بحسب بعض التفسيرات التوراتية، كل أراضي فلسطين في إبان الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى أجزاء من الأردن (راجع Abu-Lughod 2001; WZO 1982). وقد ناقشت الجالية اليهودية التي قطنت في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ (وتدعى اليشوف) والمنظمة الصهيونية العالمية فترة طويلة الحدود الفعلية لدولتها في فلسطين وإذا ما كان عليها القبول بفكرة تقسيم المنطقة بدلاً من السيطرة الكاملة على الأرض المقدسة (أنظر: Kimmerling 1983a, pp. 50-60.).

ما يعرف بالمستوطنات في الأدبيات عامة). وقد كان للمستعمرات (أو ما يعرف بالمستوطنات في الأدبيات عامة) أهمية خاصة في المشروع الصهيوني، لأنه سعى من خلالها لترسيخ الوجود اليهودي الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي هدد حقوق الفلسطينيين السيادية على الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من أن اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، التي وقّعتها إسرائيل، تعتبر المستعمرات غير شرعية، فقد قامت إسرائيل ببناء ما يزيد على ١٧٨ مستعمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما في ذلك القدس الشرقية) ما بين سنتي ١٩٦٧ و٢٠٠٠ (ICBS 2000). ومع أن توطين المدنيين في منطقة محتلة ليس ظاهرة يجهلها التاريخ، فإن تجربة المستعمرات الإسرائيلية فريدة في نوعها، ذلك بأنها أدت إلى حدوث تغييرات جغرافية واقتصادية وديموغرافية عدّلت بحكم الواقع حدود ١٩٦٧ بين إسرائيل والمناطق المحتلة. وهي تشق التماس الجغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، وتصعّب بصورة متزايدة تعريف حدود ما يعتبر كياناً فلسطينياً «اقتصادياً» أو «قومياً». ومما يثير الانتباه استخدام العمال الفلسطينيين في بناء المستعمرات، وهو ما يثير تساؤلات مهمة عن كيفية استعمال إسرائيل العمالة الفلسطينية في مصادرة الأراضي الفلسطينية.

بيد أن مدى إدماج إسرائيل الجغرافي والاقتصادي للأرض الفلسطينية لم يكن منتظماً، ولم يتم بمعزل عن الواقع الديموغرافي الفلسطيني. فقد أحدق بمصالح إسرائيل في الأراضي الفلسطينية منذ بداية سنة ١٩٦٧ تحدي التعامل مع مليون فلسطيني ظلوا في الغالب في ديارهم ولم يهاجروا كما فعل آباؤهم سنة ١٩٤٨. وقد نمت القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل زاد على ١,٩٪ سنوياً بعد سنة ١٩٦٧، وكانت أغلبيتها لا تزال تعمل في الزراعة في سنة ١٩٧٠. وكان بالتالي على المصالح الاستعمارية الإقليمية الإسرائيلية أن تتعامل منذ بداية الاحتلال مع واقع السكان الفلسطينيين وديناميات القوة العاملة، فكان قرار إسرائيل الاستراتيجي أن تقوم بدمج الأرض والقوة العاملة الفلسطينية في اقتصادها وجغرافيتها، لكن مع استثناء السكان الفلسطينيين من دولتها. هذا القرار والتفاعل المتضارب للواقع الجغرافي والسكاني حددا ظروف هجرة العمال الفلسطينيين، كما حددا دينامية الإدماج والانفصال بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى.

من وجهة نظر تاريخية، لم يكن نمط المشروع الصهيوني الاستيطاني قط بمعزل عن الواقع المادي لدينامية القوى السكانية والعاملة الفلسطينية. فقبل تكوّن دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، كانت القيادة الصهيونية متخوفة من الوجود السكاني الفلسطيني الذي خلق إشكالية جوهرية لمشروع تكوين دولة يهودية أحادية القومية. كما كانت قلقة إزاء تأثير العمال الفلسطينيين الأقل تكلفة في العمال اليهود المهاجرين حديثاً.

وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمد نمو الجالية اليهودية الصهيونية في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ على توفر اليد العاملة الفلسطينية، واستمر كثير من الخبراء الزراعيين وأرباب العمل الصهيونيين في استخدامها (Kimmerling 1983a; Shafir 1989). وعند إنشاء دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، حرص المشروع الصهيوني على إزالة التهديد الذي كان يمكن أن يشكله العمال الفلسطينيون ضد الاقتصاد اليهودي والهوية اليهودية، وذلك من خلال طرد أغلبية السكان الأصليين والسيطرة على الحياة الاقتصادية للفلسطينيين الباقين. ولم تهدد الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل القوة العاملة اليهودية، إذ إن الدولة حرمت كثيرين من العرب أرضهم، وميّزت ضدهم في مختلف المجالات الاقتصادية.[٤] ومع ذلك ظل الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ معتمداً على توفير العمال الفلسطينيين الذين شكلوا ربع القوة العاملة في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين (راجع الفصل السادس). فمن الناحية التاريخية إذاً، تلازم استغلال الأرض واليد العاملة جنباً إلى جنب في دعم الهدف الأساسي للمشروع الاستعماري الصهيوني، وهو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من دون سكانها الأصليين.

إن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرارية لهذا الاتجاه التاريخي، ولو بتزويد سياق اقتصادي وسياسي جديد لتفاعل دينامية القوى العاملة ومسألة السيطرة على الأرض. فبحلول سنة ١٩٦٧ كانت إسرائيل دولة مؤسسة قادرة على الدفاع عن حدودها وعلى التوسع. ومثلت الأراضي المحتلة ميزة استراتيجية وقومية، لكنها شكلت كذلك تحدياً ديموغرافياً وسياسياً. وكان لا بد من أن تتعامل إسرائيل مع سكان فلسطينيين معارضين للاحتلال، وقوة عمل متزايدة تحتاج إلى العمل، واقتصاد فلسطيني لم ترده إسرائيل أن يكون مصدر منافسة لاقتصادها اليهودي، أو قاعدة مادية للاستقلال الفلسطيني. وقد أظهر البدء باتفاق سلام أوسلو سنة ١٩٩٣ بوضوح مركزية الأرض في استمرارية الصراع، وخصوصاً أن أكثر من ٢٤٦,٠٠٠ مستوطن كانوا يعيشون في المناطق المحتلة في سنة ١٩٩٣ (بما في ذلك القدس الشرقية)، وعملت الدولة الصهيونية منذ ذلك الحين على زيادة عددهم بما يفوق ١٠٪ سنوياً، لدعم مزاعمها الساعية لضم أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إن لم يكن كلها، إلى محيطها الصهيوني (راجع الفصل الثالث).

(٤) حصل الفلسطينيون المقيمون بإسرائيل على الجنسية الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٦، وسُمح لهم بحرية الحركة والنشاط الاقتصادي. لكنهم لم يستعيدوا أراضيهم التي صودرت سنة ١٩٤٨. وهناك حالياً ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني إسرائيلي لاجئون داخليون مُنعوا من العودة إلى قراهم الأصلية.

خلاصة الفصول

يشرح هذا الكتاب العوامل المحددة لهجرة العمال الفلسطينيين من خلال تحليله جدلية علاقات العمل والأرض بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى. وهو يبين أن هجرة العمال الفلسطينيين كانت نتيجة خاصية الاحتلال الإسرائيلي، وتأثيره في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، واستيعاب القوة العاملة. وهي - أي الهجرة - نتيجة صيرورة التغيير البنيوي الذي حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، والذي حتم على الفلسطينيين العمل في اقتصاد المحتل وبناء مستعمراته. والأمر الذي حدد صيرورة التغيير البنيوي هذه هو اهتمام إسرائيل بدعم سيطرتها على الأرض الفلسطينية، وهذا ما منع الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلال بذاته، واستيعاب قوته العاملة. كما قامت بتحديد هذه الصيرورة طبيعة النمو السكاني الفلسطيني والطريقة التي استجابت بها إزاء القيود المفروضة من جانب الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدت جدلية دينامية العمل والأرض تباعاً إلى عملية إعادة تعريف الحدود بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى بطريقة عرّضت للخطر فرص قيام دولة فلسطينية متاخمة قابلة للحياة.

تبين هذه الدراسة من خلال استعمال منظور الاقتصاد السياسي أن هجرة العمال الفلسطينيين كانت نتيجة دينامية قوة العمل الفلسطينية، وإشكالية النزاع بشأن الأرض، وماهية المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الذي تبنته الدولة الإسرائيلية. هذه العوامل البنيوية الثلاثة المحددة تؤدي دوراً مركزياً في فهمنا للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى عملية أوسلو. كما أن للعمالة والأرض والدولة مكانة مركزية أيضاً في التحليل الشامل لأي ظاهرة هجرة، لأن التغيير الذي يصيب علاقات الفرد والدول بالأرض يتسبب بطرد الناس من بيوتهم، وما دفع إلى حدوثه هو أهداف إسرائيل الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن جهة، تحتم دينامية قوة العمل أحياناً انتقال اليد العاملة، وخصوصاً أن احتلالاً إسرائيلياً قد حدّ من نمو التوظيف الفلسطيني المحلي. لكن، من جهة أُخرى، كان لسياسات الدولة الإسرائيلية أهمية لا في تجديد مجال استيعاب العمال الفلسطينيين فقط، بل أيضاً في تشكيل التغييرات التي تطرأ على علاقات الفلسطينيين بأرضهم، وفي إعادة تعريف الحدود الاقتصادية والجغرافية مع الضفة الغربية وقطاع غزة. وبتحليلنا كيفية التقاء سياسات الأرض والعمل والدولة (أو تباعدها أحياناً)، يمكننا شرح لا نمو تدفق المهاجرين الفلسطينيين وانهياره فحسب، بل أيضاً سبب كون أغلبيتهم قد

سُرحت من مناطق أو مجموعات معينة أكثر من غيرها، وكيف تم نقلهم واستيعابهم في اقتصاد دولة محتلة. كما من الممكن شرح كيفية استعمال إسرائيل العمالة الفلسطينية في مصادرة أراضي الفلسطينيين.

هذا الكتاب مؤلف من تسعة فصول. يضع الفصل الأول هجرة العمال الفلسطينيين ضمن النقاش النظري الحالي بشأن حركات الهجرة العمالية، ويعرّف الصلة النظرية بين سياسات الأرض، وتراكم رأس المال، وديناميات قوة العمل والهجرة. ويفحص بصورة نقدية قدرة ومحدودية النموذجين البديلين للتحليل، أي الاختيار المنطقي ومنهج الاقتصاد السياسي، في توضيح الصيرورات الثلاث المتميزة والمترابطة التي تحتل مكانة مركزية في أي ظاهرة هجرة؛ أي صيرورة تسريح اليد العاملة وانتقالها واستيعابها. كما يشرح الفصل نفسه سبب كون منهج الاقتصاد السياسي أقدر على توضيح تدفق العمل الفلسطيني إلى إسرائيل وأسبابه مقارنة بالمناهج النظرية الأُخرى.

يستكشف الفصل الثاني طبيعة التحول البنيوي الذي طرأ على الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣، موضحاً التناقض الكامن في تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة تحت نير الاحتلال المتسم بزيادة الدخل الفردي مع تضاؤل إمكانات الإنتاج الوطني على المدى الطويل. ويراجع الفصل مختلف وجهات النظر الساعية لتوضيح هذا التناقض، مجادلة بأن نجاحها في شرح طبيعة التنمية الفلسطينية يتوقف على قدرتها على دمج البعد الجغرافي والسياسي للاحتلال الإسرائيلي في تحليلها الاقتصادي.

يعرّف الفصل الثالث خاصية الاحتلال الإسرائيلي بإبرازه تفرد سياسة الأرض والمستعمرات الإسرائيلية، ودورها في تعريف الإطار الذي جرت ضمنه التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتدفق اليد العاملة. ويلفت الفصل الانتباه إلى التوسع الجغرافي والسكاني للمستعمرات خلال العقود الأربعة الماضية، ونتائج ذلك على إضعاف فرص نشوء كيان فلسطيني سيادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تحلل الفصول الرابع والخامس والسادس العوامل البنيوية المحددة لهجرة العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فالفصل الرابع يصف سمات تدفق العمال الفلسطينيين، مؤكداً طبيعته المقلقلة وتمركزه في قطاع البناء الإسرائيلي. ويعرّف دور نمو القوة العاملة في خلق أوضاع تؤدي بالأفراد إلى البحث عن العمل في إسرائيل، وخصوصاً بالنظر إلى ضعف خيارات التشغيل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو يشدّد على الاختلاف بين قطاع غزة والضفة الغربية في اعتمادهما على سوق العمل الإسرائيلية، ويفسر التغييرات المهمة التي جرت منذ سنة ١٩٩٣.

يركز الفصل الخامس اهتمامه على آليات تسريح العمال الفلسطينيين وانتقالهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً من قطاع الزراعة، محللاً الآليات المؤسساتية وآليات السوق المتعددة التي ساهمت في تسريح العمال الفلسطينيين، مثل سياسات الاستيطان والتجارة الإسرائيلية. ويظهر الفصل، ببياناته وتحليله، مدى انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بسبب الأجور الأعلى المتاحة في اقتصاد ذي رأس مال مكثف، أو بسبب انعدام فرص التشغيل محلياً.

يحلل الفصل السادس آليات استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية، ويركز على قطاع البناء الإسرائيلي لأهميته بالنسبة إلى الفلسطينيين المهاجرين المداومين وإلى الاقتصاد الإسرائيلي وأيديولوجيا الاستيطان. ومن المفارقات أن مركزية الاستيطان في المشروع الصهيوني شجعت تدفق العمال الفلسطينيين، إذ ازداد اعتماد قطاعي البناء والمستعمرات الإسرائيليين على العمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع. وعلى الرغم من دخول العمال الأجانب إلى الاقتصاد الإسرائيلي في التسعينيات، وفرض سياسات التراخيص والإغلاق، فقد استمر الإسرائيليون في استخدام الفلسطينيين، وهو ما يبين الاعتماد البنيوي المستتر للطلب الإسرائيلي على عمالة الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تدرس الكاتبة في هذا الفصل تركيبة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين، موضحة الإطار المؤسساتي الذي ينظم استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم بتعريف الوسائل التي أدى من خلالها العمال الفلسطينيون دوراً اقتصادياً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي بصفتهم عمالة رخيصة ومرنة. وكذلك يبين الفصل كيف قامت سياسات الدولة للإسكان والهجرة بدور رئيسي في شرح التوزيع الجغرافي واستمرار تدفق العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، من دون تهديد غيرهم من العمال.

يركز الفصلان السابع والثامن على توضيح التغييرات التي طرأت على تدفق العمال الفلسطينيين منذ الشروع في عملية السلام سنة **١٩٩٣**. في الفصل السابع تحليل نصي واقتصادي لاتفاق أوسلو، بطريقة تبرز التغيير البنيوي الذي نتج من هذا الاتفاق في هيكلية ونمط العمال الفلسطينيين ومحدودية السيادة الفلسطينية على الأرض. ويعير الفصل انتباهاً خاصاً للطريقة التي أدى بها تفاعل دينامية السيطرة على الأرض والعمل والدولة إلى إعادة تعريف الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية بطريقة تعرض للخطر نجاح دولة فلسطينية متاخمة مستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبين التحليل في هذا الفصل أن عملية تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى «بانتوستانات» قد حدثت فعلاً، ويوضح في الوقت ذاته سبب استعمال هذا التعبير وعلاقته بالتجربة التاريخية لجنوب إفريقيا. ويظهر الفصل أن التطورات الجغرافية

والتنظيمية والاقتصادية منذ سنة ١٩٩٣ أدت إلى خلق احتياطي سكاني متجزئ ذي سمات «البانتوستانات»، بغض النظر عن إدراك صناع القرار الإسرائيلي لهذه النتيجة.

أمّا الفصل الثامن، فيقدم دراسة حالة تلقي الضوء على عملية التجزئة إلى «بانتوستانات»، مستندة إلى بيانات أولية عن العمال الفلسطينيين المستخدَمين في المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية. ويتيح الفصل منظوراً مصغراً للآليات التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة والمتعلقة بتسريح العمال الفلسطينيين ونقلهم واستيعابهم، كما يعرض صورة لدينامية إعادة التعريف الجغرافي والاقتصادي بين ما هي إسرائيل وبين ما سيصبح «فلسطين» في المستقبل.

ويختم الفصل التاسع الكتاب بتوضيح كيف أن التطورات التي حدثت في العقود الأربعة الماضية قضت على فرص انفصال دولة فلسطينية قابلة للحياة عن إسرائيل جغرافياً واقتصادياً، بالإضافة إلى أثرها في مستقبل تدفق العمال الفلسطينيين.

مصادر البيانات المستخدمة

كثيراً ما يصعب الحصول في الدول النامية على بيانات مفصلة بشأن اليد العاملة، وخصوصاً هجرتها، تكون مبنية على تعريفات واستطلاعات عمالة متماسكة (Berry and Sabot 1978; Turnham 1993). ولحسن الحظ لم يكن هذا هو الوضع بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ توجد بيانات شاملة عن الاقتصاد الفلسطيني وقوة العمل الفلسطينية. هناك مصدران رئيسيان لهذه البيانات تم استعمالهما في هذا الكتاب: الإحصاءات الرسمية من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي (ICBS) للفترة ما بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٩٣، ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما بعد سنة ١٩٩٥.[٥] وعلى الرغم من أن لهذه المصادر قصورها الذي نوقش في مؤلَّف آخر (UNCTAD 1996؛ فرسخ ١٩٩٨)، فإنها تبقى سلسلة البيانات المتماسكة الوحيدة لفترة ما قبل سنة ١٩٩٤. وتظل بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قيّمة بقدر ما تعتمد على منهجيات منظمة العمل الدولية والمنهجيات

(٥) بيانات سنة ١٩٩٤ غير متاحة بسبب نقل السلطة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المؤسس في سنة ١٩٩٤. وقد أصبح الجهاز منذ ذلك التاريخ مسؤولاً عن كل البيانات المتعلقة بالسكان الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

الدولية لإجراء الاستبيانات، وتزوّد ببيانات متماسكة ومتوالية زمنياً بشأن قوة العمل الفلسطينية.[٦]

لكن من المهم أن يلاحَظ، مع ذلك، أن هذين المصدرين الشكليين يختلفان في تعريفهما للمناطق الفلسطينية وفي تغطيتهما للسكان الذين شملهم المسح. تختلف المصادر الإسرائيلية والفلسطينية خاصة في تعريفها القدس الشرقية، وفي من هم السكان الفلسطينيون؛ إذ يستثني المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فلسطينيي القدس الشرقية من بياناته المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، مع أن القدس الشرقية كانت بين المناطق التي احتُلت سنة ١٩٦٧. علاوة على ذلك، يعتبر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي المستعمرات الإسرائيلية جزءاً من الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من أنها تقع جغرافياً ضمن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة. ومن جهة أُخرى، يشمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سكان القدس الشرقية في استطلاعات العمال الفلسطينيين. ويشير مصطلح «الاقتصاد الفلسطيني» في هذا الكتاب إلى كل نشاطات الإنتاج التي يقوم بها فلسطينيون مقيمون ضمن حدود ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة، كما يشمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل، لكنه يستثني القدس الشرقية ما دامت الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية استثنتها. ويشير مصطلح «الاقتصاد الإسرائيلي» إلى كل النشاطات الاقتصادية التي قام بها مواطنون إسرائيليون، سواء كانوا يقيمون داخل إسرائيل أو بمستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا المصدر الآخر الذي تم استعماله في هذا الكتاب فهو بيانات أولية تم الحصول عليها من مسح ميداني أُجري على العمال الفلسطينيين المستخدمين في قطاع البناء بالمستعمرات الإسرائيلية. وقد أُجري المسح في صيف سنة ١٩٩٩ وفي سنة ٢٠٠٠، وكان من دوافعه عدم وجود بيانات ومعلومات مفصلة عن التشغيل الفلسطيني في المستعمرات الإسرائيلية حتى ذلك

(٦) إلى جانب هذين المصدرين الرسميين، أجرت جهات فلسطينية ودولية عدداً من الاستطلاعات، ومنها: مسح مؤسسة فافو (FAFO) النرويجية سنة ١٩٩٢ الذي ذكره هايبرغ وأوفنسن (Heiberg and Ovensen 1993)، والذي درس عينة من ٢٥٠٠ عائلة فلسطينية (بعضها في القدس الشرقية)؛ مسح مؤسسة فافو (FAFO) سنة ١٩٩٣ لمخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع، الذي يورده أوفنسن (Ovensen 1994)؛ مسح أبو الشكر (١٩٨٧) للعمال في إسرائيل ولقوة العمل الفلسطينية (أجري المسح في صيف سنة ١٩٨٤ على عينة مكونة من ١٠٧٧ عاملاً)؛ مسح عكاشة (١٩٩٠) لقطاع الصناعة (على ١٥٦٣ شركة يعمل فيها ١١,٤٣٠ شخصاً)؛ مسح لونغ ومهنّا (Long and Mohanna 1990) لـ ١٨٧ امرأة من مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (راجع: UNCTAD 1996، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، لمزيد من التفصيل). لكن هذه الاستطلاعات لا تزودنا ببيانات متوالية زمنياً.

الحين. تناول المسح عيّنة مكونة من ٩٠ عامل بناء من مخيم الجلزون للاجئين في منطقة رام الله، ومن بلدة سلفيت الريفية الواقعة بالقرب من نابلس في شمال الضفة الغربية. كما شمل المسح عيّنة مكونة من ٣٠ مقاولاً فلسطينياً من الباطن مستخدمين في قطاع البناء الإسرائيلي. وهذه البيانات تقدم فهماً للدينامية المصغرة لهجرة العمال الفلسطينيين في سياق بناء المستعمرات. إن تشغيل الفلسطينيين في المستعمرات الإسرائيلية - وهي مكوّن رئيسي للاحتلال الإسرائيلي - يكشف بإيجاز صيرورة جدلية الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من خلال استعمال العمال الفلسطينيين.

الفصل الأول

نظريات الهجرة وانتقال اليد العاملة والتغيير البنيوي

> لا نملك حالياً نظرية واحدة مترابطة منطقياً للهجرة الدولية، وإنما مجرد نظريات مجزأة يتم اختيار إحداها بمعزل عن الأُخرى، وتفصلها عادة – وإن لم يكن دائماً – حدود معرفية.
>
> (Massey et al. 1993, p. 432)

يقدم هذا الفصل مراجعة نقدية لنظريات الهجرة التي تسعى لشرح حركة اليد العاملة في إطار التنمية الاقتصادية، ويستكشف مدى قدرتها على تفسير أسباب تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

تشترك الهجرة العمالية الفلسطينية في عدد من أوجه التشابه مع غيرها من تجارب انتقال اليد العاملة، كما تختلف عنها في عدد منها. فأغلبية العمال المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة، أسوة بكثير من الدول النامية الأُخرى، ذكور ذوو مهارات بسيطة أو يفتقرون إليها تماماً (Skeldon 1997)، معظمهم من المناطق الريفية ومن مخيمات اللاجئين التي يسكنها أبناء وأحفاد الفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم عند إنشاء دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ (راجع الفصل الرابع). وعملت أغلبية هؤلاء في قطاعي البناء والزراعة التابعين للاقتصاد المتلقي، في مهن لا تحتاج إلى مهارات عالية. وقد استوعب هذان القطاعان نحو ٧٠٪ من إجمالي قوة الضفة الغربية وقطاع غزة العاملة، المستخدمة في إسرائيل (راجع الفصل الرابع).

أمّا ما تنفرد به الهجرة العمالية الفلسطينية فهو طابعها الارتحالي، وتبعيتها الشديدة لسوق العمل الإسرائيلية. فالعمال الفلسطينيون المهاجرون ليسوا مثل المكسيكيين أو سكان شمال إفريقيا الذين يسعون للاستقرار الدائم في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (Stalker 2001)، بل يرتحلون يومياً إلى وظائف يتحكم فيها المحتل، ليعودوا كل ليلة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن وضع هؤلاء العمال الشرعي دائري أكثر، وتحفه مخاطر أكبر من تلك التي يعانيها العمال العرب أو الآسيويون الموقتون في الخليج العربي (Amjad 1989). زد على

ذلك أن العمالة الفلسطينية المتدفقة إلى إسرائيل كانت تشكل في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ما يزيد على ٤٠٪ من القوة العاملة في قطاع غزة، و٣٠٪ من عمال الضفة الغربية. إن مثل هذه التبعية لاقتصاد ما غير نادرة الحدوث، باستثناء دولة ليسوتو، حيث شكل المهاجرون إلى جنوب إفريقيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ما يزيد على ٤٥٪ من إجمالي القوة العاملة في ليسوتو (Lundahl and Petersson 1991).

يجب أن يشرح أي تحليل شامل للهجرة العمالية الفلسطينية أسباب وكيفية اكتساب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة هذه التبعية البالغة لسوق العمل الإسرائيلية. كما عليه أن يفسر طبيعتها الارتحالية المتقلبة وتوزيعها القطاعي. ومع أن نظريات الهجرة تقدم مختلف التفسيرات لأسباب هجرة العمال، فإن تعيين منظور واحد تحليلي واضح لها بات أمراً متزايد الصعوبة (Wright 1995, p. 788). فمن جهة هناك منهج «الاختيار المنطقي» الذي يعتبر الهجرة قراراً منطقياً مبنياً على سلوك فردي، وهناك من جهة أُخرى وجهة نظر الاقتصاد السياسي التي تحلل حركة اليد العاملة كجزء من عملية التنمية الرأسمالية. ويكمن الفارق بين هذين المنهجين في الأهمية التي يعطيها كل منهما لدور الفرد، والفعالية الذاتية في مقابل دور البنية الهيكلية للاقتصاد وصيرورة التنمية الرأسمالية، بالإضافة إلى نتيجة تصويرهما المفاهيمي المغاير لظاهرة الهجرة، وعملية التنمية وكيفية تأثيرها في انتقال اليد العاملة. إن قدرة المنهجين على تفسير الحالة الفلسطينية تتوقف على تحليلهما ثلاثة عوامل رئيسية تعتبر محورية لأي عملية هجرة في الدول النامية، وهي: (١) التغيرات الطارئة على إمكان الحصول على مصادر تشغيل، وخصوصاً الأرض؛ (٢) فرص العمل المتوفرة محلياً ودولياً؛ (٣) الدور الذي تؤديه سياسات الدولة في تشكيل الأوضاع الاقتصادية والسياسية. إن الربط بين هذه العوامل الثلاثة أمر ضروري لا لفهم شخصية المهاجرين فحسب، بل أيضاً لتفسير عملية الهجرة في مجمل جوانبها؛ أي لتبيان كيفية تسريح اليد العاملة من الاقتصاد المرسِل وكيفية انتقاله واستيعابه في اقتصاد متلقٍ.

نماذج الاختيار المنطقي

يقع نموذج هاريس - تودارو (Harris-Todaro) على رأس نظريات الهجرة التي تتبع منهج الاختيار المنطقي. وعلى الرغم من أن النموذج قد نال من الانتقاد مبلغه منذ أن نُشر سنة ١٩٧٠، فإنه يبقى واحداً من «عدد قليل من النظريات في علم الاقتصاد التي... كان قبولها في الوسط السياسي واسع الانتشار، وكانت موضوعاً للتحديات التجريبية والامتداد النظري» (Lucas 1997, p. 733). تقول مسلَّمة

النموذج المركزية إن الهجرة بحث اقتصادي منطقي مصغر عن العمل والدخل اللذين لا يمكن إيجادهما في الوطن، وهو قرار يُتخذ على أساس التفاوت المتوقع في الدخل بين منطقتين، وهو نموذج لسوق عمل ثنائي القطاعات يعتبر الهجرة استثماراً في رأس المال البشري في إطار وضع اقتصادي متسم بمستويات البطالة المرتفعة في القطاع الحضري، وبنسب نمو سكانية عالية. كما يعتبر النموذج أن القطاع الريفي الذي ينطلق منه معظم المهاجرين قطاع رأسمالي ليس فيه فائض عمالة. ويفترض أن المهاجرين عاملون مهرة إلى حد ما، يحيدون عن المخاطرة، ويحققون الحد الأقصى للمنفعة (utility-maximizing)، كما يفترض أن تحركهم بين القطاعات تام، وأن المعلومات التي يحصلون عليها كاملة. ويفترض أن يكون توظيفهم في القطاع الحضري الحديث وظيفة للترشيد الاحتمالي للوظائف (probabilistic job rationing) (Harris and Todaro 1970, pp. 127-128).

تكمن جاذبية نموذج هاريس - تودارو هذا في قدرته المعترف بها على تقديم تفسير منطقي بسيط مبني على إطار دفع وجذب لتحليل الهجرة العالمية؛ فهو «يربط الهجرة إيجاباً بالأجور الحضرية وسلباً بالأجور الريفية» (Todaro 1980, p. 380). ومع أن النموذج لا يزال يُستخدم اليوم في معظم نماذج التوازن العام المقدر (CGE Models) الصغيرة والكبيرة التي تسعى لتعيين المستوى الأمثل للهجرة والبطالة في الاقتصادات النامية (Lucas 1997)، فإنه تعرض لكثير من النقد بسبب مشكلاته التجريبية والمفاهيمية المتعددة. فقد بينت دراسات عديدة أن الهجرة ليست بالضرورة استثماراً في رأس المال البشري، وأن سواد المهاجرين ليسوا بالضرورة من العمال المهرة (Standing 1985; Massey et al. 1993). كما أوضح نيوبري وستيغليتز (Newbury and Stiglitz 1979) أن أصول أغلبية المهاجرين هي من مناطق ريفية ينتشر فيها نظام محاصصة المحاصيل (sharecropping)، وهو ما يشير بالتالي إلى أهمية تحليل نمط ملكية الأراضي والبنية الريفية في أي محاولة لتحديد شخصية المهاجرين - وهذا ما لا يفعله نموذج هاريس - تودارو. أمّا الكاتبان فيلدس (Fields 1975) وباتاتشاريا (Bhattacharya 1993) فيوضحان أن الشبكات والترتيبات التعاقدية المنظمة تؤدي دوراً أهم من الترشيد الاحتمالي في تحديد إمكان توظيف المهاجرين في الأماكن التي هاجروا إليها، ومدى استمرارية عملهم هناك. أمّا بالنسبة إلى تفاوت الأجور الذي يعتبر محورياً في نموذج هاريس - تودارو، فقد أثبت عدد من الباحثين أنه مهم إحصائياً (Barnum and Sabot 1976; Berry and Sabot 1978)، لكنه لا يشكل دائماً سبباً كافياً للهجرة (Massey et al. 1998; Taylor 1996)؛ إذ بينت دراسات أجريت في جنوب إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية

أن الهجرة تتم على الرغم من عدم وجود تفاوت في الأجور (Bilsborrow et al. 1984; Standing 1985; Stark 1991; Cook 1999; de Haan 1999). وكما سيوضح الفصل الخامس، تابع العمال الفلسطينيون هجرتهم اليومية إلى إسرائيل على الرغم من انعدام التفاوت في الأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب، وبين إسرائيل من جانب آخر، خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦.

اقتصادات الهجرة الجديدة

إن منهج «اقتصادات الهجرة الجديدة» هو الأكثر تفصيلاً بين المناهج التي تشرح حركية اليد العاملة ضمن إطار الاختيار المنطقي التحليلي. وعلى الرغم من أن علماء الاقتصاد العاملين بهذا المنهج، وعلى رأسهم أوديد ستارك (Oded Stark)، لا يرفضون نموذج هاريس - تودارو بالكامل، فإنهم يسعون لتفسير دور الدوافع الإضافية، من دون تفاوت الأجور، في تفسير هجرة العمال (Stark 1984, p. 206). فالقضية بالنسبة إلى ستارك لا تكمن في كيفية شرح حركية اليد العاملة في سياق ارتفاع البطالة في القطاع الحضري بقدر ما هي تكمن في توضيح كيفية صوغ قرار الهجرة **داخل** الأسرة الريفية. فمشكلة نموذج هاريس - تودارو، من وجهة نظر «اقتصادات الهجرة الجديدة»، تتوقف على ثلاث قضايا مفهومية رئيسية هي: تعريف الكينونة التي تتخذ قرار الهجرة؛ فرضيتها فيما يتعلق بالبيئة المعرفية التي اتخذ فيها القرار؛ تصوير السياق الذي يؤثر في مثل هذا القرار.

ينطلق تحليل «اقتصادات الهجرة الجديدة» من «دراسة أسرة ريفية نموذجية تعتبر كينونة متخذة للقرار، وتحاول تغيير شكل الإنتاج الأسري إلى نمط رأسمالي» (Stark 1991, p. 11). وهي تتخذ من الأسرة بدلاً من الفرد كينونة تتخذ قرار الهجرة بتوافق مع تطورات اقتصادات الأسرة والسكان (Rosenzweig and Stark 1997). وتقوم «اقتصادات الهجرة الجديدة» على تصوير الأسرة (أو أفراد البيت) بصفتها كينونة تعمل وفق قوانين تحقيق المنفعة القصوى في كل من قرارات توليد الدخل والنشاطات الأسرية أو الاجتماعية. فالأسرة تعتبر أولادها أدوات استثمار يساعدونها في تنويع مصادر دخلها من خلال هجرتهم العمالية (Stark 1982, p. 64). و«اقتصادات الهجرة الجديدة» تعتبر أن قرار الهجرة يستند إلى تحليل للتكلفة - الفائدة قام به الطرف المهاجر وذووه الذين يربطه بهم اتفاق تعاقدي (Stark 1991, pp. 25-27). والهجرة العمالية ليست نتيجة تفاوت الأجور في حد ذاته، بل هي بالأحرى استراتيجيا أسرية تحاول تنويع الدخل والمخاطر. إن الأسرة تقرر إرسال المهاجر

للعمل خارج الاقتصاد المحلي بحثاً عن مصدر للدخل كي يحوله عائداً إلى ذويه.

تؤدي الحوالات النقدية (remittances) دوراً مركزياً في التفسير الذي تقدمه «اقتصادات الهجرة الجديدة» لعملية الهجرة. يقول ستارك إن الأُسر في ظل الاقتصاد النامي نموذج للعيش في إطار المعلومات الناقصة والأسواق غير الكاملة، وخصوصاً في قطاع أسواق الأراضي والائتمان. وتتمكن الأسرة من رفع وطأة بعض القيود التي تعيشها من خلال إرسال أحد أفرادها للعمل خارج الاقتصاد المحلي، وتحويل المهاجر للعائد الذي يكسبه من العمل خارج الاقتصاد المحلي إليها. كما تساعد هذه الحوالات على تخفيف «الحرمان النسبي» الذي يعتبره ستارك عاملاً آخر مسبباً للهجرة. ويأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار آثار توزيع الدخل والوضع الاجتماعي للأسرة في تفسير قرار الهجرة. ويجادل ستارك بأن المحرومين نسبياً (أي من كانوا أقل حظاً في الدخل والمكانة داخل أسرهم أو مقارنة بالأُسر الأُخرى) هم على الأغلب من ينتقلون إلى مكان آخر (Stark 1984, p. 215). ويشرح ذلك، في رأي ستارك، سبب كون أغلبية المهاجرين، في بعض الحالات المحددة، من الأُسر المالكة للأراضي - أي ما يعرف بالطبقة الوسطى في الريف - بدلاً من الأُسر التي لا تمتلك أرضاً؛ فهو يعتقد أن الأُسر المالكة للأرض تواجه مخاطر أكبر من الفلاحين المعدمين في تأمين محصولها، وخصوصاً في المناطق التي تتسم بسوق أراض وائتمان ناقصة. إن الأفراد المنتمين إلى الطرفين الأعلى والأدنى من سلم توزيع الدخل لا يهاجرون عادة لأن الهجرة لا تأتي لهم بفائدة جمة مقارنة بغيرهم من حيث المكانة الاقتصادية أو الدخل، وهي حجة تدعمها معطيات من بوتسوانا (Stark and Taylor 1989).

الهجرة الموقتة

أولت «اقتصادات الهجرة الجديدة» أيضاً بعض الاهتمام للعوامل التي تحدد استيعاب المهاجر في المنطقة المرسِلة وعودته. وبما أن «اقتصادات الهجرة الجديدة» تعتبر المهاجر مرتبطاً بذويه ومحتماً عليه أن يعود إلى موطنه بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى هجرته، فهي بالتالي تأخذ في الاعتبار واقع الهجرة الدائرية والهجرة الموقتة. ويقول ستارك وآخرون (Stark et al. 1997; Stark and Chou 1998) إن المعلومات الناقصة في مناطق استلام المهاجرين تؤثر في مستوى الأجور التي يدفعها أرباب العمل إلى المهاجرين وفي التوقيت الأمثل لعودتهم. وقد يجد المهاجرون المهرة أنفسهم أسوأ حالاً في المدى القصير، بينما يستفيد مَنْ لا مهارات لهم، وذلك بسبب ميل أرباب العمل إلى مكافأة كل المهاجرين بأجر متوسط لا يعكس

مستويات تعليمهم أو مهاراتهم. وتبين الدلائل المستقاة من هجرة سكان المكسيك إلى الولايات المتحدة أو الهجرات من جنوب شرق آسيا إلى شرقها أن المهاجرين لا يحصلون غالباً على أجور تعكس إنتاجاتهم الحدية في الأعوام الأولى من هجرتهم (Massey et al. 1998; OECD 1998; Fong 1996). كذلك تحاول نماذج «اقتصادات الهجرة الجديدة» صوغ دور المتغيرات الاقتصادية - ومنها الانفتاح التجاري، والتضخم، ومستوى بطالة السكان المحليين والمهاجرين الأجانب - في تأثيرها في الأجور التي يدفعها أرباب العمل لتعيين المهاجرين الجدد، وفي قراراتهم بشأن القيام بذلك (Martin 1993; Stark et al. 1997; Borjas 2000).

إن مستوى الأجور التي يحصل عليها المهاجرون ومستوى ما يمكن ادخاره منها يحددان تباعاً التوقيت الأمثل للعودة إلى الوطن. ويقول بوور وغانغ (Bauer and Gang 2001) إن فترة الهجرة ترتبط بالريبة إزاء معدلات الأجور واقتناء مصادر دخل جديدة، وهي أيضاً مرتبطة بالمدخرات التي يهدف إليها المهاجر والتي هي بدورها مرتبطة بمعدل عمره، ومستواه التعليمي، وأوضاعه الأسرية، ومعدلات الدخل في كل من المنطقة المرسِلة والمنطقة المتلقية (Hill 1987; Dustmann 1995; Aly and Shields 1996; Hare 1999). كما تؤثر الشبكات الاجتماعية بصفتها رأس مال اجتماعياً في مستويات الاستهلاك والدخل في مناطق المقصد، وبالتالي تؤثر في مدخرات المهاجرين (Bauer and Zimmermann 1997). وتحاول «اقتصادات الهجرة الجديدة» إدخال العوامل السياسية التي يعتقد أنها تؤثر في مستويات اليقين، كسياسات الهجرة أو أنماط التوظيف، في نماذجها بهدف فحص مدى تأثيرها في مدخرات المهاجرين، وبالتالي في عودتهم إلى بلادهم (Lindstorm 1996; Massey et al. 1993, 1998; Phillips and Massey 1999).

تطبيق النظرية وقيودها

قدمت نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» مساهمات مهمة في تحليل الهجرة من منظور الاختيار المنطقي النظري، مبتعدة به عن نمط رأس المال البشري المبسط لمعالجة قضايا الريبة، وعدم تناسق المعلومات والسلوك الاستراتيجي في بيئات الأسواق غير الكاملة. ومن أهم مساهماتها ربط سلوك التحويل المالي للمهاجرين بطريقة استخدام ذويهم هذه التحويلات (Massey et al. 1993, p. 457)، والذي يقدم فهماً أفضل لدينامية المناطق الريفية المرسِلة، وللعلاقة بين فرص الحصول على الموارد وبين السعي بحثاً عن العمل.

لكن على الرغم من مساهمات وصيغة نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة»

المعقدة، فإن مشكلتين أساسيتين تلازمان قدرتها على شرح الهجرة العمالية عامة، والفلسطينية منها خاصة، تكمن أولاهما في أن التحقق التجريبي لنماذج «اقتصادات الهجرة الجديدة» يوضح استحالة بلوغ أي استنتاج محدد بشأن دور التحويل المالي أو الحرمان النسبي في تفسير أسباب الهجرة وفوائدها. وتبين البينات المستخلصة من دولتي المكسيك وبوتسوانا أن المهاجرين الذين يرسلون أكبر التحويلات المالية هم من الأُسر الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض الدخل، وتتم التحويلات في فترات الجفاف القاسي (Lucas and Stark 1985; Stark 1991, p. 229). ويبين لوكاس (Lucas 1985) وتايلور (Taylor 1995) أن التحويل يؤثر إيجاباً في النشاطات المحلية المولدة للدخل، وذلك بمساعدته الأُسر في التغلب على القيود المفروضة من جانب الائتمان المحلي على الإنتاج. ومع ذلك، يبين كل من ستاندينغ (Standing 1985) وبريمن (Breman 1990) أن الفقراء غير المهرة يهاجرون بسبب الفاقة، ولا يهتمون - بل لا قدرة لهم على تحويل أي أموال إلى ذويهم. كما يبين ليبتون (Lipton 1982) وآدمز (Adams 1996) أن المحرومين نسبياً ليسوا هم من يهاجرون، وإنما على الأرجح من لهم أعلى المهارات، وهذا ما يتسبب بإضعاف النمو الاقتصادي في المناطق المصدّرة للعمال. وفي فلسطين يغادر العمال إلى إسرائيل من مخيمات اللاجئين والمناطق المعدمة التي لا يملك سكانها أرضاً أو أملاكاً أُخرى (راجع الفصل الخامس). وفي حين أن تحويل المال يساعد في تحسين توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه يخلق اعتماداً ضخماً على سوق العمل الإسرائيلية، ومن آثار هذا رفع الأجور المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يحد من توفير فرص عمل محلية (Shaban 1933; Arnon et al. 1997).

ثانياً، إن القيود المفروضة على القدرة التفسيرية لنظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» هي نتيجة فشل النظرية في دراسة العوامل البنيوية التي تحدد الحرمان النسبي، وعدم المساواة أو عدم كمال السوق. فتحليلها لاتاريخي، ويبقى مقيداً بإطار الفردانية المنهجية التحليلي المبني على إضفاء صفة التلقائية على السلوك الاقتصادي وطرق الاستدلال البديهي. وهي ترجع قرار الهجرة إلى بديهيات نفسية تتعلق بكيفية رؤية الأسرة للعالم الخارجي، وكيفية قيامها بالمقارنات الاجتماعية - الاقتصادية واتخاذها قرارات منطقية بشأن التعامل مع المخاطر وريبة السوق، من دون التطرق إلى البنية السياسية والاقتصادية. إن نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» لا تهتم بدور الدولة وعلاقات القوى المتفاوتة في خلق هذه الريبة البنيوية وتشكيل هذه البديهيات، وهي بالتالي تفشل في شرح الأسباب المتغيرة الضمنية للهجرة وأسباب اختلاف شكل تدفق اليد العاملة من مكان إلى آخر.

منظور الاقتصاد السياسي

ينقل منهج الاقتصاد السياسي تحليل ظاهرة الهجرة بعيداً عن السلوك الاستثماري المنطقي الفردي. وفي حين أن هذا المنظور لا يتحدى منطق قرارات الهجرة، فإنه ينشغل بتفسير كيف يؤدي سياق تنموي محدد إلى هجرة القوى العاملة، ويحدد خواص هذه الهجرة (دائمة أم موقتة، مركّبة من الإناث أم من الذكور، داخلية أم عابرة للدول، ريفية - حضرية أم ريفية - ريفية، إلخ). وينظر الاقتصاديون السياسيون إلى التطور على أنه صيرورة تغيير بنيوي له طبيعة تراكم رأس المال وليس مجرد قضية تتعلق بالرفاه والنجاعة كما يميل أغلب اقتصاديي الاختيار المنطقي إلى الاعتقاد.

الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون

كان الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون بين أوائل من حاولوا تفسير الهجرة أو تنقل القوى العاملة عبر تحليل طبيعة التطور الرأسمالي. وقد اهتم كل من آدم سميث وكارل ماركس بتوسع قوى السوق وارتفاع الإنتاجية الزراعية، وهو ما عنى بالنسبة إليهما إمكان إنتاج مزيد من البضائع بقوة عمل أقل. علاوة على ذلك، انتبها كلاهما إلى أن عملية تسريح أو تسييب اليد العاملة، وهي تدل على ازدياد فائض قوة العمل في قطاع زراعي، منفصلة عن عملية انتقال قوة العمل، أي التحرك الفعلي من قطاع إلى آخر. من ناحية أُخرى انشغل مالتوس وريكاردو، بصورة أساسية، بآثار النمو السكاني، بدلاً من نمو الإنتاجية، في تحديد حجم عرض القوى العاملة وتحركها (Hakimian 1990). وكان ماركس، من بين الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين، قد قدّم أشمل تفسير لدور انتقال قوة العمل في عملية التطور الرأسمالي، وساهم في تفسير ديناميات التراكم الرأسمالي وكيفية قيام الرأسمالية بإنشاء «فائض سكاني» يمكن «نقله». وقد كان بحث ماركس في شأن التراكم البدائي في لب تفسيره لأصل التراكم الرأسمالي. كذلك قام بتمييز مهم بين فائض السكان المطلق والنسبي بواسطة إظهار الفارق بين السكان المفصولين عن وسائل الكفاف (means of subsistence) وبين أولئك المفصولين عن وسائل إنتاجهم (means of production) (Hakimian 1990).

تعقب ماركس المصادر والأشكال الممكنة للفائض السكاني (مثلاً عائم، كامن، راكد، متنقل). واهتم، بصورة خاصة، بالفائض السكاني الذي كان يقصد به قوة العمل الزراعية، ولا سيما أولئك الذين يعملون في أعمال ذات إنتاجية منخفضة، وهم «موجودون دائماً في نقطة التحول إلى بروليتاريا صناعية حضرية والبحث عن

فرص لتحقيق هذا التحول» (Marx 1990, p. 796). ويشكل فائض قوة العمل المتنقلة، أي «أولئك الناس من أصول زراعية الذين يعملون، في أغلب الحالات، في مهن صناعية»، أهمية خاصة بالنسبة إلى تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، كما سنرى لاحقاً.

التراكم البدائي وتسريح قوة العمل

إن جوهر النظام الرأسمالي، وفق ماركس، هو استخراج قيمة فائضة من القوة العاملة. وهذه القيمة الفائضة هي مصدر الأرباح، والعامل الذي يزيد في التراكم والإنتاجية. يكتب ماركس في كتابه «رأس المال» (Marx 1990, p. 873):

> يقتضي تراكم رأس المال القيمة الفائضة، وتقتضي القيمة الفائضة إنتاج رأس المال، ويقتضي إنتاج رأس المال توفر كميات كبيرة من رأس المال والقوة العاملة الصناعية. . . . إن هذه الحركة بمجملها ستتواصل في دائرية لا بداية لها، إلاّ بافتراض وجود تراكم بدائي. . . ، تراكم ليس نتيجة نمط الإنتاج الرأسمالي وإنما نقطة انطلاقه. . . وتقتضي علاقات رأس المال فصلاً تاماً بين العمال وبين الأوضاع التي تتحقق فيها قوة عملهم. . . ولذلك فإن التراكم البدائي ليس إلاّ عملية تاريخية من الطلاق بين المنتِج ووسائل الإنتاج (Marx 1990, pp. 874-875).

ولاستخراج قيمة فائضة، قال ماركس إن القوة العاملة تحتاج إلى أن تكون حرة، أي أن يكون في قدرة العمال بيع قوة عملهم في مقابل أجر. إن تسريح القوة العاملة، أو حريتها، عملية يمكن أن تتحقق فقط إذا كان العمال لا يملكون مصادر دخل، كالعمل في الأرض مثلاً. ووفقاً لماركس، كان من الضروري القيام بتحليل كيفية حدوث صيرورة التراكم البدائي لشرح طبيعة انتقال القوة العاملة وأسبابه.

إن انفصال المزارع عن الأرض هو العامل الأول لنمو رأس المال في المجتمعات الإقطاعية، فهو يمكّن من تطوير ملكية أراض حديثة في الريف، الأمر الذي يخلق ظروفاً لإنتاج القيمة الفائضة في القطاع الزراعي. وقد بحث ماركس في ثلاث آليات أساسية تجعل هذا الفصل ممكناً: أولاً الإجراءات المؤسساتية - مثل نزع الملكية والتسييج والإخلاء - التي تحرم الفلاحين فرص العمل مباشرة في الأرض، وخصوصاً المشاع منها. وهذه الإجراءات، التي تحظى عادة بدعم الدولة، تولد فائض عمالة يمكن استخدامه بأجر للعمل في المزارع الكبيرة والمناطق الصناعية، وتفيض اليد العاملة بقدر تضاؤل الطلب عليها في قطاع معين. ثانياً، تساعد التغيرات التقنية

والتزويد بالماكينات في خلق فائض عمالة لرفعها إنتاجية الأرض. ثالثاً، يساعد تتجير الزراعة (أي تحويلها إلى قطاع تجاري) في تركيز ملكية الأرض في أيدي قلة من كبار المزارعين، وهو ما يؤدي بدوره إلى نزوح اليد العاملة وتراكم رأس المال ومركزته في القطاعين الصناعي والزراعي (Marx 1990, chapter 25.5).

يؤدي تتجير الزراعة دوراً مهماً في عملية التراكم البدائي، وفي اتساع علاقات الإنتاج الرأسمالية، وذلك عائد إلى سببين: من ناحية، يؤدي هذا إلى تسريح قوة العمل عبر التسبب بانخفاض مطلق في الطلب على القوى العاملة. ومن ناحية أُخرى، توفر الزراعة مدخولاً لقطاع الصناعة، ومصدراً لأجور الاستهلاك، وسوقاً للمنتوجات الصناعية. ويحدد نجاح التراكم البدائي في الزراعة استمرارية التوسع الرأسمالي في القطاع الصناعي الحديث، وكذلك يحدد مستوى تسريح القوى العاملة وتنقلها. ويشكل هذا كله قضية اهتم بها اقتصاديو التطور في القرن العشرين، كما سنرى لاحقاً.

اتساع الرأسمالية واستيعاب القوى العاملة

أعار ماركس اهتماماً للطرق التي تؤدي بها عملية التراكم الرأسمالي إلى تسريح القوى العاملة، وحلل أيضاً آثار النمو الرأسمالي على طلب القوى العاملة واستيعابها. وقد ادّعى ماركس أن الطلب على القوى العاملة في القطاع الصناعي سيكون أكبر من توسع الطلب عليها في الزراعة، وخصوصاً في المراحل المبكرة من التصنيع، وذلك بسبب التوسع في رأس المال المتغير (variable capital)، وهو ذلك الجانب من رأس المال الذي يحدد الطلب على القوى العاملة، ويسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في رأس المال الثابت في الصناعة. أمّا في قطاع الصناعة، فيمكن اعتبار رأس المال الثابت مرتبطاً بشكل عكسي مع رأس المال المتغير.

علاوة على ذلك، اعتقد ماركس أن الآليات التي تتحكم في ازدياد رأس المال في الصناعة الحديثة ستواصل إنتاج قوة عمل فائضة عن الحاجة؛ ذلك بأن عملية التراكم الرأسمالي تؤدي إلى تركيز رأس المال، الأمر الذي يقود إلى اضمحلال المشاركة النسبية من جانب رأس المال المتغير قياساً برأس المال الثابت. وعندما تنخفض المشاركة النسبية لرأس المال المتغير ينخفض الطلب على القوى العاملة، ويكبر جيش احتياط اليد العاملة.

يشكل نشوء هذا الجيش الاحتياطي من قوة العمل الصناعية الثابتة في وجودها وغير المستقرة، والتي لا تملك سوى بيع قوة عملها، أمراً محورياً في تحليل ماركس للتوسع الرأسمالي. فالتسيير الذاتي للتراكم الرأسمالي هو الذي يقود إلى

تسريح قوة العمل من قطاع الزراعة وانتقالها إلى القطاع الحضري. وتبقى الآليات المحددة التي ينشأ عبرها فائض القوة العاملة مرهونة بسياقها التاريخي، إذ إنها تعتمد على طبيعة تنظيم القوى المنتجة في الزراعة كما في الصناعة. ويوفر هذا الجيش الاحتياطي، بالنسبة إلى ماركس، ثلاثة عوامل مهمة للتطور الرأسمالي: أولاً، إنه يوفر احتياطاً من قوة العمل يستمد الرأسماليون منه ما يحتاجون إليه عندما يرغبون، وبحسب تطور دائري؛ ثانياً، يؤدي ذلك إلى تنظيم الأجور وإبقائها منخفضة نظراً إلى أنه يقسم قوة العمل إلى عمال نشيطين وآخرين غير نشيطين. ثالثاً، يضبط الجيش الاحتياطي سلوك الطبقة العاملة، ويضمن امتثالها للطلبات الرأسمالية ونفورها من التمرد.

يقوم ماركس بتحليل بنيوي دينامي للقوى التي تحفز الناس على الهجرة، ويشرح عملية تسريح العمال وآليات استيعاب قوة العمل بمفاهيم قوانين التوسع الرأسمالي. وهو يشدد على الفائض العمالي الذي ينتج من عملية التنمية الرأسمالية، كما يركز على دور الحاجة، بدلاً من دور الأجور، في جعل قوة العمل تتحرك إلى خارج مكانها الأصلي. لكنه، في الوقت نفسه، لا يشرح آليات انتقال قوة العمل. فهذه ترتبط بالبنى المؤسساتية التي تضمن انتقال قوة العمل التي أعتقت إلى حيث يوجد طلب عليها. ويتطرق ماركس في تحليله لقوة العمل المتنقلة، والمقصود هؤلاء «الذين هم بمثابة جنود المشاة البسطاء لرأس المال الذي يقذف بهم من نقطة إلى أُخرى وفق حاجاته، إلى دور المتعهدين كوسطاء يربطون ما بين قوة العمل المنعتقة والمشغِّل الرأسمالي، فيتحدث عنهم بصفتهم المشغلين وأصحاب الأراضي بالنسبة إلى العمال، يستغلونهم في اتجاهين في الوقت نفسه: كجنود للصناعة، وكمزارعين» (Marx 1990, p. 818). وكما سنرى في الفصلين السادس والثامن، كان للمتعهدين دور مهم في تنظيم الهجرة العمالية إلى إسرائيل وتفسيرها.

فائض اليد العاملة في نظريات التنمية

أصبح لمفهوم فائض اليد العاملة في مناقشة التنمية والهجرة العمالية بعد سنة ١٩٤٥ مكانة مهمة، وخصوصاً في نموذج لويس (Lewis 1954, 1958). فقد أقصى لويس نفسه عن المنهج التحليلي التقليدي الحديث الذي اتبعه نموذج هاريس - تودارو، والذي اعتبره لويس عاجزاً عن شرح تحدي التنمية، بل سعى لـ «معرفة ما يمكن أن يقدمه الإطار الكلاسيكي لحل مشكلات التوزيع والتراكم والنمو» في الدول النامية (Lewis 1954, p. 140). وقد جادل في أن ثمة مصادر غير محدودة للعمالة في الدول النامية يمكن حشدها لرفع نسب المدخرات والأرباح، وبالتالي وضعها

على مسار النمو المستديم.

إن نموذج لويس نموذج ثنائي يصور الدول النامية بطريقة نموذجية على أنها تنقسم إلى قطاعين: قطاع كفاف منخفض من حيث الإنتاجية، وقطاع رأسمالي مرتفع الإنتاجية. يتميز أولهما بتوفر اليد العاملة ذات الإنتاجية المنخفضة وتكون زائدة بالنسبة إلى رأس المال والموارد الطبيعية المتوفرة فيها. ويتخذ فائض اليد العاملة في أغلب الأحيان شكل «البطالة المقنَّعة» المتضمنة لكل من العمال الزراعيين، وصغار الحرفيين، والخدم، وكل أنواع العمال الموقتين. وهي فائضة، أو زائدة عن الحاجة، بالحد الذي يقوم معدل إنتاجية العامل وأجرها فيها، على اعتبارات اجتماعية أخلاقية (كما هي الحال بالنسبة إلى الخدمات المنزلية)، وليس على اعتبارات اقتصادية بحتة تركز على الإنتاجية الهامشية للعمالة. أمّا القطاع الرأسمالي فإنتاجيته أكبر من قطاع الكفاف، ويعمل وفق مبدأ تحقيق الربح الأقصى، وتدفع الأجور فيه بحسب إنتاجية العامل الهامشية (marginal productivity). وفي رأي لويس يمكن للقطاع الرأسمالي أن يجذب العمال إليه من قطاع الكفاف بأجر ثابت من دون أن يؤثر ذلك سلباً في إنتاج قطاع الكفاف، بسبب اليد العاملة الفائضة الموجودة فيه. وتستمر عملية انتقال اليد العاملة إلى أن تبلغ نقطة استيعاب فائض اليد العاملة، وتبدأ أجور قطاع الكفاف في الارتفاع، ثم يتلاشى قطاع الكفاف من خلال عملية التوسع الرأسمالي (Lewis 1954, p. 153).

في سنة ١٩٦٤، قام نموذج فاي - رانيس (Fei-Ranis) بتعديل نموذج لويس الذي يتم ربطه به كثيراً بشكل مغلوط فيه. ويُستخدم كلا النموذجين في شرح التطور الرأسمالي في القطاع الزراعي في الدول النامية ودور الهجرة العمالية في تسهيل هذا التحول الهيكلي أو تأخيره (Fei and Ranis 1964; Abella and Mori 1996; Ranis et al. 1999). وعلى الرغم من أهمية نموذج لويس، فهو يعاني ثلاث مشكلات لا بد من الإشارة إليها، وهي: صحة مفهوم فائض اليد العاملة، وطبيعة قطاع الكفاف، ودور تفاوت الأجور كآلية انتقال العمال.

كان من الصعب، بعد التجربة، تحديد نوع اليد العاملة التي يمكن أن تكون زائدة عن الحاجة أو فائضة (Jorgenson 1966). ففي الزراعة التي يركز عليها تحليل قطاع الكفاف، قيل إن العمال الموسميين أو الموقتين يمكن اعتبارهم عمالة زائدة عن الحاجة خارج فترات الحصاد، بينما يبقون ضروريين في باقي الفترات. وتظهر البينات من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن جنوب إفريقيا أن الطلب على المهاجرين في القطاع الزراعي وعودتهم إليه في فترات موسمية مستمران (راجع الفصل الخامس). إلاّ إنه يمكن اعتبار عمالة الفلسطينيين «فائضة»، بمعنى أنها ذات

إنتاجية منخفضة أو تعاني بطالة كلما تحددت فرص توظيفها بسبب قيود تفرض على الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو على الدخول بحرية إلى سوق العمل الإسرائيلية.

كذلك فإن تحليل لويس لقطاع الكفاف مبهم. إذ على الرغم من أنه مماثل للقطاع الذي يحدث فيه التراكم البدائي، وفق ما ذكره ماركس، فإن بنيته وعلاقاته المعقدة بالقطاع الصناعي وتلاشيه لم يتم تحليلها بالكامل، كما نفتقد مناقشة مكتملة للآليات المؤسساتية المطلوبة لضمان حدوث انتقال اليد العاملة والمدخرات بين قطاع الكفاف وقطاع الصناعة. فوفق لويس يرتبط القطاعان أحدهما بالآخر بواسطة تدفق اليد العاملة والمنتوجات، وهذه الروابط مهمة بالنسبة إلى فرص النمو الرأسمالي الناجح. هناك أيضاً افتراض متأصل في النموذجين وهو أن نمو الناتج في قطاع الكفاف - الذي يشمل سلع الأجر الاستهلاكية ومداخيل مواد التصنيع التي يحتاج القطاع ذو الإنتاجية العالية إليها - لا يتأثر سلباً بالتغييرات التي تطرأ على حركة التجارة بين القطاعين. لكن إطلاق اليد العاملة قد يؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي، ولا سيما أن الأجور الأعلى في القطاع الرأسمالي تجذب خيرة العمال الزراعيين إليه. وسوف يؤدي الانخفاض في الناتج إلى ارتفاع في الأجور الفعلية، وهو ما يعرّض نمو المدخرات والاستثمار في القطاع الصناعي للخطر. وبالإضافة إلى ما سبق يفترض لويس أن انتقال اليد العاملة لن يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع الكفاف. وكي يحدث ذلك يتوجب على الدولة، أو الطبقة الرأسمالية، استخلاص الفائض والإبقاء على الدخل منخفضاً في قطاع الكفاف، وهو أمر لا يحدث في الغالب إلاّ باستعمال القوة أو بواسطة تركيز القوى المنتجة في الزراعة في عدد محدد من الرأسماليين (Godfrey 1979; Hakimian 1990). إن لويس لا يتحرى دور العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي وتوفير عمالة زائدة (مثل عملية التزويد بالماكينات، والنمو السكاني، والثورة الخضراء، إلخ.) (Bharadwaj 1979; Leeson 1979).

كما يخفق نموذج لويس في أن يأخذ في الاعتبار إمكان عدم كون التفاوت في الأجور كافياً لتحريك العمال من قطاع إلى آخر يفوقه نشاطاً، أو عدم كونه عاملاً ذا صلة. فقد بينت عدة أبحاث أن الفلاحين ليس لديهم دائماً استعداد لترك قطاع الكفاف في سبيل العمل بالأجر الذي يعرضه عليهم القطاع الرأسمالي، وخصوصاً في الأحوال التي تفوق فيها قيمة ناتج أراضيهم الأجر المعروض عليهم، أو عند ارتفاع الطلب على اليد العاملة في قطاع الكفاف (Swindell 1985; Standing 1985; Hakimian 1990). وقد فشل لويس في دراسة دور موازين القوى ومختلف الوسائل

المؤسساتية التي يتم بها تحريك اليد العاملة من القطاع المنخفض الإنتاجية إلى قطاع الإنتاجية العالية.

الهجرة الدائرية وبنية البانتوستانات

تشير أنماط الهجرة في مختلف الدول المستعمرة في القرن العشرين إلى أن تسريح اليد العاملة إلى قطاع الصناعة يتبع عملية التتجير وسقوط الاقتصاد المحلي (Arrighi 1970; Bundy 1979; Standing 1985; Hugo 1985; Breman 1990; Standing et al. 1996). لكنْ خلافاً للتجربة الأوروبية وتنبؤات نموذج لويس، فإن هذه العملية لا تعني نهاية قطاع الكفاف ولا هي تؤدي إلى الانتقال الأحادي الجانب للعمالة. ففي كثير من الدول النامية نرى أن للهجرة نمطاً دائرياً أو موقتاً بقدر ما يبقي المهاجرون على صلاتهم بمناطقهم الريفية ولا يتوجهون إلى المراكز الحضرية سوى لفترات محددة وفي قطاعات معينة. ويمكن اعتبار تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل هجرة من هذا النوع ما دام الفلسطينيون يتوجهون يومياً إلى كيان احتلال أجنبي ولا يقطعون علاقات السكنى في مناطقهم الأصلية على الإطلاق.

ركز علماء الاقتصاد السياسي الراديكاليون في شرحهم الهجرة الدائرية على نمط التوسع الرأسمالي في الدول النامية، وعلى دور موازين القوى المتفاوتة سياسياً واقتصادياً بين الدول في تفسير أسباب الهجرة وأشكالها. وتبين الدراسة التي أجراها أريغي (Arrighi 1970) في زيمبابوي، ودراسة بوندي (Bundy 1979) لفلاحي جنوب إفريقيا، أن نمط الهجرة الدائرية هناك نابع من تجربة استعمارية تاريخية معينة ومديدة أدت إلى زوال الاقتصاد المحلي الأصلي. فقد أدى توسع اللقاءات التجارية المبكرة بين القوة الغربية والفلاحين المحليين في بداية الأمر إلى توسع الزراعة المحلية وتأهيل تراكم أولي لم يكن له ليستديم ويستقل (Arrighi 1970). ولم يُجبَر الفلاحون المحليون على كسب الأجور في القطاع الرأسمالي إلاّ بعد التدخل النشيط للدولة في اجتثاث الزراعة الأهلية. فقد قام كثير من الدول الاستعمارية بفرض ضرائب باهظة على المزارعين السود، وبحماية مزارع المستوطنين من المنافسة الدولية ومدهم بإعانات مالية لم يقدمها إلى مناطق السكان الأصليين، وهذا ما فرض منافسة غير متساوية فيما يتعلق بالزراعة المحلية. كما قامت الدولة بنزع ملكية السكان الأصليين وأجبرتهم على الإقامة في محميات كانت أرضها تفتقر إلى الخصوبة وإلى إمكان تحمل تزايد السكان فيها. وما كانت سياسة التفرقة العنصرية التي فرضت على جنوب إفريقيا سنة ١٩٤٨ إلاّ واحدة من أحدث وأوضح محاولات

حبس السكان الأصليين في نمط دائري للاتكال على الهجرة العمالية، ضامنة بذلك ذخيرة من اليد العاملة الرخيصة والمحتاجة إلى العمل في المناطق التي يقيم بها البيض (Legassick 1975; Legassick and Wolpe 1976; Wolpe 1980).

إن لأعمال عالم الأنثروبولوجيا الاقتصادية الماركسي ميلاسو (Meillassoux) أهمية خاصة في تفسير أصل الهجرة الدائرية. فقد كان من أوائل العلماء الذين حاولوا تفسير مفهوم الهجرة العمالية باستعمال النظرية الماركسية ضمن دينامية قطاع الكفاف وعلاقته بالقطاع الرأسمالي الذي يفوقه حيوية. وقد قام في سنة ١٩٧٥ بصوغ نظريته التي ترجمت إلى الإنكليزية سنة ١٩٨١، سابقاً بذلك أوديد ستارك (Oded Stark) في تعريف اقتصاد الكفاف بأنه مكون من الاقتصاد المنزلي أو الأسري. وعلى نحو مغاير لستارك، قام ميلاسو بتحليل بنية هذا الاقتصاد ودوره في عملية التنمية الرأسمالية، وجادل في أن «لا الرأسمالية ولا الإقطاع يقصيان الاقتصاد المنزلي لأن كليهما يعتمد على العلاقات الأسرية في استنساخ أنفسهما» (Meillassoux 1981, p. 96). فالاقتصاد المنزلي يكمن في صميم النظام الرأسمالي لأنه المكان الذي يولد فيه البشر، أي الطاقة أو القوة العاملة التي ينتج منها فائض القيمة، وهو يقوم بتوفير اليد البشرية العاملة (Meillassoux 1981, p. xii). كما يولد سلع الكفاف ما دامت له علاقة ما بوسائل الإنتاج، المرتبطة عملياً بالأرض. وجادل ميلاسو في أن إنتاجية قطاع الكفاف تعتمد بالدرجة الأولى على تمكن النظام الأبوي من السيطرة على القدرة التناسلية، وعلى النساء بصورة خاصة، من خلال نفوذ المسنين الذين يتحكمون في تحديد النسب والزواج، وفي عمل الشباب ودخلهم، وفي إعادة توزيع علاقتهم بالأرض وثروتها. كما يتحكم المسنون في خلق القيمة الفائضة أو المنتجة ونقلها داخل الاقتصاد المنزلي وخارجه. بالإضافة إلى ذلك، جادل ميلاسو في أن نمط الإنتاج هذا يتم التعبير عنه أو ربطه بالاقتصاد الرأسمالي على كل من مستوى التوزيع والإنتاج بواسطة التجارة وهجرة العمال، الأمر الذي يسمح بنقل القيمة من قطاع الكفاف إلى القطاع الرأسمالي في الاقتصاد. ويرى ميلاسو أن «الإمبريالية تحقق التراكم البدائي وتديمه من خلال حفاظها على القطاع المنزلي المنتج لسلع الكفاف» (Meillassoux 1981, p. 97)، مؤكداً دينامية هذه العملية وكونها تؤدي حتماً إلى تدمير قطاع الكفاف تدميراً شاملاً، وبالتالي إلى تسريح اليد العاملة تسريحاً تاماً من قطاع الكفاف إلى الاقتصاد الرأسمالي (Meillassoux 1981, p. 98).

طبَّق فولب (Wolpe 1980) هذه الحجج في سياق جنوب إفريقيا، بينما طبقتها مورفي (Murphy 1991) على الضفة الغربية وقطاع غزة. وجادل فولب في أن التفرقة

العنصرية فُرضت سنة ١٩٤٨ في جنوب إفريقيا لمساندة نمط الإنتاج المنزلي ما قبل الرأسمالي الذي كان يتحلل في البلد آنذاك. وقد هدفت سياسة التنمية المنفصلة للبانتوستانات إلى رفع مستوى المعيشة لدى سكان الأرض الأصليين بطريقة تعزز مد الصناعة بمخزون راسخ من العمال الأصحاء الذين تكلفتهم أرخص من اليد العاملة المهاجرة والمستقرة الآتية من البلاد المجاورة. كما سمحت سياسة البانتوستانات بتخفيض أجور العمال السود في مناطق البيض، وهو ما خفض تكلفة الإنتاج التي تتحملها الصناعة. فقد كانت الأجور المدفوعة للعمال الذين انتقلوا إلى قطاع البيض تكمل الدخل الناتج من العمل في البانتوستانات، وليست بديلاً منه.

في رأي مورفي، عاشت الضفة الغربية وقطاع غزة عملية استعمار داخلية، نتجت من التطور التاريخي لإسرائيل وسعيها للهيمنة والسلطة؛ هذا الاستعمار الداخلي، الذي مارسته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، سعى للاستيلاء على الموارد الفلسطينية واستغلال اليد العاملة الفلسطينية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. وتجادل مورفي في أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة إلى عمالة رخيصة كي يتمكن من زيادة معدل تراكم رأس ماله، في حين تتسم العمالة الفلسطينية بالرخص لأنها تنتج وتتوالد في ظل نمط إنتاج ما قبل الرأسمالي. ويُجبَر الاقتصاد الفلسطيني على إطلاق اليد العاملة بحكم سياسات إسرائيل التي تحد من التشغيل المحلي فيه وعزله، متحملاً في الوقت نفسه تكلفة توالد العمال الفلسطينيين، لأن المعونات والتحويلات المالية التي ينالها الفلسطينيون تساعدهم على البقاء لكن بدخل ذي مستوى أدنى من مستوى الدخل الإسرائيلي (Murphy 1991, pp. 240-297) (راجع الفصل الثاني لمزيد من التفصيل).

لكن أعمال كل من ميلاسو وفولب ومورفي تعاني عدة مشكلات. أولاً، من الصعب المجادلة في أن الدول النامية - وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة - ليست رأسمالية. ثانياً، بقدر ما تكون حجة ميلاسو قيّمة في مناقشتها الاقتصاد المنزلي، وهي مناقشة تأخذ في الاعتبار دور موازين القوى والسلطة في تحديد الاقتصاد المنزلي وفي تحديد الهجرة، فإنها مفرطة في تبسيطها مواصفات الاقتصاد السياسي ودور النظام الأبوي في تحديد نظام الهجرة (Wright 1995). ثالثاً، إن حجة مورفي بأن العمالة الفلسطينية قامت بالدور نفسه الذي قامت به اليد العاملة الإفريقية في جنوب إفريقيا أمر ليس واضحاً، فالفلسطينيون لا يشكلون إلاّ ٧٪ من القوة العاملة الإسرائيلية وليس ٧٥٪ من السكان العاملين، كما كان الحال مع الأفارقة في جنوب إفريقيا (Lipton 1986; Standing et al. 1996).

تقويم انتقادي

قطعت نظريات الهجرة شوطاً طويلاً في محاولتها تفسير أسباب انتقال اليد العاملة في سياق التنمية، وبينما لم تتطور المناهج المتعددة في معزل بعضها عن بعض، فإنها احتفظت باختلافاتها المنهجية. وقبلت المقالات التي تتناول الهجرة تمييز المنهجين المقدمين من دون أن تحاول دحض قدراتهما التحليلية (Massey et al. 1993, 1998; Wright 1995; Siddiqui 2001). وقد حاول بعض الدراسات جَسْر الفجوة بين المنهجين بالدعوة إلى تفسير للهجرة متعدد التخصصات وذي ثلاث مراحل، يتم فيها تحليل الفرد والأسرة وبنية الاقتصاد بصورة عامة (Massey et al. 1998; Cook and Mauer-Fazio 1999; de Haan 1999). ويقر مثل هذه الدراسات بدور كل من المؤسسات والأسواق في تشكيل سمات الهجرة وأسبابها، إلاّ إنه يميل إلى التذبذب بين تطبيق إطار نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة»، الذي لا تثقله كثرة المعادلات الرياضية (راجع: Hare 1999; Brettell and Hollifield 2000)، وبين تبني تحليل التيار السيوسيولوجي للهيكلة الاجتماعية (de Haan 1999). ولا تأخذ هذه الدراسات دائماً بعين الاعتبار الطرق المنهجية المتميزة التي تحتوي عليها أُطر نظريتي الاختيار المنطقي والاقتصاد السياسي، وهي طرق يستحيل الجمع بينها.

يعتمد الفارق بين طرق كل من الاختيار المنطقي والاقتصاد السياسي - كما تعتمد فائدتهما - على تصويرهما الخاص لعملية الهجرة وعلاقتها بعملية التنمية الرأسمالية. إن قدرة هاتين النظريتين على شرح هجرة العمال هي رهن قدرتها على عرض تحليل متماسك يربط بين عوامل أساسية هي: (١) مسألة الأرض وعلاقة العامل بها؛ (٢) علاقة الهجرة بالنمو السكاني؛ (٣) دور سياسات الدولة في توجيه هاتين العلاقتين. ويعتبر مدخل الاقتصاد السياسي أنجح في تفسير عملية الهجرة وجوانبها الثلاثة (تسريح اليد العاملة، وانتقالها، واستيعابها) من نظرية الاختيار المنطقي، وذلك لاهتمام الاقتصاد السياسي بدينامية التغيير البنيوي.

عملية الهجرة

تصور نماذج الاختيار المنطقي الهجرة - كما سبق أن شرحنا - على أنها استراتيجيا فردية للبحث عن الدخل والعمل. وعلى الرغم من كون نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» أكثر تفصيلاً عن تصور هاريس - تودارو للهجرة كحدث حياتي فردي واحد، فإنها لا تزال تحلل الهجرة بصفتها ظاهرة استقلالية منطقية على

المستوى الصغير للفرد أو الأسرة. ومع أنها تتقبل بعض الانتقادات التي وجهت إليها في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في الكتابات السوسيولوجية المتعلقة بدور الأسرة في تحديد حركية اليد العاملة (Bach and Schraml 1982; Kearny 1986)، إلاّ إنها تدمج العناصر البنيوية في إطار الفردانية المنهجية، وتُشمِل تفاوت الدخل وتوزيع الأراضي أو رأس المال الاجتماعي في معادلة الهجرة ما دامت تؤثر في السلوك الاستراتيجي الفردي المنطقي، لا كجزء من تطور هيكل اقتصادي سياسي؛ فالأسرة، إسوة بالفرد، هي التي تشكل البنية الاقتصادية بدلاً من أن تتشكل بواسطتها.

أمّا منهج الاقتصاد السياسي، فعلى الرغم من عدم اعتراضه على منطقية الهجرة، فإنه لا يحللها كظاهرة سلوكية في المقام الأول. فعلماء الاقتصاد السياسي يهتمون خاصة بتفسير عملية انتقال اليد العاملة أكثر من اهتمامهم بحركيتها فقط. إن الاختلاف بين هذين المصطلحين مهم بقدر ما يشير مفهوم انتقال العمال إلى الاهتمام الأكبر الذي يحظى به الفهم البنيوي للنمو الرأسمالي. ويعتبر علماء الاقتصاد السياسي هجرة العمال حادثة محددة في سياق تاريخي محدد، متكاملة في عملية التغيير البنيوي، لا كتمرين في الرياضيات أو الاقتصاد القياسي يخص الخيارات الاستراتيجية للفرد.

وفي الوقت نفسه تختلف نظريات الهجرة أيضاً في مدى اهتمامها بالمراحل الثلاث الرئيسية لعملية الهجرة، وهي على التوالي: أنماط تسريح اليد العاملة، وانتقالها، واستيعابها. فقد ركزت نظريات الاختيار المنطقي على آلية حركية اليد العاملة، ولا سيما على عوامل الدفع والجذب التي تؤدي بالأفراد إلى الانتقال من مكان إلى آخر. ويعتبر نموذج هاريس - تودارو للتفاوت المتوقع في الأجور عاملاً رئيسياً لجذب العمال وهجرتهم، بينما تشدد نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» على الدور الذي تؤديه التحويلات المالية التي يعتقد أنها تدفع العامل إلى ترك موطنه أكثر من الأجور بحد ذاتها.

تقدم نماذج الاختيار المنطقي لدى تفسيرها عملية تسريح اليد العاملة - أي الأوضاع التي تؤدي بالمهاجر إلى ترك موطنه في المقام الأول - شرحاً محدوداً لها؛ إذ ترى أن البشر يرتحلون أساساً بسبب فهم فردي معين للحرمان النسبي، أو عدم اكتمال السوق في أوطانهم. وللتفاوت البنيوي علاقة بالموضوع ما دام يتم فهمه كمؤثر في الدخل لا كنتيجة الفقر الواقعي الذي يفرضه. ويستخدم المنظور نفسه لتحليل آلية استيعاب اليد العاملة، إذ تركز نماذج الاختيار المنطقي على سلوك أرباب العمل ومفهومهم للبيئة المعلوماتية في شرح كيفية استيعاب العمال.

من جهة أُخرى، يعير علماء الاقتصاد السياسي آليات تسريح اليد العاملة وانتقالها واستيعابها انتباهاً خاصاً، ويركزون على وسائل السوق ومختلف المؤسسات التي ترافق العملية المتناقضة لتراكم رأس المال، والتي تشرح سبب انتقال البشر من مناطق محددة وتوظيفهم في قطاعات معينة. ويتسم تحليلهم بالدينامية بقدر ما يكيف مستوى استيعاب اليد العاملة في اقتصاد ما إزاء بنية الإنتاج وتكلفة اليد العاملة، ولا يتعلق الأمر بالنسبة إليهم بمفهوم أرباب العمل ومفهومهم للبيئة المعلوماتية في شرح كيفية استيعابهم للعمال المهاجرين.

ومع ذلك لا يعير بعض منظري الاقتصاد السياسي اهتماماً كافياً لتفصيلات انتقال اليد العاملة ودور المؤسسات، وخصوصاً دور مقاولي التوظيف، في تقرير نجاح استيعاب اليد العاملة في قطاع ما متنام، إذ يعتبر لويس أن التفاوت الثابت في الأجور كاف لتحريك اليد العاملة من دون أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية أو المخاطرة بالمدخرات. أمّا علماء الاقتصاد الراديكاليون فلا يرون حاجة إلى أن تؤدي الأجور ذاتها دوراً مهماً في تفسير الهجرة العمالية العالمية لأن التغيير البنيوي يجعل «اليد العاملة فائضة» وغير مستخدمة محلياً، وبالتالي تحتم على العمال الانتقال بحثاً عن العمل. إن انفصال اليد العاملة عن وسائل الإنتاج ومصادر الدخل يعتبر كافياً لحشد اليد العاملة وضمان انخفاض تكلفتها. إلاّ إن الواقع يدل على أن حركية اليد العاملة مربوطة أيضاً بالاهتمام بمختلف الأوضاع السياسية والمؤسساتية التي قد تعوق توظيف اليد العاملة الحرة والمحتاجة في قطاع أو اقتصاد متنام، للعمل في ظل اقتصاد مزدهر.

أسباب الهجرة: الأرض والعمل والدولة

إن دور السياق التنموي، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة بين دينامية الأرض والبحث عن العمل وسياسات الدولة، هو من صلب تفسير عملية الهجرة. ومع ذلك، فإن لنماذج الاختيار المنطقي فهماً ضيقاً للتنمية ولكيفية تأثيرها في تدفق اليد العاملة. وعلى الرغم من أن هذه النماذج تعترف بأهمية دور النمو السكاني السريع في تصدير اقتصاد ما للعمالة التي لا يقدر على استيعابها (Todaro 1980; Lucas 1997)، فإنها ترى الدول النامية كاقتصادات وأسواق تميزها التوازنات المختلة، والمعلومات الناقصة، والأسواق غير الكاملة. وتختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة بصورة رئيسية في مستوى الأسواق أو مرونتها، وليس في بنية الإنتاج أو في طبيعة التراكم الرأسمالي فيها. وبالمقارنة، فإن علماء الاقتصاد السياسي يعتبرون

التنمية عملية تغيير بنيوي تشمل تغييرات هيكلية اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما تختلف الدول النامية عن تلك المتقدمة في أنماط توزيع الأرض وبنيتها، وفي الدور الذي تقوم به الزراعة في النمو والتشغيل، وفي نمط تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية. وتقوم هذه البنى المتعددة مباشرة على طبيعة الهجرة العمالية ومختلف أنماطها.

إن علاقة المهاجر المحتمل بالأرض، التي تعتبر في الدول النامية مصدراً رئيسياً للدخل، هي في صلب نظريات الهجرة، ومع ذلك تخفق نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» في وصف التعقيد الذي تتسم به هذه العلاقة. وعلى الرغم من أن إسهاب نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» أدى دوراً مهماً في تطوير نظريات الاختيار المنطقي التي كانت محصورة في مسائل النمو السكاني والبطالة وأخذ ديناميات الأسرة الريفية في الاعتبار، فإن نماذج الاختيار المنطقي ما زالت تحجم عن التعامل مع الأُسر أو المناطق الريفية كبنى إنتاج معقدة، كما أنها لا تحلل علاقات القوة المعقدة داخل الأسرة، وبالتالي لا تستطيع إلقاء الضوء على من قد يهاجر. ومع أن نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» تُدخل في معادلاتها أسواق الأراضي والائتمان والريبة والمتغيرات الاجتماعية والسياسية (مثل دور رأس المال الاجتماعي أو سياسات الهجرة)، إلاّ إنها تمتنع من تفسير دور تفاوت البنى وسياسات الدولة في صوغ هذه المتغيرات والتأثير في الأشكال التي تتخذها الهجرة (مثلاً: دائرية في مقابل دائمة، ذكور في مقابل إناث).

وفي نهاية الأمر يستند العامل المحدد في تحليل نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» لتسريح اليد العاملة واستيعابها إلى وجود الريبة والأسواق غير الكاملة وإلى فرص إرسال التحويلات المالية، وليس إلى فهم كيفية نشوء هذه الأوضاع. أمّا سياق حدوث المخاطرة والريبة - إن كان ريفياً/حضرياً، أو حضرياً/حضرياً، أو ريفياً/ريفياً - أو إذا سببته الدولة أو السوق، فلا يؤخذ بعين الاعتبار. وكذلك تضعف طريقة نظرية «اقتصادات الهجرة الجديدة» قدرتها التفسيرية لمرونتها، لأنها لا تقدر على وصف خاصية تجربة الهجرة وصلاتها بالبنى الإنتاجية في المناطق المرسِلة والمتلقية. فعلى سبيل المثال، تخفق هذه النظرية في شرح سبب كون الهجرة في جنوب إفريقيا دائرية ومتمركزة في المناجم بدلاً من الصناعة، واستمراريتها على الرغم من عدم قدرتها على إعاشة المهاجرين أو أُسرهم (Wolpe 1980; Standing et al. 1996). وهي محدودة في شرحها اختلاف الهجرة المصرية أو الباكستانية الموقتة إلى دول الخليج العربي عن هجرة سكان المكسيك الدائمة إلى الولايات المتحدة الأميركية، أو عن هجرة الفلسطينيين المتنقلة إلى إسرائيل على الرغم من

وجود أسواق غير كاملة في كل هذه المناطق المرسِلة. وهي لا تلقي ضوءاً على سبب كون أغلبية المهاجرين الفلسطينيين من الذكور غير المهرة أو شبه المهرة، ولا على سبب استخدامهم في قطاع البناء الإسرائيلي وليس في الصناعة، ولا على السبب المؤدي إلى التقلب في أعدادهم بعد سنة ١٩٩٣ على الرغم من ارتفاع البطالة و«الحرمان النسبي» بين الفلسطينيين (الفصل السابع).

يركز علماء الاقتصاد السياسي على علاقة المهاجر بالأرض، وخصوصاً عند تفسيرهم آلية تسريح اليد العاملة، كجزء من اهتمامهم بعملية التغيير البنيوي الاجتماعية - الاقتصادية. ويتم تحليل نمط الإنتاج من الأرض لأنه يحدد مستوى الناتج والعمل الزراعيين، والمدخرات التي يمكن توفيرها وتحويلها بين القطاعات، كما يحدد مدى ارتفاع إنتاجية الأرض الذي يؤدي بدوره إلى عملية تسريح نهائي للعمالة. لكن الكتابات الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية - أكانت أعمال لويس أم علماء الاقتصاد الراديكاليين - تشق طريقها بصعوبة في محاولاتهم تعريف طبيعة الإنتاج في القطاع الزراعي. وترتبك في وصفها له بقطاع الكفاف أو، ببساطة، بقطاع منخفض الإنتاجية. لكن منهج الاقتصاد السياسي يظل مهماً في عرضه وتركيزه على أهمية وكيفية تتجير الزراعة وعلاقات الملكية وتأثير ذلك في أنماط الهجرة العالمية (هل تحولت علاقات الملكية بواسطة الإجراءات الجبرية، وإصلاح الأراضي، وتغير أنماط الإنتاج من خلال تغير حراثة المحاصيل، والثورة الخضراء، وسياسات السوق، إلخ).

وكذلك يركز منظور الاقتصاد السياسي على عملية استيعاب اليد العاملة من خلال تحليله دينامية تراكم رأس المال الجدلية بدلاً من تركيزه على أنماط السلوك الاستراتيجي لأصحاب العمل، معطياً أهمية خاصة لدور الدولة في تقرير سرعة استيعاب اليد العاملة وتسريحها على حد سواء. وهو يربط بين سياسات الدولة وأهدافها، والتغيير في فرص الاستفادة من الأرض، وخيارات التوظيف. ومع أن الكتابات أخفقت في بعض الأحيان في تأكيد الطبيعة المتناقضة لتدخل الدولة، فإن الاقتصاد السياسي يؤكد دورها في تشكيل السياق الذي تحدث فيه تدفقات اليد العاملة، وفي توجيهها نحو أهداف استراتيجية اقتصادية و/أو سياسية محددة. المهم في هذا السياق النظري تعريف الخاصية أو المصادفة السياقية التاريخية، التي يتم فيها تعريف هذه الأهداف وإعادة صوغها بشكل مستمر.

وعلى أي حال فإن لمنهجي الاختيار المنطقي والاقتصاد السياسي قصوراً مشتركاً، إذ إن كليهما يحلل الهجرة في سياق دول قومية معرَّفة، أو فيما بينها. وهي لا تستكشف أسباب ونتائج الهجرة التي تحدث في ظل احتلال دولة لأُخرى، أو عند تدفق

اليد العاملة عبر حدود لم يتم تعريفها أو حدود تتغير باستمرار بين دول أو قطاعات.

انتقال اليد العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة

لم تحدث الهجرة العمالية في سياق الضفة الغربية وقطاع غزة بين دولتين قوميتين معرّفتين بل بين كيان محتل وسكان تحت الاحتلال. ومنهج الاقتصاد السياسي هو الأصلح لتفسير خاصية تدفق العمال الفلسطينيين لأنه يركز على الديناميات المتناقضة للتغير البنيوي في ظرف كهذا. فقد أدت كل من اليد العاملة والأرض وسياسات الدولة دوراً رئيسياً في توضيح سبب سفر ثلث العمال الفلسطينيين يومياً، وعلى مدى ثلاثة عقود، إلى إسرائيل للعمل، مثلما هو موضح في بقية هذا الكتاب، كما تشرح لماذا كان هذا التدفق حراً ودائرياً في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ ثم تقلص بعد ذلك.

إن السعي وراء الرزق والعمل هو ما يجعل الأفراد والأُسر في الضفة الغربية وقطاع غزة يقررون البحث عن العمل في إسرائيل، ولا سيما في ظل ما ذكر من المعدلات السريعة لنمو اليد العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن قرارات الهجرة لم تُتخذ في فراغ سياسي واجتماعي، ولم تؤثر بالقدر نفسه في كل الأفراد النشيطين في الاقتصاد الفلسطيني (راجع الفصل الرابع). إن الأمر يتطلب فهماً لطبيعة الاحتلال الإسرائيلي، ولمختلف الوسائل التي استخدمتها إسرائيل لربط الضفة الغربية وقطاع غزة بها، وللطريقة التي ساهمت بها في زوال إمكانات الاقتصاد الفلسطيني الإنتاجية (راجع الفصل الثاني).

في قلب هذا الموضوع تكمن علاقة المهاجر والعامل بالأرض. فالمهاجرون المسافرون من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا من الأرياف ومن مخيمات اللاجئين التي يسكنها أبناء وأحفاد الفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وقد كان الاقتصاد الفلسطيني في معظمه اقتصاداً زراعياً متاجَراً به، تستوعب الزراعة فيه نحو ٤٠٪ من إجمالي اليد العاملة، وذلك عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧. وبحلول سنة ١٩٩٣ لم يكن القطاع الزراعي يوظف سوى أقل من ٢٠٪ من العمال الفلسطينيين، بينما تحول الاقتصاد إلى اقتصاد خدماتي معتمد على إسرائيل (راجع الفصلين الثاني والخامس). وقد شاهد القطاع الزراعي الفلسطيني فترة ازدهار بسبب التتجير المتسارع في أوائل السبعينيات أدى إلى تسريح اليد العاملة، لكن إنتاجيته بقيت منخفضة عن مثيلتها الإسرائيلية ومقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة عامة. ونقل «فائض» اليد العاملة الفلسطينية إلى

الاقتصاد الإسرائيلي لكنه عاد أيضاً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في التسعينيات.

كان لسياسات الدولة الإسرائيلية آثار متعددة في نمط تسريح العمال الفلسطينيين واستيعابهم. وكما هو موضح في الفصول اللاحقة، قامت إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وبدمج الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتصادها بطريقة سمحت بانتقال اليد العاملة والمدخرات بين المنطقتين بدلاً من نقل رأس المال إلى الاقتصاد الفلسطيني. وقد أدت سياسات إسرائيل الاقتصادية إلى إجلاء السكان الأصليين عن أرضهم، وفرض قيود على الاستثمار في الاقتصاد المحلي بصورة عامة. كما أن استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي فريدة في نوعها من حيث تأثيرها في نمط الهجرة الفلسطينية وتمييزه من غيره من تجارب انتقال اليد العاملة، أكان ذلك في إفريقيا أم في جنوب آسيا. فقد كان لبناء المستعمرات دور أساسي في استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وفي إعادة تعريف الحدود بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، إذ إن المستعمرات تعدت على الوحدة الكيانية للأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ (راجع الفصل الثالث). ومن سخرية القدر في هذا الأمر أن هذه المستعمرات شيدت بأيدي عمال فلسطينيين، وهذا ما يبين العلاقة الجدلية بين سياسة إسرائيل الاستيطانية وسياسة تشغيل العمال الفلسطينيين في اقتصادها؛ وهي علاقة فيها تضاربات تطورت ونمت بطريقة أدت إلى إعادة رسم حدود ١٩٦٧، وإلى إضعاف إمكانات قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة والقطاع.

تحلل الفصول التالية من هذا الكتاب جدلية تدفقات اليد العاملة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتوضح آثارها في تعيين الحدود بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، وتقوم بتعريف الوسائل التي تم بها إطلاق العمالة الفلسطينية وانتقالها واستيعابها بواسطة تحليل للآثار المتناقضة لأهداف إسرائيل فيما يتعلق بالأرض، ولتطورات الواقع الاقتصادي والسياسي. والمطلوب أولاً تحليل الآثار الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، وهو ما نكرس له الفصل التالي.

الفصل الثاني

التنمية تحت الاحتلال: التغيير البنيوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٩٣

إن عدم قدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على استيعاب اليد العاملة المتزايدة هو في صميم قضية التنمية الفلسطينية، كما أنه عامل مركزي في تفسير هجرة العمال إلى إسرائيل. فقد ازدادت اليد العاملة الفلسطينية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ أكثر من ضعف، بينما لم يزدد التشغيل المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلاّ بمعدل ٣٣٪ (راجع الفصل الرابع). وقد كان للعمل في إسرائيل دور رئيسي في إبقاء معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في مستوى أقل من ٧٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، وفي إعالة سكانهما الذين استمر نموهم بمعدل ٢,٢٪ سنوياً منذ سنة ١٩٧٠ (راجع الفصل الرابع).

يتناول هذا الفصل بالبحث طبيعة التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، وآثارها في انتقال اليد العاملة إلى إسرائيل، ويقوم بتحليل نوع التغيير البنيوي الذي حدث في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣،[١] والذي أدى إلى حث كثير من الفلسطينيين على البحث عن العمل في أسواق أجنبية. وقد نُشرت في العقدين الماضيين عدة دراسات تتناول الاقتصاد الفلسطيني، وتصف حصيلة التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها «غير متوازية» و«متعثرة» و«تابعة» (World Bank 1993; Benvenisti and Khayat 1988)، أو «متخلفة» (Abed 1988; Samara 1988)، أو «تنمية مفككة» (De-Development) (Roy 1995, 2001). ولا تختلف التسمية مصادفة، بل هي تعكس مختلف المناهج المستخدمة في تحليل التنمية الاقتصادية والتغيير البنيوي في الضفة والقطاع. فمن جهة يمكننا تعريف منهج اقتصادي قياسي يركز على الآثار الاقتصادية الناتجة من دمج اقتصاد صغير مثل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتصاد كبير مثل اقتصاد إسرائيل، ومن جهة أُخرى هناك منهج الاقتصاد السياسي الذي يضع تجربة التنمية الفلسطينية في السياق السياسي والتاريخي للصراع

(١) تتم مناقشة التطورات التي وقعت بعد سنة ١٩٩٣ في الفصل السابع.

الإسرائيلي - الفلسطيني. وبغض النظر عن المنهج المتبع، فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن ربط الضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل حدد فرص النمو والعمل في الأراضي المحتلة (Abed 1988; Samara 1988; World Bank 1993; UNCTAD 1993a; Roy 1995; Arnon et al. 1997). كما أن هناك إقراراً بأن هذه الروابط أحدثت نتاجاً تنموياً متناقضاً في الضفة والقطاع اتسم بنمو دخل الفرد من ناحية، وبتدهور الإمكانات الإنتاجية الوطنية من ناحية أُخرى. وتعكس هذه النتيجة عملية إعادة رسم الحدود بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، القائمة على إضعاف الأساس الاقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية.

يبحث الجزء الأول من هذا الفصل في طبيعة التحدي الديموغرافي الذي تمثله الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة إلى إسرائيل، والطريقة التي عالجت بها سلطات الاحتلال هذا التحدي اقتصادياً. ويوثق الجزء الثاني الحصيلة المتناقضة للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يقوّم الجزء الثالث قدرة الدراسات المعاصرة على تفسير هذه المحصلة، مبيناً أن نجاح مختلف المناهج التحليلية في شرح خصوصية التغيير البنيوي الفلسطيني، أو فشلها، يتوقف على قدرتها - أو رغبتها - على دمج البعد السياسي للعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في تحليلها الاقتصادي.

تحديات الاحتلال

واجهت إسرائيل عند احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عدة تحديات وفرص. فمع انتهاء حرب ١٩٦٧ كانت القوات الإسرائيلية قد استولت على منطقة تفوق مساحتها ست مرات مساحة الدولة الصهيونية قبل الحرب، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان. وقد كان الاحتلال الإسرائيلي منافياً للقانون الدولي الذي أدانه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي أكد «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب»، مطالباً إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، والتي اشتملت على القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد القرار رقم ٢٤٢ انطباق معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى سكان مرتفعات الجولان وسيناء (راجع قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧). وهذه المعاهدة تحرم على السلطات الإسرائيلية فرض قوانين مدنية إسرائيلية على سكان المناطق المحتلة، أو تغيير الطابع الجغرافي أو السكاني للمناطق المحتلة.

إلاّ إن المسؤولين في الجيش والحكومة الإسرائيليين اعتبروا المناطق المحتلة مكاسب ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى مصالح إسرائيل السياسية والدفاعية. وكان لحكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزب العمل آنذاك رأيان أساسيان في مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة (Aronson 1987; Gazit 1995; Roy 1995; Arnon et al. 1997). فمن جهة طالب بعض أعضاء الحكومة[٢] بدمج كل المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧ في إسرائيل. وادعى هذا التيار المتطرف أن الضفة الغربية، وإلى حد ما قطاع غزة، هما جزء لا يتجزأ من «أرض الميعاد» الإسرائيلية، مشددين على أن «الحق الديني التاريخي» الذي لليهود في هذه الأراضي غير قابل للتجزئة (Lustick 1988, 1993; Friedman 1992; Aran 1997; Heilman 1997). ومن جهة أُخرى لم يرغب التيار «المعتدل» - أو «الوسط» - في صفوف حزب العمل في دمج سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين في الدولة الإسرائيلية خشية إضعاف الهوية اليهودية للدولة الصهيونية (Gazit 1995). كما أنهم بحثوا عن أفضل الطرق للتعامل مع الموقف الدولي وما تلاه من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في مقابل السلام مع جيرانها العرب.

مثلت الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة إلى إسرائيل تحدياً ديموغرافياً واقتصادياً بقدر ما كانا مكسباً جغرافياً وإقليمياً. فمن الناحية الاقتصادية امتلكت الضفة الغربية وقطاع غزة مصادر مياه غنية، لكنهما افتقرا إلى الموارد الطبيعية الأُخرى.[٣] ومن الناحية الديموغرافية، وجدت إسرائيل نفسها مسيطرة على نحو مليون فلسطيني موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، أي ما يعادل ٣٠٪ من سكان إسرائيل آنذاك، وبالتالي شكلوا عبئاً سياسياً واقتصادياً، الأمر الذي دفع الدولة العبرية إلى التعامل معهم بطريقة لا تهدد مصالحها السياسية. فخلافاً لما حدث سنة ١٩٤٨، لم تفر أغلبية السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع وإنما بقيت على أرضها. وشكل اللاجئون الذين فقدوا أراضيهم سنة ١٩٤٨ ثلثي سكان القطاع، في حين كان سكان الضفة في معظمهم ريفيين، وكذلك اتسم قطاع غزة بكثافة سكانية عالية مقارنة بالضفة (بمعدل ١٨٧٠ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد في القطاع في مقابل ٣٢٠ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد في الضفة) وبمستوى دخل متدن مقارنة بكل من الضفة وإسرائيل. ومن الناحية السياسية، كان القطاع تابعاً إدارياً

(٢) أي مناحم بيغن الذي صار فيما بعد زعيماً لحزب الليكود اليميني، وموشيه دايان الذي كان حينها وزيراً للدفاع في حكومة حزب العمل (Aronson 1990; Gazit 1995).

(٣) تنتج الطبقات الجوفية في الضفة الغربية ومصادر المياه من نهر الأردن ١,٩٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً، أو ٧٠٪ من مجموع مصادر المياه المتاحة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة (الحسابات من: El Musa 1997, p. 12).

لمصر قبل سنة ١٩٦٧، في حين كانت الضفة جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية منذ أن ضُمت إليها بعد سنة ١٩٤٨.

المسألة الديموغرافية

كان أول شيء فعلته الحكومة الإسرائيلية بعد إعلان وقف إطلاق النار في ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٧ هو فرض حكم عسكري على المناطق المحتلة. وقد حافظ هذا الحكم على القوانين المصرية والأردنية التي كانت سارية المفعول قبل سنة ١٩٦٧، بالإضافة إلى القوانين البريطانية والعثمانية التي أبقت عليها الحكومة الأردنية. لكن علاوة على ذلك قام الحكم العسكري بإصدار ما يزيد على ١٨٠٠ أمر عسكري لإدارة المناطق بما يتماشى مع مصالح إسرائيل السياسية في المنطقة. وبقي الحاكم العسكري في الضفة والقطاع السلطة العليا، والجيش المرجع الأساسي لإدارة المناطق المحتلة، على الرغم من إنشاء إدارة مدنية إسرائيلية سنة ١٩٨١.

أسرعت الحكومة الإسرائيلية في تحديد مجال مصالحها الإقليمية والسياسية في المنطقة منذ بداية الاحتلال من خلال مشروع ألون (راجع الفصل الثالث) وإعادة تعريف الواقع الديموغرافي في الضفة والقطاع. فخلال ثلاثة أسابيع من انتهاء الحرب صوت الكنيست الإسرائيلي على ضم القدس الشرقية و٧١,٠٠٠ دونم من أراضي الضفة شمالي المدينة المقدسة وشرقيها، وأعادت بذلك تعريف الموقع الجغرافي للقدس الشرقية، وفصلتها إدارياً عن باقي الضفة الغربية، وأعلنتها جزءاً من «العاصمة الأبدية الموحدة» لإسرائيل على الرغم من عدم شرعية هذا الإجراء دولياً.

كما قام الجيش الإسرائيلي بإجراء مسح سكاني في المناطق المحتلة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وهو المسح الوحيد الذي تم إجراؤه في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى سنة ١٩٩٧. وذكرت الإحصاءات الإسرائيلية أن إجمالي السكان الفلسطينيين بلغ ٩٦٦,٧٠٠ نسمة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. ولم يشمل هذا العدد ما يقدر بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص تركوا الضفة الغربية في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر من السنة نفسها بسبب الحرب، ورفضت إسرائيل السماح لهم بالعودة. كما لم يشمل سكان القدس الشرقية الذين دمجتهم إسرائيل كجزء من عملية ضم المدينة المقدسة إليها، والذين بلغ عددهم آنذاك ٦٥,٠٠٠ (راجع الفصل الثالث).

وهناك أهمية كبرى للمسح الذي قام به الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، والذي اعتُمد قاعدة تم على أساسها بناء كل حسابات النمو السكاني ونمو اليد العاملة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣؛ ذلك بأن المشكلة فيه تعود إلى كونه تسبب بتقليل العدد المقدر للسكان الفلسطينيين بنحو ١٠٪ - ١٥٪

(UNCTAD 1995; Benvenisti and Khayat 1988; Shaban 1993).[٤] ويشير آخر مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى أن عدد السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية) أكثر كثيراً مما قدرته مصادر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، الذي افترض أن عدد السكان الفلسطينيين سيصل في سنة ١٩٩٣ إلى ١,٨ مليون نسمة (راجع الملحق/الجدول أ - ١)، بينما يشير مسح ١٩٩٧ إلى أن إجمالي السكان يبلغ ٢,٦ مليون نسمة (إضافة إلى نحو ٢١٠,٠٠٠ يقطنون في القدس الشرقية) (PCBS 1999a, p. 23). وبما أن مسوح القوة العاملة مستندة إلى التعداد السكاني، فإن عدد العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل حتى سنة ١٩٩٣ كان أعلى عملياً مما دلت عليه الإحصاءات الإسرائيلية.

إن معالجة المصادر الإسرائيلية للواقع الديموغرافي للسكان الفلسطينيين والقوى العاملة الفلسطينية تعكس عملية إعادة تعريف لمضمونهم وحجمهم، بالإضافة إلى إعادة تعريف الحدود الاقتصادية والجغرافية بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى. فالمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي (الذي كما أوضحنا كان المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وسنة ١٩٩٣)، يعرّف العمال الفلسطينيين بأنهم العرب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ممن تفوق أعمارهم ١٥ عاماً والذين يعملون أو يبحثون عن عمل إمّا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإمّا في إسرائيل، وإمّا فيها جميعاً (ICBS 1992, *SAI*, p. 107).[٥] ويستثني هذا التعريف من استبيانات القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سكان الضفة والقطاع من الفلسطينيين الذين يعملون في الخارج لمدة أطول من سنة، والبدو، والأشخاص الموجودين في مؤسسات مثل السجون. إن استثناء الفلسطينيين العاملين في الخارج من مسح القوة العاملة يؤدي إلى التقليل من أهمية الهجرة العمالية الدولية لسكان الضفة الغربية

(٤) إضافة إلى استثناء كل مَنْ هاجروا بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٦٧، فإن في التعداد السكاني الذي قامت به قوات الاحتلال مشكلات عديدة، أولاها مدى صدقيته ومرجعيته في أوضاع الاحتلال، إذ من الأرجح أن كثيرين من الفلسطينيين أخفوا معلومات عن عددهم وأماكن سكناهم، وقد رفضت السلطات الإسرائيلية القيام بتعداد سكاني في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، على الرغم من إجرائها ثلاثة إحصاءات داخل إسرائيل. (لمزيد من التفصيل عن البيانات المحدودة، راجع فرسخ ١٩٩٨).

(٥) شملت القوى العاملة في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٦ من بلغت أعمارهم ١٤ عاماً فأكثر، ويعملون أو يبحثون عن عمل لمدة ساعة عمل واحدة على الأقل في الأسبوع. أمّا بعد سنة ١٩٨٧، فشملت من بلغ سن الخامسة عشرة فما فوق (راجع الملحق/الجدول أ - ٢).

وقطاع غزة، وإلى بخس دورها في إتاحة عمل ومصادر دخل للأُسر الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تستثني المصادر الإسرائيلية سكان القدس الشرقية من استبيانات اليد العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة،[٦] ولا تفرق بين الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل وبين أولئك المستخدمين في المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية. ولا يتم تصنيف الفلسطينيين العاملين في إسرائيل كمهاجرين أجانب، أي كعمال يعملون في دولة غير دولتهم، بل يتم تعريفهم بأنهم عمال مياومون «مدمجون» في إسرائيل. وتعتبر القوة العاملة الفلسطينية كياناً واحداً يشمل العاملين محلياً وأولئك العاملين في داخل إسرائيل فقط.

لقد شكل واقع التزايد السريع للسكان الفلسطينيين واليد العاملة مسألة مهمة بالنسبة إلى الاحتلال وقدرته على احتواء مشكلة البطالة وما ألقته من تكاليف سياسية واقتصادية على الجيش الإسرائيلي (راجع أيضاً الفصل الرابع). ففي سنة ١٩٦٨ كان معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد فاق ١٣٪. وتضاعف عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، لكن الهجرة خففت من وطأة تأثير هذه الزيادة في اليد العاملة المعروضة، إذ هاجر أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص في الفترة أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ - ١٩٩٠، وهو ما يعادل ١٦٪ من إجمالي السكان (الحسابات من: ICBS 1992, *SAI*, tables 22.1, 22.2). واختلفت البنية السكانية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، إذ كان معظم سكان القطاع من الشباب من سكان المدن[٧] والمخيمات، بينما بقيت الضفة الغربية ريفية إلى حد ما. وتذكر إحصاءات سنة ١٩٩٧ أن ٤٥,٦٪ من سكان الضفة كانوا يسكنون الأرياف، وهي نسبة تقل بعض الشيء عن تلك البالغة ٥٨٪ سنة ١٩٦٧ (MAS 1999, p. 45). وكان اللاجئون في قطاع غزة، المقيمون بالمخيمات وخارجها،

(٦) يشمل «الكتاب الإحصائي السنوي للقدس» بيانات ديموغرافية للمدينة ككل، ويشير إلى الفلسطينيين بعبارة «غير اليهود»، معتبراً الفلسطينيين الذين يعملون في القدس، سواء الشرقية أو الغربية، عمالاً في إسرائيل. إن استثناء القدس الشرقية يسبب إرباكاً في إحصاءات القوة العاملة وإحصاءات السكان، إذ يعتقد أن ٨٪ - ١٠٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية كانوا يعملون في القدس الشرقية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات (ICBS 1988, 1992, *SAI*, table 27.23). ومن الممكن أن يكون هؤلاء العمال مستخدمين إمّا في الجزء العربي من المدينة وإمّا في المستعمرات الإسرائيلية المشيدة حولها (وقد بلغ عددها سنة ١٩٩٨ ثلاث عشرة مستعمرة).

(٧) بلغت نسبة سكان الحضر سنة ١٩٦٧ في قطاع غزة ٤٢٪ مقارنةً بنسبة ٣٦,٩٪ في الضفة الغربية. وفي سنة ١٩٩٧، كانت النسبتان ٦٣,٥٪ و٤٧,٩٪ على التوالي (MAS 1998, p. 9). وفي سنة ١٩٩٧ بلغت نسبة سكان قطاع غزة الأقل سناً من ١٥ عاماً ٥٠,٢٪، مقارنةً بنسبة ٤٥٪ في الضفة الغربية (PCBS 1999, p. 29).

يمثلون ٦٥,١٪ من إجمالي سكان القطاع في مقابل ٢٦,٥٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية سنتي ١٩٧٠ و١٩٩٧ (PCBS 1999a, p. 28)،[٨] مشكلين عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والعمال الفلسطينيين لأن أعداداً كبيرة من اللاجئين تمركزت في فئات الدخل المحدود.[٩] وفي أواسط الثمانينيات بدأ ضغط الزيادة السكانية يترك آثاراً ملموسة، وخصوصاً في قطاع غزة حيث ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية مقارنة بالضفة الغربية (٤,٥٪ في مقابل ٤٪ سنة ١٩٩٣ - راجع الملحق/الجدول أ - ١).[١٠] وأصبح إيجاد عمل ومصدر دخل لهؤلاء السكان المتزايدين يشكل مسألة رئيسية لأي مشروع يسعى لديمومة الاحتلال، أو بعكسه لخلق دولة فلسطينية ناجحة اقتصادياً.

السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تعاملت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع التحدي الذي مثله السكان الفلسطينيون بدمجها الاقتصاد الفلسطيني في نظيره الإسرائيلي، ولو على أسس غير متساوية. يقول غازيت (Gazit 1995)، وكذلك أرنون وزملاؤه (Arnon et al. 1995)، إن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المنطقة لم تكن مبنية على استراتيجيا كبرى أو واضحة وإنما كانت اعتراضية وارتجالية، تحدوها على ذلك الرغبة في منع وقوع أي اضطرابات سياسية أو اقتصادية.[١١] أمّا روي (Roy

(٨) كان ٥,٣٪ فقط من سكان قطاع غزة مقيمين بالمناطق الريفية وعاش ٣١,٢٪ منهم في مخيمات اللاجئين (بالمقارنة مع ٦,٥٪ في الضفة الغربية في سنة ١٩٩٧).

(٩) في سنة ١٩٩٧، تم تعريف ٤٠,٤٪ من أُسر قطاع غزة بأنها فقيرة (أي يقل دخل الفرد عن ٦٥٠ دولاراً أميركياً سنوياً)، بالمقارنة مع ١١,١٪ في الضفة الغربية (MAS 1999, p. 7). وكان أكثر من ٣٨,٧٪ من الفقراء في قطاع غزة من مخيمات اللاجئين (Shaban 1997, p. 30).

(١٠) PCBS (1999), *Population in Palestine,* www.pcbs.org/english/populati/proj_mai.htm. كانت معدلات النمو السكاني في إسرائيل سنة ١٩٩٣ تبلغ ٢,٨٪، وفي الأردن ٣,٣٪، وفي مصر ٢,٣٪ (MAS 1998).

(١١) زعم الخبراء الاقتصاديون الذين استنجدت الحكومة الإسرائيلية بهم آنذاك أن حرية تنقل اليد العاملة ورأس المال عبر الخط الأخضر (الحدود بين إسرائيل ومنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة ١٩٦٧) ستؤدي إلى تكامل اقتصادي كامل بين إسرائيل والمناطق المحتلة (Arnon et al. 1997). وجادلوا في أن مثل هذا التكامل سيكون مفيداً لكل من إسرائيل والفلسطينيين، وخصوصاً على المدى البعيد، إذ إنه سيسمح بتخصيص كفوء للموارد الاقتصادية بين اقتصادين مختلفي الحجم (Kleiman 1992). إلاّ إن هؤلاء الخبراء الاقتصاديين أنفسهم توافقوا على أن القرار المتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ستحدده اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية (Bruno Committee, in Arnon et al. 1997).

1995, 2001) وغيرها من الباحثين (Abed 1988; Sayigh 1988; Samara 1988)، فإنهم لم يشككوا في عدم وجود أي خطة إسرائيلية واضحة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلاّ إنهم يجادلون في أن إعاقة تطور اقتصاد فلسطيني منافس وناجح، ويمكنه أن يشكل أساساً لاستقلال سياسي ناجح في المستقبل، كانت في صميم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة.

فالسياسات الإسرائيلية أدت إلى دمج الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل بدلاً من فصلهما عنها. والمقصود هنا بمصطلح الدمج هو فتح الاقتصاد الفلسطيني أمام الأسواق الإسرائيلية وجعله يعتمد على الطلب والنظم الإسرائيلية. وقد وُصف هذا الدمج بأنه «غير متماثل» و«جبري» و«أحادي الجانب»، أو هو ببساطة «استعماري» (Budeiri 1982; Gharaibeh 1985; Sayigh 1988; UNCTAD 1992; Hamed and Shaban 1993; World Bank 1993). وارتكز هذا الدمج في جوهره على أربعة أركان هي: (١) تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل؛ (٢) نظام تجاري مميز وغير متواز؛ (٣) نظام إدارة اقتصادي تحدده المصالح الإسرائيلية لا المصالح الفلسطينية؛ (٤) سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

كان تدفق العمال الفلسطينيين العنصر الأول في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. إذ على الرغم من معارضة بعض المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية استخدام الفلسطينيين في إسرائيل خوفاً من تأثير ذلك سلباً في الطلب على العمال الإسرائيليين المحليين، فقد ارتأت الأغلبية أن تخفيض البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الهجرة سيساعد في التقليل من الصدمات والمعارضة السياسية للاحتلال (Van Arkadie 1977; Gazit 1995; Kleiman 1990; Arnon et al. 1997). وبالتالي أرادت السلطات الإسرائيلية الوصول إلى تهدئة سياسية في الضفة والقطاع من خلال إحداث ازدهار ورخاء اقتصاديين أساسهما تدفق اليد العاملة إلى إسرائيل لا تدفق رأس المال إلى المناطق المحتلة.[١٢]

كان النظام التجاري المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة الركن الرئيسي الثاني في تحديد نمط نمو الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣. فقد تم

(١٢) بحسب ما كتبه غازيت (Gazit 1995) وأرنون وزملاؤه (Arnon et al. 1997)، فإن هجرة العمال الفلسطينيين لم تكن نتيجة سياسة مخطط لها، وإنما نتيجة قوى الطلب والعرض في سوق العمل، ونتيجة ارتفاع الأجور في إسرائيل قياساً بالضفة والقطاع. إلاّ إن هذا التفسير غير مقنع، إذ إن المسؤولين الإسرائيليين اتخذوا قراراً بمنع تدفق رأس المال إلى المناطق المحتلة. وفوق ذلك، بدأت وزارة العمل الإسرائيلية سنة ١٩٦٨ بتعريف مشروطية استخدام العمل الفلسطيني الوافد إلى إسرائيل.

دمج الضفة الغربية وقطاع غزة في اتحاد جمركي «أحادي الجانب» و«جبري» مع إسرائيل (Hamed and Shaban 1993; Arnon et al. 1997). وهو «جبري» لأنه فرض على الضفة الغربية وقطاع غزة قيوداً فيما يتعلق بأنواع السلع التي يُسمح باستيرادها أو تصديرها، كما فرض حماية على القطاع الزراعي الإسرائيلي، ونظام اتحاد جمركي وتعريفة خارجية حدده المسؤولون الإسرائيليون من جانب واحد. كذلك سمح على صعيد التجارة مع الأردن بسلع محددة معظمها زراعية، في حين أبقى أي علاقات تجارية أُخرى مع بقية دول العالم ممكنة عبر إسرائيل ووكلائها فقط.

ويتمثل العامل الثالث الخاص بدمج الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي في سياسة الاقتصاد الكلي للاحتلال. فقد فرض الاحتلال على الضفة والقطاع اتحاداً نقدياً، وأصبح الشيكل الإسرائيلي عملة التداول التجاري إسوة بالدينار الأردني. وقامت السلطات العسكرية بإغلاق كل المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا اثنين منها، ولم تسمح بالاستثمار الإسرائيلي أو الأجنبي فيها، كما تحكمت بتعنت في التحويلات المالية الشخصية، وخصوصاً في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١. وفرضت قيوداً على قدرة المصرفَيْن اللذين سمح لهما بمزاولة النشاط المالي على الإقراض والاقتراض، مع قيام السلطة المالية الإسرائيلية بمراقبة نشاطهما. في أثناء ذلك، قامت السلطات العسكرية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ بإصدار ما يزيد على ٢٠٠ أمر عسكري ينظم الحياة الاقتصادية الفلسطينية (تراخيص الصادرات والاستيراد، تراخيص البناء وإنشاء المصانع، الحق في السفر، إلخ.) ورُبط أي مشروع أو إذن للاستثمار بموافقة السلطات العسكرية (Shehadeh 1988; Benvenisti and Khayat 1988). كما قامت السلطات العسكرية بتحديد ميزانية الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض الضرائب وجمعها، إضافة إلى إجبار الفلسطينيين على دفع ضرائب أعلى بنحو ٣٪ - ١٠٪ من تلك التي يدفعها الإسرائيليون ذوو المداخيل المشابهة (World Bank 1993, vol. 2, pp. 120-121). أمّا فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة التي فرضت بعد سنة ١٩٨١، أو الضرائب التجارية، فقد كانت إسرائيل تحولها كلها إلى الخزينة الإسرائيلية، ولا تستثمرها في الاقتصاد الفلسطيني.

والركن الرابع في الدمج الاقتصادي هو السياسة الإسرائيلية تجاه الأرض والبنية التحتية (راجع الفصل الثالث بشأن التفصيل). فقد سيطرت إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سيطرة مباشرة، ودمجت موارد المياه والطاقة في الشبكة الإسرائيلية القومية، وقامت بتحديد كمية المياه والطاقة المخصصة للمناطق الفلسطينية. ولم يكن للفلسطينيين الاستقلالية أو التحكم في أراضيهم ومواردهم المائية، ناهيك عن الإدارة

الاقتصادية. وسمح لهم باستعمال ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة، وهي الكمية التي تم تحديدها سنة ١٩٧٣ ولم تتغير من وقتها على الرغم من الزيادة السكانية. وهي تمثل نحو ربع الموارد المائية الجوفية القابلة للتجديد سنوياً في الضفة الغربية وقطاع غزة (World Bank 1993, vol. 2, p. 34)، والبالغة ٧٥٠ مليون متر مكعب، بينما يقدر بأن استعمال إسرائيل يبلغ نحو ٦٠٪ - ٧٠٪ من هذه الموارد المائية.

مفارقة اقتصادية؟

كانت محصلة هذا الدمج الاقتصادي الذي فرضته إسرائيل على الضفة والقطاع، والمبني على إقحام اقتصاد فلسطيني صغير، زراعي في أغلبيته، في اقتصاد صناعي محتل (إسرائيل) يفوقه بمعدل ثماني مرات من حيث نصيب الفرد من الدخل، أن أدى إلى تغيير بنيوي اتسم بالقدرة على زيادة الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني لكن على حساب تدعيم القدرة الوطنية للإنتاج والاستدامة. ويعكس الاعتماد الفلسطيني الكبير على سوق العمل الإسرائيلية هذه القدرات الإنتاجية المتضائلة، كما يفسر إلى حد ما التحسن في دخل الفرد الذي طرأ على المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣.

مستويات المعيشة

زاد إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي للفرد في فلسطين أكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣، ونما إجمالي الناتج المحلي الفعلي للفرد في الضفة الغربية من ٦٧٠ دولاراً في سنة ١٩٧٠ إلى ١٦٤٤ دولاراً في سنة ١٩٩٣، بينما ارتفع ناتج قطاع غزة من ٤٣٠ دولاراً إلى ٩٢٢ دولاراً (أنظر الشكلين ٢ - ١ و٢ - ٢). ويشير نمو إجمالي الناتج القومي بصورة أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي إلى تأثير مصادر الدخل الخارجية، أي تصدير اليد العاملة والتجارة، في التنمية. وكانت الضفة الغربية أكثر ثراء من قطاع غزة، إذ بلغ إجمالي الناتج القومي للفرد فيها ١٩٧٨ دولاراً في سنة ١٩٩٣ في مقابل ٥٨٪ نصيب الفرد من مجموع هذا الدخل في قطاع غزة، أي ما يعادل ١١٥٢ دولاراً. ويعتبر إجمالي الناتج القومي للفرد بالدولار في الضفة الغربية وقطاع غزة (البالغ ١٦٣٦ دولاراً) أعلى مما هو في الأردن (١٢٠٠ دولار) ومصر (٦٦٠ دولاراً). لكن من حيث القدرة الشرائية الفعلية (PPP)، فإن إجمالي الناتج القومي للفرد في الضفة الغربية

وقطاع غزة ليس أعلى من نظيره في الأردن أو في مصر.[١٣] ولم يتسم نمو إجمالي الناتج القومي للفرد دائماً بالاستدامة وإن مال أحياناً إلى الارتفاع قياساً بسنة ١٩٦٧ (أنظر الشكلين ٢ - ١ و٢ - ٢).

من ناحية الاقتصاد الكلي، نرى أن النمو الفلسطيني تحت الاحتلال كان متأرجحاً وليس مستداماً (Dessus 2003). فقد سجل أعلى نمو في إجمالي الناتج المحلي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩،[١٤] وهي الفترة التي اتسمت بالدمج الكامل للعمل والتجارة مع إسرائيل، وبالتجارة الحرة مع الأردن، وازدهار إنتاج النفط في الخليج العربي الذي جذب اليد العاملة وأتى بالتحويلات المالية. وانخفضت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ نتيجة الانتفاضة الأولى، والقيود التي فرضتها إسرائيل على النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وحركة اليد العاملة آنذاك. وتضرر قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية (أنظر الشكلين ٢ - ١ و٢ - ٢).[١٥] وتشير الدراسات الاقتصادية المتعددة إلى أن العامل الرئيسي في تفسير النمو العام في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ كان التراكم العامل (factor accumulation) (IMF 2001; Dessus 2002). فقد نما رأس مال الأسهم بمعدل ٧,٢٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٩، مساهماً بنحو ٢,٥٪ من مجمل النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي البالغ ٦٪ (IMF 2001, p. 27). إلاّ إن رأس مال الأسهم هذا كان متقلباً ومتمركزاً في قطاع البناء لا في قطاع الصناعة. ولم يُنسب النمو الاقتصادي إلى عملية انتقال التكنولوجيا، أو الابتكار، أو النمو في القدرات الإنتاجية الناجمة عن دمج اقتصاد صغير مثل الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد أكبر حجماً وأكثر تطوراً (Dessus 2002; World Bank 2003).

---

(١٣) باستعمال المقارنة الدولية للمنتوجات (ICP)، كان إجمالي الناتج القومي للمقارنة الدولية للمنتوجات في سنة ١٩٩٣ (بسعر الدولار الأميركي في سنة ١٩٨٩) على النحو التالي: في الضفة الغربية ٢٢٤٩ دولاراً أميركياً؛ في قطاع غزة ١٣٢٥ دولاراً أميركياً؛ في الأردن ٤٥٣٠ دولاراً أميركياً؛ في مصر ٣١٠٠ دولار أميركي (Arnon et al. 1997, p. 13).

(١٤) نما إجمالي الناتج المحلي الفعلي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بالشيكل الإسرائيلي الجديد بنسبة ٨,٥٪ في الضفة الغربية، و٦,٢٪ في قطاع غزة، و٢,٥٪ في إسرائيل. وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ نما إجمالي الناتج المحلي الفعلي بنسبة ٣,٥٪ و١,٥٪ و٢,٢٪ على التوالي (World Bank 1993, vol. 2, p. 22).

(١٥) هبط إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة ١٢٪ خلال ١٩٨٧ - ١٩٨٨، وبنسبة ٦,٤٪ خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١. وفي الضفة الغربية، ارتفع بنسبة ٤٪ في أثناء الفترة الأولى، وهبط بنسبة ٧,٣٪ خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١ (الحسابات من: World Bank 1993, vol. 2).

الشكل ٢ - ١: إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي للفرد في الضفة الغربية (بسعر الدولار الأميركي سنة ١٩٨٦)، ١٩٦٨ - ١٩٩٣

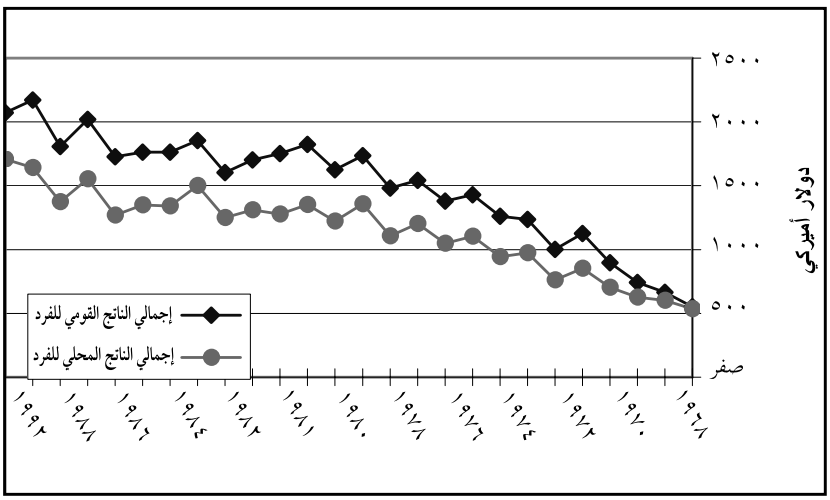

المصدر: ICBS, *Statistical Abstract of Israel (SAI)*, various issues.

الشكل ٢ - ٢: إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي للفرد في قطاع غزة (بسعر الدولار الأميركي سنة ١٩٨٦)، ١٩٦٨ - ١٩٩٣

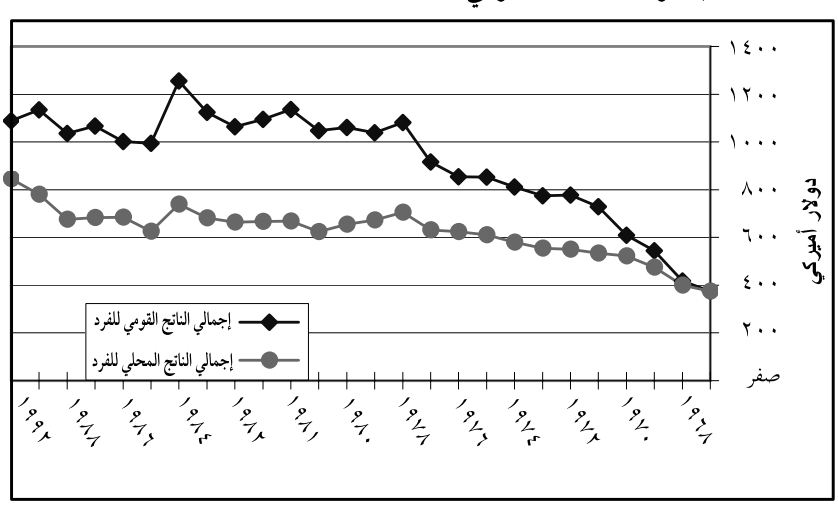

المصدر: ICBS, *SAI*, various issues.

التغيير البنيوي

شاهد الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ ثلاثة تغيرات بنيوية مهمة، تشير كلها إلى طريقة توجيه الضفة الغربية وقطاع غزة نحو إسرائيل ودمجهما فيها. أولاً، أصبح نموه معتمداً على الوصول إلى أسواق العمل الأجنبية، فقد استوعبت سوق العمل الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ في المتوسط ٤٠٪ من قوة العمل العاملة في قطاع غزة و٣٢٪ من قوة العمل العاملة في الضفة الغربية، معظمهما من العمال غير المهرة. وكانت الهجرة إلى دول الخليج (ومعظمها من العمال المهرة من الضفة الغربية)، أمراً مهماً في أثناء فترة ازدهار إنتاج النفط في السبعينيات، لكنها تضاءلت منذ أواسط الثمانينيات (راجع الفصل الرابع).

ثانياً، أصبح الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على التجارة مع إسرائيل وعلى مصادر الطلب منها، لا على مصادر الطلب والعرض الدولية أو المحلية. ففي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ مثلت التجارة بالسلع والخدمات (أي الصادرات والواردات) ما نسبته ٩٥٪ - ٩٩٪ من إجمالي الناتج القومي للضفة الغربية وقطاع غزة (بأسعار الدولار سنة ١٩٩١)، ومثلت الصادرات إلى الأردن أقل من ٣٠٪ من إجمالي التجارة. أمّا الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي فكانت هامشية (World Bank 1993, vol. 2, pp. 160-164). وكانت إسرائيل هي الشريك التجاري الأساسي، مستوعبة ٧٠٪ من صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومزودة ٩٠٪ من وارداتهما. وكان الفلسطينيون في الغالب يستوردون المواد الاستهلاكية والسلع الوسيطة من إسرائيل، ويصدرون إليها في الغالب المواد الزراعية والقليل من السلع الصناعية شبه المصنعة التي تحتاج إلى عمالة كثيفة (كالمنسوجات، والجلود، إلخ.) وكان للسلع الإسرائيلية حرية الدخول إلى الاقتصاد الفلسطيني، الذي مثل بالنسبة إليها ثاني أكبر سوق بعد الولايات المتحدة الأميركية. وعانى الفلسطينيون قيوداً جمركية وغير جمركية أعاقت دخول بضاعتهم إلى السوق الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن البيانات المتوفرة، كما يُعتقد، قللت من قيمة التجارة غير المسجلة التي تحدث بين الاقتصادين عبر التعاقدات من الباطن، وخصوصاً في مجال الصناعة (Diwan and Shaban 1999)، فقد بقي نمط التجارة منحازاً إلى منتوجات زراعية أولية معينة، ومُنع الفلسطينيون من التنويع في أوجه تجارتهم. وبلغ العجز التجاري بالسلع في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ نحو ٢٢٪ من إجمالي الناتج القومي للضفة الغربية، و٣١٪ من إجمالي الناتج القومي لقطاع غزة (Hamed and Shaban 1993, p. 140). وتم تمويل هذا العجز بشكل رئيسي من التحويلات المالية الخاصة بالعمال المستخدمين في إسرائيل، وهي تحويلات مثلت ربع إجمالي الناتج القومي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

أمّا التغيير الهيكلي الرئيسي الثالث فهو في أنماط الإنتاج والتوظيف داخل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. فبحلول سنة ١٩٩١، استوعبت الزراعة أقل من ٢٦٪ من القوة العاملة، قياساً بـ ٣٨,٧٪ في سنة ١٩٧٠ (أنظر الجدول ٢-١). وانخفضت مساهمات الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الفترة ١٩٧٠- ١٩٩١ في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٣,٧٪ إلى أقل من ١٦٪ (أنظر الجدول ٢-٢). في هذه الأثناء، اتسمت الضفة الغربية وقطاع غزة بـ «معدلات تصنيع شديدة التدني» (World Bank 1993, p. 5). وبحلول سنة ١٩٩١، مثل قطاع الزراعة ٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية و١١٪ في قطاع غزة (أنظر الجدول ٢-٢). أمّا من ناحية توزيع العمال بحسب القطاعات الاقتصادية، فقد استوعب القطاع الصناعي أقل من ١٧٪ من القوة العاملة المستخدمة داخلياً (أنظر الجدول ٢-١). وبقي الإنتاج منظماً في الصناعات المنزلية الصغيرة، وخصوصاً المنسوجات والجلود، ومعتمداً بشدة على التعاقد من الباطن مع إسرائيل (Samara 1988; UNCTAD 1993a; Mansour and Destremau 1997). وبلغ عدد المنشآت الصناعية التي وظفت أكثر من عشرة أشخاص أقل من ٧٪ من مجمل المنشآت في قطاع الصناعة (UNCTAD 1993a, p. 14). وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تقلل من تقدير حجم القطاع الفلسطيني غير الرسمي ومساهمته في التنمية الصناعية، فإن الصناعة في الضفة والقطاع تميزت بالرسملة المنخفضة، وبهيمنة الشركات الصغيرة التي لا يزيد عدد مستخدميها على خمسة أشخاص (World Bank 1993).

وعلى عكس ذلك، شهد قطاعا البناء والخدمات نمواً منذ سنة ١٩٦٧. فقد استوعب قطاع البناء ١٠٪ - ١٢٪ من القوة العاملة المستخدمة سنة ١٩٨٧، وبلغ متوسط مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ١٧٪ في الضفة الغربية و٢٢٪ في قطاع غزة (أنظر الجدولين ٢-١ و٢-٢). ومثل قطاع الخدمات ٥٥,٨٪ و٤٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، سنة ١٩٨٧. وبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف المحلي نحو ٤٩٪ في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مساهمة شاعت في كثير من الدول النامية إجمالاً (World Bank 2000, p. 298). لكن الغريب في الأمر هو أن قطاع الخدمات فشل في التنويع وفي إقامة روابط مع الصناعة أو الزراعة المحليتين. ويتكون قطاع الخدمات بصورة رئيسية من شركات عائلية تعمل على إعادة تدوير المنتوجات الإسرائيلية. وبقيت مساهمة القطاع العام في قطاع الخدمات ضئيلة أيضاً، إذ قامت وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا/ UNRWA)، بسد الفجوة في الخدمات الحكومية، وكان عملها حيوياً في

الجدول ٢ - ١: نمط التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل
(نسبة العاملين بحسب القطاع إلى التوظيف المحلي)، ١٩٧٠ - ١٩٩١

	الزراعة			الصناعة			البناء			الخدمات		
	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١
الضفة الغربية	٤٢,٤	٢٦,٠	٢٨,١	١٤,٦	١٦,٥	١٦,٩	٨,٤	١٢,٢	١٠,٥	٣٩,١	٤٥,٣	٤٤,٥
قطاع غزة	٣١,٦	١٥,٩	٢١,٦	١٢,١	١٧,٥	١٢,٧	٨,٥	٨,٤	١٠,٠	٤٧,٨	٥٨,٢	٥٥,٧
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٨,٧	٢٢,٨	٢٥,٨	١٣,٨	١٦,٩	١٥,٥	٨,٤	١٠,٩	١٠,٤	٣٩,١	٤٩,٤	٤٨,٣
إسرائيل	٨,٨	٥,٢	٣,٥	٢٤,٣	٢٣,٦	٢١,٦	٨,٣	٤,٩	٦,١	٥٨,٦	٦٦,٣	٦٨,٨

المصدر: ICBS 1979, 1994, *SAI*, tables 27.22, 27.20, 27.19, 12.10; UNCTAD 1991, tables LAIII/5A, 5B and 5C.

ملحوظة: لا تشمل بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية، وكذلك لا تشمل نسبة العاملين بحسب القطاع أولئك المستخدمين في إسرائيل.

الجدول ٢ - ٢: بنية الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩١

	الزراعة			الصناعة			البناء			الخدمات		
	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٩١
الضفة الغربية	٣٥,٠	١٩,٠	١٦,٠	٨,٢	٨,٢	٧,٣	٨,٧	١٧,٠	١٥,٠	٤٨,١	٥٥,٨	٦١,٧
قطاع غزة	٣١,٠	١٨,٠	١٨,٠	٤,١	١٣,٩	١١,٠	١٠,٦	٢٢,٠	١٨,٠	٥٤,٣	٤٦,١	٥٣,٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٣,٧	١٩,٠	١٦,٠	٦,٩	٩,٠	٨,٣	٩,٤	١٨,٠	١٦,٠	٥٠,٠	٥٤,٠	٥٩,٧
إسرائيل	٦,٤	٤,٢	٢,٧	٢٤,٠	٢٣,١	٢٠,٢	١٢,٧	٧,١	٩,٥	٥٦,٩	٦٥,٦	٦٧,٦

المصدر: Diwan and Shaban 1999, table A2.

ملحوظة: لا تشمل بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية. تشير البيانات إلى النسبة بتكلفة العامل.

قطاع غزة، حيث وظفت ١١,٣٪ من القوة العاملة (UNCTAD 1995).

ويعتبر التغير البنيوي من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات أمراً نمطياً في أغلبية الدول النامية وفي أي عملية تنموية. لكن ما يميز الوضع الفلسطيني في واقع الأمر هو أن التغير البنيوي بين القطاعات كان مصحوباً بتدفق كبير لليد العاملة إلى إسرائيل بدلاً من تدفقها إلى الصناعة المحلية. وتعكس هذه التغييرات «تخريج (externalization) الاقتصاد الفلسطيني»، وهي عبارة صاغتها روي (Roy 1995, p. 209). ومن هذا المنطلق، يشبه الاقتصاد الفلسطيني بعض الاقتصادات «الجيبية» (enclave) التي تطورت في جنوب إفريقيا. فعلى سبيل المثال كان التغيير البنيوي من الزراعة إلى الخدمات في حالة ليسوتو مصحوباً بتدفق كبير لليد العاملة إلى جنوب إفريقيا (حيث انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في ليسوتو من ٤٠٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٨٠)، ومثلت اليد العاملة المتدفقة إلى جنوب إفريقيا نصف القوة العاملة من الذكور في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٩، وأنتجت نصف إجمالي الناتج الوطني لليسوتو (Lundahl and Petersson 1991; Maltosa 1995).

أخفق الاقتصاد الفلسطيني في الترابط داخلياً، بمعنى إقامة روابط بين القطاعات المحلية، مستنداً في ذلك إلى العرض والطلب المحليين، وذلك على الرغم من توفر نسب مرتفعة من المدخرات المحلية؛ فقد بلغت نسب الادخار في أواسط الثمانينيات معدل ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية و٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة (World Bank 1993, vol. 2, p. 16). لكن هذه المدخرات لم تنبثق من رأس مال وطني منتج، كما لم تساهم في تشكيله، وإنما مُوّلت من التحويلات المالية للعمال ومن المساعدات الدولية. وقد قدرت المصادر الإسرائيلية أن دخل العامل الصافي من خارج البلد، باستثناء أجور العمال في إسرائيل، بلغ نحو ١١٪ - ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤ (تقدير من World Bank 1993, vol. 2, table A5). وقدرت المصادر أيضاً أن المساعدات التي قدمتها المجموعة الدولية بلغت ٢٠٠ مليون دولار أميركي في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢. أمّا إجمالي مساعدات البلاد العربية، بما فيها الأردن، فبلغ ٥٦٠ مليون دولار أميركي في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ولو أن هناك اعتقاداً أن التحويلات الفعلية كانت أعلى من المبالغ المذكورة (UNCTAD 1993a, pp. 24-25). ومع ذلك، بقي مجال الاستثمار محدوداً بسبب القيود الإسرائيلية على التراخيص الصناعية والتجارية المحلية (World Bank 1993). وانخفض الاستثمار في الآلات من ١٢٪ إلى ٤٪ في الضفة الغربية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤، وبقي على هذا المستوى المنخفض في كل من الضفة

والقطاع حتى سنة ١٩٨٧. وتم توجيه ٨٠٪ من الاستثمار الخاص نحو قطاع البناء المحلي، الذي اعتُبر شكلاً من أشكال التوفير والضمان. وقيدت خيارات الاستثمار المحدودة، بدورها، قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب قوته العاملة.

في هذه الأثناء، صاحب نمط التغيير البنيوي في الاقتصاد الفلسطيني أيضاً تحويل موارد مالية مهمة إلى إسرائيل. فقد منحت طبيعة الاتحاد الجمركي المفروضة من جانب إسرائيل الفرصة لجمع وتخصيص عوائد التعريفة الجمركية على السلع المتجهة إلى المناطق الفلسطينية، والتي بلغت نحو ١٢٪ - ٢١٪ من إجمالي الناتج الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ (Hamed and Shaban 1993, p. 142).[١٦] وكسبت إسرائيل عوائد من الرسوم على صك العملة تتراوح بين ١,٦٪ و٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك نتيجة فرض العملة الإسرائيلية، والتضخم العالي في إسرائيل في أواخر السبعينيات (Hamed and Shaban 1993, p. 132). علاوة على ذلك، بقيت العوائد التي جمعتها الإدارة المدنية الإسرائيلية أعلى من النفقات الكلية التي صرفتها في الضفة الغربية وقطاع غزة (بنسبة ١١٧٪ في العام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩: UNCTAD 1993a, p. 23). وعلى الرغم من أن الضرائب والعوائد التي جمعتها الإدارة المدنية الإسرائيلية بلغت ٢١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١، فإن مصاريف التنمية في المنطقتين لم تبلغ سوى ٣,٥٪ من الناتج المحلي (World Bank 1993, vol. 2, p. 35).

التنمية تحت الاحتلال: تقويم نقدي

قطعت الدراسات المعنية بالاقتصاد الفلسطيني شوطاً طويلاً في وصفها لطبيعة النمو الاقتصادي، الذي طرأ على الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣. إلاّ إن قدرتها على تفسير ما حدث بقيت مقيدة ضمن الإطار التحليلي الذي اتبعته، وبحسب نظرتها إلى مفهوم التنمية وماهيته، وخصوصاً في وضع احتلال واستلاب حق شعب في تقرير مصيره الاقتصادي والسياسي. هناك تصور ضمني بأن التنمية الاقتصادية مسألة متعلقة بالتطور الاقتصادي الوطني لا بالتطور الفردي فحسب، وإن كان الأول محركاً للأخير. وكما جادل

(١٦) استند حامد وشعبان (Hamed and Shaban 1993) في حساباتهما إلى البيانات الإسرائيلية الشكلية، آخذين في الاعتبار معدلات التعريفة الإسرائيلية على السلع الاستهلاكية، التي تمثل الأغلبية الكبرى من واردات الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغت التعريفة الجمركية على السلع الاستهلاكية ٧٥٪ من قيمة السلع في أوائل السبعينيات، و٥٠٪ في الثمانينيات.

جورج العبد «يجب تقويم كل عمل اقتصادي في ضوء قدرته على تعزيز الاحتلال أو إضعافه، وترويجه التبعية أو الاعتماد على الذات» (Abed 1988, p. 9).

لكن في السياق الفلسطيني، هناك تناقض كبير بين مستويات النمو التي طرأت على دخل الفرد من جهة وبين التدهور الهيكلي الذي طرأ على الاقتصاد الوطني ككل، من جهة أُخرى. ولتفسير هذا التناقض لا بد من مراجعة ودراسة العلاقة بين دينامية السوق وقوى العرض والطلب من جهة، وبين سياسات الدولة المؤثرة في السوق، وخصوصاً في إطار طبيعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن الأرض وسياسات إسرائيل الاستعمارية، من جهة أُخرى. إن الأبحاث التي اتبعت المنهج الاقتصادي البحت في تفسيرها صيرورة التنمية في الضفة والقطاع، غالباً ما جردت العلاقات الاقتصادية من مضمونها السياسي، وخصوصاً تلك المتعلقة بأهداف إسرائيل الاستيطانية والجغرافية. أمّا منهج الاقتصاد السياسي فيدخل طبيعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المتمحور حول مسألة السيطرة على الأرض في صميم تحليله التنمية الفلسطينية. لكن مثله في ذلك مثل المنهج الاقتصادي، إذ لا يعير اهتماماً كافياً للعواقب السياسية لتجربة التنمية الفلسطينية التي أدت عملياً إلى إعادة تعريف الحدود الاقتصادية والجغرافية بين إسرائيل والأراضي المحتلة على نحو يفشل إمكان تحقيق بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصادياً.

المنهج الاقتصادي

حاولت عدة دراسات توضيح السبب الكامن وراء «التنمية غير المتوازية» في الضفة الغربية وقطاع غزة (World Bank 1993) باستخدام «مفاهيم الاقتصاديين بدلاً من مفاهيم علماء الاجتماع أو العلماء السياسيين» (Arnon et al. 1997, p. 1). وهي تركز على استكشاف آثار «دمج اقتصادين يختلفان من حيث الحجم وتوفر عناصر الإنتاج فيهما، كالضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، في سوق واحدة» (Arnon and Gottlieb 1993, p. 1). وبحسب بيرغمان (Bergman 1976) وبنك إسرائيل (Bank of Israel 1983) وكلايمن (Kleiman 1990, 1993)، فإن دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الزراعي الأقل تقدماً في اقتصاد كبير ذي كثافة رأسمالية أعلى، كان لا بد من أن يأتي بعلاقة غير متوازية يكون من المنطقي فيها أن يهاجر العمال إلى الاقتصاد الأكبر وأن تؤدي هذه الهجرة العمالية تباعاً إلى ارتفاع الأجور الفعلية في الاقتصاد المرسل، الأمر الذي جعل أرباب العمل الفلسطينيين يحجمون عن الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة (Kleiman 1990). وفي حين يركز هؤلاء المحللون على المنافع المثلى للتجارة الحرة بين المنطقتين، فإنهم لا

يوضحون لماذا سمح تفاعل السوق بتصدير اليد العاملة بدلاً من السلع الصناعية المكثفة بالعمل (labour-intensive)، أو لماذا أخفق تدفق رأس المال في الزيادة أو في الاستثمار في الصناعة بدلاً من البناء، على سبيل المثال.

تعتبر الدراسة التي وضعها البنك الدولي في ستة مجلدات بشأن اقتصاد الضفة والقطاع (World Bank 1993)، بالإضافة إلى دراسة أرنون وزملائه (Arnon et al. 1997)، أكثر المحاولات شمولية وإتقاناً ضمن هذا المنهج لتوضيح طبيعة التنمية الفلسطينية في فترة ما قبل سنة ١٩٩٣. وتعير هذه الدراسات، قياساً بالدراسات التي سبقتها، اهتماماً خاصاً لطبيعة السياسات الإسرائيلية في تشكيل نمط النمو اللامتماثل (asymmetric)، كما تحدد موقع قضية التنمية ضمن العلاقة الجدلية بين سياسات الدولة والسوق، التي ركزت عليها نظريات التنمية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وخصوصاً داخل البنك الدولي (Fine 2001).

وطبقاً للبنك الدولي، تعتبر «التنمية غير المتوازية» الفلسطينية نتاج «أربع سمات غير عادية للبيئة السياسية» التي عاشت فيها الضفة والقطاع (World Bank 1993, vol. 2, p. 25). وتتضمن هذه «علاقات سوق لامتوازية مع إسرائيل» (أي تصدير اليد العاملة بدلاً من السلع)، و«قيوداً تنظيمية منعت توسع القطاع الخاص المنتج»، و«انحباساً مالياً أدى إلى تموين غير كاف للسلع العامة»، و«قاعدة متضائلة من المصادر الطبيعية». وتراجع الدراسة مختلف الأدوات السياسية التي حدّت من الاستثمار المحلي، ومن تطوير القطاع الخاص عن طريق الإخفاق في تلبية حاجات مرافق البنية التحتية الأساسية، وجعل الضفة الغربية وقطاع غزة معتمدين على نظم الطلب في الاقتصاد الإسرائيلي بدلاً من الاقتصاد المحلي أو الدولي. وتعترف دراسة البنك الدولي بأن قوى السوق وحدها لا تؤدي إلى نمو متكافئ في الاقتصاد، وبأن السياسات العامة تقوم بدور في تحسين نواقص السوق أو في تعميقها. وبينما يمتنع البنك الدولي من لوم دولة إسرائيل بصورة واضحة ويلتزم «مهمته التقنية»، التي لا تطالبه بـ «التعامل مع أمور سياسية أو أمنية»، فإنه يقرّ كم كلف التشرد الفلسطيني التنمية الفلسطينية (World Bank 1993, vol. 1, p. 1)، ويؤكد أهمية تطوير قطاع عام ناجح، وخصوصاً بالنظر إلى «انعدام التوازن الاقتصادي حالياً وعدم القدرة على الإيفاء بالحاجات الاجتماعية الفلسطينية» (World Bank 1993, vol. 1, p. 13).

ونجد أن أرنون وزملاءه أكثر وضوحاً في اعترافهم بدور الاحتلال العسكري الإسرائيلي في تحديد طبيعة التنمية الفلسطينية. وتجادل دراستهم في أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية أدت إلى تشوه بنية التوظيف والتجارة التي نصفها هنا (Arnon et al. 1997, p. 232). وعلى غرار دراسة البنك الدولي،

يكرر أرنون وزملاؤه أهمية علاقات العمل والتجارة في المساهمة في «استمرار هذه التنمية غير المتوازية»، مضيفين أن مثل هذه النتيجة لم يكن ببساطة نتيجة القوى الاقتصادية أو علاقات السوق اللامتماثلة (asymmetric) فحسب، بل أيضاً نتيجة «الحكومة العسكرية، ولاحقاً الإدارة المدنية، اللتين أعاقتا بصورة مقصودة أو غير مقصودة أرباب العمل الفلسطينيين عن خلق قدرة إنتاجية كان يمكنها أن تغير البنية الصناعية المشوهة إلى بنية أكثر توازناً وإنتاجية» (Arnon et al. 1997, p. 233).

لكن أرنون وزملاءه لا يوضحون طبيعة اعتبارات إسرائيل السياسية وكيفية تحديدها، لأنهم أرادوا إبعاد الاعتبارات الاستراتيجية والاستعمارية عن تحليلهم الاقتصادي بأكبر قدر ممكن. وهم يميلون إلى التعامل مع السياسة بلغة المصالح المكتسبة، لا بلغة صراع محدد تاريخياً يشكل طبيعة خيارات سياسية، وبالتالي طبيعة التنمية وهيكليتها. فعلى سبيل المثال، بينما هم يعترفون، تماماً مثل كلايمان (Kleiman 1990)، بدور اللوبي الزراعي الإسرائيلي في إعاقة النمو الزراعي الفلسطيني، فإنهم لا يوضحون لماذا اختارت السياسات الإسرائيلية التكيف إزاء اللوبي الزراعي الإسرائيلي وحماية الزراعة الإسرائيلية من المنافسة الفلسطينية (راجع الفصل الخامس) بدلاً من أرباب العمل الإسرائيليين المهتمين بالاستثمار في المناطق المحتلة. وفي الإجمال يخفق المنهج الاقتصادي في أخذ غاية الاحتلال الإسرائيلي بعين الاعتبار، أو في تحديد موقع التنمية الاقتصادية الفلسطينية والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية ضمن سياق سياسات إسرائيل الاستعمارية، وخصوصاً ضمن الإطار الذي شكله «مشروع ألون» (راجع الفصل الثالث). فالباحثون في هذا المجال يركزون على السياسات المتنافسة التي لا يمكن إثبات الهدف منها، ولا يأخذون بعين الاعتبار مخططات القوى الاستراتيجية والصراع الإقليمي ودورهما في تحديد الفرص والإمكانات الاقتصادية.

منهج الاقتصاد السياسي

يجادل منهج الاقتصاد السياسي في أن التنمية الفلسطينية ليست نتيجة سياسات اقتصادية معينة فحسب، بل هي أيضاً نتيجة طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن الأرض. واعتماداً على فهم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يجادل هذا المنهج بأن الصهيونية، وهي جوهر القومية اليهودية، كانت منذ استهلالها في القرن التاسع عشر، عبارة عن مشروع «استيطان استعماري» أراد إقامة «مستوطنة»، أو «وطن يهودي نقي» في فلسطين يقوم على إخراج السكان الأصليين من أرضهم. وكان المشروع يرغب في أرض فلسطين بالذات لأسباب أيديولوجية بصورة رئيسية

وليس لمزاياها الاقتصادية المعينة (Kimmerling 1983a; Ram 1999; Shafir 1989, 1999). فدولة إسرائيل الصهيونية تأسست سنة ١٩٤٨ على ٧٨٪ من مساحة فلسطين بعد أن طرد اليهود ٧٥٠,٠٠٠ من السكان الأصليين وتسببوا بتهجيرهم. وفي سنة ١٩٦٧، اعتُبر احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة استمراراً لسياسات إسرائيل الاستعمارية التوسعية، وليس حداً فاصلاً لها (Kayyali 1979; Aruri 1989; Shafir 1999).[١٧]

ويجادل التحليل الاقتصادي السياسي في أن العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة هي علاقة استغلال، وليست مجرد علاقة غير متساوية لعناصر الإنتاج. وبمعنى آخر: إن إسرائيل معنية بتحويل الموارد من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اقتصادها وحكومتها. ويلتزم أنصار هذا المنهج الأوائل إطار نظرية التبعية التحليلي (dependency theory) (Abu Ayash 1981; Budeiri 1982; Ryan 1979; Mansour 1983; Gharaibeh 1985; Samara 1988)، ويجادلون في أن اقتصاد إسرائيل واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مبنيان على أساس علاقة المركز - الهامش، «حيث تدور الوحدات الأصغر في مدى جاذبية الوحدة الأكبر والأكثر تقدماً» (Gharaibeh 1985, p. 4). وطبقاً لصايغ، فإن الاقتصاد الفلسطيني «مشوه، لا بسبب عمل اليد الخفية لقوى السوق، وإنما بسبب فرض اليد المرئية للقوة المحتلة» (Sayigh 1988, p. 267). أمّا بالنسبة إلى سمارة (Samara 1988)، فإن هذا التشويه يؤدي إلى تهميش (peripheralization) اقتصاد الضفة الغربية[١٨] كنتيجة تملك إسرائيل الأراضي الفلسطينية، وسيطرتها على التجارة، وتقييدها التواصل الداخلي للاقتصاد الفلسطيني. والدليل على تهميش الاقتصاد الفلسطيني قائم في وجود فائض القوة العاملة، والتدفق الخارجي للعمالة والمال من الاقتصاد الفلسطيني

(١٧) كان مكسيم رودنسون (Rodinson 1973) أحد أول المفكرين المشهورين دولياً الذين قالوا بكون إسرائيل دولة «مستوطنة مستعمرة»، تسعى للسيطرة اقتصادياً وسياسياً على سكان الأرض الأصليين. وقد لاقت حجة رودنسون انتقاداً شديداً، إلاّ إن عدداً من المفكرين قبل بها. والذين تبنوها شددوا على الطابع الاستيطاني العرقي للدولة الصهيونية، وقارنوا بين سياساتها وسياسات حكومة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا (Kayyali 1979; Stevens 1979; Davis 1987). ومؤخراً، جاءت دراسات علماء الاجتماع الإسرائيليين من أمثال كيمرلينغ (Kimmerling 1983a, b) ورام (Ram 1999) وشافير (Shafir 1989, 1999)، والمؤرخين الجدد مثل بابِه (Pappe 1997, 1999, 2000)، بمزيد من الدافع الأكاديمي الإسرائيلي لبرهان الأصول الاستيطانية الاستعمارية لإسرائيل. فهم يجادلون في أن السياسات الإسرائيلية ما بعد سنة ١٩٦٧ جزء لا يتجزأ من طبيعة إسرائيل الاستيطانية وتاريخها الاستعماري وكفاحها الأبدي في سبيل إقامة دولة يهودية راسخة على «أرض الميعاد» التي لم تكن خالية من السكان.

(١٨) يركز عمل سمارة على العلاقة بين إسرائيل والضفة الغربية، مستثنياً قطاع غزة.

إلى إسرائيل، وإخفاق الاقتصاد الفلسطيني في أن يتحول إلى اقتصاد صناعي.

لكن مشكلة هذا المنهج تنجم عن تلك المشكلات المفاهيمية والمنهجية التي تعانيها نظرية التبعية إجمالاً (Seers 1981; Palma 1981; Kearny 1986; Apter 1987). فالمنهج يرى العالم بصورة جامدة، ويخفق في رؤية الديناميات المتناقضة لعلاقات المركز - الهامش. وهو يركز على «علاقات التبادل بدلاً من علاقات الإنتاج» (Samara 1989, p. 7)، ولا يأخذ في الحسبان الوسائل التي يتم بها انتزاع القيمة المضافة ونقلها نتيجة العلاقات الإنتاجية البنيوية. وتأتي الهجرة، من وجهة النظر هذه، كنتيجة للعلاقات التجارية غير المتساوية، لا نتيجة عملية تغيير بنيوي معقدة تتضمن تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من جهة أُخرى، ابتعدت روي (Roy 1995, 2001) عن مثل هذا المنهج، وهي تجادل في دراسة دقيقة قائلة باستحالة فهم ما حدث في قطاع غزة والضفة الغربية (Roy 1999a) بالرجوع إلى نظريات التنمية المتاحة. وهي تستند في تحليلها إلى المسلّمة القائلة بأن من الممكن في الحالات الاستعمارية الأُخرى إنجاز شيء من التنمية وإن كانت مشوهة أو متخلفة، بما يسمح بوجود جيوب للنمو الرأسمالي في الاقتصادات الأضعف، ومراكمة رأس المال، وتشكيل تحالفات طبقية بين الاقتصادات الهامشية والاقتصادات المركزية (Roy 1995, p. 125). وتقول إن هذا لم يحدث في السياق الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة الذي تركز عليه في دراستها، وإن ما حدث في القطاع، نتيجة علاقته بإسرائيل، هو عملية «تنمية مفككة». وكما تقول، فإن «علاقة غزة بإسرائيل... تعيد تعريف طبيعة التبعية لتشمل أسباباً ليست لها سمات اقتصادية في المقام الأول» (Roy 1995, p. 123). وتعتبر روي أن نظريات التنمية غير قادرة على تفسير ما حدث في قطاع غزة، لأنها تساوي التنمية بالنمو، ولأنها لا تعير الاعتبارات السياسية أهمية جوهرية في تحديدها السياسات الاقتصادية (Roy 1995, p. 125).

يعني مصطلح «التنمية المفككة» (De-Development)، أساساً، «تفكيك قوة مهيمنة بشكل منظم لاقتصاد أصلي»، بهدف مصادرة موارد الفلسطينيين وأي وسائل تسمح لهم بـ «خلق قاعدة اقتصادية تدعم وجودهم المستقل والأصلي» (Roy 1995, p. 4). وتقوم الهجرة بدور مركزي في هذه العلاقة لأنها الوسيلة التي يتم بها المصادرة والدمج في إسرائيل، والتي يتحقق من خلالها التفسخ والتنمية المفككة.

ونقطة بداية تحليل روي هي وجود كيانين وطنيين سياسيين متميزين، وليس مجرد اقتصاديين، في الفضاء الجغرافي نفسه، يقوم فيه الجزء الإسرائيلي باستلاب المصادر الفلسطينية. وتعرّف روي محتوى التنمية المفككة كعملية تفكيك تتوقف فيها

التنمية، ويتعذر تراكم رأس المال، ولا يحدث تحويل بنيوي، ويُمنع الترابط بين القطاعات المحلية (الزراعة والصناعة والطلب المحلي والإنتاج المحلي). وتجادل في أن الحديث عن التحويل البنيوي ممكن فقط ما دام هناك تنمية لطاقات الإنتاج المحلية بالإضافة إلى الطاقات الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي لم يحدث في حالة غزة. وعملية التنمية المفككة تحدث بثلاث طريق رئيسية: (١) الاستلاب والمصادرة؛ (٢) الدمج والتخريج (externalization)؛ (٣) إضعاف دور المؤسسات.

بمعنى آخر: قامت إسرائيل - عن طريق جيشها وقوتها الاقتصادية - بمصادرة الأرض، وبناء المستعمرات، وحرمان الفلسطينيين من مصادرهم المائية وأرضهم. وحرمتهم بذلك وسائل الإنتاج محلياً. كما أوجدت بهذه السياسات فائض عمالة لا خيار لديه سوى العمل في إسرائيل. علاوة على ذلك، منعت سياسة إسرائيل الاقتصادية تنمية الإنتاج المحلي بغزوها الأسواق الفلسطينية المحلية بالسلع الإسرائيلية المدعومة بقوة، حارمة الفلسطينيين من الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية، لتحصر بذلك الصادرات في إسرائيل طبقاً للحصة الإسرائيلية وشروط الطلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، منعت إسرائيل الفلسطينيين من التأهل بحرمانهم من حقوقهم السياسية والمدنية، وأعاقت تطوير مؤسساتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلاّ إن روي تجادل في أن السبب خلف التنمية المفككة ليس استغلال العمال الفلسطينيين في سبيل انتزاع القيمة الفائضة، بل إن الاستغلال الذي وقع كان ناتجاً عرضياً من السياسات الإسرائيلية، وليس هدفاً في حد ذاته. وتجادل روي في أن هدف إسرائيل الرئيسي هو «مصادرة موارد الفلسطينيين وأرضهم، كجزء من هدف إسرائيل الأيديولوجي لبناء دولة قوية ويهودية صرف» (Roy 1995, p. 124). وعلى عكس الدول الاستعمارية الأُخرى، لم تهتم إسرائيل باليد العاملة في حد ذاتها، وإنما باحتكار الأرض. فعلى حد قول روي، «إن التنمية المفككة لم تكن مخططاً لها ولا عرضية؛ بل هي بالأحرى نتيجة السياسات الشكلية التي تم وضعها للتحكم العسكري والسياسي والاقتصادي في غزة والضفة الغربية، ولحماية مصالح إسرائيل الوطنية» (Roy 1995, p. 135). ولقد دمجت إسرائيل الموارد الفلسطينية والعمال الفلسطينيين كوسيلة للتعجيل في دمج الأرض بالكامل في الدولة اليهودية.

إن الجديد في منهج روي هو تشديدها على القواعد السياسية والأيديولوجية للسياسة الإسرائيلية في تفسير الوضع الاقتصادي الفلسطيني. فهي تعتمد بشكل رئيسي على منهج ما بعد الحداثة الذي يركز على الديناميات الناشئة للتطورات الاقتصادية والإقليمية. وعلى الرغم من أن هناك ميلاً إلى افتراض «نوع مثالي» من التحويل

البنيوي لا يلتزمه الاقتصاد الفلسطيني، فإن تحليلها وثيق في عرضه تأكُّل القاعدة الاقتصادية للاستقلال الفلسطيني في المستقبل، على الأقل في قطاع غزة. وبينما لا يركز تحليلها على هجرة العمال، فإنه يسمح بفهم الهجرة كنتيجة لسياسات الدمار والدمج الإسرائيلية، ولنظام مصادرة الأرض، والمستعمرات التي سرحت اليد العاملة من الاقتصاد المحلي. وهو تحليل دينامي فوق كل ذلك. فهي تجادل، بعد توثيق التدمير الذي نال الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، في أن القطاع اليوم هو اقتصاد فرعي لإسرائيل، يعتمد بصورة متزايدة على علاقات التعاقد الإنتاجي من الباطن التي تطورت منذ الانتفاضة الأولى. وتجادل أيضاً في أن هذا الشكل من الدمج ينتج من تغييرات في الاقتصاد الإسرائيلي؛ أي تعميقه الصناعي (Roy 1995, p. 326).

لكن عمل روي، مثل أغلب أسلافها ومعاصريها، يمتنع من تحليل آثار التنمية المفككة في إعادة تعريف الحدود بين إسرائيل والمناطق المحتلة. فهي تركز على وجهة نظر قومية شاملة لا تسمح باستكشاف الطبيعة المتنازعة لمصالح الدولة والطبقات داخل إسرائيل وكيف أثر هذا النزاع في التحركات العمالية من الضفة الغربية وقطاع غزة واستيعابها داخل الاقتصاد الإسرائيلي. وهي لا تهتم بالدينامية المتناقضة لتدفقات اليد العاملة، وكيف أن هذه التدفقات تعكس مختلف عمليات إعادة التعريف الإقليمية والاقتصادية للمستقبل الفلسطيني.

خلاصة:
الأرض واليد العاملة والدولة

شهد اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطيني في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ عملية تغيير بنيوي جعلته تابعاً لإسرائيل. وجاءت هذه التبعية نتيجة سياسة إسرائيلية للدمج الاقتصادي الذي حاولت إسرائيل من خلاله معالجة التحدي السكاني الفلسطيني بسماحها بتحسين الرفاه الاقتصادي الفردي، بينما قللت من قدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستقلال عنها. وصار نمو الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على النظم والطلب الإسرائيليين، بدلاً من أن يعتمد على النمو المحلي والترابط بين القطاعات المحلية، كما أصبح معتمداً على الوصول إلى سوق العمل والمنتوجات الإسرائيلية بدلاً من الأسواق المحلية أو الدولية. وفي حين تحول الاقتصاد من كونه اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى إلى اقتصاد خدماتي، فقد بقي توفيره الوظائف والطاقات الإنتاجية محدوداً. وفي هذه الأثناء، أدى تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ثلاثة أدوار رئيسية: مَكّن من دمج الضفة الغربية وقطاع غزة

في إسرائيل، وحدد طبيعة التنمية الفلسطينية، وقدم مصدراً مهماً للدخل على المستويين الفردي والوطني. لكن كلما أصبح الاقتصاد مدموجاً أكثر في اقتصاد إسرائيل ازدادت صعوبة تعريف حدوده ومضمونه فلسطينياً، أي من دون تبعية هيكلية لإسرائيل.

والكتابات المتاحة، في توضيحها التناقض الهيكلي للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، تختلف في عزو النتيجة إلى قوى السوق أو تدخل الدولة الإسرائيلية، وخصوصاً إلى طبيعة الاحتلال وأهدافه. ويبين المنهج الاقتصادي أن دمج اقتصاد زراعي صغير أقل تقدماً في اقتصاد كبير ذي كثافة رأسمالية أعلى سينجم عنه بالتأكيد «ناتج تنمية غير متواز»، وخصوصاً بالنظر إلى اختلاف توفر عناصر الإنتاج وقوى السوق غير المتساوية. وبينما تعترف الدراسات الأحدث بدور السياسات الإسرائيلية العامة في توضيح النمو الفلسطيني غير المتوازي، تخفق في تفسير خصوصية التنمية الفلسطينية، وبالذات سبب ضرورة اعتماد نموه على تدفق اليد العاملة بدلاً من تدفق رأس المال إليه، ولماذا أدى إلى تضاؤل فرص الفلسطينيين في الاستفادة من مصادر أرضهم. وينجم هذا الفشل عن عدم قدرة هذه الكتابات الاقتصادية على تحليل التنمية الفلسطينية والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية ضمن سياق مصالح دولة إسرائيل الاستراتيجية وأولوياتها الإقليمية.

أمّا من جهة أُخرى، فإن منهج الاقتصاد السياسي يضع تحليله ضمن إطار استعماري استيطاني، ويجادل في أن إسرائيل كيان استيطاني استعماري له مصالح إقليمية معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أن العلاقة بين إسرائيل والمناطق المحتلة ليست مجرد علاقة تبعية، وإنما علاقة استغلال، وأن الهدف الأساسي من هذا الاستغلال ليس استعمالاً للعمالة، بل هو استغلال للأرض الفلسطينية ودمجها في الكيان الصهيوني. ويتفق الاقتصاديون السياسيون على أن أهداف دولة إسرائيل وعقيدتها، وليس مجرد قوى السوق أو سياسات عامة معينة، قد أدت دوراً أساسياً في تفسير الوضع الاقتصادي المتناقض في الأراضي المحتلة. لكن بينما يعير علماء الاقتصاد السياسي سياسة الدولة المتعلقة بالأرض اهتماماً وثيق الصلة، فإنهم كسائر الاقتصاديين لا يفسرون العلاقة الناشئة بين الأرض واليد العاملة ودورها في تفسير الهجرة.

ويركز منهج الاقتصاد السياسي على توفر عناصر الإنتاج والآليات الاقتصادية، ويخفق في دراسة الطريقة التي أثرت بها سياسة الأرض الإسرائيلية في تسريح اليد العاملة. ويعطي هذا المنهج مصلحة إسرائيل في الأرض الفلسطينية الأولوية، لكنه لا يستكشف الطرق المتعددة التي ترتبط بها مصادرة ملكية الأرض بطريقة تسريح اليد

العاملة وانتقالها واستيعابها. كما لا يتم تعريف آثار هجرة العمال والتنمية الفلسطينية في فرص نيل الفلسطينيين استقلالهم. ويشير تحليل روي إلى أن عملية التنمية المفككة أدت فعلاً إلى تأكّل القاعدة الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية، على الأقل في قطاع غزة. لكنها لا تقدم أي توقعات بشأن تعذر عكس هذه العملية، أو مقارنتها بالتطورات في الضفة الغربية أو مغايرتها لها، بل تترك تحديد أي نجاح ممكن لدولة فلسطينية مستقبلية أو انفصالها عن إسرائيل لتطور العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. من جهة أُخرى، هناك ميل (يتضح بصورة خاصة في الكتابات الاقتصادية) إلى افتراض أن الفلسطينيين سيتمكنون، عندما يزول الاحتلال ويسيطرون على مواردهم، من القضاء على عدم التوازن وعلى التبعية اللذين سببهما هذا الاحتلال (World Bank 1993; Kleiman 1994). وقد كان هناك في سنة ١٩٩٣ اهتمام ضئيل بحقيقة أن نمط الانسحاب الإسرائيلي وطبيعة السيطرة السياسية التي سيحصل عليها الفلسطينيون (حكم ذاتي في مقابل السيادة والاستقلال) أمران أساسيان في تقرير نجاح «إعادة التنمية». وكذلك ستعتمد فرص الاستقلال الناجح على مختلف مواقف إسرائيل تجاه الضفة الغربية من جهة، وإزاء قطاع غزة من جهة أُخرى.

وكي نفهم أسباب هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، من الضروري تفسير كيف دمجت إسرائيل لا الاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل أيضاً أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويركز الفصل التالي على البعد الاستعماري للاحتلال الإسرائيلي، مسلطاً الضوء على التغيرات الجغرافية التي أدت، مثل التغيرات الاقتصادية التي تناولناها في هذا الفصل، إلى إعادة تعريف الحدود الاقتصادية والإقليمية بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، وهو ما جعل فرص الاستقلال الاقتصادي والسياسي الفلسطيني بعيدة المنال، إن لم نقل معدومة.

الفصل الثالث

سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة

لم يشكل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة إلى الإسرائيليين تحدياً اقتصادياً فحسب، بل كان أيضاً تحدياً سياسياً منذ البداية. فبعد أن استولت إسرائيل على الضفة الغربية التي كانت بإدارة الأردن وعلى قطاع غزة الذي كان بإدارة مصر، بات أمامها أن تقرر ما إذا كانت ستدمجهما جغرافياً وسياسياً ضمن أراضيها الواقعة داخل حدود سنة ١٩٤٨، أم ستستغلهما في المساومة عند أي مفاوضات مستقبلية مع جيرانها العرب. وكانت الهدنة التي وقعتها إسرائيل والدول العربية المجاورة في إثر حرب ١٩٤٨ رسمت حدوداً غير رسمية لإسرائيل. وقد وسعت حرب ١٩٦٧ سيطرة إسرائيل الجغرافية من دون أن تثبّت حدودها. لكن حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت عشية الحرب رفضت فكرة ضم الضفة والقطاع بالكامل إلى إسرائيل بسبب اعتبارات ديموغرافية؛ إذ لم تكن الحكومة ترغب في ضم ما بلغ مليون فلسطيني آنذاك إلى الدولة الإسرائيلية، وذلك كي تحافظ على أغلبيتها اليهودية وعلى جوهرها الصهيوني. كذلك كان لا بد من أن تحدد الحكومة استراتيجيتها تجاه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي أقر عدم شرعية احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية والعربية، وضرورة إرجاعها إلى أصحابها.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الوسائل التي استعملتها إسرائيل في دمجها الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً داخل حدودها سنة ١٩٤٨، من غير أن تدمج سكانهما العرب. ويوضح الفصل كيف استُغل نمط مصادرة الأراضي، وطبيعة المستعمرات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، لتوسيع حدود إسرائيل، مبيّناً عواقب ذلك على فرص قيام دولة فلسطينية متاخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل تأثير كل من هذين العاملين في نمط هجرة العمال الفلسطينيين على مدار العقود الأربعة الماضية.

يعير الفصل المستعمرات اهتماماً خاصاً نظراً إلى دورها في تحديد خاصية الاحتلال الإسرائيلي. فمن الناحية التاريخية، تمثل المستعمرات عنصراً أساسياً في

المشروع الصهيوني، وكانت منذ سنة ١٩٦٧ عنصراً أساسياً في تأسيس المزاعم الإسرائيلية بشأن الأراضي المحتلة؛ إذ أنشأت واقعاً ديموغرافياً إسرائيلياً سيؤثر حتماً في أي مفاوضات بشأن إنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكذلك تعيد المستعمرات رسم الحدود الجغرافية والاقتصادية بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، كما أنها تجزئ وحدة الضفة والقطاع الجغرافية وتفتتها. إلاّ إن هذه المستعمرات تبنى بأيد فلسطينية، وهو ما يعكس الترابط العضوي بين عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبين الهجرة العمالية إلى إسرائيل.

التقسيم أم الدمج - الأساسيات الجغرافية

كان الصراع العربي - الإسرائيلي منذ بدايته صراعاً بشأن الأرض، ومثّل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة استمرارية لهذا الصراع، الذي أقر المجتمع الدولي منذ فترة طويلة بأن حله يكمن في مفهوم التقسيم، أو الأرض في مقابل السلام. وكان قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، قد دعا إلى تقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين: دولة يهودية وأُخرى عربية، واعتبار القدس «كياناً منفصلاً» (corpus separatum). وبناء على هذه الخطة، التي قبلت بها الجالية اليهودية في فلسطين في ذلك الوقت ورفضتها الدول العربية، خُصص ٥٥٪ من أراضي فلسطين لليهود الذين كانوا يمتلكون أقل من ٧٪ من الأرض ويشكلون أقل من ٣٣٪ من إجمالي سكان فلسطين في سنة ١٩٤٧. إلاّ إن الحرب التي انفجرت مع نهاية الانتداب البريطاني في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ أدت إلى استيلاء دولة إسرائيل الوليدة على ٧٨٪ من أراضي فلسطين.

وقد استكملت إسرائيل الاحتلال في حرب ١٩٦٧، إذ فرضت سيطرتها على كل أراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، منهية بحكم الواقع «التقسيم» الذي حدث في سنة ١٩٤٨. يقول شافير (Shafir 1999, p. 92): «بعد حرب ١٩٦٧، شهدت إسرائيل تحولات مثيرة في المجالات الثلاثة جميعها... التي تكمن فيها خواص الاستعمار الصهيوني»، وهي المتعلقة بطبيعة سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية والعمال والسكان الفلسطينيين. لقد منح نصر ١٩٦٧ القيادة الإسرائيلية فرصة التخلي عن مبدأ التقسيم في فلسطين كحل للصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ زعم أشخاص، مثل موشيه دايان الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة حزب العمل سنة ١٩٦٧، وأريئيل شارون في الطرف الآخر من التوجه السياسي، أن سيطرة إسرائيل على الأرض ستجبر العرب على قبول وجودها، وجادلوا في أنه خلافاً لقرارات الأمم المتحدة، يجب عدم التنازل عن الأرض في مقابل السلام؛ إذ

إن سيطرة إسرائيل على الأرض هي التي ستفرض السلام (Aronson 1987, p. 14). كما ألغى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة نقاش المؤسسات الإسرائيلية السابق على سنة ١٩٦٧ بشأن استخدام العمال الفلسطينيين أو عدم استخدامهم، وسمح بإعادة النظر في مشكلة السكان الفلسطينيين؛ ذلك بأن واقع الديموغرافيا الفلسطينية لم يعد عاملاً مقيداً لرؤية إسرائيل التوسعية، إذ شرع المشروع الصهيوني في تفكيكه بدل تجنبه كما فعل قبل سنة ١٩٦٧. وقد عكست التطورات الجغرافية والسكانية، وخصوصاً منذ سنة ١٩٧٧، هذا التغيير في تعامل إسرائيل مع الواقع الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني.

إن سياسة إسرائيل تجاه الضفة والقطاع لم تكن واحدة وواضحة منذ البداية. وقد تصور صنّاع القرار في إسرائيل حتى سنة ١٩٧٦، وعلى رأسهم يغآل ألون وموشيه دايان، أن قطاع غزة سيدمج في إسرائيل بعد إقصاء ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ عنه إلى سيناء والضفة الغربية (Gazit 1995, pp. 125-159; Roy 1995). وبعد أن أخفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في فرض أي برنامج لإعادة استيطان اللاجئين في قطاع غزة، أو في احتواء الزيادة السكانية والمعارضة السياسية للاحتلال في المنطقة، تخلت عن الفكرة واقترحت إرجاعها إلى السيطرة العربية (Allon 1976).

تداول صنّاع السياسة الإسرائيليون فكرة إعطاء الضفة الغربية حكماً ذاتياً أو إرجاعها إلى الأردن. فقد كان للمنطقة أهمية استراتيجية، وكانت أهم من قطاع غزة من الناحية الدينية (Aronson 1990; Gazit 1995). وكان ثمة أعضاء رئيسيون في الحكومة الإسرائيلية خلال الشهر الأول للاحتلال، ومنهم موشيه دايان وليفي إشكول ويغآل ألون، ميالون أكثر نحو التوصل مع سكان الضفة الغربية إلى اتفاق سياسي يستبعد الأردن. وقد عُرف هذا بـ «الخيار الفلسطيني» وشمل أفكاراً تتعلق بمنح سكان الضفة الغربية حكماً ذاتياً أو حتى دولة فلسطينية مشمولة داخل الأراضي الإسرائيلية (Pedatzur 1995, pp. 270-271). لكن لم يتم تعريف محتوى هذه الدولة وحدودها وسيادتها بصورة واضحة، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن المسؤولين الإسرائيليين كانوا يريدون مجرد حكم ذاتي مؤطر على شكل دولة. إلاّ إن «الخيار الفلسطيني» فشل في الحصول على الدعم الكافي من السكان والنخب الفلسطينية المحلية، وتم التخلي عنه بحلول سنة ١٩٦٨. وظهر الأردن حين ذاك شريكاً أساسياً لإسرائيل في أي مفاوضات سلام بشأن الضفة الغربية، حتى إعلانه رسمياً فك ارتباطه بالضفة الغربية في سنة ١٩٨٨. وقد عملت إسرائيل حتى ذلك الوقت على ما عُرف بـ «الخيار الأردني»، وهو تنازل إقليمي يسمح بدمج أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة في دولة أو اتحاد فلسطيني - أردني يقع على ضفة الأردن الشرقية (Benvenisti and

.(Khayat 1987, p. 63

بيد أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بدأوا منذ أواخر الستينيات الاعتراض على حق الأردن في تمثيلهم سياسياً. وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بفرض نفسها «ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني» داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وقد حازت هذا التمثيل باعتراف عربي في القمة العربية التي عقدت في الرباط سنة ١٩٧٤. وأظهرت الانتخابات البلدية التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٧٦ مدى نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية السياسي هناك، إذ فاز برئاسة البلديات أشخاص مقربون من المنظمة على المرشحين المقربين من الأردن. وأصبح الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً سياسياً للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الاعتراف بها في العالم العربي وفي المحافل الدولية، مشكلة كبرى أمام المخططات التوسعية الإسرائيلية في المناطق المحتلة. فقد شددت منظمة التحرير على الحق في وجود دولة للفلسطينيين، وأبدت منذ سنة ١٩٧٤ استعداداً للقبول بفكرة التقسيم كحل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إلاّ إن المؤسسة السياسية الإسرائيلية، وخصوصاً حزبي العمل والليكود، رفضت فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تحكمها منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت هذه المعارضة إلى أن أجبر اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وفك الارتباط الأردني في آب/أغسطس ١٩٨٨ الساسة الإسرائيليين على إعادة النظر في خياراتهم السياسية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة.

مشروع ألون

كانت القضية المطروحة أمام صنّاع القرار في إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ تحديد مصالح إسرائيل الجغرافية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تحديد آليات استيلائها على الأراضي الفلسطينية. كما سعت السياسات الإسرائيلية لتحدي تطبيق القانون الدولي ومنع تأسيس دولة فلسطينية مستقلة. وكان لمشروع ألون الذي اقترحه، وكان آنذاك وزيراً للعمل ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون المستعمرات، أهمية كبرى في هذا الشأن؛ إذ أصبح الإطار الذي عملت به الحكومات الإسرائيلية اللاحقة (سواء يمينية أو يسارية، على الرغم من عدم تبنيها له رسمياً). وقد دعا المشروع إلى ضم ما مساحته ٢٥٪ - ٤٠٪ من الضفة الغربية (Aronson 1987, p. 14; B'tselem 2002, p. 12) (أنظر الخريطة ٣ - ١)، شاملة:

- القدس وضواحيها؛
- شريطاً أمنياً بعرض ١٠ - ١٥ كم على امتداد غور الأردن؛

- صحراء ما سمّته «يهودا»، بما في ذلك على الأرجح مدينة الخليل؛
- منطقة اللطرون، الممتدة على طول الخط الأخضر لحدود ما قبل ١٩٦٧ (وهو يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل)، بالإضافة إلى غوش عتسيون.

إن أهمية مشروع ألون لا تكمن في تعريفه المناطق التي أرادت إسرائيل إبقاءها تحت سيطرتها الدائمة فحسب، بل أيضاً في صوغه الهيكل التصوري لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة السياسي والسيادي. وقد صاغ المشروع أربعة أسس جغرافية قامت الحكومات الإسرائيلية اللاحقة بتطويرها فيما بعد:

- أولاً، أحكم فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، فاصلاً بذلك شمال الضفة الغربية عن جنوبها؛
- ثانياً، صاغ مفهوم «الحدود الأمنية» الذي أصبح أساساً ضمنياً لسياسات إسرائيل الاستعمارية ولكل مناقشاتها بشأن التسويات الجغرافية. وهو مفهوم غير محدد للغاية، وخاضع لتعريف إسرائيلي أحادي الجانب، لكنه يتكرر باستمرار في الخطاب الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي؛
- ثالثاً، أكد مجدداً أهمية بناء المستعمرات الإسرائيلية وسيلة لضمان ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، مع أقل عدد من السكان الفلسطينيين، إلى إسرائيل. وقد عدّل حزب الليكود هذا المنظور بعد سنة ١٩٧٧ ببنائه المستعمرات داخل المناطق العربية لا خارجها؛
- رابعاً، عارض مبدأ إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. فطبقاً للمشروع، يصبح ذلك الجزء من الضفة غير الملحق بإسرائيل، وهو يشمل المنطقتين المفصولتين في الشمال والجنوب، جزءاً من دولة فلسطينية - أردنية (Benvenisti and Khayat 1988, p. 64; B'tselem 2002, p. 12).

آليات مصادرة الأرض

تطلّب تطبيق مشروع ألون سيطرة كاملة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت إسرائيل، رغبة منها في بلوغ هذا الهدف، بثلاثة أمور رئيسية:

أولاً، منعت الفلسطينيين من تسجيل أراضيهم لتأكيد حق ملكيتهم لها، فأوقفت بمجرد احتلالها للمنطقة عملية تسجيل الأراضي هذه التي كانت قد بدأت في الخمسينيات في عهد الحكومة الأردنية. وبحلول سنة ١٩٦٧، كان ٣٠٪ فقط من أراضي الضفة الغربية مسجلاً بصورة رسمية ملكية خاصة (Shehadeh 1988, p. 20). ومنحت حالة انعدام حقوق الملكية الواضحة هذه إسرائيل فراغاً قانونياً سهّل مساعيها

الخريطة ٣ - ١: مشروع ألون، تموز/يوليو ١٩٦٧

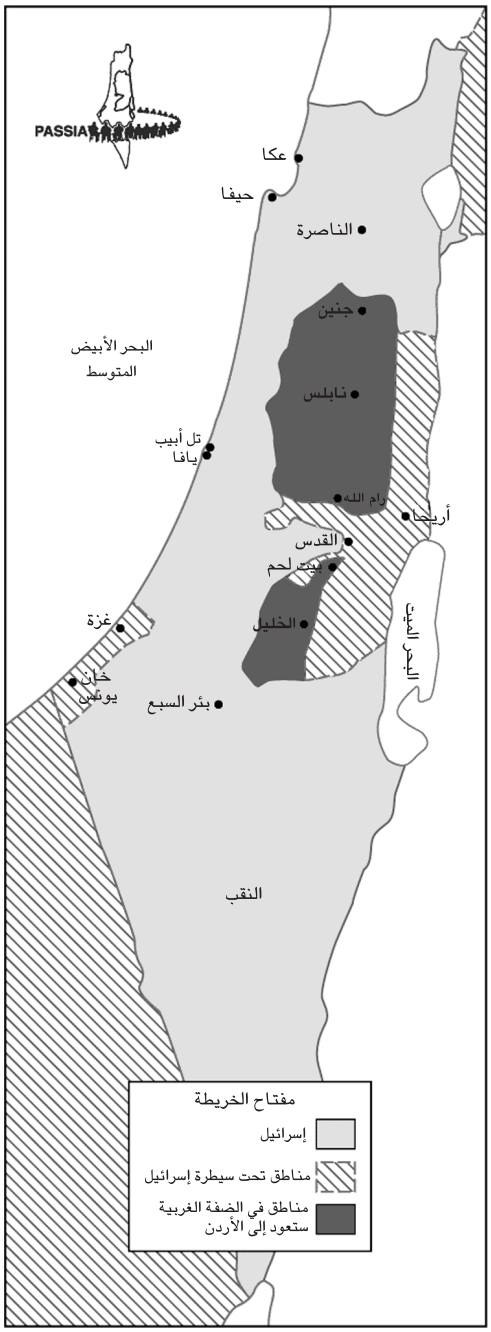

المصدر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA).

الجغرافية الاستعمارية.

ثانياً، استولت إسرائيل على الأرض من خلال إعلانها جزءاً كبيراً من المنطقة المحتلة أرضاً مملوكة للدولة. وأعلنت نفسها في سنة ١٩٦٧ قيّمة على أملاك الغائبين (أمر عسكري رقم ٥٨)، وسيطرت على كل الأراضي التي كانت تخص حكومة «العدو» (أمر عسكري رقم ٥٩).[١] وقام الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٨٠ بتغيير تعريف مفهوم «أرض الدولة»، واعتبر كل قطع الأرض غير المسجلة وغير المزروعة أرضاً ملكاً للدولة، وبالتالي عرضة للحجز عليها. وبحلول أواسط الثمانينيات كان ٣٩٪ من أراضي الضفة الغربية و٢٧٪ - ٣١٪ من قطاع غزة مصنفة أراضي حكومية لدولة إسرائيل (Benvenisti and Khayat 1988, pp. 61, 113).[٢]

ثالثاً، منعت إسرائيل الفلسطينيين من استعمال أراضيهم في بعض المناطق، وخصوصاً تلك الواقعة حول معسكرات الجيش الإسرائيلي (ولا سيما في غور الأردن والمنحدرات الغربية)، وطرق العبور الإسرائيلية، وحول المستعمرات. كما قامت بمصادرة الأراضي ونزع ملكيتها تحت ستار أنها «مناطق عسكرية مغلقة». وللأسف لا توجد معلومات دقيقة عن حجم هذه المصادرات لأنها تُعتبر أسراراً عسكرية. ومع ذلك، يمكننا تقدير أن نحو ٢٨٠,٠٠٠ دونم صودرت ونزعت ملكيتها في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ في الضفة الغربية (أي ما يعادل ٥٪ تقريباً من مساحة الضفة) (Benvenisti and Khayat 1988, pp. 61-62). وفي الأعوام الخمسة التي سبقت عملية أوسلو للسلام، ١٩٨٨ - ١٩٩٣، صادرت إسرائيل ٤٥٧,٠٠٠ دونم إضافي، أي ما يشكل ٧,٣٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة (MAS 2001, p. 161). ووفقاً لبتسيلم (B'tselem 2002, p. 8)، فإن إسرائيل استولت على ما يقارب مليوني دونم من الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٠١. وقد قام الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة بتأجير الأراضي التي أُعلنت حكومية أو مغلقة، وكان المستأجرون في أغلب الأحيان ممثلين رسميين - كالصندوق القومي اليهودي وإدارة أراضي إسرائيل - أو أفراداً إسرائيليين، وذلك من أجل بناء مستعمرات إسرائيلية عليها.

(١) كنتيجة لهذا الأمر أُعلن ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية ملكاً للدولة (Shehadeh 1988, p. 25).
(٢) يقول يونغ (Jong 1998, p. 85) إن الأرض التي أعلنتها إسرائيل ملكاً للدولة شكلت ما يزيد على ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

المستعمرات والبعد الديموغرافي للمشروع الصهيوني في الضفة والقطاع

كان للمستعمرات الإسرائيلية دور رئيسي في ترجمة السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الأراضي إلى واقع ديموغرافي إسرائيلي يمكنه أن يؤثر في أي مفاوضات بشأن إنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أن هذه المستعمرات تؤكد العلاقة العضوية بين الأرض واليد العاملة في دينامية الهجرة العمالية الفلسطينية، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بصورة أوسع.

من الناحية التاريخية، كان بناء المستعمرات ركناً مركزياً للاستعمار الصهيوني. فقد أقر رئيس أول حكومة لدولة إسرائيل، بن - غوريون، بأن لا وجود لكيان يهودي في فلسطين إلاّ بـ «خلق وقائع على الأرض» (Aronson 1987, pp. 5-6). وكانت المستعمرات من أهم الوسائل التي سعت لخلق واقع صهيوني يهيمن على الأراضي المحتلة.

أضافت الضفة الغربية إلى المستعمرات أهمية دينية؛ ففي الصهيونية الدينية، التي قادها بصورة رئيسية الحاخام أ. ي. كوك وروّجها ابنه ز. ي. كوك، يُعتبر استعمار «يهودا والسامرة» (كما تسمى الضفة الغربية في التوراة) واجباً مقدساً يعجل عودة المسيح المنتظر، ويمهد الطريق للخلاص (Aran 1997; Heilman 1997; Prior 1998). وكان لهذه الحجج أهمية كبرى بالنسبة إلى حركة غوش إيمونيم الاستيطانية، التي تبنت وقادت مشروع الاستيطان منذ أوائل السبعينيات.[٣] وقد تكاثرت هذه الحجج وتمأسست مع وصول حزب الليكود إلى السلطة في سنة ١٩٧٧.

إلاّ إن فكرة إيجاد واقع ديموغرافي يهودي بواسطة بناء المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة واجهت منذ بدايتها تحديين أساسيين. فمن ناحية، اضطر صنّاع السياسات إلى التعامل مع التحدي الذي مثله السكان الفلسطينيون ومع كيفية توفير وجود يهودي وسط هؤلاء السكان العرب الذين مثلوا ٣٥٪ من إجمالي سكان إسرائيل في سنة ١٩٧٠.[٤] ومن ناحية أُخرى، اعتبر القانون الدولي بناء المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً غير شرعي؛ إذ نصت اتفاقية جنيف

(٣) تأسست غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين) رسمياً في سنة ١٩٧٤، لتصبح من أصحاب المصالح المهمين. وهي على علاقات وثيقة بالجيش، وتتمتع بالدعم من مختلف أعضاء الكنيست، والأحزاب السياسية، والحكومة ومختلف الوزارات التي لها ضلع في تخطيط المستعمرات (وخصوصاً في دائرة الأراضي، ووزارة الإسكان والبناء، ووزارة التربية) (Benvenisti 1987; Lustick 1988).

(٤) الحسابات من: ICBS 1980, *SAI*, tables 2.1 and 22.1.

الرابعة واتفاقية لاهاي الخاصة بقوانين الحرب البرية وأعرافها، على أن ليس من حق قوة محتلة أن تغير الطابع الإقليمي والسكاني للمنطقة التي تحتلها. بمعنى آخر: لم يكن من حق إسرائيل ضم الأراضي المحتلة أو نقل مواطنين إسرائيليين إليها.(٥)

وعلى الرغم من عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، فقد مضت في تحويل مواقعها العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى واقع سكاني يهودي يرجح الكفة لمصلحتها في أي مساومة إقليمية مستقبلية بينها وبين جيرانها. وقد بنيت المستعمرات الأولى في الضفة الغربية في سنة ١٩٦٨، في الخليل أولاً ثم في غور الأردن. إلاّ إن الدعم الأكبر لبناء المستعمرات تمثل في وصول حزب الليكود إلى السلطة في سنة ١٩٧٧، وتبنيه سياسة «الاستيطان في كل أنحاء أرض إسرائيل» برنامجاً أساسياً له. ووضع الليكود في سنة ١٩٧٧ خطة إقليمية شاملة تقسم الضفة الغربية وفق استعمالات معينة للأرض (محميات طبيعية، غابات، متنزهات، طرق، مناطق عسكرية مغلقة، إلخ.)، مبتكرة بذلك تعريفات جديدة للاستيلاء على الأرض وإدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تم تأليف لجنة تنسيق خاصة عالية المستوى تتكون من ممثلين لوزراء الزراعة والدفاع والداخلية والإسكان والمنظمة الصهيونية العالمية (التي مقرها الولايات المتحدة الأميركية). وكانت هذه اللجنة على اتصال مباشر باللجنة الوزارية للمستعمرات، ومسؤولة عن تطوير كل خطط المستعمرات التي تم قبولها وتنفيذها منذ ذلك الوقت (Benvenisti 1984, p. 27). وعكسَ تركيب اللجنة بصورة جيدة جميع الأطراف المعنية والمهمة في تطوير مشاريع المستعمرات وتنفيذها؛ أي الجيش وغوش إيمونيم والحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية.

من المهم هنا ملاحظة اختلاف موقف إسرائيل من قطاع غزة عن موقفها من الضفة الغربية، وخصوصاً بعد سنة ١٩٧٧. فبينما سعت إسرائيل في الحالتين لمصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي، فإنها لم تبن مستعمرات في قطاع غزة بالاندفاع نفسه الذي واكب سياستها الاستيطانية في الضفة الغربية. فقد أدت مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل التي بدأت في سنة ١٩٧٧، إلى اتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، معيدة سيناء إلى مصر ومقترحة خطة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدءاً بالقطاع (Roy 1995, pp. 107-108). وبينما رفض الفلسطينيون خطة الحكم الذاتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، عكست الخطة الخيارات السياسية الناشئة

(٥) ادعت إسرائيل أن اتفاقية جنيف لا تنطبق شرعاً على الضفة الغربية؛ إذ إن موقف إسرائيل في المنطقة كان فريداً (تدعي إسرائيل أنها لم تغزُ المنطقة وإنما احتلتها نتيجة «حرب دفاعية» ضد جيرانها. لكن الخبراء القانونيين الدوليين والمحاكم الدولية لم يقبلوا قط بهذا التفسير (راجع: Shehadeh 1988, p. 6; Benvenisti 1984, p. 37.).

للحكومة الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدة معارضة إسرائيل نشوء دولة فلسطينية مستقلة ورؤيتها السياسية المختلفة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.[٦] وتشهد خطط المستعمرات وبناؤها منذ سنة ١٩٧٧ على نية إسرائيل دمج الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وتلمح إلى رغبة أكبر في تخليها عن قطاع غزة في مفاوضات سلام مستقبلية. فبحلول سنة ١٩٩٣ لم يقطن أكثر من ٤٨٠٠ مستوطن في ١٥ مستعمرة في القطاع مقارنة بـ ١١٧,١٠٠ مستوطن في أكثر من ١٢٢ مستعمرة في الضفة (الجدول ٣ - ١). وتم بناء ١٢ مستعمرة حول القدس الشرقية بحلول سنة ١٩٩٢، يقيم بها ١٣٧,٤٠٠ مستوطن (الجدول ٣ - ٢). وصنفت إسرائيل هذه المستعمرات «أحياء»، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من المدينة التي ضمتها بشكل مناف للقانون الدولي في سنة ١٩٦٧.

الأسس السكانية لـ «مشروع الاستيطان الرئيسي» لسنة ١٩٧٨

إذا كان مشروع ألون زود الإطار الإقليمي لترسيخ سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد قدم رئيس المنظمة الصهيونية العالمية التي مقرها الولايات المتحدة الأميركية، متتياهو دروبلس، في سنة ١٩٧٨ المشروع الرئيسي لترجمة هذه السيطرة إلى واقع جغرافي وسكاني يهودي. وكان لهذا المشروع أهمية كبرى في وضع حجر الأساس لتجزئة الضفة الغربية من خلال برنامجه التوسعي للمستعمرات.[٧] إذ قام بتعديل مشروع ألون، ساعياً لإزالة أي «شكوك بخصوص نيتنا [الإسرائيلية] في البقاء في منطقتي يهودا والسامرة.» وقد كانت نية المشروع المعلنة «التقليل من خطر تأسيس دولة عربية أُخرى في المنطقة» من خلال تهويد الضفة الغربية ودمجها في إسرائيل (مشروع دروبلس في: Benvenisti and Khayat 1988, p. 64). وتصور مشروع شارون لسنة ١٩٨١، الذي تبنى مشروع دروبلس، التنازل عن جيوب ذات كثافة سكانية عربية عالية للحكم الذاتي الفلسطيني، مع توجه إلى ضم معظم الضفة الغربية إلى إسرائيل (Weisman

(٦) يقول أرونسون (Aronson 1990) إن حكومة الليكود قررت إحكام السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية في مقابل إرجاعها شبه جزيرة سيناء إلى مصر.

(٧) في سنة ١٩٨٣، وبتوجيهات من دروبلس، قامت وزارة الزراعة الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية بوضع تفصيلات أكبر للمشروع الرئيسي لبناء المستعمرات في الضفة الغربية حتى سنة ٢٠١٠. وقد عُرف هذا المشروع أيضاً بمشروع الـ ١٠٠,٠٠٠، وتطلع نحو نقل ٨٠,٠٠٠ إسرائيلي إلى الضفة الغربية، وبناء نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ كم من الطرق الجديدة و٢٣ مستعمرة جديدة بحلول سنة ١٩٨٦ (B'tselem 2002, p. 15).

2003). وصار أريئيل شارون عراب المشروع الاستيطاني منذ ذلك الوقت.

السمة المهمة الأولى لمشروع دروبلس هي دعوته إلى بناء المستعمرات داخل المناطق الفلسطينية وحولها، وهو نمط جديد يتخلى عن النمط التاريخي الصهيوني في بناء المستعمرات (Elazar 1982; Kellerman 1993) الذي تجنب المناطق العربية عادة، إذ دعا إلى بناء المستعمرات وسط المناطق العربية، بدلاً من الابتعاد عنها. علاوة على ذلك، دعا المشروع إلى بناء كتل استيطانية بدلاً من بؤر استيطانية معزولة، وعلى امتداد الجانبين الشرقي والغربي لتلال السامرة، بدلاً من الاكتفاء ببنائها حول القدس وفي وادي الأردن كما أوصى بذلك مشروع ألون (راجع الخريطة ٣-٢). وقد أراد مشروعا دروبلس وشارون تجزئة السكان الفلسطينيين عمداً، بدلاً من تفادي التحدي السكاني الفلسطيني، وذلك من خلال توصيتهما بأن تقسم المستعمرات الضفة الغربية إلى تجمعات فلسطينية لا يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وأنه كلا المشروعين السياسات غير الرسمية السابقة على سنة ١٩٧٧، التي كانت إسرائيل تعمل بموجبها فيما يتعلق بالمستعمرات، والتي أرادت دمج أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان الفلسطينيين (Jong 1998; Shafir 1999).

كانت السمة الرئيسية الثانية لمشروع دروبلس مأسسة المستعمرات ذات الطابع الأهلي (community -type settlements)، الذي روجته حركة غوش إيمونيم. واتسمت هذه المستعمرات بصورة رئيسية بأنها مكان للسكن لا للعمل، إذ لم تكن كيانات اقتصادية زراعية مكتفية ذاتياً كتلك التي كانت مثالاً للصهيونية التاريخية والعمالية قبل سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ (Kellerman 1993, p. 48; Benvenisti 1984, p. 53). وتم تصوير المستعمرات الأهلية على أنها ضواح سكنية حضرية يسهل الوصول من إسرائيل إليها ومنها إلى إسرائيل، وينجذب إليها سكان مهنيون ممن يعملون في تل أبيب والقدس.

وتكمن السمة الثالثة للمشروع في تأكيده تطوير بنية تحتية وشبكة طرق كاملة لربط المستعمرات بعضها ببعض وبإسرائيل. وزاد نظام الطرق الالتفافية الإسرائيلية، المقدر بنحو ٢٨٨ كم في سنة ١٩٨٦، في تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق فلسطينية مجزأة، بينما ربط في الوقت نفسه بين المستعمرات الإسرائيلية والمدن الحضرية الإسرائيلية (Benvenisti and Khayat 1988, p. 59؛ راجع الخريطة ٣-٢). وأدى ذلك تباعاً إلى تآكل حدود ١٩٦٧ الجغرافية بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، على نحو متزايد.

الخريطة ٣ - ٢: مشروع دروبلس

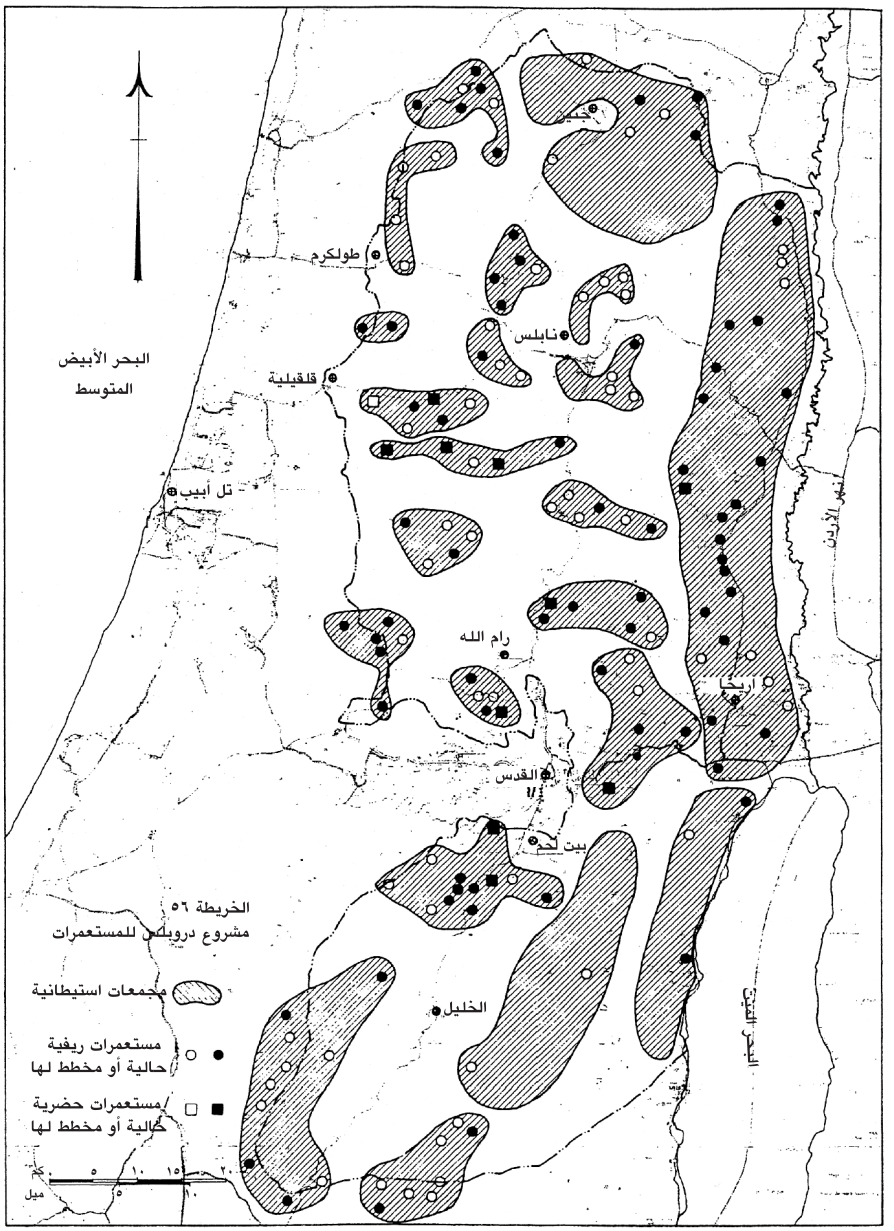

المصدر: Benvenisti and Khayat 1988.

العنصر الرئيسي الرابع للمشروع هو دمج مستعمرات الضفة الغربية ضمن المناطق الحضرية للقدس وتل أبيب. وقد أدت فكرة تمدين مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة هذه إلى التخلي عن نمط المستعمرة الصهيونية المستعمل خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٧، والهادف إلى تحقيق الحد الأقصى من السيطرة على الأراضي بتوزيع الإسرائيليين بعيداً عن مراكز البلد الاقتصادية (Newman and Applebaum 1992; Kellerman 1993). وقد تم إنجاز هدف مشروع دروبلس لإنشاء «سلسلة كثيفة من المستعمرات على امتداد الأخدود الجبلي بين نابلس والخليل» بواسطة توسيع المستعمرات الحضرية على امتداد هذا الأخدود الواقع على بعد ٣٠ كم من القدس وتل أبيب. وصرف ٨٢٪ من مجموع الاستثمار المخطط له في مشروع الاستيطان على هذه المستعمرات في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ (Benvenisti 1984, p. 59). كما سعت سياسة التمدين للحصول على دعم لمستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة لا من مجموعات ذات دوافع أيديولوجية فحسب، بل أيضاً من أفراد حضريين مهنيين من الطبقة الوسطى، وممن يسعون للحصول على نمط جذاب من الحياة، ومن مختلف مجموعات المصالح الخاصة ضمن الاقتصاد الإسرائيلي (مثل مُلاّك المنازل وشركات البناء والجماعات الدينية).

وبالتالي أدى تطبيق مشروع دروبلس إلى تطبيع ومأسسة عملية استيطانية غير شرعية كان لا بد من أن تجعل أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. لكن نمط بناء المستعمرات لم يؤد «إلى إعادة تشكيل المساحات الحضرية الإسرائيلية بمدها داخل الأراضي المحتلة فحسب» - كما ذكر بورتوغالي (Portugali 1993) - «بل أدى أيضاً إلى ضم الأراضي الفلسطينية إليها.» وبذلك ساهمت المستعمرات في تأكّل حدود ١٩٦٧، كما ساهمت في الوقت ذاته في ربط سكان الضفة الفلسطينيين بإسرائيل أكثر، وإن حاولت تجزئتهم.

«خلق الوقائع»: المستعمرات والمستوطنون في الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٧

مر نمو المستعمرات بأربع مراحل رئيسية في الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧، دعمت كلها الوجود الإسرائيلي في المحاور الأربعة التي رسمها مشروعا ألون ودروبلس وهي: القدس؛ امتداد الخط الأخضر؛ داخل الضفة الغربية؛ امتداد غور الأردن. وقد مهدت المستعمرات طرق تقسيم الضفة الغربية وتدمير تواصلها الجغرافي الضروري لتأسيس دولة فلسطينية في المستقبل.

١٩٦٧ - ١٩٧٧: القدس الشرقية أولاً

امتدت مرحلة الاستيطان الأولى منذ حدث الاحتلال حتى سنة ١٩٧٧، وتركزت على ترسيخ الهيمنة السكانية والجغرافية الإسرائيلية على القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل إليها في سنة ١٩٦٧. ثم تم توسيع حدود المجلس البلدي للمدينة ليشمل لا القدس الشرقية بحدودها في إبان الحكم الأردني فحسب، بل أيضاً ما مجموعه ٧١,٠٠٠ دونم صودرت من البلدات الفلسطينية المجاورة (Aronson 1996, p. 17). وتم بناء ثماني مستعمرات حول المدينة بحلول سنة ١٩٧٧، سكنها ٣٣,٣٠٠ مستوطن، مقارنة بـ ٤٣٠٠ مستوطن فقط كانوا يقطنون في باقي أراضي الضفة الغربية (ICBS, *SAI*, 1980) (الجدولان ٣-١ و٣-٢).[٨]

أمّا في باقي الأراضي، فقد تم بناء ١٩ مستعمرة في الضفة الغربية، و٦ مستعمرات في قطاع غزة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧، إلاّ إن عدد سكانها كان قليلاً جداً. وكانت هذه المستعمرات في أغلبيتها تتخذ شكل الكيبوتس أو الموشاف، ويعمل سكانها في الزراعة بصورة رئيسية. وقد شيدت هذه المستعمرات وفق مشروع ألون في الضفة الغربية بشكل رئيسي، وذلك في غور الأردن وعلى امتداد الخط الأخضر. وشهدت هذه الفترة أيضاً بناء ما عُرف في إسرائيل باسم «المستعمرات غير الشرعية» (ومجموعها خمس مستعمرات)، أسستها حركة غوش إيمونيم، وقد كان عدم شرعيتها متمثلاً في بنائها على أرض فلسطينية خاصة من دون إذن رسمي من الحكومة الإسرائيلية. ولم يتم إزالة أي منها في تلك الفترة، باستثناء مستعمرة إيلون موريه. ومنذ سنة ١٩٧٧ شُيّدت المستعمرات جميعاً على ما دعته إسرائيل «أرضاً ملكاً للدولة» (Shehadeh 1988).

(٨) فيما يتعلق بالجدول ٣ - ١، من المهم ملاحظة صعوبة إيجاد معلومات دقيقة عن عدد المستعمرات والمستوطنين (Benvenisti and Khayat 1988)، إذ تقلل الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية من الأرقام الفعلية. ويملك مجلس المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (ييشا/ Yesha) بياناته الخاصة، لكن الوصول إليها لا يتيسر دائماً، كما أن أرقامه تميل إلى المبالغة (FMEP 1999c). ويذكر المجلس عدد المستوطنين وفق عدد المنازل المبنية، لا وفق العدد الفعلي للمستوطنين الذين يعيشون هناك. أمّا معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، وهو مصدر فلسطيني رئيسي للمعلومات المتعلقة بتوسع المستعمرات، فيستعمل تعريفاً مختلفاً للحدود الجغرافية في الضفة الغربية؛ بمعنى أن بياناته لا تتفق دائماً مع بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، إذ يمكن للأرقام أن تتفاوت بنحو ٢٠٪ اعتماداً على المصدر. وتشمل المصادر الرئيسية المستعملة هنا كلاً من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ومؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP).

الشكل ٣ - ١: المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية)، ١٩٧٢ - ٢٠٠٠

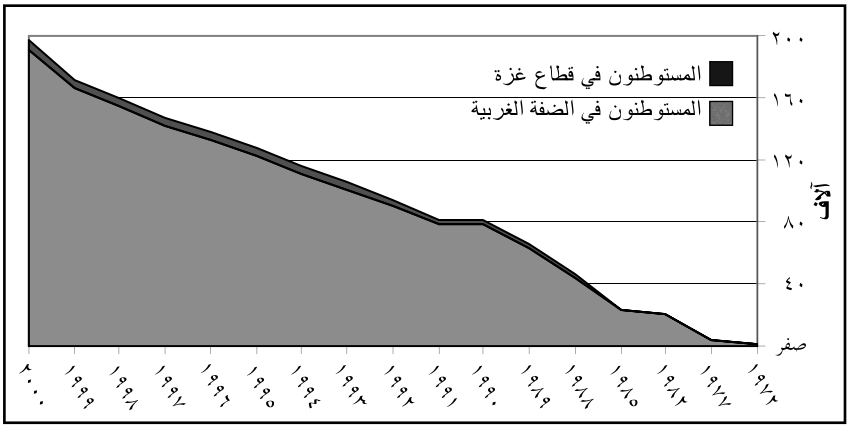

الجدول ٣ - ١: المستعمرات والمستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية)، ١٩٧٢ - ٢٠٠٧

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
السنوات	عدد المستعمرات في نهاية الفترة	عدد السكان المستوطنين في نهاية الفترة	معدل النمو السنوي للسكان في أثناء الفترة	عدد المستعمرات في نهاية الفترة	عدد السكان المستوطنين في نهاية الفترة	معدل النمو السنوي للسكان في أثناء الفترة
١٩٧٢ - ١٩٧٧	١٩	٤٣٢٣	٣٥,١	٦	٧٠٠	٢,٧
١٩٧٨ - ١٩٨٢	٧٦	٢٠,١٠٠	٤١,١	٥	٨٠٠	٢,٤
١٩٨٣ - ١٩٨٩	١١٥	٧٥,٧٠٠	٢٢,٩	١٣	٣٠٠٠	٢٢,٢
١٩٩٠ - ١٩٩٣	١٢٢	١١٧,١٠٠	١٢,٤	١٥	٤٨٠٠	١٣,٣
١٩٩٤ - ٢٠٠٠	١٢٣ - ١٤٨*	١٩١,٦٠٠	٨,٣	١٦ - ١٩*	٦٧٠٠	٥,٢
٢٠٠٠ - ٢٠٠٧	١٧٨*	٢٨٢,٠٠٠	٨,١	٢١**	٨٠٠٧**	٣,٤

المصدر: ICBS 1990, 1996, 2001, *SAI*, table 2.7; ARIJ 2001b; FMEP 2001b; FMEP database.

* أعداد المستعمرات في الضفة الغربية مأخوذة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، لكن يعتقد أنها أقل من الأعداد الفعلية. إذ تذكر مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP) ومعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (ARIJ) أن عدد المستعمرات بحلول سنة ٢٠٠٠ بلغ ١٤٨ مستعمرة في الضفة الغربية و١٩ مستعمرة في قطاع غزة. أمّا أعداد المستعمرات في قطاع غزة سنة ١٩٧٧ فتشير إلى عددها في سنة ١٩٧٢.

** تشير أرقام مستعمرات قطاع غزة إلى بيانات سنة ٢٠٠٥، أي عشية الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

١٩٧٧ - ١٩٨٩: التوسع وفق مشروع دروبلس

حدث توسع ضخم في بناء المستعمرات في الضفة الغربية بعد سنة ١٩٧٧؛ إذ تم بناء ١١٥ مستعمرة، أغلبيتها من نوع المستعمرات الأهلية على شكل ضواح حضرية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٩. وقد ارتفع عدد المستوطنين أربع مرات تقريباً خلال سبع سنين، من ٢٠,١٠٠ في سنة ١٩٨٢ إلى ٧٨,٧٠٠ في سنة ١٩٨٩ (أنظر الشكل ٣-١، والجدول ٣-١). كما ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ بنسبة تفوق ٧٦٪، وذلك في المستعمرات الواقعة داخل المنطقة الحضرية للقدس وتل أبيب (Benvenisti and Khayat 1988, p. 32). كذلك توسعت المستعمرات الصغيرة التي شيدت حول المدن الفلسطينية الكبرى، وكان الهدف - وفق مشروع دروبلس - تكوين تجمعات يهودية تطوق التجمعات الفلسطينية. وشهدت هذه الفترة أيضاً إنشاء خمسة مراكز صناعية من مجموع ١٨ مركزاً خُطط لها ضمن المستعمرات، وخصوصاً في أماكن مثل أريئيل وبرقان وعطروت وميشور أدوميم وكدوميم، حيث تم تطوير صناعات الملابس، والمواد البلاستيكية، والإلكترونيات (Benvenisti 1987, p. 61). ولم تصبح مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة ضواحي سكنية لإسرائيليين يعملون في تل أبيب أو في القدس فحسب، بل أيضاً مراكز صناعية تنتج السلع والخدمات.

وفيما يختص بمدينة القدس، استمر عدد المستوطنين في النمو إلى أن أصبحوا أغلبية يهودية في الجزء الشرقي من المدينة. وفي حين كانت نسبة السكان اليهود في القدس الشرقية في سنة ١٩٧٧ أقل من ٣١٪ من إجمالي السكان، تساوى عددهم تقريباً مع عدد السكان الفلسطينيين بحلول سنة ١٩٨٦ (الجدول ٣ - ٢). وفي سنة ١٩٨٢، وضعت الحكومة الإسرائيلية مخططاً هيكلياً لتأسيس مدينة القدس الكبرى على مساحة نحو ١٠٠ ميل مربع حول المدينة. وشملت هذه المنطقة سلسلة المستعمرات المشيدة حول القدس، ومنها المستعمرات الإسرائيلية الرئيسية مثل معاليه أدوميم وبيتار وغفعات زئيف، بالإضافة إلى أجزاء من رام الله في شمال الضفة الغربية، وبيت لحم في جنوبها (أنظر الخريطة ٣-٣). وقد شمل قطر القدس الكبرى نصف عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (باستثناء المقيمين بالقدس الشرقية المضمومة)، وزاد ذلك في تجزئة أي تماس إقليمي فلسطيني بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

الخريطة ٣ - ٣: المستعمرات حول مدينة القدس

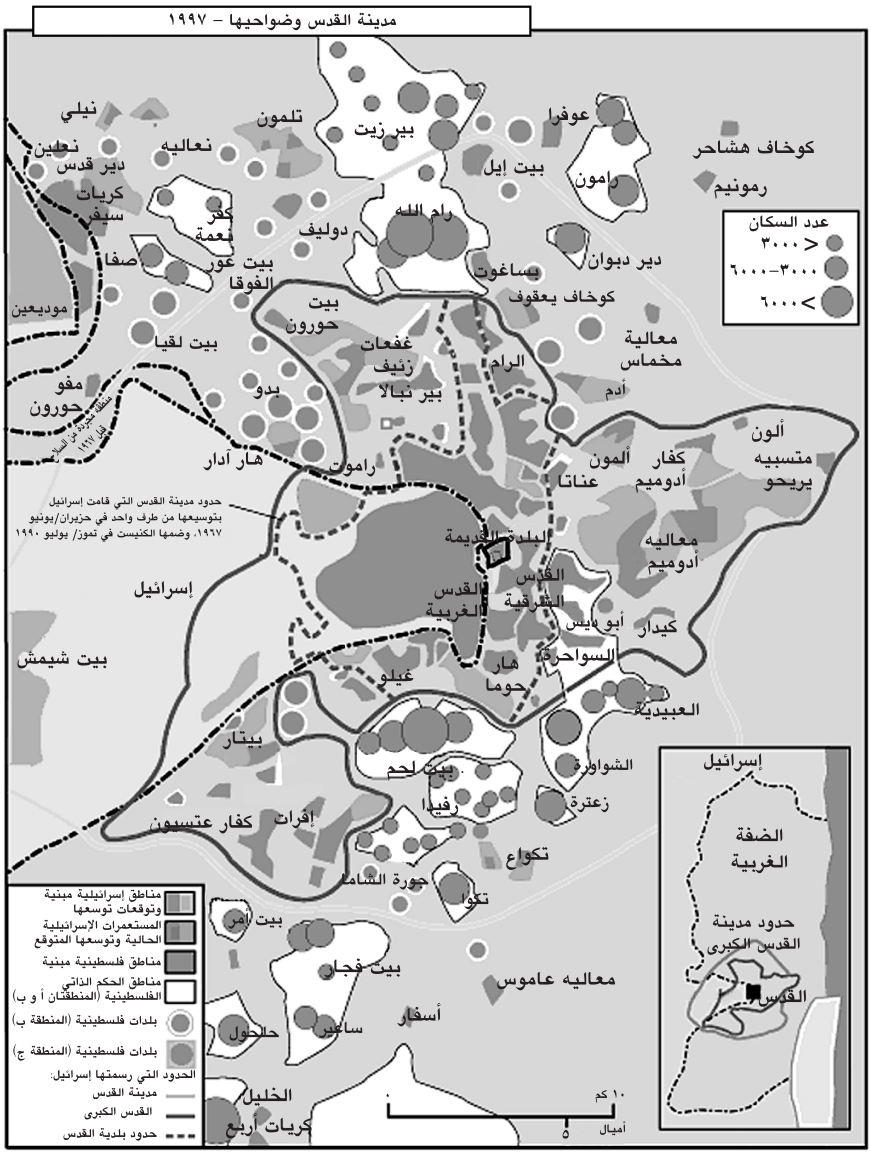

المصدر: مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP).

١٩٩٠ - ١٩٩٣: استباق اتفاق السلام الانتقالي

شهدت المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة كبيرة منذ سنة ١٩٩٠، فقد بلغ معدل زيادة عدد المستوطنين اليهود في المنطقتين نحو ١٢,٤٪ سنوياً في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ (الجدول ٣ - ١). ويقول بعض الكتّاب إن ازدياد عدد المستوطنين كان نتيجة تدفق المهاجرين اليهود الجدد إلى إسرائيل (Kellerman 1993; Fialkoff 1992)؛ إذ وصل أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ مهاجر جديد إلى البلد في تلك الفترة، وهو ما أدى إلى ازدهار في قطاع البناء داخل إسرائيل وفي المستعمرات. وفي سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، في إبان مفاوضات مدريد والمحادثات السرية في أوسلو، تم تشييد أكثر من ٦٥٠٠ مسكن جديد في المستعمرات، أي ما يوازي نحو ثلاثة أضعاف العدد المتوسط للمساكن الجديدة التي شيدت في السنوات السابقة واللاحقة (أنظر الشكل ٣ - ٢، وراجع أيضاً الفصل السادس).

الجدول ٣ - ٢: السكان الفلسطينيون والإسرائيليون في القدس الشرقية، ١٩٧٧ - ٢٠٠٥

	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السكان الفلسطينيون	١٠١,٢٠٠	١٢٠,٢٠٠	١٠٣,٩٠٠	١٣٠,٧٠٠	١٧٢,٩٠٠	١٦٩,٠٠٠
السكان الإسرائيليون	٣٣,٣٠٠	٦٢,٠٠٠	١٠٣,٢٠٠	١٣٧,٤٠٠	١٧٢,٥٠٠	١٨١,٠٠٠
نسبة السكان الفلسطينيين إلى الإسرائيليين (٪)	٣٠	٥١,٦	٩٩,٣	١٠٥,١	٩٩,١	١٠٧

المصدر: ICBS 1980, 1994, 2001, *Statistical Yearbook of Jerusalem*, tables III.10, III.13, III.14.
ملحوظة: السكان الإسرائيليون هنا هم أولئك الذين يقطنون في ١٢ مستعمرة أُسست في القدس الشرقية (وبلغ عددها ١٣ مستعمرة بحلول سنة ٢٠٠٠ وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي).

لكن الدافع الرئيسي إلى بناء المستعمرات في تلك الفترة لم يكن وصول موجة من المهاجرين الجدد في حد ذاته؛ ذلك بأن البيانات المتاحة تبين أن المستعمرات استوعبت أقل من ٢,١٪ منهم في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.[٩] بل جاء هذا الدافع أساساً نتيجة مخطط إسرائيلي لتطوير منطقتي القدس وتل أبيب الحضريتين (metropolitan area)، ولدعم دمج مستعمرات الضفة الغربية فيهما (أنظر الفصل

(٩) الحسابات من: ICBS 1999, *SAI*, tables 2.2, 2.17.

الشكل ٣ - ٢: الزيادة السنوية في عدد المساكن اليهودية الجديدة التي شرع في بنائها في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٧ - ٢٠٠٠

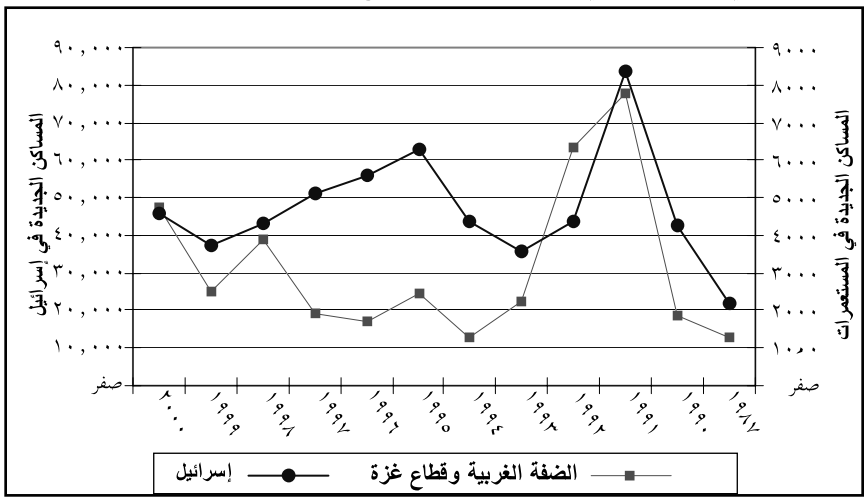

المصدر: ICBS 1990, 1994, 1998, 2002, *SAI*, tables 16.4, 16.5, 22.5.

ملحوظة: يشير المقياس في الجهة اليمنى إلى عدد الوحدات السكنية الإسرائيلية التي بدأ بناؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يشير المقياس في الجهة اليسرى إلى إجمالي عدد الوحدات السكنية التي بدأ بناؤها في الاقتصاد الإسرائيلي ككل.

السادس لمزيد من التفصيل). فوفق «خطة محور التلال - النجوم» (Hills Axis Plan) والمخطط الوطني (National Outline Scheme/31)، قررت الحكومة الإسرائيلية توسيع الإسكان الإسرائيلي ليمتد على كلا جانبي الخط الأخضر، وبناء طريق سريع رئيسي جديد على امتداد الخط الأخضر (الطريق رقم ٦) وفيه «نحو ١٢ مخرجاً شرق - غرب... مخطط لها أن توصل بين القدس والسامرة والأودية الشمالية» (Dunsky and Golani 1992, p. 92؛ راجع أيضاً الفصل السادس). وقد حدث النمو الرئيسي في المستعمرات خلال تلك السنوات الثلاث (١٩٩٠ - ١٩٩٣) في المدن الإسرائيلية الرئيسية القريبة من الخط الأخضر وفي منطقة القدس الكبرى. وشملت هذه مستعمرة أريئيل (وسط شومرون)، وبيتار (في غوش عتسيون)، ومعاليه أدوميم (بنيامين)، وغفعات زئيف (القدس). وهذه المستعمرات الأربع استوعبت وحدها ٣٥٪ من إجمالي زيادة السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسكنت ٣٣٪ من مجموع المستوطنين.[١٠]

(١٠) الحسابات من مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP 2001b, vol. 11/6, p. 5, table 1).

وبحلول سنة ١٩٩٣، شيدت أربع كتل استيطانية رئيسية في الضفة الغربية وثلاث كتل في قطاع غزة،[١١] مرتبطة كلها بإسرائيل، تتجاوز المناطق العربية لكنها في الوقت نفسه تجزئ الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت هذه المستعمرات عملياً بإعادة رسم حدود ١٩٦٧ سكانياً وجغرافياً، كما وسعت المناطق الحضرية الإسرائيلية. وتحققت الرؤية التي ذكرها البرنامج المفصل لمشروع دروبلس في سنة ١٩٨٣، المبني على «**توزيع أكبر مجموعة سكانية يهودية** في مناطق ذات أولوية استيطانية و. . . لإنجاز إدماج [الضفة الغربية] في النظام الوطني الإسرائيلي» (مقتبس في: Benvenisti 1984, p. 27؛ التشديد في النص الأصلي). وبحلول سنة ١٩٩٣ سكن ١٣٧,٤٠٠ مستوطن في ١٢ مستعمرة في القدس الشرقية، مقارنة بـ ١٢١,٩٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدولان ٣ - ١ و٣ - ٢). وفي حين مثّل هؤلاء المستوطنون ما لا يزيد على ١٠٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٢، وأقل من ٣,٨٪ من إجمالي سكان إسرائيل، فإن المناطق المشيدة من المستعمرات احتلت ١,٣٪ من الأراضي في الضفة الغربية، بينما مثلت المناطق الفلسطينية المشيدة ٦٪ من المساحة الكلية للأرض (ARIJ 2001b). وبالتالي أصبحت المستعمرات وسكانها واقعاً ديموغرافياً وجغرافياً لا مفر منه في مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين التي بدأت سنة ١٩٩٣.

١٩٩٣ - ٢٠٠٠: استباق مفاوضات الوضع النهائي

شهدت هذه الفترة بداية عملية السلام الموقتة التي سعت لحل النزاع بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن إعلان المبادئ في أوسلو سنة ١٩٩٣ نص على الحفاظ على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة في أثناء الفترة الانتقالية (البند الرابع، راجع الفصل السابع لمزيد من التفصيل)، فإن إسرائيل لم تلزم نفسها بوقف كل نشاطاتها الاستيطانية. بل إن هذه الفترة شهدت ازدياداً في عدد المستعمرات لم يسبق له مثيل، بالإضافة إلى تجزئة الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق مختلفة (أ، ب، ج)، أبقت فيها إسرائيل على سيطرتها الكاملة على ما يفوق ٦١٪ من الضفة الغربية و١٥٪ - ٣٠٪ من قطاع غزة (الجدول ٣ - ٣).

(١١) تشمل كتل المستعمرات في الضفة الغربية كلاً من منطقة شومرون (شمال الضفة الغربية)، ومنطقة بنيامين (حول رام الله وقلب الضفة الغربية، ومتصلة بالقدس الكبرى، بالإضافة إلى ربطها بين الخط الأخضر ووادي الأردن)، ومنطقة غوش عتسيون/الخليل (الجنوب وحول مدينة الخليل)، ووادي الأردن. أمّا في قطاع غزة، فكتل المستعمرات تشمل نتساريم وغوش قطيف ونيسانيت وإيلي سيناي.

الجدول ٣ - ٣: تقسيم الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، آب/أغسطس ٢٠٠٠

	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المساحة كم^2	النسبة المئوية من المساحة الكلية	المساحة كم^2	النسبة المئوية من المساحة الكلية
المنطقة «ج» الواقعة كلياً تحت السيطرة الإسرائيلية، ومنها:	٣٤٥٥,٦	٦١,٠	١١٠,٨	٣٠,٤
المحميات الطبيعية	٣٣٢,٨	٥,٩		لا ينطبق
القواعد الإسرائيلية العسكرية	٣٧,٧	٠,٧		لا ينطبق
مناطق إسرائيلية مغلقة	٩٩٩,١	١٧,٧		لا ينطبق
مناطق إسرائيلية مبنية	١٥٠,٥	٢,٧		لا ينطبق
المنطقة «ب» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة	١٢٠٠,٢	٢١,٣		لا ينطبق
المنطقة «أ» الواقعة كلياً تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ومنها:	١٠٠٤,٢	١٧,٧	٢٥٤,٢	٦٩,٦
مناطق فلسطينية مبنية	٣٦٧,٧	٦,٥		
إجمالي مساحة الأراضي	٥٦٦٠	١٠٠	٣٦٥	١٠٠

المصدر: ARIJ 2001a.

ملحوظة: تتداخل التصنيفات المختلفة المدرجة تحت المنطقة ج بعضها مع بعض. وتستند هذه البيانات إلى نظام بيانات GIS وتختلف بعض الشيء عن بيانات مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP 2000, vol. 10/4) بسبب التعريفات المتعددة لحجم الضفة الغربية.

تذكر المصادر الفلسطينية أن المساحة التي شيدت عليها المستعمرات تضاعفت في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠، من ٧٧ كم^2 (أي ١,٣٪ من الضفة الغربية) إلى ١٥٠ كم^2 (أي ما يمثل ٢,٦٪ من الضفة الغربية) (ARIJ 2001b).[١٢] وتم تحديد أكثر من ٤٩ موقعاً جديداً للمستعمرات في الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ (FMEP 2001b)، وشيد ما بين ٢٥٠٠ و٤٥٠٠ مسكن إسرائيلي جديد سنوياً، وكانت المساكن في أغلبيتها

(١٢) تقول بتسيلم (B'tselem 2002, p. 116) إن مناطق المستعمرات المبنية بلغت في أواخر التسعينيات ١,٧٪ من أراضي الضفة الغربية.

حول القدس والخط الأخضر (الشكل ٣ - ٢). وكانت المعدلات السنوية لنمو الوحدات السكنية الجديدة في المستعمرات في أواسط التسعينيات أعلى مما كانت عليه في النصف الثاني من الثمانينيات، أو حتى داخل إسرائيل منذ سنة ١٩٩٥ (أنظر الشكل ٣ - ٢). وبالإضافة إلى ذلك، تمت مصادرة ٢٪ تقريباً من أراضي الضفة الغربية (١٠٠,٠٠٠ دونم) لاستعمالها في إنشاء طرق التفافية (FMEP 1999a). وفي سنوات اتفاق أوسلو السبع، تم إنشاء ما لا يقل عن ١٩٢ كم من الطرق الجانبية الجديدة،[١٣] نصفها في سنة ١٩٩٥. وزاد عدد المستوطنين من ١٢١,٩٠٠ إلى ١٩٨,٣٠٠، أي أكثر من ٦٠٪، في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ (الحسابات من الجدول ٣-١)، وبلغ عددهم في القدس الشرقية ١٧٢,٥٠٠ مستوطن (الجدول ٣ - ٢).

٢٠٠٠ - ٢٠٠٧: انتفاضة الأقصى

تابعت المستعمرات نموها بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، محافظة على تجزئتها للوحدة الجغرافية الفلسطينية؛ فقد وصل عدد المستوطنين في الضفة إلى ٢٨٢,٠٠٠، وفي القدس الشرقية إلى ١٨٠,٠٠٠، وهو ما يضاهي عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وهذا التوسع صاحبه الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة سنة ٢٠٠٥، وترجمته إسرائيل بتوسع استيطاني في الضفة الغربية نما بنسبة ٨٪ سنوياً (أنظر الجدولين ٣ - ١ و٣ - ٢)، وبسيطرة صهيونية محكمة على القدس الشرقية.

الدمج الإقليمي والفصل الاجتماعي

لم يستوجب بناء المستعمرات الإسرائيلية وجود استراتيجيا إدماج إقليمية معينة فحسب، بل أيضاً وجود بنية تحتية إدارية واقتصادية. وقد كان معظم التدخل الإسرائيلي، على المستوى الإداري، بهدف إجراء فصل عملي بين السكان اليهود والفلسطينيين؛ فاقتصادياً، قدمت دولة إسرائيل إعانات مالية إلى المستوطنين اليهود بينما حرمت الفلسطينيين فرص الاستفادة من الموارد. وصاغت إسرائيل سياسة فصل وتفرقة ديموغرافية بين المجتمعين، بصورة مغايرة لسياسة الدمج الجغرافية التي كانت تتبعها.

(١٣) الحسابات من: ICBS 1996, 2000, 2001, *SAI*, tables 16.12, 22.12.
ووفقاً لمصادر المنظمات غير الحكومية، قامت إسرائيل ببناء ٢٥٠ ميلاً (نحو ٣٥٠ كم) من الطرق الالتفافية طوال الفترة نفسها.

فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين

طبقت إسرائيل منذ سنة ١٩٧٠ نظاماً يهدف إلى فصل قانوني وعملي بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين. وكان لعملية الفصل هذه أربع مراحل رئيسية:

أولاً، وكما أوضحنا في الفصل الثاني، وضعت إسرائيل سكان الضفة والقطاع الفلسطينيين تحت حكم عسكري. وقامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية، في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١، بإصدار ما يزيد على ٢٠٠ أمر عسكري ينظم حياة الفلسطينيين الاقتصادية والقانونية والإدارية. كما سيطر الحكم العسكري على عمل البلديات الفلسطينية، وقيد صلاحياتها المدنية والتخطيطية.

ثانياً، وضعت إسرائيل الآليات الإدارية لبناء المستعمرات. فخلال العقد الأول من الاحتلال، تم إصدار المراسيم المتعلقة باستملاك الأراضي (الأمران العسكريان رقم ٥٨ ورقم ٥٩)، وسيطرت لجنة التخطيط العليا المؤلفة من العسكريين المسؤولين على إدارة الأراضي والتخطيط (الأمر العسكري رقم ٤١٨)، وأنشئت هيئة خاصة لبيع الأراضي وتسجيل المستعمرات (الأمر العسكري رقم ٥٦٩)، وكان عملها متعلقاً فقط بصفقات الأراضي الواقعة تحت السيطرة اليهودية.

ثالثاً، وخصوصاً في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٩، عملت السياسات الإسرائيلية على ترسيخ فصل قانوني وعملي بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. ففي سنة ١٩٨١ قام الحكم العسكري بإنشاء الإدارة المدنية لمتابعة الشؤون المدنية للفلسطينيين، في حين سمح للمواطنين الإسرائيليين بالعيش والعمل في الضفة الغربية[١٤] تحت إدارة القانون المدني الإسرائيلي، الذي كان يحكمهم، في الوقت الذي خضع الفلسطينيون للقوانين العسكرية. وتم تأسيس خمسة مجالس إقليمية يهودية بهدف تمكين المستوطنين من إدارة شؤونهم،[١٥] وأديرت المستعمرات الإسرائيلية كأية بلدة في إسرائيل، وحصلت على حق التخطيط المحلي، وفرض الضرائب، وحق تقسيم الأراضي والتخطيط الحضري، وهي حقوق مُنعت على الفلسطينيين. كما تم تعريف أغلبية المستعمرات كمناطق تنمية أ، وهو ما سمح

(١٤) بحسب الأمر العسكري رقم ١٢١٣ (الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، اعتُبر المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة سكاناً إسرائيليين محليين. وفي الأعوام الأولى من الاحتلال، لم يسمح للإسرائيليين بالعيش في الضفة الغربية أو العمل فيها. لمزيد من التفصيل عن الإجراءات الإسرائيلية، راجع: Shehadeh 1988, pp. 79-93.

(١٥) أضيف مجلس إقليمي سادس، أواخر الثمانينيات، على امتداد البحر الميت. راجع: www.jmcc.org/research/reports/military.html

للمستوطنين في المناطق الصناعية الإسرائيلية بالحصول على حوافز اقتصادية (أنظر أدناه). وفي الوقت نفسه، أُخضع الفلسطينيون لنظام ضريبي ثقيل الوطأة (تم فرض ضريبة القيمة المضافة عليهم في سنة ١٩٨٣)، وواجهوا صعوبات في الحصول على أذونات للبناء أو للمشاريع الاقتصادية نتيجة فرض إجراءات إدارية إسرائيلية أكثر صرامة عليهم (الأمر العسكري رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٨٣)، وقيود على دخول المال إلى المناطق المحتلة (Benvenisti and Khayat 1988).

سعت إسرائيل لإحداث فصل ملموس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخصوصاً بعد سنة ١٩٩٠. ففي تلك السنة، أدخلت إسرائيل نظام التصاريح التي جعلت تدفق الفلسطينيين والسلع خارج الضفة الغربية وقطاع غزة مشروطاً باستلام تصريح أمني من الجيش الإسرائيلي (راجع الفصلين الرابع والسادس لمزيد من التفصيل). وقياساً بالفترة السابقة على سنة ١٩٩٠، حين كانت الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل مفتوحة وكانت اليد العاملة والسلع تتحرك بحرية، نسبياً، صار الاتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد سنة ١٩٩٠ محدداً ومنظماً طبقاً لمراسيم إدارية وأمنية إسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت إسرائيل سياسة إغلاق الحدود بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الفترات التي قد تراها ضرورية (راجع الفصل السابع). وفي سنة ١٩٩٠، بدأ بناء الحاجز بين إسرائيل وقطاع غزة، مع دعم لنقطة تفتيش إيرز. وخلال التسعينيات شددت إسرائيل الحصار على القطاع. ولم يبدأ بناء الجدار الفاصل مع الضفة إلاّ في سنة ٢٠٠٢ (راجع الفصل التاسع)، بينما استمر المستوطنون الإسرائيليون في الانتقال من إسرائيل وإليها غير متأثرين بالتصاريح أو الإغلاق.

الحوافز المالية

تطلب بناء المستعمرات مصادر مالية كبيرة، وجاء بعضها من دخل المجالس المحلية/الإقليمية الاستيطانية (مع فرض ضريبة محلية عليه)، لكن أغلبها كان من الهيئات الحكومية، وخصوصاً وزارات الداخلية والإسكان والتعليم، التي ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تمويل المستعمرات. وعلاوة على ذلك، حولت الحكومة الإسرائيلية مبالغ كبيرة من المال عبر دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، التي تتمتع بحرية أكبر من حرية الوكالات الحكومية في تخصيص ميزانيتها (B'tselem 2002, p. 74). وقدر بنفنيستي (Benvenisti 1987, p. 59) أن إجمالي رأس المال المستثمر خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٧ في المستعمرات بلغ نحو ٣ مليارات دولار أميركي (بسعر الدولار الثابت لسنة ١٩٨٧). وتضاعف التمويل

الحكومي السنوي للمستعمرات (باستثناء ميزانيتي الصيانة والجيش) من المعدل السنوي البالغ ٠,٧٥ مليون دولار أميركي في السبعينيات، إلى ما يزيد على ١,٦٧ مليون دولار أميركي في الثمانينيات (Benvensiti and Khayat 1988, p. 32). واستوعبت المستعمرات ٢٠٪ - ٢٥٪ من إجمالي ميزانية التنمية الحكومية في بعض المجالات مثل الإسكان، والصناعة، والتعليم (Benvenisti 1987, p. 59). وفي السنوات السبع من عملية أوسلو للسلام، تم صرف ٢,٥ مليار دولار أميركي على إسكان المستعمرات فقط. وجاء ٦٥٪ من هذه الاستثمارات من أموال الحكومة مقارنة بنسبة ٣٨٪ للاستثمار الوطني الإسرائيلي العام في الإسكان (FMEP 2002). وبحلول سنة ٢٠٠٠، استوعبت المستعمرات ٢٪ من ميزانية إسرائيل السنوية البالغة ٢٥ مليار دولار (FMEP 2002b).

واستثمرت مصادر غير حكومية مالها أيضاً في المستعمرات، ومن أهم المستثمرين فيها المنظمة الصهيونية العالمية التي مقرها الولايات المتحدة الأميركية، إذ يقدر ما أنفقته هذه المنظمة بنحو ٣٤ - ٤١ مليون دولار أميركي سنوياً في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ (Benvenisti 1986, p. 57). وتم توجيه ما يزيد على ٤٠٪ من هذه الأموال إلى بناء المنازل، بينما صرفت البقية على إنشاء الطرق والتطوير الصناعي والخدمات الاجتماعية (Benvenisti 1984, p. 59). كما سمحت الحكومة لمجالس بلديات المستعمرات وللمنظمات التي يمولها المستوطنون - مثل «أمناه» (وهي شركة البناء التابعة لحركة غوش إيمونيم) - بتمويل المشاريع السكنية. وبقي دور «أمناه» مهماً للغاية في بناء المساكن الرخيصة وبيعها، لأنها كانت تقبل بهوامش ربح ضئيلة كجزء من استراتيجيتها لجذب الإسرائيليين إلى المستعمرات.(١٦)

قامت الحكومة الإسرائيلية منذ الثمانينيات بتشجيع القطاع الخاص الإسرائيلي على الاستثمار المباشر في المستعمرات. وبما أن أغلبية المستعمرات في الضفة والقطاع صنفت كمنطقة تنمية «أ»، فقد أعفي المستثمرون من القطاع الخاص من عدد من الضرائب التي تنطبق على مشاريع الاستثمار في إسرائيل، كما حصلوا على دعم لبدء المشاريع الصناعية (كالائتمان المدعوم، وتغطية تكاليف البنية التحتية المخفضة، وإعفاء من ضريبة البيئة وقيود على التلويث مخفضة، إلخ). كما مُنح البناؤون الإسرائيليون إعفاءات ضريبية وضمانات بشراء المنازل غير المبيعة. ووصلت الإعانات المالية الحكومية التي حصلت عليها شركات البناء إلى حدود ٥٠٪ من تكاليف تطوير الأراضي، بينما لم يُتَح مثل هذه الإعانات المالية داخل دولة إسرائيل. وكذلك موّلت الحكومة في المستعمرات ما قيمته ٧٥٪ - ١٠٠٪ من تكلفة

(١٦) راجع: FMEP 1998, vols. 10/3, 10/5; Benvenisti 1984, p. 64.

التطوير المرتبطة ببناء منازل يتسع الواحد منها لأكثر من أسرة واحدة (FMEP 1997). وشجع هذا على التقليل من مساهمة الحكومة في بناء المستعمرات من ٨٢٪ من مجموع المنازل الجديدة التي شيدت قبل سنة ١٩٨٥، أو خلال ١٩٩١ - ١٩٩٢، إلى نحو ٤٥٪ - ٧٥٪ تقريباً في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨.[١٧]

تم منح الإسرائيليين حوافز مالية أُخرى بالإضافة إلى إعانات تشييد المساكن، وذلك لتشجيعهم على الانتقال إلى المستعمرات. فقد قدمت الحكومة، وخصوصاً من خلال وزارة الإسكان، المنح والقروض الميسرة إلى المستوطنين المحتملين لشراء المنازل في المستعمرات.[١٨] كما أن الانتقال إلى المستعمرات أهَّلهم للحصول على تخفيض يتراوح ما بين ٥٪ و١٠٪ من ضريبة الدخل، ومدهم بالإعانات المالية في مجال التعليم والنقل، وعرض خطط التقاعد المبكر للمعلمين العاملين والمقيمين بالمستعمرات.[١٩] وقد ساهمت هذه الحوافز كلها في زيادة عدد السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية ثلاثة أضعاف في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩، وفي ازدياده المستمر بعد ذلك بنسبة سنوية تزيد على ٨٪ (أنظر الجدول ٣ - ١).

نجحت طبيعة الحوافز الاقتصادية أيضاً في تطبيع المستعمرات في المجتمع الإسرائيلي. فقد وجد مسح للمستوطنين في الضفة (باستثناء القدس الشرقية) أجرته وزارة الإسكان الإسرائيلية سنة ١٩٨٦ أن السبب الرئيسي لانتقال ٦٥٪ من المستوطنين إلى الضفة الغربية كان اقتصادياً، واعتبر ٤٦٪ أنفسهم علمانيين، و٨٪ متدينين، ووصفت البقية نفسها بأنها «تقليدية» (Benvenisti 1987, p. 53). وانتقل ٧٣٪ من المستوطنين إلى الضفة الغربية في سنة ١٩٩٩ لأسباب اقتصادية/اجتماعية (Peace Now 1999).[٢٠] وفي سنة ١٩٩٢ كان ٥٥٪ من المستوطنين مقيمين

(١٧) الحسابات من: ICBS, *SAI*, various issues, tables 16.4, 16.5.

(١٨) على سبيل المثال، حصل المستوطنون في المنطقة أ سنة ١٩٩٧ على منحة تبلغ ٨٦٠٠ دولار أميركي إضافة إلى قرض ميسر لشراء شقة سكنية، وحصل المستوطنون في المنطقة ب على منحة تبلغ ٥٧٠٠ دولار أميركي. ثم تمت إعادة تصنيف المستعمرات حول القدس والخط الأخضر في أواسط التسعينيات لتصبح منطقة تطوير ب (FMEP 1997, vol. 7/6)، وهذا يشير إلى قدرتها على تقليل اعتمادها على المال العام، والاعتماد على مصادرها الخاصة وعلى استثمار القطاع الخاص.

(١٩) مُنح المستوطنون إعانة مالية حكومية تعادل ٩٠٪ من رسوم الحضانة، وحصل المعلمون على بدلات انتقال إلى المدارس ومنها تعادل ١٠٠٪ من تكاليف الانتقال، بالإضافة إلى إعانة مالية تبلغ ٨٠٪ من الإيجار السكني (FMEP 1997, vol. 7/6).

(٢٠) تستند النتائج إلى بيانات مسح أجري على ٤١٤ مستوطناً في سنة ١٩٩٩. واستندت بيانات بنفنيستي لسنة ١٩٨٧ إلى تقرير غير منشور قُدم إلى وزارة الإسكان، لم يحدد فيه حجم المسح الذي تم إجراؤه.

بالمستعمرات الواقعة داخل المناطق الحضرية للقدس وتل أبيب، وهو انخفاض ملحوظ عن نسبة الـ ٨٥٪ في سنة ١٩٨٦ (FMEP 1993) يشير إلى أن المستعمرات نمت وأصبحت حيوية اقتصادياً. وعمل ٤٣٪ من المستوطنين في سنة ١٩٩٧ داخل المستعمرات، بدلاً من السفر إلى المدن الرئيسية داخل الخط الأخضر.[٢١] لكن نظام الطرق الالتفافية ضمن استمرار ارتباط هذه المستعمرات بالمناطق الإسرائيلية الحضرية.

التكلفة الديموغرافية والاقتصادية

طال الجدال في عدم وجود مبرر اقتصادي أو سياسي لهذا الدعم المالي الكبير الذي تحصل عليه المستعمرات (Peace Now 1999; Lustick 1993).[٢٢] ففي الثمانينيات والتسعينيات، بقيت المنح الحكومية للفرد في مجالس المستعمرات أعلى ٣٠٪ من تلك التي منحت للفرد في البلدات أو المناطق النامية داخل إسرائيل (Benvenisti 1987, p. 62; FMEP 2002). وكانت نسبة التحويلات السنوية للفرد من الحكومة الإسرائيلية المركزية إلى المجالس المحلية في المستعمرات خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، تبلغ واحداً ونصف واحد مما كان يحوّل للفرد على المستوى القومي (FMEP 2002). وتم استثمار ٢٢٢٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً للفرد في مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ٢٠٠٠، وهو مبلغ أكبر بـ ٦٥٪ من المبلغ المنفق داخل الخط الأخضر والبالغ ١٣٣٦ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (B'tselem 2002, p. 75).

إن هذا الاستثمار اللامتكافئ في مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة يلفت النظر. ففي سنة ٢٠٠٠، مثّل المستوطنون (بمن فيهم المقيمون بالقدس الشرقية) أقل من ٥,٤٪ من إجمالي السكان الإسرائيليين المقيمين على كلا جانبي الخط الأخضر.

(٢١) ICBS 1997, *LFS*, table 37.

(٢٢) بسبب عدم وجود بيانات مفصلة بشأن إجمالي الناتج المحلي لمنتوجات المستعمرات، فمن الصعب تقويم مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. لكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمستعمرات ضئيلة، إن لم نقل معدومة؛ إذ تبين الإحصاءات المتوفرة أن المستعمرات الزراعية مثلت أقل من ٠,٧٪ من إجمالي الأرض الإسرائيلية المزروعة في سنة ١٩٨٧. ومن ناحية إنتاجها الخضروات فقد بلغ أقل من ٢٪ من إجمالي إنتاج الخضروات في إسرائيل (الحسابات من: Kahan 1987, pp. 174-175; ICBS 1989, *SAI*, p. 394؛ راجع الفصل الخامس لمزيد من التفصيل). أمّا صادرات المستعمرات إلى الاتحاد الأوروبي، وهو شريك إسرائيل التجاري الرئيسي، فقد بلغت قيمتها ١٤٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١، أي أقل من ١,٧٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي (الحسابات من: ICBS 2002, *SAI*, table 10.6; I. Black and A. Osborn 2001; «EU Gets Tough on Israeli Exports,» *Guardian*, 13 November 2001).

وكان عدد السكان في ٧٠٪ من المستعمرات يقل عن ١٠٠٠ نسمة. وكان ٢٦ فقط من مجموع ١٢٣ مستعمرة ذكرتها المصادر الإسرائيلية رسمياً يقطنها أكثر من ١٠٠٠ نسمة. ومثّلت مراكز المدن الاستيطانية الرئيسية الأربع التي زاد عدد سكانها على ١٠,٠٠٠ شخص (أريئيل في شمال الضفة الغربية؛ غفعات زئيف ومعاليه أدوميم في وسط أريحا وحولها؛ كريات أربع في الجنوب) ثلث السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٣.[٢٣] وبحلول سنة ٢٠٠٠ مثّل المستوطنون ١٢٪ من إجمالي السكان (العرب والإسرائيليين) المقيمين بالضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة.

الآثار والاستنتاجات

كان لاستراتيجيا الاستيطان المتبعة في الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ آثار جغرافية وسياسية واقتصادية مهمة. فمن الناحية الجغرافية، جاءت المستعمرات بتغييرين رئيسيين أضعفا إمكان تكوين الدولة الفلسطينية المتاخمة: فهي، أولاً، أعادت تعريف حدود ١٩٦٧ بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى. وكما يقول يونغ (Jong 1998, p. 97)، «كان مجال المستعمرات اليهودية الصاعد في الضفة الغربية محورياً في تمديد ودعم مركز إسرائيل الحضري المتكون من تل أبيب والقدس الكبرى، وفي إيجاد عمق جغرافي للدولة اليهودية في جميع أنحاء الضفة الغربية.» فقد كان ٤٦٪ من المستوطنين في سنة ٢٠٠٠ يعيشون على التلال الغربية للضفة الغربية ضمن رقعة تبلغ ١٠ - ٢٠ كم من الخط الأخضر، وهي في أغلبها على امتداد كتلة مستعمرات شومرون ومدينتها الرئيسية أريئيل، بينما استمر ٣٦٪ في العيش في المناطق الحضرية للقدس، في أماكن مثل معاليه أدوميم وغفعات زئيف. وساعد نظام الطرق الالتفافية في ربط المستعمرات بالمدن الإسرائيلية، وفي محو حدود ١٩٦٧.

ثانياً، أدت المستعمرات إلى تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً. فبحلول سنة ٢٠٠٠، توزعت ١٧٨ - ٢٠٠ مستعمرة من مستعمرات الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة (أنظر الخريطتين ٣ - ٤ و٣ - ٥). وارتفع عدد المستوطنين المقيمين بالقدس الشرقية من ١٣٧,٤٠٠ في سنة ١٩٩٢ إلى ١٧٠,٤٠٠ في سنة ٢٠٠٠، وإلى ٢٥٤,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦، مخفضاً

(٢٣) سكن في هذه البلدات الأربع ٤٠,٠٠٠ نسمة من مجموع ١٢١,٠٠٠ إسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٣. وفي سنة ١٩٩٩، كان عدد سكانها الكلي ٥٧,٩٠٠ من مجموع ١٨٦,٩٠٠ مستوطن إسرائيلي (الحسابات من: FMEP 2001b).

الخريطة ٣ - ٤: تجزئة أراضي الضفة الغربية خلال فترة اتفاق أوسلو، آب/أغسطس ٢٠٠٠

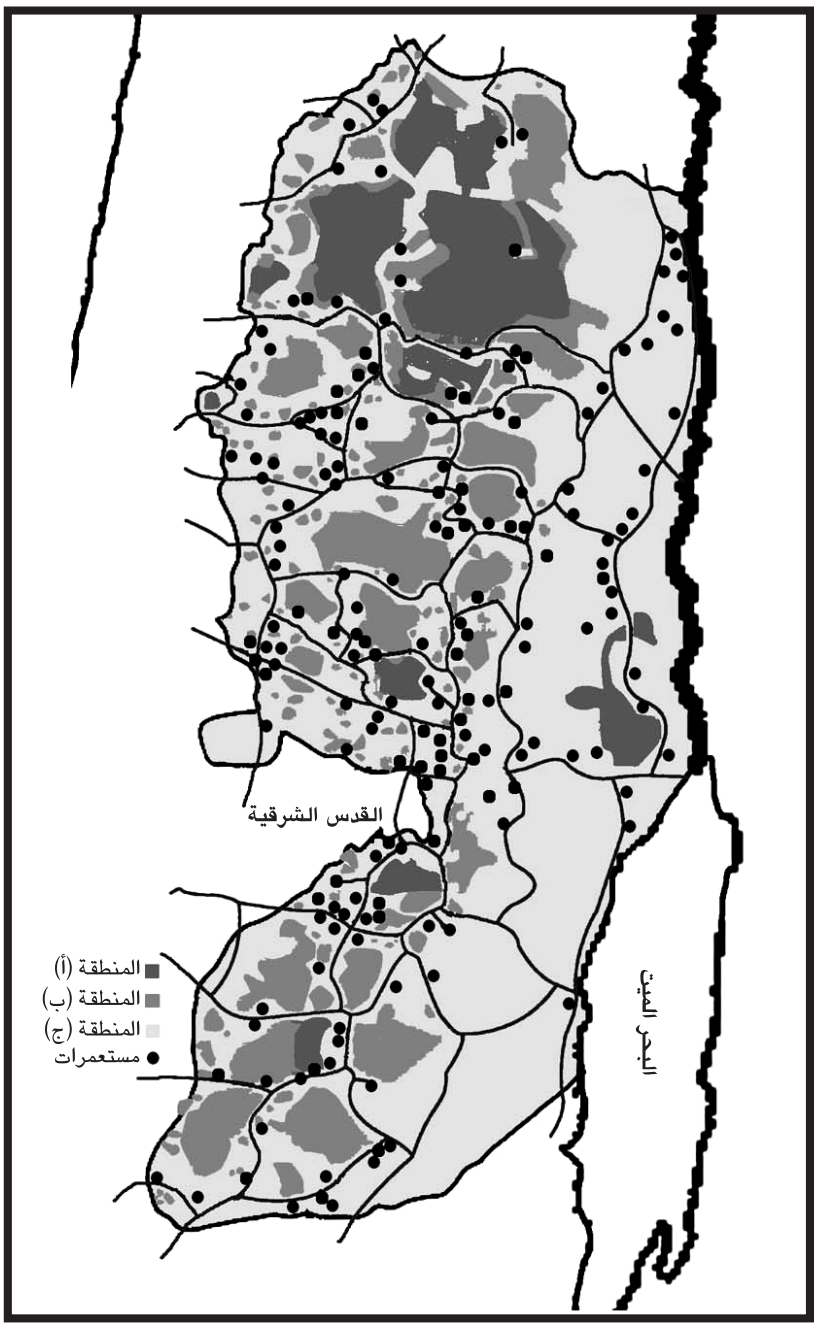

المصدر: استناداً إلى بيانات مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP).

الخريطة ٣ - ٥: قطاع غزة سنة ٢٠٠٠

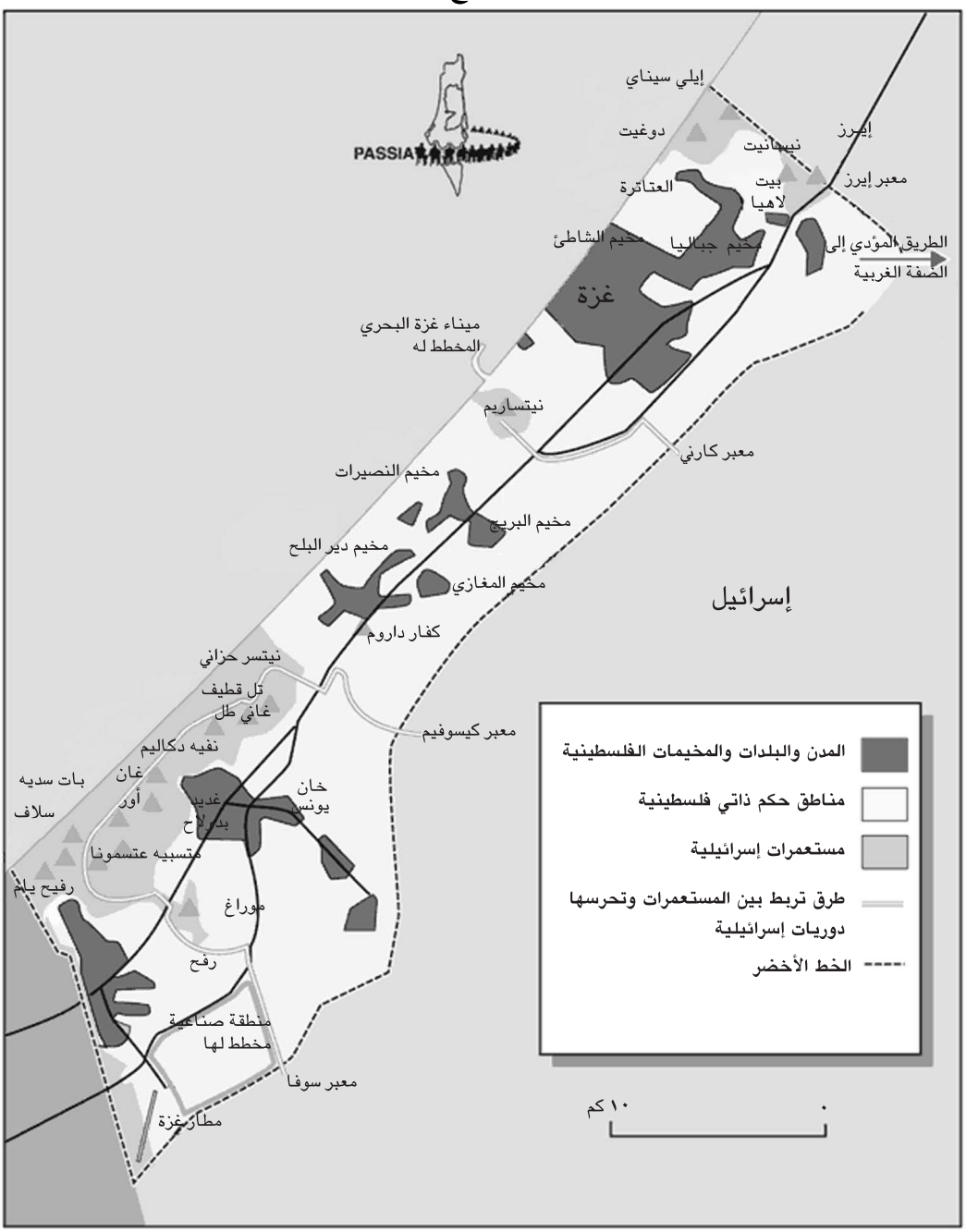

المصدر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA).

نسبة السكان الفلسطينيين إلى أقل من ٢٧٪ من إجمالي سكان منطقة القدس الكبرى.[٢٤] إن تهويد القدس وتوسيع حدودها أديا عملياً إلى انشقاق جغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. وأدت المستعمرات الأُخرى وسكانها الـ ١٩١,٦٠٠ في سنة ٢٠٠٠ إلى تحويل الضفة الغربية إلى جزر من مجتمعات يهودية وعربية معزولة بعضها عن بعض (Benvenisti 1984, p. 19). وتطورت هذه الجزر إلى كتل من مستعمرات كبرى قامت، بحلول التسعينيات، بتقطيع الضفة الغربية إلى ثلاثة جيوب رئيسية لا يتاخمها سكان فلسطينيون. وفي هذه الأثناء كان في قطاع غزة ٨٣٠٠ مستوطن فقط وسط مليون مواطن فلسطيني، ولو أنهم قسموا المنطقة إلى ثلاثة أجزاء. ومنذ سنة ١٩٩٠ انفصل قطاع غزة عن إسرائيل بسبب بناء نقطة تفتيش إيرز والسيطرة الأمنية المتزايدة. وكان اتصاله بالضفة الغربية ضعيفاً، وانعدم تماماً في سنة ١٩٩٣، لعدم وجود طريق مرور آمن بين المنطقتين.

أمّا على المستوى السياسي، فقد سمحت الإجراءات الجغرافية والإدارية لإسرائيل بتغيير صفتها من دولة احتلال إلى دولة منازعة على أراضي الضفة والقطاع. فبحلول سنة ١٩٩٣ كان يقيم بالضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة أكثر من ٢٥٩,٣٠٠ مستوطن إسرائيلي، يحملون الجنسية الإسرائيلية. واستمر عددهم في الازدياد إلى أن بلغ ٤٢٠,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦، وكان هؤلاء جزءاً من الدولة الإسرائيلية، ولا نية لديهم للاندماج في المجتمع الفلسطيني. وتكشف الاستطلاعات الإسرائيلية بشأن رغبة المستوطنين في الانتقال إلى إسرائيل عن اختلافات في الرأي،[٢٥] في حين تعكس إجماعاً سياسياً إسرائيلياً على أن المستعمرات لا يمكن فكها بسهولة كما يشترط القانون الدولي، أو كما يطالب الفلسطينيون. وعندما جرت المفاوضات السرية في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين الإسرائيليين، أمر وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، مفاوضيه بأن يروجوا خيار غزة أولاً، الأمر الذي كان سيعني إعطاء قطاع غزة أولاً الحكم الذاتي الفلسطيني (Savir 1998, pp. 6, 54). واعتبرت حكومة العمل برئاسة رابين، في سنة ١٩٩٢، أن أي «مساومة إقليمية» في شأن الضفة الغربية ستستثني الكتل الاستيطانية الرئيسية في القدس الكبرى وعلى امتداد غور الأردن (Aronson 1996, pp. 9-16; Klieman 2000)، وفق ما تصور مشروع ألون في سنة ١٩٦٧. ويختلف صنّاع السياسة الإسرائيليون منذ ذلك الحين لا على أحقية المستعمرات، وإنما على أي المستعمرات سيتم ضمها إلى دولة

(٢٤) ICBS 1992, *Statistical Yearbook of Jerusalem*, table III.

(٢٥) أنظر: Peace Now (2003), «Israeli Peace Now Survey of Settlers: Most Reject Extremists, Would Accept Compensation to Leave,» http://www.peacenow.org/nia/pr/07232003.html

إسرائيل ومقدار عدد المستوطنين فيها (راجع الفصل السابع).

في هذا الإطار يبقى السؤال المطروح قائماً: هل من الممكن بعدُ إنشاء دولة فلسطينية ناجحة؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، هل ستشمل تلك الدولة الضفة الغربية أم ستُحصر بصورة عامة في قطاع غزة، لما فيه من عدد مستوطنين أقل، وبالتالي يكون ترحيلهم أيسر من ترحيل مستوطني الضفة الغربية؟ لقد جاهدت منظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة ١٩٧٤ للحصول على الاعتراف الدولي بتمثيلها حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وفي بناء الهياكل المؤسساتية للدولة الفلسطينية في انتظار العودة إلى فلسطين أو إلى أي جزء منها. وقد أكدت الانتخابات البلدية التي أُجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٧٦، والتي فاز فيها مؤيدو منظمة التحرير الفلسطينية، دور المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة. وأعادت الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧ تأكيد هذا الولاء، ومثّلت أوضح معارضة سياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في سنة ١٩٨٨، معترفة بوجود الكيان الإسرائيلي فعلياً على ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية، وأعلنت تكوين الدولة الفلسطينية، التي تفترض وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أن تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية. والمنظمة كررت بذلك تأكيد رفضها أي خطة لحكم ذاتي، وأهمها تلك المقترحة في اتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. كما تحدت المنظمة إصرار إسرائيل على ربط مصير فلسطين السياسي بالأردن.[٢٦] وأكدت عملية أوسلو للسلام التي بدأت سنة ١٩٩٣ دور منظمة التحرير الفلسطينية كشريك لإسرائيل في المفاوضات بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. إلاّ إن أمر تعريف كيان الدولة الفلسطينية المنفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحدودها لم يوضح، وترك للمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية النهائية (راجع الفصل السابع).

لكن على الرغم من هذه التنازلات كلها فقد استمرت إسرائيل في بناء المستعمرات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، عاملة على إحباط مشروع الدولة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، اتسمت عملية التوسع والدمج الجغرافي الإسرائيلي في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ بتناقضاتها الخاصة. إذ على الرغم من محاولات إسرائيل السياسية لفصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين بواسطة الإجراءات القانونية والإدارية

(٢٦) حتى سنة ١٩٩٣، كان الموقف الإسرائيلي الرسمي أن المفاوضات بشأن المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة ستجري مع الأردن، الذي حكم الضفة الغربية قبل سنة ١٩٦٧. وفي أثناء مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في مدريد سنة ١٩٩١، تغيبت منظمة التحرير الفلسطينية، وشكّل فلسطينيو المناطق المحتلة جزءاً من الوفد الفلسطيني - الأردني.

المجحفة، فإنها لم تستطع فصل عملية الدمج الإقليمي عن عملية الدمج السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة. وكما يجادل بورتوغالي، وضع الاحتلال في سنة **١٩٦٧** الإسرائيليين والفلسطينيين «معاً داخل المنطقة السياسية نفسها، وضمهم بعضهم إلى بعض، لا على مستوى البنى الأيديولوجية العظمى فحسب، بل أيضاً في المجابهات والتفاعل اليومي» (Portugali 1991, p. 30). وقد أوضحنا في الفصل الثاني أن إسرائيل دمجت الاقتصاد الفلسطيني في نظام اتحاد جمركي معين سمح بتدفق اليد العاملة والسلع. وسمحت سياسة الحدود المفتوحة المتبعة حتى سنة **١٩٩٠** لإسرائيل لا بالسيطرة على ٦٠٪ من الضفة الغربية و٢٥٪ من قطاع غزة فحسب، بل أيضاً بجعل ٣٠٪ من قوة العمل الفلسطينية معتمدة على العمل في القطاعات الإسرائيلية. في هذه الأثناء، أدى نمو المستعمرات الإسرائيلية العازلة والتي بنتها سواعد العمال الفلسطينيين وأحاطت بهم، إلى تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة **عملياً**، وإن لم يكن **قانونياً**، إلى بانتوستانات؛ أي إلى جيوب سكانية غير قادرة على الديمومة الاقتصادية، ومعتمدة على تصدير اليد العاملة للعمل خارج حدودها (راجع الفصل السابع لمزيد من التفصيل). وأدت القيود المفروضة على استعمال الفلسطينيين أرضهم، والقيود المفروضة على الاستثمارات المحلية في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة التي تناولناها بالدراسة في الفصل الثاني، وطبيعة التحدي الذي مثله التوظيف الفلسطيني واعتماد اليد العاملة على إسرائيل - وهو ما سيتم توضيحه في الفصل التالي - إلى تقوية هذا الاتجاه.

الفصل الرابع
خصائص هجرة العمّال الفلسطينيين

يصف هذا الفصل نمط هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، محدداً أهميتها ضمن سياق نمو قوة العمل الفلسطينية، ومبيناً أن سوق العمل الإسرائيلية أدت دوراً مهماً، وإن لم يكن ثابتاً، في استيعاب اليد العاملة الفلسطينية. وبقي تدفق العمال الفلسطينيين يتسم، بصورة متزايدة، بالدائرية والتقلب. كما أن أهميته بالنسبة إلى الضفة الغربية كانت تختلف عنها بالنسبة إلى قطاع غزة، ولم ينته في التسعينيات كما كان ذلك متوقعاً، وإنما تغير شكله ومضمونه، عاكساً بذلك مختلف الإمكانات للانفصال والتكامل بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى. وقد عكست هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل العلاقة التبعية البنيوية على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى عدم قدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحلي على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الفلسطينية.

القوة العاملة الفلسطينية

يمكننا فهم مدى أهمية هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل أولاً بتحديدنا موقعها ضمن سياق تحديات التشغيل والتوظيف التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني منذ سنة ١٩٦٧. فقد أدت الزيادة السنوية للقوة العاملة - بالإضافة إلى مستويات البطالة - إلى بروز حاجة إلى وظائف لم يكن في الإمكان دائماً الإيفاء بها على المستوى المحلي، وهو الأمر الذي شجع على الهجرة.

ولقد كانت القوة العاملة الفلسطينية صغيرة في حجمها لكنها سريعة النمو، ونمت بنسب مختلفة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، لكن بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٨٪. وتضاعفت هذه القوة تقريباً على مدى ٢٣ عاماً، من ١٨٠,٥٠٠ نسمة إلى ٣٣٨,٥٠٠ نسمة (أنظر الجدولين ٤ - ١ و٤ - ٢). وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصل العدد (شاملاً الفلسطينيين في القدس الشرقية) إلى ٧٣٢,٥٠٠ عامل في سنة ٢٠٠٠ (الملحق/الجدول أ - ٢). وتمثل قوة العمل هذه ٤٠٪ تقريباً من إجمالي سكان الضفة الغربية ممن بلغوا سن العمل، و٣٥٪ منهم في

قطاع غزة، مقارنة بـ ٥٣٪ في إسرائيل سنة ١٩٩٧ (MAS 1997, p. 24). ومن ناحية المستوى التعليمي، فإن نسبة العاملين الذين تعلموا أكثر من تسعة أعوام ارتفعت في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٢ من ١٥٪ إلى ٥٠٪ في الضفة الغربية، ومن ٢٦٪ إلى ٥٩٪ في قطاع غزة (حُسبت من: Fischleson et al. 1993, p. 65.). وبحلول سنة ٢٠٠٠ نال ٢٣٪ من المستخدمين في الضفة الغربية، و٢٦٪ من المستخدمين في قطاع غزة، أكثر من ١٣ عاماً من التعليم (PCBS 2002).

الجدول ٤ - ١: متوسط معدلات النمو السنوي للسكان الفلسطينيين الذين بلغوا سن العمل وللقوة العاملة والتوظيف، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠

الفترة	السكان الذين بلغوا سن العمل	القوة العاملة	نمو الاستخدام
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٢,٢	١,٩	٢,٢
١٩٨١ - ١٩٨٧	٢,١	٤,٥	٤,٣
١٩٨٨ - ١٩٩٣	٣,٥	٣,٢	٢,٣
١٩٧٠ - ١٩٩٣	٢,٤	٢,٨	٢,٦
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٣,٧	٤,١	٣,٩

المصدر: حُسبت من الجدول أ - ٢ في الملحق أدناه، ومن: IMF 2001, pp. 36-39.
ملحوظة: تستثني الأرقام القدس الشرقية ما قبل سنة ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

بقيت القوة العاملة الفلسطينية صغيرة قياساً بالزيادة العامة للسكان الفلسطينيين الذين كان عليها إعالتهم. وقد تراوحت نسبة القوة العاملة من إجمالي السكان منذ أواخر الثمانينيات حتى سنة ١٩٩٧ بين ١٨,٨٪ و٢٠٪ في الضفة الغربية، وبين ١٥,٧٪ و١٩٪ في قطاع غزة (بالحساب من الجدولين أ - ١ وأ - ٢ في الملحق أدناه)، وهو ما يعني ضمناً أن كل فرد نشيط اقتصادياً كان يعيل أكثر من خمسة أشخاص. وفي الفترتين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ و١٩٨٨ - ١٩٩٣، كان نمو القوة العاملة أقل من نمو السكان البالغين سن العمل، الأمر الذي يشير إلى تراجع في استيعاب الزيادة السكانية الجديدة داخل قوة العمل (أنظر الجدول ٤ - ١). وباستثناء الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، كانت معدلات نمو القوة العاملة أعلى من النمو في إجمالي التشغيل (الذي يشمل التوظيف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل) (أنظر الجدول ٤ - ١). وتنمو قوة العمل منذ سنة ١٩٩٥ بمعدل ٤,١٪ سنوياً، وهو ما يشير إلى ارتفاع الطلب على التشغيل.

كانت أغلبية أفراد قوة العمل الفلسطينية قوة مستخدمين، وموزعة بين إسرائيل

والاقتصاد المحلي. وبقي مستوى البطالة منخفضاً ما دام الوصول إلى الاقتصاد الإسرائيلي مفتوحاً، إذ كان أقل من ٥٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (أنظر الملحق/ الجدول أ - ٢). أمّا بعد سنة ١٩٩٣، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ٧٪ من إجمالي القوة العاملة، ووصل إلى ١٩,٦٪ في الضفة الغربية و٣٢,٥٪ في قطاع غزة في سنة ١٩٩٥ وبعد سنة ٢٠٠٠ (PCBS 2002). وتشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع البطالة وسط من نالوا حظاً أوفر من التعليم، كما هي الحال عادة في الدول النامية. ففي الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ تراوحت نسبة العاطلين عن العمل وسط من نالوا ١٣ عاماً أو أكثر من التعليم بين ٦٪ و٩,٥٪، مقارنة بأقل من ٣٪ وسط من حصلوا على أقل من تسعة أعوام من التعليم (PCBS 1995, p. 111). كما أن البطالة كانت تسود في المناطق الحضرية أكثر منها في الأرياف (Heiberg and Ovensen 1993, p. 190).

تعتبر معدلات البطالة مهمة بقدر ما تشير إلى حجم فائض اليد العاملة المرئي، أو بالتعبير الماركسي، فائض اليد العاملة العائم، أي اليد العاملة الفائضة المتوفرة في اقتصاد ما والمستعدة للتحرك. ولمعدلات البطالة أهمية مركزية في فهم هجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، لأن حركية اليد العاملة في سياق سوق عمل مغلقة قد تشير إلى وجود دور أكبر للأجور في تفسير هجرة العمال إلى إسرائيل، بينما تشير الهجرة العمالية في سياق اقتصاد فائض اليد العاملة إلى وجود قوى أُخرى غير الأجور تدفع الأفراد إلى البحث عن العمل خارج الاقتصاد المحلي. لكن الحصول على أرقام دقيقة عن حجم السكان العاطلين عن العمل أو الفائضين في السياق الفلسطيني أمر صعب بسبب طبيعة البيانات الموجودة. فبيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، التي تشمل الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣، تعرّف الفرد العاطل عن العمل بأنه كل من أعلن أنه يبحث عن عمل، ولو لساعة واحدة فقط، في الأسبوع السابق على التعداد «من خلال التسجيل في مكتب التوظيف، أو بالتقدم بطلب شخصي أو خطي إلى رب عمل، أو بمحاولة تأسيس عمل مستقل» (ICBS 1992, p. 152). وهذه البيانات ستعطي حتماً معدلات بطالة منخفضة لا معنى لها، وخصوصاً بسبب عدم لجوء الأفراد في الدول النامية بالضرورة إلى هذه الوسائل الرسمية للإبلاغ عن بطالتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فالمصادر الإسرائيلية لا تحسب ضمن العاطلين أولئك العمال الذين مُنعوا من دخول إسرائيل نتيجة فرضها حظر التجول، أو إغلاقها الحدود، أو لأسباب سياسية أُخرى. إذاً، فإن النظر إلى معدلات البطالة غير كاف لقياس أهمية سوق العمل الإسرائيلية، بل من الضروري أيضاً فحص مختلف مصادر عرض العمل المتوفرة، والضغوط التي تفرض على سوق العمل بصورة غير مباشرة.

مصادر عرض العمل الفلسطينية

حدث تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل في سياق تغيير سريع لمصادر اليد العاملة المعروضة. وتأثر حجم هذه اليد العاملة المعروضة - الذي يؤثر بدوره في حجم التشغيل المطلوب - بطبيعة نمو السكان ونسب المشاركة (labour participation rates). وقد اتسم السكان الفلسطينيون بمعدل نمو سريع يزيد على ٣,٤٪ منذ سنة ١٩٨٠ (راجع الملحق/الجدول أ - ١). ويمكن رد معدل نمو السكان المتزايد هذا، الذي يعتبر واحداً من أعلى المعدلات في العالم، إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً، أدى التحسن في الأوضاع الصحية إلى انخفاض معدلات الوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢٠ في الألف أواخر الستينيات إلى ٥ في الألف أواخر الثمانينيات والتسعينيات (Shaban 1993, p. 658; IMF 2001, p. 32)؛ ثانياً، أدى انخفاض نسب الهجرة بعد سنة ١٩٨٠ إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني السنوية. ويذكر أن الهجرة ارتفعت في سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥، بعد توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل، لكنها انحسرت بعد سنة ١٩٩٨؛ ثالثاً، وهذا أمر مهم جداً، ارتفعت المعدلات الخام للولادة والخصوبة، إذ ارتفعت المعدلات الخام للولادة في قطاع غزة من ٤٢ في الألف سنة ١٩٦٨ إلى ٥٤ في الألف سنة ١٩٩٣، وفي الضفة الغربية من ٤٤ في الألف إلى ٤٥ في الألف في السنتين أنفسهما (Arnon et al. 1997, p. 64)، بينما كانت نسبة خصوبة الإناث ٦,١ في الألف في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ٢٠٠٠، لكنها كانت أعلى بصورة ملحوظة في قطاع غزة (٦,٩ في الألف) عنها في الضفة الغربية (٥,٦ في الألف) (PCBS 1999a, p. 32). وبالمقارنة: في سنة ١٩٩٣ بلغت معدلات الخصوبة في إسرائيل ٢,٩، وفي مصر ٣,٩ (MAS 1998).

على المدى الزمني القصير، تقوم الخصوبة ومعدلات النمو السكاني العالية بزيادة الضغوط على القوة العاملة المستخدمة الصغيرة العدد من حيث إيجاد المصادر الكافية لإعاشة هؤلاء السكان الشباب الذين يزداد عددهم باستمرار. وكان أكثر من ٤٧٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠١ صغاراً تتراوح أعمارهم بين رضيع و١٤ عاماً (PCBS 1999a, p. 29; IMF 2001, p. 36). وعلى المدى الزمني المتوسط، سيزداد عدد اليد العاملة المعروضة والحاجة إلى إيجاد وظائف لهم مع انضمام هذه الفئة الشابة الكبيرة العدد إلى فئة السكان الذين بلغوا سن العمل.

وإلى جانب الزيادة السكانية، تؤثر معدلات المشاركة في القوة العاملة أيضاً في حجم القوة نفسها. وقد ارتفعت هذه المعدلات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٠٪ في سنة ١٩٦٨ إلى ٣٨٪ في سنة ١٩٩٣، مع بعض التقلبات، كما نرى في

الملحق/الجدول أ - ٣. ويذكر أن معدلات المشاركة وصلت إلى ٤٥٪ في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٩٣، أي إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في الأردن (MAS 1997, p. 24)، لكنها مع ذلك بقيت متقلبة ومنخفضة، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث بلغت أقل من ٤٠٪ في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (الملحق/الجدول أ - ٣).

إن معدلات المشاركة المنخفضة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً قبل سنة ١٩٩٣، قامت باحتواء حجم اليد العاملة المعروضة، وتباعاً حصرت نمو القوة العاملة والضغوط نحو إيجاد وظائف لها. وينسب ذلك إلى أربعة عوامل رئيسية:

أولاً، معدلات المشاركة المتقلبة للرجال، الذين يمثلون أكثر من ٨٧٪ من القوة العاملة الفلسطينية. وكما يتبين من الملحق/الجدول أ - ٣، فإن مشاركة الذكور في قطاع غزة ارتفعت في التسعينيات وإنْ لم تتجاوز ٧١٪. أمّا في الضفة الغربية، فقد هبطت نسب مشاركة الذكور بشدة إلى ٦١٪ في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢، نتيجة الهجرة إلى البلاد العربية المجاورة. وبما أن نسبة العمال إلى من يعولونهم بين السكان المهاجرين ستكون أعلى من النسبة نفسها بين من بقي من السكان مقيماً بالضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الهجرة تخفض بصورة غير متكافئة معدلات المشاركة وسط السكان المقيمين.

ثانياً، معدلات المشاركة المنخفضة للنساء في القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي أن نسب مشاركة الإناث في القوة العاملة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ انخفضت من ١٤٪ إلى ١٠٪ في الضفة الغربية، ومن ٥٪ إلى ٢٪ في قطاع غزة (الملحق/الجدول أ - ٣). لكن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين أن معدلات مشاركة الإناث أعلى مما سجله المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، وأنها في ازدياد. ومع ذلك، فالنساء مثّلن أقل من ١٢٪ من القوة العاملة الفلسطينية في سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وهو معدل منخفض مقارنة بـ ٢٤٪ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و١٤٪ في الأردن، و٤١٪ في إسرائيل (World Bank 2000, table 10). وهناك أسباب كثيرة لمعدلات المشاركة المنخفضة هذه لكنها غير حاسمة، ومنها معدلات الخصوبة العالية، والعوامل الثقافية، وانعدام فرص عمل النساء المقبول اجتماعياً، وخصوصاً في القطاع العام (Shaban 1993).

ثالثاً، تأثرت معدلات المشاركة المنخفضة أيضاً بالانضمام المتأخر إلى القوة العاملة لأفراد فئة الـ ١٥ - ١٧ عاماً العمرية نتيجة نيلهم مزيداً من التعليم. ففي سنة ١٩٩١، كان ٨٠٪ من الذكور والإناث في سن الدراسة ملتحقين بالمدارس الثانوية.

وكان أفراد فئة الـ ١٥ - ١٧ عاماً العمرية يمثلون أقل من ٥٪ من ذكور القوة العاملة في سنة ١٩٨٩، مقارنة بأكثر من ٧٪ في سنة ١٩٧٠. ويعتبر الاعتزال المبكر من القوة العاملة عاملاً آخر، إذ انخفضت مشاركة الرجال ضمن فئة الـ ٥٥ - ٦٤ العمرية في القوة العاملة إلى ٦٢٪ في الضفة الغربية و٥١٪ في قطاع غزة بحلول سنة ١٩٩١. وكان لكل من الحوالات المالية والمساعدات والهجرة الدولية دورها في إعالة الأُسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومكنت بذلك الرجال الأكبر سناً من ترك القوة العاملة باكراً (Shaban 1993, p. 663). ويتوقع أن تنخفض معدلات مشاركة الرجال والنساء ممن بلغوا أكثر من ٥٥ عاماً من العمر إلى أقل من ٢٠٪ في الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٢٠ (IMF 2001, p. 38).

رابعاً، تتأثر معدلات المشاركة أيضاً بتوفر خيارات التشغيل. فقد خفضت الهجرة معدلات المشاركة، وصار في استطاعة الأفراد تحمل إعالة أسرهم في الوطن من خلال الهجرة والحوالات المالية. وفي الوقت نفسه كان للارتفاع في التشغيل في سوق العمل الإسرائيلية، التي دُمجت فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تأثيره في معدلات المشاركة الفلسطينية. وقد لاحظ أرنون وزملاؤه (Arnon et al. 1997) وجود علاقة إيجابية بين معدلات المشاركة ومعدلات التشغيل (في كل من السوق الإسرائيلية وسوق الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأُخرى عكسية بين معدلات المشاركة والأجور وبين التشغيل في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٥ إلى توسع في عدد الوظائف، وخصوصاً في القطاع العام، وهو توسع ارتبط بزيادة في معدلات المشاركة في القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يشير تحليل مصادر العمل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن الهجرة إلى كل من إسرائيل والعالم العربي خفضت من تأثير اليد العاملة المعروضة الناتجة من الزيادة السكانية. لكن خيارات الهجرة باتت محدودة بعد حرب الخليج ١٩٩١، بينما استمرت القوة العاملة في مطلبها الملح لإيجاد فرص عمل جديدة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع نسبة اليد العاملة الفلسطينية المعروضة بمعدل ٤,٤٪ سنوياً حتى سنة ٢٠١٠، وذلك إلى حد كبير نتيجة الزيادة في عدد السكان البالغين سن العمل بسبب انضمام مجموعة شباب كبيرة إلى القوة العاملة، وارتفاع في معدلات مشاركة الرجال والنساء (IMF 2001, pp. 32-35). ويعني هذا ضرورة نمو التشغيل المحلي بأكثر من ٦٪ سنوياً، واستمرار الدخول إلى إسرائيل قائماً إذا أُريد أن تقل البطالة عن ٨٪. ولم يزدد تشغيل القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، إلاّ بنسبة ٢,٦٪ سنوياً (الجدول ٤ - ٢).

الجدول ٤ - ٢: متوسط معدلات نمو استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٠ - ١٩٩٣ (نسب سنوية ٪)

	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية وقطاع غزة		إجمالي
	محلياً	في إسرائيل	محلياً	في إسرائيل	محلياً	في إسرائيل	الاستخدام
١٩٧٠ - ١٩٧٣	-٤,٢	٣٨,٠	-٤,٩	٥٦,٧	-٤,٥	٤٣,٨	٣,٩
١٩٧٤ - ١٩٨٠	-٠,٢	-٠,٧	-٠,١	٤,٦	-٠,٢	١,٥	٠,٤
١٩٨١ - ١٩٨٧	٣,٤	٧,٩	٢,٦	٤,٢	٣,١	٦,٢	٤,٣
١٩٨٨ - ١٩٩٣	٤,٤	٣,٥	٩,٥	-٧,٧	٦,١	-٥,١	٢,٣
١٩٧٠ - ١٩٩٣	١,٧	٥,٨	٢,١	٧,٤	١,٨	٦,٣	٢,٦

المصدر: الحسابات من الجدول أ - ٤ في الملحق أدناه.
ملحوظة: تستثني الأرقام الخاصة بالضفة الغربية القدس الشرقية.

توظيف الفلسطينيين في إسرائيل

إن مدى اعتماد قوة العمل الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلية مرتبط بقدرتها على دخول إسرائيل (بالإضافة إلى أسواق العمل الأُخرى)، وبالتقييد المفروض على نمو التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أبقت إسرائيل حدودها مع الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوحة حتى سنة ١٩٨٨، وفرضت عليها قيوداً بعد ذلك من خلال سلسلة تدابير أمنية، أهمها بطاقات العمال الممغنطة التي بدأ العمل بها سنة ١٩٨٨، وتراخيص العمال بعد سنة ١٩٩١، وسياسة الإغلاقات ونقاط التفتيش (راجع الفصل السادس لمزيد من التفصيل). لكن سوق العمل الإسرائيلية بقيت منفذاً رئيسياً للقوة العاملة، كما يبين الجدول ٤ - ٢، نظراً إلى محدودية فرص التشغيل المحلية. وارتفع توظيف الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل ٦,٣٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ مقارنةً بـ ١,٨٪ في السوق المحلية الفلسطينية. واستوعبت سوق العمل الإسرائيلية ثلثي الزيادة التي طرأت على قوة العمل الفلسطينية في تلك الفترة. إلاّ إن أهمية سوق العمل الإسرائيلية تبدلت مع الوقت، وتنوعت بين مختلف المناطق والقطاعات.

حركة اليد العاملة إلى إسرائيل: نمو وتذبذب

نما تدفق العمال الفلسطينيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي بسرعة ثابتة ما بقيت الحركة عبر الخط الأخضر حرة. وارتفع عدد العمال من ٢٠,٠٠٠ في سنة ١٩٧٠

إلى أن بلغ الذروة الأولى سنة ١٩٨٧ بتدفق ١١٥,٦٠٠ عامل، ثم الذروة الثانية سنة ١٩٩٢. ومنذ البداية، صار من الواضح أن سوق العمل الإسرائيلية كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى قطاع غزة منها إلى الضفة الغربية. ففي الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٣، كان ما بين ٣٨,٤٪ و٤٥,٤٪ من القوة العاملة في قطاع غزة مستخدمين في إسرائيل، مقارنة بنحو ٢٩٪ - ٣٣٪ من عمال الضفة الغربية (أنظر الشكل ٤ - ١، والملحق/الجدول أ - ٤).

مر الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية بخمس مراحل رئيسية. امتدت المرحلة الأولى من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٣، وشهدت توظيف ٦٦,٠٠٠ شخص إضافي، تم استيعابهم جميعهم تقريباً في إسرائيل (الحسابات من الجدول أ - ٤ في الملحق أدناه). وقد نتجت هذه الزيادة من ارتفاعات في معدلات المشاركة، وانخفاض في البطالة، وتسريح من قطاع الزراعة المحلي (أنظر أدناه الملحق/الجدولين أ - ٥ وأ - ٦). وشهد الاستخدام المحلي، باستثناء التشغيل في مجال الخدمات، نمواً سلبياً في تلك الفترة، بينما ارتفعت نسب استيعاب العمال الفلسطينيين في إسرائيل بأكثر من ٣٨٪ سنوياً (أنظر الجدولين ٤ - ٢ و٤ - ٣).

في المرحلة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٨٠)، استقر تدفق العمال الفلسطينيين بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١,٥٪. وقد شهدت عمالة الفلسطينيين المعروضة توازناً بحلول

الشكل ٤ - ١: حصة العمال المستخدمين في إسرائيل من مجمل العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٨ - ٢٠٠٠

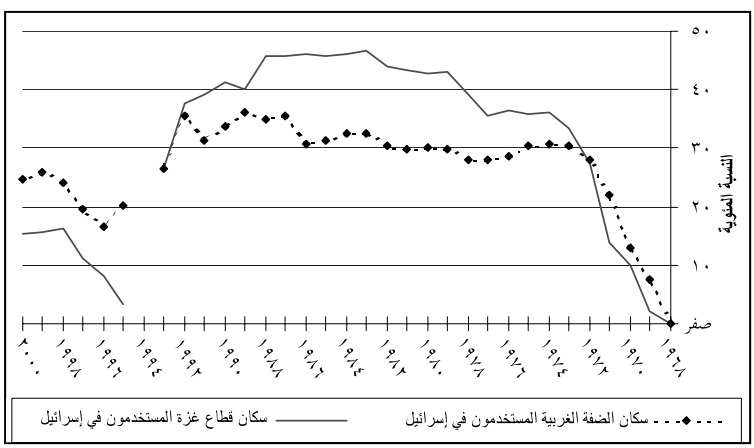

المصدر: ICBS, *SAI*, various issues; PCBS, *Labour Force Survey (LFS)*, various issues.

ملحوظة: لا توجد بيانات لسنة ١٩٩٤ بسبب نقل السلطة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

سنة ١٩٧٤، عند تلاقي كل من سوق العمل الإسرائيلية وسوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي أثناء هذه السنوات السبع، تقلب عدد عمال الضفة الغربية وارتفع عدد عمال قطاع غزة المهاجرين إلى إسرائيل (أنظر الشكل ٤ - ١، والملحق/الجدول أ - ٤). وكان للعمالة الفلسطينية في تلك الفترة منفذان: الخليج العربي الذي شكل منفذاً رئيسياً بالنسبة إلى العمال المهرة، وإسرائيل التي كانت منفذاً للعمال غير المهرة (Shaban 1993). ويقدَّر بأن إجمالي العمال العاملين في الخارج بلغ ٧٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٨١ (Shaban 1993)، وهو عدد مقارب لعدد العمال المستخدمين في إسرائيل في تلك السنة (أنظر الملحق/الجدول أ - ٤). وغادر إلى الخارج عدد من عمال الضفة الغربية كان أكبر من عدد الذين غادروا قطاع غزة، وذلك بفعل سهولة تحركهم النسبية مقارنة بعمال غزة.

امتدت المرحلة الثالثة من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٧، واتسمت بانخفاض الهجرة إلى الدول المجاورة، مع هبوط الطلب على العمال الفلسطينيين. وشهدت هذه المرحلة اندماجاً كاملاً لسوقي العمل الإسرائيلية والفلسطينية نتيجة حرية الحركة بينهما. في هذه الأثناء، نما التوظيف المحلي أول مرة بمعدل ٣,٤٪ سنوياً في الضفة الغربية و٢,٦٪ في قطاع غزة، لكنه استمر في كونه منخفضاً عن نظيره الإسرائيلي (أنظر الجدول ٤ - ٢)، وكانت أغلبية نموه في قطاع الخدمات (راجع الملحق/الجدولين أ - ٥ وأ - ٦).

أمّا المرحلة الرابعة، التي دامت من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٣، فكانت الأقل استقراراً. وفيها اندلعت الانتفاضة الأولى، ونشبت حرب الخليج ١٩٩١، وبدأت إسرائيل فرض القيود الأمنية على حركة العمال، والمتمثلة في سياسات الإغلاق والتراخيص (راجع الفصل السادس لمزيد من التفصيل). وبدأت سوقا العمل الإسرائيلية والفلسطينية بالانفصال إحداهما عن الأُخرى، بينما بدأ تدفق اليد العاملة بالتذبذب، وانخفض عدد ساعات العمل الأسبوعية في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ من ٤٤,١ ساعة إلى ٣٧,٤ ساعة في الضفة الغربية، ومن ٤٢ ساعة إلى ٣٤ ساعة في قطاع غزة.

وكانت سنة ١٩٩٣ نقطة تحول في تدفق العمل الفلسطيني إلى إسرائيل. واتسمت هذه المرحلة الخامسة، التي دامت حتى سنة ٢٠٠٠، بتقلبات كبرى، وهبط عدد العمال الفلسطينيين بنسبة ٥١٪ في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ (أنظر الشكل ٤ - ١، والملحق/الجدول أ - ٤). وصعب الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية نتيجة سياسات التراخيص والإغلاق الإسرائيلية. وكان أثر تراجع عدد العمال أكبر في قطاع غزة من أثره في الضفة الغربية (أنظر الشكل ٤ - ١). وبحلول سنة ١٩٩٧،

عاد عدد العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة الوافدين إلى إسرائيل إلى نموه، وبلغ ١٤٥,١٠٠ عامل بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠، وهو عدد أعلى من ذروة سنة ١٩٩٢، والأعلى منذ سنة ١٩٦٨ (الملحق/الجدول أ - ٤). (طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن ٢٥٪ من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية - والبالغ عددهم ٢٨,٠٠٠ نسمة - هم من سكان القدس الشرقية، ويحملون الهوية الإسرائيلية). لكن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة أمضوا أقل من ١٩ يوماً في الشهر في العمل خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧، مقارنةً بـ ٢٢,٥ يوماً من الشهر خلال سنة ١٩٨٧ (PCBS 2000, p. 86). ومثّل العمال الفلسطينيون في إسرائيل ٢٢٪ من إجمالي المستخدمين في الضفة الغربية، وأقل من ١٢٪ منه في قطاع غزة في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (الملحق/الجدول أ - ٤). وهذا يعكس الوضع خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٩٢ عندما كانت تبعية قطاع غزة لإسرائيل أكبر من تبعية الضفة الغربية.

الجدول ٤ - ٣: التغييرات المطلقة في استخدام عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في السوق المحلية وفي إسرائيل، بحسب القطاعات، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ (بالآلاف)

	مستخدمون محلياً				مستخدمون في إسرائيل				
	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع
١٩٧٠ - ١٩٧٣	-١٧,٦	-٠,٨	-٤,٤	٣,٦	-١٩,٢	٦,٨	٨,٧	٢٠,٥	٤,٧	٤٠,٧
١٩٧٤ - ١٩٨٠	-٧,٤	٣,٤	٥,٠	-٠,٧	٠,٣	-٢,٨	٣,٦	-٠,٥	٦,٠	٦,٣
١٩٨١ - ١٩٨٧	١,٠	٥,٥	٣,٠	١٦,٨	٢٦,٣	٦,٤	٥,٩	١٠,٩	١٠,١	٣٣,٣
١٩٨٨ - ١٩٩٣	٦,٨	٨,٠	١٧,٤	٢٧,٥	٥٩,٧	-٨,١	-١٢,٠	٥,٧	-١٣,٨	-٢٨,٢
١٩٧٠ - ١٩٩٣	-٥,٥	١٤,٥	٢١,٧	٤٨,٣	٧٩,٠	٣,٦	٢,٢	٤٨,٦	٥,٩	٦٠,٣
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢٦,٦	١٩,٨	٠,٨	١١٦,٥	١٦٢,١	٦,٩	١٢,٦	٤٩,٢	١٠,٦	٧٩,٣

المصدر: الحسابات من الجدول أ - ٦ في الملحق أدناه.
ملحوظة: تستثني الأرقام القدس الشرقية.

سمات عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل

بقيت الأغلبية الساحقة من العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي من الذكور، إذ شكلت النساء أقل من ٢٪ من القوة العاملة المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك، كان معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل من عمال المياومة، أو من

المهاجرين الدائريين. وبينما كان بعضهم يمضي ليلته بصورة غير قانونية في إسرائيل، كانت الأغلبية تعود إلى منازلها في نهاية يوم عملها. ويعني ذلك أن العمال الفلسطينيين كانوا قوة عمل مرنة لا ترهق الاقتصاد الإسرائيلي بالاستثمار في إسكانهم أو دمجهم في المجتمع الإسرائيلي.

الأصول

كان معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل من المناطق الريفية ومن مخيمات اللاجئين. ويبين المسح الذي أجراه أبو الشكر في صيف سنة ١٩٨٤ لعينة مؤلفة من ١٠٩٩ عاملاً فلسطينياً في إسرائيل، أن ٤٨٪ من المهاجرين الذكور كانوا من المناطق الريفية، و٢٣٪ من مخيمات اللاجئين (أبو الشكر ١٩٨٧، ص ١٠٩). كما ذكر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي (ICBS 1981, *JSGAS*)، وبنفنيستي وخياط (Benvenisti and Khayat 1988)، أن ثلث عمال الضفة الغربية في إسرائيل كانوا من المناطق الريفية، واشتغلوا بالزراعة في قراهم. إلاّ إن المسح الذي أجراه معهد فافو (FAFO) النرويجي سنة ١٩٩٢ أظهر أن نسبة سكان الضفة الغربية المداومين وذوي الأصول الريفية انخفضت إلى ٣٠٪ من إجمالي عمال الضفة الغربية المستخدمين في إسرائيل، وهو ما يعكس الانخفاض في الاستخدام في القطاع الزراعي بصورة عامة (أنظر الجدول ٢ - ١). وإذا ما لجأنا إلى المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة نجد أن نسبة المهاجرين الذكور من مخيمات اللاجئين في سنة ١٩٩٢ أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية (٣٥٪ في مقابل ١٥٪) (Heiberg and Ovensen 1993).

أمّا من ناحية الفئات العمرية، فضمن فئة الـ ١٥ - ٢٤ عاماً كان أكثر من ٤٠٪ من أفراد القوة العاملة المستخدمين يعملون في إسرائيل في سنة ١٩٨٧، مقارنةً بأقل من ٣٠٪ من المستخدمين في الاقتصاد المحلي (الملحق/الجدول أ - ٨). ومع ذلك، فإن نسبة المنضمين الشباب إلى قوة العمل المهاجرة انخفضت إلى أقل من ٢١٪ بحلول سنة ١٩٩٣. ويرتبط السبب الرئيسي في هذا الانخفاض بانتفاضة سنة ١٩٨٧. فقد أدت الاضطرابات السياسية التي اتسمت بها الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ إلى عدم توظيف الشباب، وخصوصاً أن القيود الإسرائيلية منعت من لم يبلغوا سن الثامنة والعشرين من العمل خارج الخط الأخضر (راجع الفصل السادس). وفي سنة ١٩٩٧ شكل العمال في فئة الـ ١٥ - ٢٤ عاماً أقل من ٨٪ من القوة العاملة المهاجرة إلى إسرائيل من غزة، و٣٨٪ من الضفة الغربية، مقارنةً بـ ٤٩٪ و٤٤٪ على التوالي، سنة ١٩٧٥ (أنظر الملحق/الجدول أ - ٨). ومن ناحية الوضع العائلي، شكل غير

المتزوجين من العمال ربع عمال الضفة الغربية وثلث عمال قطاع غزة المهاجرين إلى إسرائيل (أبو الشكر ١٩٨٧؛ *JSGAS*, 1981 ICBS). وانخفضت هذه النسبة بعد سنة ١٩٩٣ بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول غير المتزوجين من الرجال إلى إسرائيل (راجع الفصل السادس لمزيد من التفصيل).

ومع مرور الوقت ارتفع المستوى التعليمي للمداومين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وذلك نتيجة التحاق أفراد القوة العاملة الفلسطينية بالدراسة على نحو متزايد. وبلغ متوسط أعوام التعليم بين المهاجرين الذكور في الثمانينيات ٨,٦ أعوام، مقارنةً بـ ٧,٧ أعوام للمقيمين بالضفة الغربية وقطاع غزة (Angrist 1995, p. 1066)، وانخفضت نسبة من لا تعليم لهم وسط المستخدمين في إسرائيل من ٢٠٪ في سنة ١٩٧٥ إلى أقل من ٥٪ في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ (أنظر الملحق/ الجدول أ - ٩). لكن مقارنة بالفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تدفق اليد العاملة إلى إسرائيل يتسم بارتفاع عدد من هم أقل تعليماً، وخصوصاً ممن نالوا من التعليم أقل من ١٣ عاماً. وهم يمثلون أقل من ١٠٪ من العمال المستخدمين في إسرائيل، مقارنة بنحو ١٤٪ - ٢٩٪ من العاملين ضمن الاقتصاد المحلي (الملحق/الجدول أ - ٩).

إن كون المهاجرين من فئة الشباب أمر شائع في كثير من الهجرات في الدول الأُخرى، وهو ليس غريباً نظراً إلى طبيعة النمو السكاني الفلسطيني. وكون أصول أغلبية العمال الفلسطينيين ريفية ليس غريباً بدوره، إذ إن الأصول الريفية تطغى على المهاجرين من كثير من الدول النامية (Russell et al. 1990; Stalker 2000). لكن ما يميز السياق الفلسطيني من غيره من السياقات هو الطبيعة الترحالية لهذه التدفقات، وهيمنة من فقدوا أراضيهم (اللاجئين) - أو من يواصلون ترك أرضهم بسبب النزاع القائم في شأنها.

التوزيع القطاعي

من ناحية التوزيع المهني والقطاعي، كان هناك نزوع إلى استخدام المسافرين الفلسطينيين في وظائف تتطلب مهارات منخفضة. وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠، عمل ٦٠٪ من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل في وظائف غير ماهرة، مقارنة بـ ٣٣٪ من المستخدمين في الاقتصاد المحلي. وفي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧، شكل المحترفون المهنيون ٢,٤٪ فقط من إجمالي العمال المداومين، مقارنةً بـ ١٢٪ من المستخدمين في الاقتصاد المحلي (UNCTAD 1995). وطبقاً للمسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي سنة ١٩٨١، فإن ٢٥٪ من العمال

المستخدمين في إسرائيل عملوا فيها لفترة تزيد على أربع سنوات. وفي سنة ١٩٨٤، عمل ٥٤٪ من العمال المستخدمين في إسرائيل على مدار السنة (أبو الشكر ١٩٨٧)، وهو ما يشير إلى أن سوق العمل الإسرائيلية لم تكن سوقاً آنية.

كما يختلف نمط الاستخدام القطاعي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل عن التوظيف الفلسطيني في الاقتصاد المحلي، إذ تتركز الأغلبية في قطاع الخدمات (أنظر الشكلين ٤ - ٢ و٤ - ٣). وقد كان لقطاع الزراعة الإسرائيلي أهمية سنة ١٩٧٠، ذلك بأنه استوعب حينها ربع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة الوافدين إلى إسرائيل، لكن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من ١٥٪ بعد سنة ١٩٧٥، وبقيت أهم بالنسبة إلى عمال قطاع غزة منها بالنسبة إلى عمال الضفة الغربية، لأسباب سيتم توضيحها في الفصل الخامس. وكان للصناعة الإسرائيلية وقطاع الخدمات أهمية متقلبة، لكن كلاً منهما استوعب أقل من خُمس القوة العاملة المداومة حتى أواسط الثمانينيات. وبقي قطاع البناء الأكثر أهمية، إذ استوعب أكثر من ٥٠٪ من كل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل منذ سنة ١٩٧٥ (الشكل ٤ - ٢). ويختلف هذا الوضع عن تجربة العمال المكسيكيين المهاجرين إلى كاليفورنيا، حيث تركزت الأغلبية في قطاع الزراعة (Martin 1993; Massey et al. 1998)، أو تجربة المهاجرين إلى جنوب إفريقيا (من ملاوي أو زيمبابوي أو ليسوتو) الذين هيمنوا على قطاع التعدين في الدولة المستقبِلة (Grush et al. 1991; Maltosa 1995).

الشكل ٤ - ٢: التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩٧

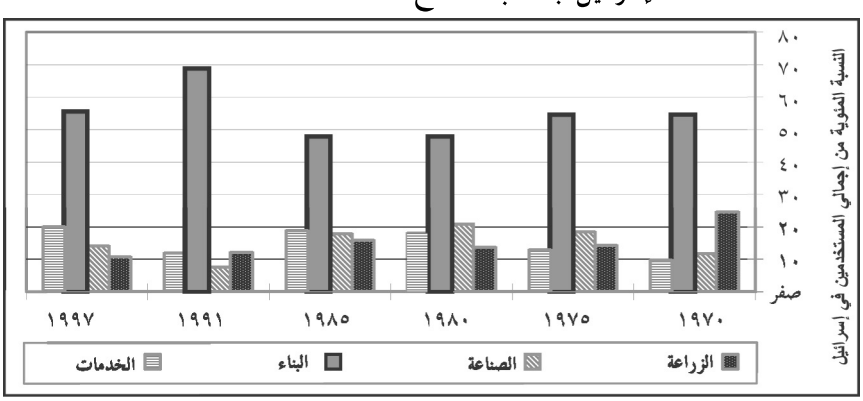

المصدر: الملحق/الجدول أ - ٥.

أمّا على المستوى العام، فإن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل لم يمثلوا أكثر من ٧٪ من قوة العمل الإسرائيلية، لكنهم أدوا دوراً متزايد الأهمية على المستويين القطاعي والمهني كما سنوضح ذلك بتفصيل أكثر في الفصل السادس. ويكفي أن نذكر هنا أن تلك القوة العاملة الفلسطينية المهاجرة كانت في المتوسط أصغر سناً وأقل مهارة من قوة العمل الإسرائيلية (الملحق/الجدول أ - ١٠). ومع أن مشاركتهم في قطاع الخدمات الإسرائيلي ارتفعت من ١٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ١٨,٨٪ سنة ١٩٩٣ وسنة ٢٠٠٠، فإنهم بقوا متمركزين في وظائف لا تتطلب مهارات عالية. وكان ٣٣٪ من العمال الفلسطينيين غير مهرة، مقارنةً بـ ٣,٧٪ من العمال الإسرائيليين (الملحق/الجدول أ - ١٠). كما أخفق العمال الفلسطينيون في تحسين موقعهم في سوق العمل الإسرائيلية: ففي سنة ١٩٨٢، كان عمال الضفة الغربية وقطاع غزة متمركزين في ٢٠ فئة مهنية إسرائيلية من مجموع ٨٣ فئة، تعتبر من الفئات الأقل استمرارية والأسوأ أجراً (Semyonov and Lewin-Epstein 1987)، كما بقوا متمركزين بشدة في الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية في قطاع البناء، الذي استوعب أقل من ٧٪ من قوة العمل الإسرائيلية في سنة ١٩٩٣ (أنظر الملحق/الجدول أ - ١٠). وعلى الرغم من ذلك فقد شكل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٪ - ٤٠٪ من إجمالي المستخدمين في قطاع البناء الإسرائيلي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٢. وفي الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢، وقبل وصول العمال الأجانب إلى سوق العمالة الإسرائيلية

الشكل ٤ - ٣: التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في الاقتصاد المحلي بحسب القطاع، ١٩٧٠ - ١٩٩٧

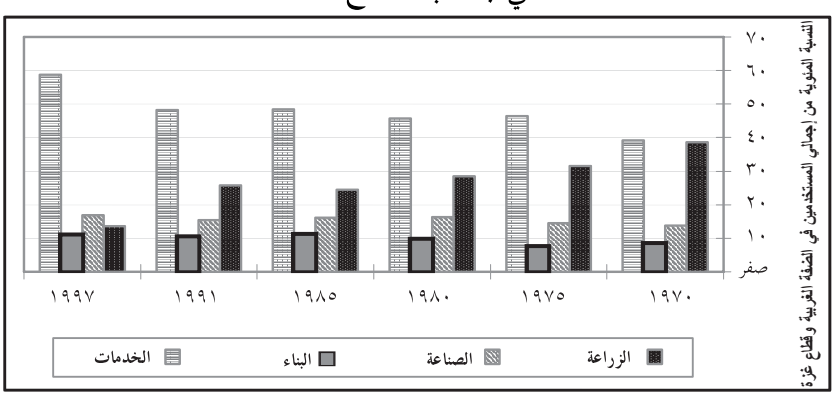

المصدر: الملحق/الجدول أ - ٥.

مباشرة (راجع الفصل السادس)، كان للفلسطينيين نسبة أكبر في سوق عمالة البناء مما كان للإسرائيليين اليهود وغير اليهود (الشكل ٤ - ٤). وليس بالأمر الغريب أن يتمركز عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمون في إسرائيل في قطاع البناء، فهذا أمر شائع وسط العمال المهاجرين بصورة عامة (Amjad 1989; Stalker 2001). لكن ما يميز السياق الفلسطيني هو التمركز الكبير لعمال المياومة في قطاع له تبعات اقتصادية وأيديولوجية قوية، كما سنوضح في الفصل السادس.

ومن أهم التغيرات التي طرأت على نمط اليد العاملة في إسرائيل، وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى (كما هو موضح في الفصلين السادس والتاسع)، تقليص عدد العاملين في إسرائيل، ولا سيما الوافدين من غزة. إذ لم يستطع أكثر من **٢٠٠٠** عامل من غزة العمل في إسرائيل، وانخفض عدد عمال الضفة الغربية إلى أقل من **٥٥,٠٠٠** في سنة **٢٠٠٥**. أمّا من ناحية التوزيع القطاعي والمهني، فقد بقي العاملون الفلسطينيون في معظمهم مستخدمين في قطاع البناء والحرف غير المهنية، وقلت نسبتهم إلى مجمل العاملين في قطاع البناء الإسرائيلي إلى أقل من ١٠٪، وإلى أقل من ١,٥٪ من مجمل العاملين في جميع القطاعات الإسرائيلية في سنة **٢٠٠٥**، مقارنةً بـ ٧٪ قبل سنة **١٩٩٣**. وكان لدخول العمال الأجانب سوق العمل الإسرائيلية في التسعينيات، بسبب القيود الموضوعة على حركة العمال الفلسطينيين، أثر في تقليص الطلب على اليد العاملة الفلسطينية، كما هو موضح في الفصل السادس.

الشكل ٤ - ٤: التوزيع العرقي للعمال في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٧٠ - ١٩٩٢

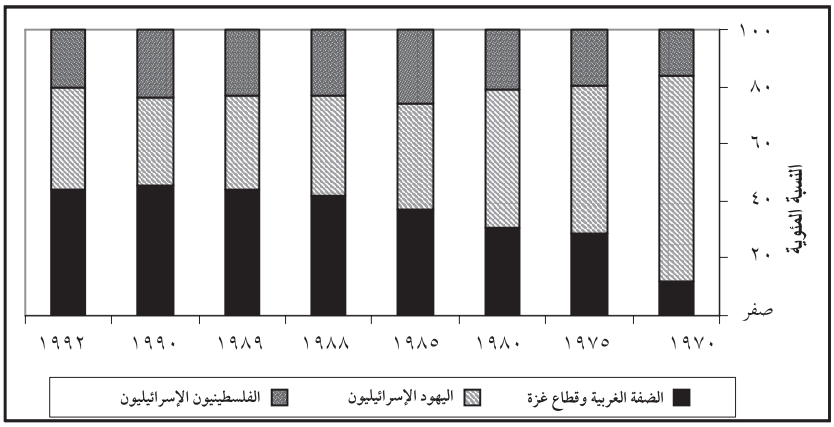

المصدر: ICBS 1990, 1993, *SAI.*

النتائج

كان لانفتاح الضفة الغربية وقطاع غزة على إسرائيل تأثيرات كبرى في تحول سوق العمل الفلسطينية، إذ ساعدت المشاركة في سوق العمل الإسرائيلية على تحويل القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عمال مأجورين. فقد كان ٦٣٪ من القوة المستخدمة في الضفة الغربية من العاملين بأجر سنة ١٩٨٧، مقارنة بـ ٤٣٪ سنة ١٩٧٠. وارتفع نصيب قطاع غزة من ٥٦٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٦٧٪ سنة ١٩٨٧ (PCBS 1995, p. 94; ICBS 1973, *SAI*, p. 718). كما حفز الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية على الانتقال القطاعي نحو الخدمات وبعيداً عن الزراعة كما سنوضح ذلك بتفصيل أكثر في الفصل التالي.

كذلك فإن انفتاح الضفة الغربية وقطاع غزة على سوق العمل الإسرائيلية أثّر في قدرة المنطقتين على توفير فرص عمل في السوق المحلية. يقول أرنون وزملاؤه (Arnon et al. 1997) إن الاستخدام في إسرائيل لم يخفض مستوى التشغيل في الضفة الغربية بالقدر نفسه الذي خفضه في قطاع غزة، وهو ما يعكس تبعية هذا الأخير لإسرائيل بصورة أكثر توغلاً، وانعدام أسواق العمل البديلة (وخصوصاً في دول الخليج العربي).

يبين الجدول ٤ - ٣ أعلاه، والجدول أ - ٦ في الملحق أدناه، أن الاقتصاد المحلي لم يتمكن من إيجاد فرص تشغيل جديدة في جميع القطاعات إلاّ بعد سنة ١٩٨١، وحينها بدرجة أكبر في الضفة الغربية وقطاع غزة. علاوة على ذلك، يشير الجدولان ٤ - ٢ و٤ - ٣ إلى أن التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة كان ينمو كلما صعب الدخول إلى إسرائيل، وخصوصاً في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣، ثم مرة أُخرى بعد سنة ١٩٩٣. وقد نما التشغيل المحلي بنسبة ٦,١٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣، موفراً ٥٩,٧٠٠ وظيفة جديدة، بينما قل عدد الوظائف في إسرائيل ٢٨,٢٠٠ وظيفة (أنظر الجدولين ٤ - ٢ و٤ - ٣). واستوعب قطاع الخدمات أكبر عدد من العاملين، مقارنة بقطاع البناء في إسرائيل. وتم تأمين ٤٨,٣٠٠ وظيفة في قطاع الخدمات الفلسطيني المحلي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، وهو عدد مشابه لعدد الوظائف الجديدة التي حصل عليها العمال الفلسطينيون في قطاع البناء الإسرائيلي (أنظر الجدول ٤ - ٣، والملحق/الجدول أ - ٦). إن هذا النمط في التشغيل يعكس عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب اليد العاملة المحلية، كما يعكس أهمية الطلب الخارجي. وعندما بلغ الدخول إلى إسرائيل ذروة صعوبته بعد سنة ١٩٩٣، استطاع الاقتصاد الفلسطيني توفير ١٦٢,١٠٠ وظيفة جديدة

في خمس سنوات (١٩٩٤ - ١٩٩٩)، أي انخفض عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة الذين استوعبتهم إسرائيل (الجدول ٤ - ٣). وكان ثلثا هذا النمو في الضفة الغربية لا في غزة، ورافق ذلك ارتفاع في البطالة بعد سنة ١٩٩٣، كاشفاً عن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تقليص اعتماده على إسرائيل (أنظر أيضاً الملحق/ الجدول أ - ٧).

إن تأثير دمج سوق العمل الفلسطينية في الدخل والأجور، وبالتالي في الاستخدام وفرص التشغيل، شجع اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل. وساهم ذلك في تحسين توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب استيعاب سوق العمل الإسرائيلية العمال غير المهرة من مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية، ومن ذوي الدخل المحدود (أبو الشكر ١٩٩٠). إلاّ إن هذا التحيز أدى أيضاً إلى انخفاض قيمة العمال المهرة (Angrist 1995; Sayre 2001). وعلاوة على ذلك، أدت الأجور التي حصل عليها العمال في إسرائيل إلى مضاعفة الأجور الفلسطينية الفعلية محلياً في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ (Arnon et al. 1997, p. 76). وشكل ارتفاع قيمة الأجور المحلية، إسوة بالقيود المفروضة على التجارة والاستثمار، أحد العوامل التي منعت رجال الأعمال الفلسطينيين من تشغيل العمال أو من الاستثمار في مشاريع تتطلب كثافة عمالية، الأمر الذي زاد في إضعاف قدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحلي على استيعاب قوته العاملة.

خاتمة

على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، أصبح السكان الفلسطينيون معتمدين بشدة على استيعاب سوق العمل الإسرائيلية لقوة العمل الفلسطينية المتزايدة. ومع تضاعف قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة نمو السكان السريع، ذهب عدد متزايد من الأفراد للعمل في إسرائيل. وقد استوعبت هذه السوق ثلثي الزيادة في قوة العمل في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، واستنفدت مصدر العاطلين عن العمل، وعجلت في الابتعاد عن التشغيل في الزراعة. إلاّ إن الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية لم يحسّن بالضرورة نمو التشغيل في الاقتصاد المحلي، وخصوصاً في قطاع غزة. بل بالأحرى انتقل التشغيل إلى قطاع الخدمات، وزادت تبعيته للطلب الخارجي والنظم الخارجية، أي الإسرائيلية.

بقيت سوق العمل الإسرائيلية مهمة جداً بالنسبة إلى عمال قطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يعد في إمكانهم الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للتشغيل بعد سنة ١٩٨٨، بينما استمرت الضفة الغربية في اعتمادها على تلك السوق حتى

التسعينيات. وحدث هذا التغيير في وقت كان عدد السكان الفلسطينيين ينمو بأكثر من ٣٪ سنوياً، وقوة العمل تنمو بأكثر من ٤٪ منذ سنة ١٩٩٣. وفي الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، مثل العمل في إسرائيل في المتوسط أقل من ١٢٪ من القوة العاملة في قطاع غزة، مقارنة بما يزيد على ٣٥٪ في الثمانينيات. وارتفعت البطالة في هذه الأثناء بمعدل ١٥٪ - ٣٢٪، مقارنةً بـ ٧٪ - ١٩,٦٪ في الضفة الغربية في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (الملحق/الجدول أ - ٧). وتدل هذه التغييرات على أن قطاع غزة انفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي، بينما استمرت الضفة الغربية في اندماجها فيه خلال التسعينيات.

الفصل الخامس

تسريح اليد العاملة وانتقالها من الضفة الغربية وقطاع غزة

لخّصنا في مراجعتنا لنظريات الهجرة في الفصل الأول منظورين رئيسيين لتحليل أسباب انتقال اليد العاملة: منظور الاختيار المنطقي الذي يشدد على دور الحوافز وتفاوت الأجور في انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، ومنظور الاقتصاد السياسي الذي يؤكد أهمية التغيير البنيوي. إلاّ إن الدراسات التي تتناول الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل بالبحث لا تشير في معظمها إلاّ نادراً إلى نظريات الهجرة، وإن فعلت، فهي تميل إلى التزام الإطار التحليلي للاختيار المنطقي (Dweik 1988; Olmsted 1994; Kadri 1998; Sayre 1999). وقد ركزت أغلبية هذه الدراسات على تحليل التأثيرات المفيدة والسلبية للاستخدام الفلسطيني في إسرائيل في الأجور المحلية، وإيجاد الوظائف والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (Angrist 1992, 1995, 1996; Kleiman 1992; Fischelson 1992; Shaban 1993; World Bank 1993; Arnon et al. 1997; IMF 1999). وافترض أغلب هذه الدراسات أن دمج الاقتصاد الفلسطيني الأصغر حجماً في الاقتصاد الإسرائيلي الذي يكبره سيشجع بالتأكيد على انتقال اليد العاملة، بسبب تفاوت مستويات الأجور على جانبي الخط الأخضر.

يناقش هذا الفصل الدور المحدود الذي أداه تفاوت الأجور بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، من حيث هو عامل محدود في تفسير تسريح اليد العاملة، ويبين أن تسريح العمال الفلسطينيين وانتقالهم إلى إسرائيل مرتبطان بطبيعة التغيير البنيوي الذي جرى داخل الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع الزراعة. كما يركز هذا الفصل على عملية تسريح العمال من الاقتصاد الفلسطيني إجمالاً، ومن قطاع الزراعة خاصة، وهي عملية ارتبطت بسياسة إسرائيل الاستعمارية ومصالحها الاقتصادية وأولوياتها الجغرافية. والسبب في التركيز على القطاع الزراعي ناجم عن أهمية هذا القطاع في التغييرات البنيوية التي حدثت للاقتصاد الفلسطيني على مدى العقود الأربعة الماضية، وعن كون ٣٠٪ - ٤٨٪ من مهاجري الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق الريفية (الفصل الرابع). كما أن للقطاع الزراعي أهمية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المتعلق بالأرض.

البطالة وتفاوت الأجور

تضفي نظرية الاختيار المنطقي للهجرة أهمية على مستويات البطالة في مناطق الأصل، بصفتها عاملاً دافعاً إلى الهجرة، كما ناقشنا ذلك في الفصل الثاني. وتشدد هذه النظرية على دور الأجور المتوقعة في المناطق المستقبِلة بصفتها عامل جذب مهماً (Harris and Todaro 1970). لكن البيانات المتوفرة عن قوة العمل الفلسطينية والإسرائيلية تشير مع ذلك إلى أنه لم يكن للبطالة ومستويات الأجور دور واضح أو مركزي في التأثير في دفع العمال إلى الهجرة.

البطالة والهجرة

إذا تعمقنا في دراسة معدلات البطالة في إسرائيل، نجد أنها لم تؤثر في تدفق العمال الفلسطينيين، على نقيض توقعات نموذج هاريس - تودارو.[١] ويبين الشكل ٥ - ١ أن معدلات بطالة الذكور الإسرائيليين في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ هبطت، بينما ارتفعت حصة استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل.[٢] وخلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٨، ارتفعت معدلات البطالة، بينما استمرت حصة قوة الضفة الغربية وقطاع غزة العاملة في سوق العمل الإسرائيلية في الارتفاع. وجاء هبوط عدد المهاجرين الفلسطينيين إلى إسرائيل في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، نتيجة القيود المتزايدة التي فُرضت على دخول اليد العاملة لا نتيجة ارتفاع معدلات بطالة الذكور الإسرائيليين كما توضح ذلك بيانات ما بعد سنة ١٩٩٣. إذاً لم يكن للبطالة في إسرائيل أثر ملموس في حث الهجرة الفلسطينية، وسبب ذلك على الأرجح أن المداومين من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا عادة من العاملين في وظائف متدنية الأجر في القطاعات التي لا تتطلب مهارات عالية كما ذكرنا في الفصلين الرابع والسادس.

من جهة أُخرى، خفض انفتاح سوق العمل الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين في سنة ١٩٦٨ معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٣٪ في سنة ١٩٦٨ إلى ٤٪ في سنة ١٩٧٠ (راجع الملحق/الجدول أ - ٢). وبقيت معدلات البطالة أقل من ٤٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ ثم ارتفعت إلى أكثر من ١٠٪ بعد سنة ١٩٩٥

(١) ليس هناك ما يدل على بطالة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، أو تمركزهم في قطاع غير رسمي، أو انتظارهم للحصول على عمل مأجور في القطاع الإسرائيلي الرسمي، وخصوصاً أن أغلبية العمال من المداومين.

(٢) استُخدمت معدلات بطالة الذكور، بدلاً من الإناث أو المجموع، بسبب كون أغلبية العمال الفلسطينيين في إسرائيل من الرجال.

الشكل ٥ - ١: نسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجمل العاملين في إسرائيل مقارنة بمعدلات بطالة الذكور الإسرائيليين، ١٩٧٠ - ١٩٩٩

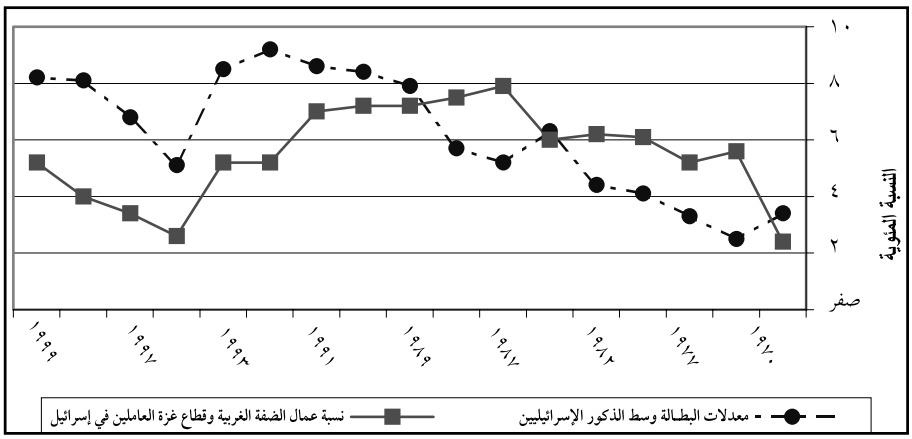

المصدر: الملحق/الجدول أ - ٤؛ Bank of Israel 2000, table 4.4.A.
ملحوظة: تشير النسبة المئوية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل إلى حصة الضفة والقطاع من قوة العمل الإسرائيلية.

(الشكل ٥ - ٢). واستمرت معدلات البطالة المحلية الفلسطينية ومعدلات الاستخدام في إسرائيل على علاقة عكسية بعضهما ببعض. ومن المهم أن نلاحظ في هذا الصدد أن بيانات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعكس مستوى اليد العاملة الفائضة أو غير المستعملة مباشرة (كما هو موضح في الفصل الخامس)، وبالتالي لا تستطيع أن تعكس وحدها مدى قوة عوامل الدفع المؤدية إلى الهجرة العمالية.

تفاوت الأجور والهجرة

إذا نظرنا إلى دور التفاوت بين الأجور الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين أمثالها في إسرائيل في تفسير الهجرة العمالية، نجد أنه اختلف على مدار أربع مراحل رئيسية،[٣] وأن الأجور في إسرائيل لم تكن عاملاً جاذباً بصورة عامة. وهذه المراحل الأربع تظهر أن الاتجاهات في تفاوت الأجور في الضفة الغربية

(٣) الأجور هي بقيمة الشيكل الإسرائيلي الجديد الفعلية في سنة ١٩٨٦. ونظراً إلى الدمج الاقتصادي بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، واستعمال الشيكل الإسرائيلي الجديد عملة رئيسية في المنطقتين، فإن مؤشرات الأسعار فيهما كانت متشابهة جداً.

الشكل ٥ - ٢: أعداد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل ومعدلات البطالة في المناطق المحتلة، ١٩٦٩ - ١٩٩٩

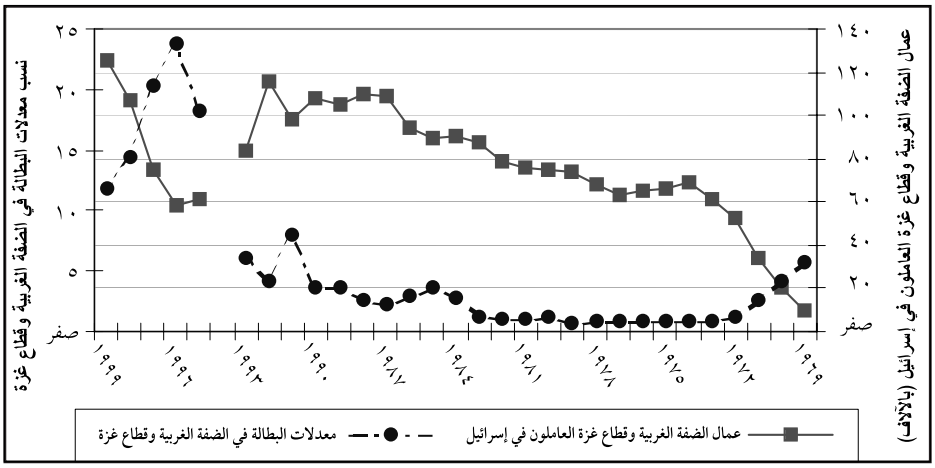

المصدر: الجدولان أ - ٢، أ - ٤ في الملحق أدناه.
ملحوظة: يشير المحور الأيمن إلى أعداد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل، بينما تشير الجهة اليسرى إلى البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقطاع غزة لا تفيد في تفسير الهجرة بقدر فائدتها في عكس مستوى الدمج والانفصال بين الطلب الإسرائيلي والطلب الفلسطيني على العمالة الفلسطينية. ويكمن جزء من صعوبة إثبات الدور الذي أداه تفاوت الأجور في تفسير انتقال العمال الفلسطينيين، في تأثر هذا التفاوت بالتغييرات التي جرت في سياسة إسرائيل بالنسبة إلى فتح الحدود مع الضفة الغربية وقطاع غزة، أو إغلاقها، في أوقات معينة.

عوامل الجذب، ١٩٦٨ - ١٩٧٣

كان للأجور في إسرائيل دور مهم في جذب العمال الفلسطينيين إلى العمل وراء الخط الأخضر في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣، أي بعد الاحتلال مباشرة؛ فقد كانت أجور الفلسطينيين في إسرائيل بالقيمة الفعلية لسنة ١٩٨٦ أعلى بـ ٨٠٪ على الأقل من الأجور المحلية في بداية سنة ١٩٦٨، لكن الفجوة بين أجور إسرائيل وأجور السوق المحلية ضاقت إلى نحو ٤٠٪ بحلول سنة ١٩٧٣ (الأشكال ٥ - ٣ أ، ب، ج). وعلى الرغم من زيادة عدد العمال، فقد ضاقت فجوة أجور العمل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، واتحدت بالنسبة إلى أجور قطاعي الزراعة والبناء (الشكلان ٥ - ٣ ب، ج). وكما ذكرنا في الفصل الرابع، استوعبت سوق العمل في إسرائيل خلال تلك الفترة العمال من القطاع الزراعي الفلسطيني

الشكل ٥ - ٣أ: التفاوت في الأجور بين الاستخدام في إسرائيل والاستخدام في الاقتصاد المحلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة، كل القطاعات، ١٩٧٠ - ١٩٩٨

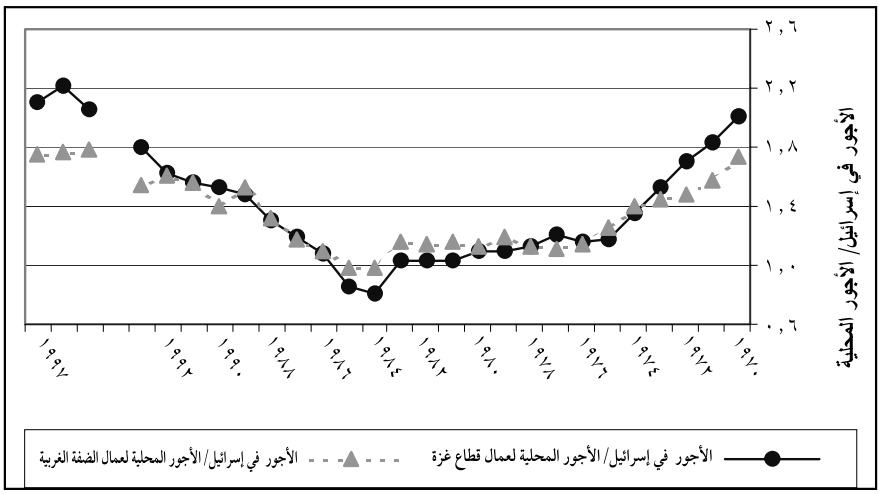

المصدر: ICBS 1975, 1980, 1990, 1994, *SAI*, tables 27.20, 27.23, 27.25; PCBS 1996, 1997, 1999, *LFS*, tables 38-42.

ملحوظة: الأجور في إسرائيل/الأجور المحلية = الأجور الفعلية في إسرائيل كنسبة لأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة بالشيكل الإسرائيلي الجديد وبسعر الصرف سنة ١٩٨٦.

الشكل ٥ - ٣ب: نسبة الأجور اليومية في إسرائيل إلى الأجور اليومية المحلية، الضفة الغربية

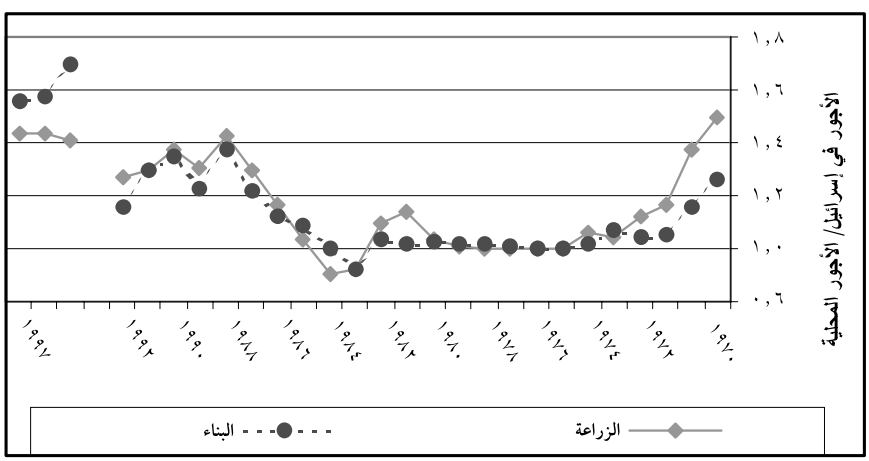

المصدر: المصدران أنفسهما في الشكل ٥ - ٣أ.

الشكل ٥ - ٣ج: نسبة الأجور اليومية في إسرائيل إلى الأجور اليومية المحلية، قطاع غزة

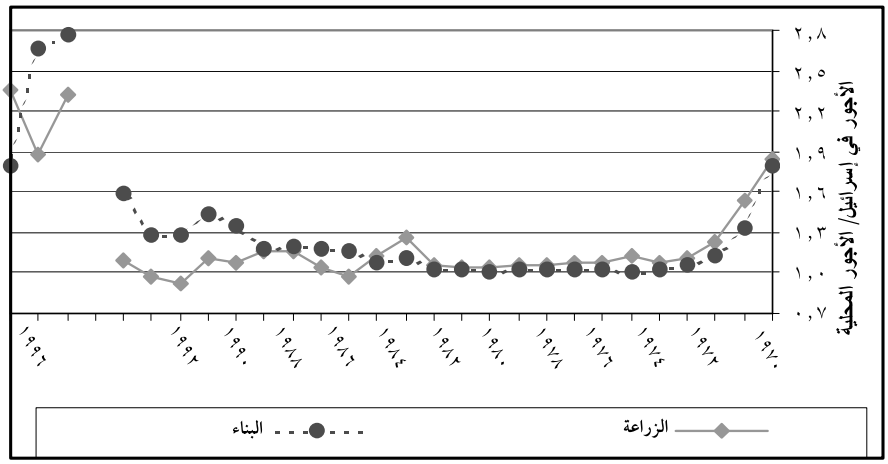

المصدر: المصدران أنفسهما في الشكل ٥ - ٣أ.

(١٧,٦٠٠ نسمة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣؛ الحسابات من الجدول أ - ٥ في الملحق أدناه) مستنفداً مستودع العاطلين عن العمل في تلك الفترة (راجع الملحق/ الجدول أ - ٢).

سوق العمل المشتركة لليد العاملة الفلسطينية، ١٩٧٣ - ١٩٨٧

واصلت اليد العاملة انتقالها بحرية إلى إسرائيل، على الرغم من استمرار تقلص الفارق بين أجور المستخدمين الفعلية في إسرائيل وبين أجور المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى بعد بلوغها قيمة سلبية في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦، إذ جرى في هذه الفترة تنفيذ برنامج الاستقرار الإسرائيلي بهدف تخفيض التضخم الرهيب الذي أصاب إسرائيل في أوائل الثمانينيات. وفي هذه الفترة توحدت سوق العمل لليد العاملة الفلسطينية، فتساوت الأجور على كلا جانبي الخط الأخضر. أمّا على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد كانت علاوة أجور العاملين في إسرائيل من قطاع غزة أقل من تلك التي حصل عليها عمال الضفة الغربية، وهو ما يشير إلى قوة الاندماج بين سوق العمل في قطاع غزة وسوق العمل في إسرائيل (الشكلان ٥ - ٣أ، ج). ولم تزدد الأجور في إسرائيل في تلك الفترة أكثر من ١٠٪ عن الأجور في السوق الفلسطينية، وهو فارق لا يكاد يكفي تغطية تكاليف السفر من الضفة الغربية وقطاع

غزة إلى إسرائيل. ويشير تساوي الأجور على جانبي الخط الأخضر في الفترة المذكورة إلى أن الأجور في إسرائيل لم تعد آلية جذب، على الأقل فيما يتعلق بقطاعي الزراعة والبناء، اللذين استوعبا ما يزيد على ٧٠٪ من إجمالي الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل. وبقيت البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل من ٣٪ (الملحق/الجدول أ - ٢).

تدمير «سوق العمل المشتركة»، ١٩٨٨ - ١٩٩٢

اتسمت الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢، وهي فترة الانتفاضة الأولى التي صاحبتها حالة عدم الاستقرار السياسي وصعوبة الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية، بارتفاع علاوة الأجور الفعلية للعمل في إسرائيل، بحيث كان في إمكانها جذب العمال إلى ما وراء الخط الأخضر. وقد انخفض في تلك الفترة عدد العمال المغادرين إلى إسرائيل، وخصوصاً من قطاع غزة، على الرغم من ازدياده مرة ثانية بعد حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١). كما كان عدد أيام العمل أكثر انخفاضاً بالنسبة إلى عمال قطاع غزة عنه بالنسبة إلى عمال الضفة الغربية.(٤)

مرحلة أوسلو وتفاوت الأجور، ١٩٩٣ - ٢٠٠٠

بدأت الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ مع بداية عملية السلام. وتظهر بيانات الاقتصاد الكلي أن تفاوت الأجور بين الاستخدام المحلي والاستخدام الإسرائيلي ارتفع ليصل إلى مستويات أعلى من تلك التي سادت في أوائل السبعينيات، بينما واصل عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل الهبوط، واستمر تباعد سوقي اليد العاملة الإسرائيلية والفلسطينية، وخصوصاً بين إسرائيل وقطاع غزة. فقد كانت الأجور في إسرائيل أعلى ضعفين ونصف ضعف من الأجور في قطاع غزة، و١,٦ مرة من الأجور في الضفة الغربية (الشكلان ٥ - ٣ب، ج). وعادت الأجور في إسرائيل إلى الظهور مرة ثانية كآلية جذب في تلك الفترة، بينما قامت البطالة بدور عامل دفع مهم، مسجلة في سنة ١٩٩٦ مستوى لم يسبق له مثيل هو ٣٢,٥٪ في قطاع غزة و١٩,٦٪ في الضفة الغربية (الملحق/الجدول أ - ٧).

(٤) انخفض متوسط عدد أيام العمل لعمال قطاع غزة من ٢٢,٠ يوماً إلى ١٥,٦ يوماً خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩، ومن ٢٢,٥ يوماً إلى ١٨,٩ يوماً لعمال الضفة الغربية في الفترة نفسها (ICBS 1992, *JSGAS*).

تفاوت في الأجور أم انعدام فرص العمل؟

حاولت دراستان رئيسيتان، إحداهما لدويك (Dweik 1988) والأُخرى للقادري (Kadri 1998)، في إطار نموذج هاريس - تودارو تقويم دور تفاوت الأجور في تحديد المشاركة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية. ويجادل المؤلفان في أن الفلسطينيين لم ينجذبوا إلى إسرائيل بسبب الأجور الأعلى، على نقيض توقعات النماذج من نمط هاريس - تودارو، وإنما دفعوا إليها دفعاً لانعدام فرص العمل في السوق المحلية.(٥)

يعتمد دويك، في تصويره دور عوامل الدفع، على البيانات المقطعية المستعرضة (cross-sectional) المبنية على مسح صغير للعمالة أجراه أبو الشكر (١٩٨٧) في صيف سنة ١٩٨٤ وصيف سنة ١٩٨٥.(٦) وبنى دويك معادلتين لتحديد الدخل (واحدة للمناطق المحتلة والأُخرى لإسرائيل) مستنداً إلى عمل كل من تودارو (Todaro 1969) وجاستد (Sjaastad 1962)، وجعل معادلة قرار الهجرة دالة لتفاوت الأجور، والأجور المتوقعة (ناتج ضرب الأجور في إمكان إيجاد العمل)، وعمر الشخص، وحجم الأسرة، ومكان السكنى.(٧) ومن نتائجه المثيرة أن حجم الأسرة وسن الشخص يؤديان دوراً مهماً في التحفيز على الهجرة، وأن النزوع إلى الهجرة يزداد إذا كان الشخص من مخيمات اللاجئين أو من المناطق الريفية، وكلما صغرت سنه. ويقول دويك إن قوة عوامل الدفع تتضح من مواصلة العمال الفلسطينيين السفر إلى إسرائيل على الرغم من أن الأجور الفعلية في الوطن كانت أعلى من الأجور في إسرائيل خلال ١٩٨٤ - ١٩٨٥. ويدعي دويك أن ما وجده «يناقض النظرية الاقتصادية التقليدية التي تجادل في أن

(٥) تناولت دراستان أُخريان موضوع الهجرة الفلسطينية (Sayre 1999) و(Olmsted 1994) وذلك باستعمال نماذج أكثر تقدماً للاختيار المنطقي. ركزت الدراسة الأُولى على سلوكيات وتحديد سوق العمال الفلسطينيين في مواجهة الهجرة إلى الوطن، والتذبذب المتزايد لدخول اليد العاملة إلى إسرائيل. وانصب اهتمام الدراسة الثانية على دور السلوكيات العائلية، وخصوصاً فيما يتعلق بأدوار الجنسين، في تحديد فرص التعليم والهجرة للذكور والإناث في منطقة بيت لحم.

(٦) تكونت عينته من ٧٠٠ فرد، يشير ٤٠٪ منها إلى الفلسطينيين المداومين في إسرائيل، و٦٠٪ إلى العمال المحليين. وهاتان النسبتان مشابهتان لتوزيع العمال بين سوقي العمل المحلية والإسرائيلية كما يذكر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي (أنظر أيضاً الملحق/الجدول أ - ٤).

(٧) المتغيرات التي اختارها كمحددات لمعادلة الدخل هي: العمر؛ المستوى التعليمي؛ عضوية اتحاد عمال؛ الخبرة العملية؛ نوعية العمل؛ مكان الإقامة.

لنسب الهجرة علاقة عكسية بمستوى الدخل في الوطن، وعلاقة إيجابية بمستوى الدخل في مكان السفر» (Dweik 1988, p. 180). وكذلك يثبت دويك قوة عوامل الدفع بنتائج معادلته لقرار الهجرة، وبأن أكثر من ٥٧٪ من كل المستجيبين للمسح سجلوا انعدام فرص العمل في الوطن سبباً لهجرتهم إلى إسرائيل، بينما لم يقل أكثر من ١١٪ إن الأجور الأعلى في إسرائيل هي الدافع إلى هجرتهم. وتسمح له هذه النتائج بالقول جدلاً إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة، كما هو واضح من قلة فرص العمل المحلية، هو ما سبب الهجرة (Dweik 1988, pp. 180-220).

لكن تحليل دويك محدود لسببين رئيسيين؛ فمن الناحية التجريبية، تستند حجته بشأن قوة عوامل الدفع، وبصورة كاملة، إلى بيانات تخص سنتين استثنائيتين. وبينما تستند بياناته إلى فترة قصيرة جداً، فإن المؤلف نفسه مدرك أن الأجور في الاقتصاد المحلي كانت أعلى منها في إسرائيل في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ نتيجة التضخم وسياسة الاستقرار المالي التي اتبعتها إسرائيل في تلك الفترة، وقد انتقل تأثيرهما فيما بعد إلى الاقتصاد الفلسطيني.[٨] أمّا من الناحية المفاهيمية، فإن دويك لم يوضح لماذا كانت أغلبية المهاجرين من الأرياف أو من مخيمات اللاجئين، أو من المنضمين حديثاً إلى القوة العاملة، بدلاً من كونهم من العمال المهرة والأوفر حظاً من حيث التعليم. كما لا يبحث دويك في تحديد القطاعات التي قلّت فيها فرص الاستخدام محلياً وما هي آليات الاحتلال الإسرائيلي التي حدّت من طاقة الاستيعاب المحلية. وكما ناقشنا في الفصل الرابع (الجدول ٤ - ٣)، كانت فرص العمل في الاقتصاد المحلي محدودة حتى سنة ١٩٨٧، وبصورة خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، وإنْ لم تكن كذلك في قطاع الخدمات.

أمّا تحليل القادري لانتقال العمال الفلسطينيين، فإنه أكثر تفصيلاً من تحليل دويك؛ إذ إنه يعتمد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨، ويسعى لتعريف العوامل المحددة لإمداد إسرائيل باليد العاملة و«اختبار تأثير تفاوت الأجور بين إسرائيل والضفة الغربية في قرار المداومة في إسرائيل اختباراً تجريبياً» (Kadri 1998, p. 1139). ويجادل القادري، من منطلق نموذج هاريس - تودارو، في أن العمال الفلسطينيين يواجهون سوق عمل واحدة متكونة من ثلاثة قطاعات. فالشخص العاقل الذي يسكن الضفة الغربية يتعين عليه أن يقرر إمّا أن يعمل في القطاع الزراعي (الذي يعتبره القادري قطاع كفاف) وإمّا في

(٨) لم يكن الانخفاض في الدخل فورياً، وذلك بسبب تأثير الدينار الأردني الذي كان عملة رسمية في الضفة والقطاع.

قطاع الصناعات المنزلية في الضفة الغربية، وإمّا في إسرائيل. وتنص مسلمة القادري المركزية على أن المشاركة في إسرائيل جزء من قرار الشخص بأن يمارس نشاطاً اقتصادياً. ويعتبر القادري هذا القرار دالة لأربعة متغيرات تابعة: الأجور المتوقعة في الجهة المقصودة والاقتصاد المحلي (ناتج ضرب الأجور في معدلات الاستخدام في المكانين)؛ تفاوت الأجور بين المكانين؛ الاستخدام في الضفة الغربية (١ - البطالة في الضفة الغربية)؛ قطاع الاستخدام في إسرائيل (مسجل كمتغير صوري). إن اشتمال التحليل على الاستخدام القطاعي في إسرائيل مهم جداً لأنه يسلط ضوءاً على طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمل الفلسطيني.

إن التحليل الارتدادي الذي قام به القادري فيما يتعلق بمشاركة القوة العاملة في إسرائيل على الأجور المتوقعة، والاختلاف بين الأجور في إسرائيل والضفة الغربية على التوالي، ومعدلات الاستخدام، تقودنا كلها إلى ثلاثة استنتاجات. أولاً، تبين معدلات الاستخدام أنها مهمة إحصائياً في تحديد المشاركة في سوق العمل ككل، أسوة بالمشاركة في قطاع البناء الإسرائيلي. وهو أمر يثير الاهتمام بقدر ما يشير إلى قوة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين في هذا القطاع. ثانياً، نجد أن الأجور المتوقعة (أو بمعنى آخر: ناتج ضرب إمكان الاستخدام في تفاوت الأجور) هي الأُخرى مهمة إحصائياً، لكننا نجد أن مرونة اليد العاملة المعروضة متدنية.[٩] ويجادل القادري في أن هذا الاكتشاف يتناقض وفرضية لويس الخاصة بالمرونة اللانهائية للعمالة المعروضة في الدول النامية، مع كونه متفقاً مع النتائج التجريبية في مختلف الدول النامية (Banerjee and Kanbur 1981). وبالتالي فإن اليد العاملة المعروضة غير المرنة هي انعكاس آخر لنسب المشاركة المتدنية وسط السكان الفلسطينيين ممن بلغوا سن العمل، كما ناقشنا ذلك في الفصل الرابع، مع أنها تعكس أيضاً محدودية فرص الاستخدام.

ثالثاً، يكتشف القادري أن تفاوت الأجور، بحد ذاته، والمنفصل عن مسألة إمكان الاستخدام، لا يشكل أهمية إحصائية في تفسير المشاركة في سوق العمل الإسرائيلية. بمعنى آخر: لا تقوم الأجور في إسرائيل على جذب العمال. فالقادري لا يجد تفاوت الأجور مهماً إحصائياً إلاّ عندما يأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين دخل الكفاف من الزراعة في الضفة الغربية وبين الأجور في إسرائيل، إذ يصبح للتفاوت

(٩) طبقاً للقادري فإن معامل الأجر المتوقع، أو مرونة اليد العاملة المعروضة، هو ٥٪، أي ليس مرناً للغاية (Kadri 1998, p. 1142). والمرونة المنخفضة للعمالة هي أمر ذكره أيضاً البنك الدولي (World Bank 1993) وأنغريست (Angrist 1996) وأرنون وزملاؤه (Arnon et al. 1997).

في الأجور حينها أهمية إحصائية على مستوى ١٠٪.[١٠] ويترجم القادري هذه الاكتشافات على أنها تعني أن سبب الهجرة العمالية إلى إسرائيل هو الفاقة.[١١] ويكشف تحليل القادري أن المشاركة في سوق العمل الإسرائيلية ناتجة من السعي لإيجاد فرص العمل، وليست بالضرورة بحثاً عن أجور أعلى، كما أنها تشير إلى أهمية أخذ خصوصية القطاع الزراعي الفلسطيني في الاعتبار عند تفسير الهجرة وأبعادها.

إلاّ إن دراستي القادري ودويك تعانيان مشكلتين رئيسيتين. أولاً، إن نتائجهما متوقعة نتيجة طبيعة البيانات المنتقاة. فتحليل القادري مستند إلى بيانات الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨، وهي فترة الدمج الكامل لسوقي العمل الإسرائيلية والفلسطينية. فلو تمعن في بيانات ما قبل سنة ١٩٧٤، أو ما بعد سنة ١٩٨٨، لبرز تفاوت الأجور مرة أُخرى كعامل جذب مهم (الأشكال ٥ - ٣ أ، ب، ج). ثانياً، يخفق تحليلا القادري ودويك، مثلهما مثل النماذج المستعملة فيهما، في دراسة التغييرات البنيوية التي جرت، وخصوصاً في القطاع الزراعي، والتي توضح الأسباب الضمنية لتسريح اليد العاملة. فالمهم هنا ليس دحض صحة الأجور أو عوامل الدفع بحد ذاتها، وإنما تحديد العناصر البنيوية التي تفسر سبب كون تفاوت الأجور ظاهرة دفع أو جذب، وكيفية قيامها بدور مهم في تفسير الهجرة أو عدم قيامها.

التغييرات البنيوية في القطاع الزراعي وانتقال اليد العاملة

كنا أشرنا في الفصل الثاني إلى أن تحول الاقتصاد الفلسطيني من زراعي إلى اقتصاد أساسه الخدمات وتابع لإسرائيل كان بين التغييرات البنيوية الأهم التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧. وقد انخفضت حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية من ٣٤,٨٪ في سنة ١٩٧٠ إلى أقل من ١٦٪

(١٠) يعتبر القادري أن الأجور المذكورة في الضفة والقطاع، إن كانت أجور العمال في إسرائيل أو الأجور المحلية، تشير إلى الأجور الصافية لا إلى الأجور الإجمالية. وتستند هذه الفرضية إلى اعتقاد أن العمال الذين تم استجوابهم في مسوح العمل التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي يشيرون إلى الدخل الذي يستلمونه في أيديهم، وبالتالي إلى الأجر الصافي.

(١١) يبين الشكل ٥ - ٣ أ أن الأجور في قطاع الزراعة بين العاملين في إسرائيل وفي السوق المحلية لم تتفاوت كثيراً بل تساوت تقريباً في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤، ولم تكن بالتالي قادرة فعلاً على تأدية دور في حث العمال على الهجرة إلى إسرائيل.

في سنة ١٩٩١، وانخفضت في قطاع غزة من ٣١٪ إلى ١٨٪ على التوالي (راجع الجدول ٢ - ٢). أمّا من ناحية الاستخدام، فقد استوعبت الزراعة أقل من ٢٨,١٪ من قوة عمل الضفة الغربية في سنة ١٩٩١، بالمقارنة مع ٤٤,٨٪ في سنة ١٩٦٩. وفي قطاع غزة، استخدم القطاع الزراعي ٢١,٦٪ من الأفراد العاملين في سنة ١٩٩٣ مقارنة بـ ٣٣,١٪ في سنة ١٩٦٩ (ICBS 1973, *SAI*, p. 714؛ راجع أيضاً الجدول ٢ - ٢).

إن انخفاض اليد العاملة الزراعية في صيرورة التغيير البنيوي ظاهرة شائعة في الدول النامية (Hakimian 1990; Byres 1995). لكن خصوصية التغيير الزراعي الفلسطيني تكمن في كونه لم يرتبط بسياسة تطور ونهج تنموي صناعي أو بفعل اندماج في السوق العالمية، بل إن التغيير الزراعي الفلسطيني وتسريح اليد العاملة من قطاع الزراعة كانا مرتبطين بخصوصية السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني عامة، وتجاه مسألة السيطرة على الأرض خاصة.

بنية قطاع الزراعة

كان القطاع الزراعي الفلسطيني نشيطاً ومنفتحاً على الأسواق الخارجية عند احتلال إسرائيل الضفة الغربية (مساحتها ٥,٦٥ ملايين دونم) وقطاع غزة (مساحته ٠,٣٦٥ مليون دونم) في سنة ١٩٦٧، إذ كان ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية و٥٠٪ من مساحة قطاع غزة أرضاً مزروعة تزود الأسواق المحلية والأردنية بأغلب حاجاتها الاستهلاكية الزراعية. وكان لقطاع غزة مجال متطور لإنتاج الحمضيات وتصديرها (UNCTAD 1993b).[١٢]

لكن البنية الزراعية في الضفة والقطاع اتسمت بالتجزئة وعدم المساواة (UNCTAD 1993b; World Bank 1993). فوفق التعداد السكاني لسنة ١٩٦٧، وهو التعداد الوحيد الذي أجري حتى الآن (سنة ٢٠٠٥)، كان ٤٨٪ من مُلاّك الأراضي في الضفة الغربية و٦٨,٧٪ من مُلاّك الأراضي في قطاع غزة يعملون في قطع أراض تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً (راجع الجدول ٥ - ١). وفي الوقت ذاته، كان لمُلاّك الأراضي الكبار حصة الأسد في الأرض المزروعة، وبالذات في قطاع غزة، حيث ملك ٤,١٪ فقط من جميع كبار المُلاّك ثلث مجموع المناطق المزروعة

(١٢) من ناحية إنتاج الخضروات، على سبيل المثال، أنتجت الضفة الغربية ما مجموعه ١٧٠,١٠٠ طن في سنة ١٩٦٦ مقارنةً بـ ١٦٧,٦٠٠ طن في سنة ١٩٧٨ (الملحق/الجدول أ - ١١). وفي قطاع غزة كان ١٨٧,٠٠٠ دونم، أي ٤٠٪ تقريباً من إجمالي مساحة القطاع الكلية، مزروعة في سنة ١٩٦٧، وكانت في أغلبيتها مزروعة بأشجار الحمضيات (Roy 2001, p. 224).

(أكثر من ١٠٠ دونم)، بينما سيطر ٨,٦٪ من كبار مُلاّك الأراضي على ٣٨٪ من الأرض (أكثر من ١٠٠ دونم) في الضفة الغربية (راجع الجدول ٥ - ١).

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، تقلب حجم قطع الأراضي المزروعة بصورة عامة في الضفة الغربية، لكنه تقلص مقارنة بحجمها في سنة ١٩٦٥. ويقدَّر أن مساحة الأرض المزروعة في الضفة الغربية انخفضت بنسبة ٢٧٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٢ (من ٢,٤٣ مليون دونم إلى ١,٧٩ مليون دونم) (Butterfield et al. 2000) (الملحق/الجدول أ - ١١). وكان هناك بعض المحاولات في قطاع غزة لزراعة الأراضي التي لم يسبق استعمالها، الأمر الذي رفع مساحة الأرض المزروعة من ١٧٥,٥٠٠ دونم في سنة ١٩٧٨ إلى ١٩٥,٤٠٠ دونم في سنة ١٩٩٢ (الملحق/ الجدول أ - ١١). لكن قطاع غزة فقد ٢٠٪ من أراضيه نتيجة المصادرات خلال ١٩٦٧/١٩٦٨ (Roy 2001, p. 224)، ومع ذلك يصعب تقويم التغييرات التي طرأت على بنية ملكية الأراضي، وذلك بسبب عدم إجراء أي تعداد سكاني زراعي حتى سنة ٢٠٠١، علماً بأن التعداد في تلك السنة لم يتضمن أي معلومات مفصلة عن التوزيع الاستملاكي للأراضي الزراعية.(١٣)

الجدول ٥ - ١: توزيع الأراضي بحسب مساحة القطعة في الضفة الغربية (١٩٧٠) وقطاع غزة (١٩٦٨)

حجم الوحدة (بالدونم)	مساحة القطعة		٪ إجمالي المنطقة المزروعة		٪ المُلاّك* في إجمالي القطع	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
١ - ٢٠	٢٢٠,١٠٠	٤٠,٣٦٠	١٠	٢١,٩	٤٨,٠	٦٨,٧
٢١ - ٥٠	٤٩٩,٧٠٠	٤٧,١٨٠	٢٤	٢٥,٦	٢٩,٦	٢٠,١
٥١ - ١٠٠	٥٧٩,٥٠٠	٣٦,٨٤٠	٢٨	٢٠,٠	١٣,٨	٧,١
أكبر من ١٠٠	٧٩١,٨٠٠	٥٩,٨٩٧	٣٨	٣٢,٥	٨,٦	٤,١
المجموع	٢,٠٩١,١٠٠	١٨٤,٢٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: UNCTAD 1993b, table 1.1; Kahan 1987, table 2.2.

* يشير مصطلح «المُلاّك» أيضاً إلى المستأجرين.

(١٣) خطط الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإجراء تعداد زراعي في سنة ٢٠٠٠، لكن التعداد تأجل بسبب انتفاضة الأقصى.

مصادر اليد العاملة المعروضة

من ناحية استخدام اليد العاملة، اعتمد قطاع الزراعة الفلسطينية على أفراد الأسرة ونظام المزارعة (sharecropping)، وخصوصاً في الضفة الغربية. ويشير تعداد سنة ١٩٦٧ السكاني إلى أن ٤٣٪ من أُسر الضفة الغربية كانت تمتلك أراضيها، مقارنةً بـ ١٤٪ في قطاع غزة. لكن نظام المزارعة بقي مهماً على الرغم من أن البيانات المتوفرة قللت من تقديره (Kahan 1987; UNCTAD 1993b). وكان المستأجرون مسؤولين عن ٥٠٪ - ٦٠٪ من كل المزارع التجارية في مناطق الفلاحة المكثفة، مثل أريحا وجنين وطولكرم (UNCTAD 1993b, p. 44)، وانقسموا عادة إلى ثلاثة أنواع: إمّا «مستأجرون نقداً»، وخصوصاً في قطاع غزة ومناطق الضفة الغربية العاملة في زراعة الخضروات؛ وإمّا «مستأجرون بضمان عيني» ممن عملوا بنمط المزارعة التقليدي الذي كان بارزاً جداً في فلاحة غور الأردن التي كانت تتطلب يداً عاملة مكثفة؛ وإمّا مستأجرو «الثلث»، الذين سادوا في مجال قطاف الزيتون. وبقي إنتاج الزيتون المجال الأكبر للزراعة في الضفة الغربية، مساهماً بما نسبته ٢١٪ - ٤٠٪ من إجمالي ناتج المحاصيل في الثمانينيات (الحسابات من: ICBS 1987, *JSGA*, p. 37).

كانت نسبة العمال غير المُلاّك والعاملين بالأجر في الزراعة الفلسطينية عالية جداً في قطاع غزة في سنة ١٩٦٨؛ إذ مثّل العاملون بالأجر ١٤٪ من كل العاملين في الزراعة في الضفة الغربية، و٥٧,١٪ في قطاع غزة في السنة المذكورة (Kahan 1987, p. 128). وسيكون هذا الرقم أعلى إذا أضفنا إلى البيانات اللاجئين المشتغلين بالزراعة. إلاّ إن هناك من يجادل في أن اللاجئين في الضفة الغربية نزعوا إلى الدخول في علاقات مزارعة مع أصحاب الأملاك بدلاً من مجرد العمل معهم كعمال مأجورين (Kahan 1987; Tamari 1981).

تلا احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة تطوران مهمان أثّرا في اليد العاملة الزراعية هناك. أولهما، حدوث انخفاض مطلق في عدد العمال، وخصوصاً المأجورين منهم، في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧؛ ففي هذه الفترة ترك ٦١٠٠ أجير من الضفة الغربية و٩٨٠٠ من قطاع غزة قطاع الزراعة الفلسطيني للعمل في إسرائيل (الحسابات من الجدول ٥ - ٢). وبعد سنة ١٩٧٥، استوعبت الزراعة الإسرائيلية عدداً أكبر من العمال الفلسطينيين المأجورين من الزراعة الفلسطينية. وقد بلغ العدد الكلي لعمال قطاع غزة المستخدمين في قطاع الزراعة الإسرائيلي في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧، ٩٠٠٠ - ٩٧٠٠ عامل بأجر، وهو عدد فاق إجمالي المستخدمين

والمأجورين في قطاع الزراعة في غزة (راجع الجدول ٥ - ٢). وانخفض عدد المُلاّك والمستأجرين للمزارع في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بنسبة ١٥٪ تقريباً، من ٣٤,٠٠٠ إلى ٢٧,٤٠٠ في الضفة الغربية، وتراوح ما بين ٥٠٠٠ و٧٤٠٠ عامل في قطاع غزة (الجدول ٥ - ٢).

أمّا التطور الثاني فهو أن عدد العمال الزراعيين محلياً ارتفع بعد سنة ١٩٨٧. ففي حين سرح قطاع الزراعة عماله، حتى سنة ١٩٨٧، أصبح مستوعباً للعمال خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٣، وارتفع حجم الاستخدام في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بإسرائيل بعد سنة ١٩٩٣، بسبب تشديد القيود على دخول العاملين إلى إسرائيل (الجدول ٥ - ٢). وكان تأثير ذلك واضحاً في قطاع غزة؛ إذ فقد ٥١٠٠ من عمال القطاع وظائفهم في إسرائيل مقارنة بـ ٢٢٠٠ عامل من الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣. وفي الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، صار قطاع الزراعة الفلسطينية مصدر رزق مرة أُخرى، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث استوعب خلال تلك الفترة ٢٠,٣٠٠ عامل جديد، مقارنةً بـ ١١,٩٠٠ عامل في الضفة الغربية (الجدول ٥ - ٢). وهبطت حصة الزراعة في الاستخدام الكلي مقارنةً بالفترة السابقة على سنة ١٩٩٣، وارتبطت بتصعيب الدخول إلى إسرائيل، فتراوحت خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ بين ١٢٪ و١٩٪ من إجمالي الاستخدام المحلي في الضفة الغربية، وبين ٦٪ و١٧٪ في قطاع غزة (MAS 2001, p. 166). وقد بقيت الزراعة فيما بعد مصدراً ضئيلاً للعمل والدخل، وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية.

إن تجربة القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة لجهة تسريح العمال، ولا سيما المأجورين منهم، حتى أواسط الثمانينيات، مرتبطة بسياسات إسرائيل الزراعية والتجارية والاستيطانية في الضفة والقطاع. وقد اتسمت هذه السياسات بثلاثة تحولات دورية رئيسية أثرت في آلية التغيير الزراعي في فلسطين. ففي السبعينيات، شجعت السياسات الإسرائيلية نمو الزراعة الفلسطينية بينما أعاقته في الثمانينيات. وفي التسعينيات، وعدت عملية أوسلو للسلام بتحسين التنمية الزراعية لكن من دون تحريرها من نير السيطرة الإسرائيلية. غير أن سياسة إسرائيل دأبت، خلال العقود الأربعة الماضية، على الحد من تراكم رأس المال الفلسطيني، ومنع الزراعة الفلسطينية من منافسة نظيرتها الإسرائيلية، وفرض أقصى حد من السيطرة الإسرائيلية على أكبر مساحة من أراضي الضفة والقطاع.

الجدول ٥ - ٢: توزيع العمال المستخدمين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤ (بالآلاف)

السنوات	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	إجمالي العاملين في قطاع الزراعة المحلي	المزارعون المستخدمون في قطاع الزراعة المحلي	العمال المأجورون في قطاع الزراعة المحلي	العمال المأجورون في قطاع الزراعة الإسرائيلي	إجمالي العاملين في قطاع الزراعة المحلي	المزارعون المستخدمون في قطاع الزراعة المحلي	العمال المأجورون في قطاع الزراعة المحلي	العمال المأجورون في قطاع الزراعة الإسرائيلي
١٩٧٠	٤٢,٥	٣٤,٠	٨,٥	٢,٦	١٦,٩	٦,٠	١٠,٩	٢,٤
١٩٧٣	٣٠,٠	٢٦,٠	٤,٠	٣,٤	١١,٨	٥,٠	٦,٨	٨,٤
١٩٧٤	٣٦,٢	٢٧,٤	٨,٨	٤,٥	١١,٨	٦,٠	٥,٨	٨,٦
١٩٧٧	٣١,٠	٢٨,١	٢,٩	٤,٥	١٢,٦	٧,٠	٥,٦	٥,٦
١٩٨٠	٣١,٧	٢٨,٩	٢,٨	٤,٠	٨,٩	٧,٠	١,٩	٦,٣
١٩٨٥	٢٨,٤	٢٥,٨	٢,٦	٥,١	٨,٨	٦,٧	٢,١	٩,٠
١٩٨٧	٢٩,٨	٢٧,٤	٢,٤	٦,٢	٨,٧	٧,٤	١,٣	٩,٧
١٩٩٠	٣٧,٨	٣٦,٠	١,٨	٥,٥	١٢,٤	٨,٧	٣,٧	٦,٨
١٩٩٣	٣٧,٤	٣٤,٨	٢,٦	٤,٠	١٦,٥	١٣,٢	٣,٣	٤,٦
١٩٩٥	٣٢,٧	–	–	٥,٧	١١,٩	–	–	١,٠
١٩٩٧	٤٦,٩	–	–	–	٦,٢	–	–	–
٢٠٠٠	٤٤,٦	–	–	١٠,٤	٣٢,٢	–	–	٢,٧
٢٠٠٤	٤٢,٦	–	–	٢,٣	٣٤,٠	–	–	٠,١
التغير الكلي للفترة (بالآلاف)								
١٩٧٠ - ١٩٨٠	-١٠,٨	-٥,١	-٥,٧	١,٤	-٨,٠	١,٠	-٩,٠	٣,٩
١٩٨٠ - ١٩٨٧	١,٩	١,٥	-٠,٤	٢,٢	٠,٢	٠,٤	-٠,٦	٣,٤
١٩٨٧ - ١٩٩٣	٧,٦	٧,٤	٠,٢	-٢,٢	٧,٨	٥,٨	٢,٠	-٥,١
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١١,٩	–	–	٤,٨	٢٠,٣	–	–	١,٧
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤	٢,٠	–	٢,٥	–	٢,٢	–	–	-١,٦

المصدر: ICBS 1980, 1985, 1994, *SAI*, tables 27.22, 27.24, 27.25; ICBS 1988, 1990, 1993, *JSGAS*, tables 11-15; PCBS 2001, *LFS*, tables 20-21.

ملحوظة: يشير مصطلح «المزارعون» أيضاً إلى المستأجرين.

سياسة الأراضي والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

زودت سياسة الأراضي والمياه الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الإطار المؤسساتي الرئيسي الذي حدد نمط التغيير الزراعي الفلسطيني. وكما أوضحنا في الفصل الثالث، فرضت إسرائيل قيوداً على فرص استفادة الفلسطينيين من أرضهم منذ سنة ١٩٦٧، وذلك من خلال منعهم من تسجيل حقوقهم في الملكية. وأدى ذلك بالتالي إلى الحد من مجال التوسع الزراعي والاستثماري في القطاع. وفي سنة ١٩٨٣، حرمت إسرائيل الفلسطينيين زراعة أراضيهم من دون حيازة رخصة صادرة عن الحاكم العسكري (أمر عسكري رقم ١٠٣٩). وأدت مصادرة إسرائيل أراضي فلسطينية، وإعلانها ٣٩٪ على الأقل من مساحة الضفة الغربية و٢٧٪ من مساحة قطاع غزة «أرضاً مملوكة من الدولة الإسرائيلية»، عملياً، إلى فرض نظام تسييج، فمُنع الفلسطينيون من حرية الوصول إلى موارد الرعي والأراضي القابلة للزراعة. وعلاوة على ذلك، رفضت إسرائيل القيام بأي إصلاحات زراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبقت على بنية الأراضي كما كانت في سنة ١٩٦٧، وهو ما عنى أن فرصة إعادة توزيع الأراضي وزيادة إنتاجيتها الزراعية، وما يترتب على ذلك من نتائج من حيث تسريح اليد العاملة، بقيت كلها محدودة.(١٤)

كما أثرت سياسة المياه الإسرائيلية في التغيير الزراعي في فلسطين بإعاقتها استفادة الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية؛ إذ تم دمج مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة (المياه الجوفية والآبار) ضمن نظام المياه الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧، وسيطرت إسرائيل على توريد المياه إلى المنازل والمزارع الفلسطينية. وفي سنة ١٩٧٠، قللت إسرائيل بشدة من توريد مياه نهر الأردن إلى الفلسطينيين، الأمر الذي حد من التوسع الزراعي الفلسطيني في غور الأردن، الذي مثل ٤٧,٥٪ من مجموع الأرض المروية في الضفة الغربية (Isaac and Shuval 1994). وعلاوة على ذلك،

(١٤) كثيراً ما كان الإصلاح الزراعي في الدول النامية من العناصر الأكثر أهمية في تسريح العمال، وخصوصاً بين المزارعين غير المُلاّك والمأجورين (راجع Hakimian 1990 بالنسبة إلى إيران، وكذلك Abdel-Fadil 1975 و Hanson 1991 و Dyer 1997 بشأن تأثير الإصلاح الزراعي في التغيير الزراعي في مصر). أمّا في إسرائيل، فإن تطوير النظام الزراعي الجماعي، سواء على شكل الكيبوتس أو الموشاف، والموجه من وزارة الزراعة ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، قام بدور مهم في إعادة توزيع الأراضي وتسهيل النمو الزراعي الإسرائيلي (Aharoni 1991; GATT 1997).

فرضت إسرائيل في سنة ١٩٧٥ قيوداً على استعمال مياه الآبار الجوفية، وحددت كميات ضخ المياه المسموح باستخدامها للأغراض الزراعية. ولم تتغير هذه الكميات حتى سنة ١٩٨٦، حين انخفضت بنسبة ١٠٪ (World Bank 1993, vol. 4, p. 20). وعلى الرغم من أن طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية كانت تستعيد ٦٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً في الثمانينيات، فإنه لم يُسمح للفلسطينيين باستعمال سوى ١١٠ - ١٣٢ مليون متر مكعب سنوياً (World Bank 1993, vol. 4, pp. 20-21). أمّا في قطاع غزة، فقد بلغ مقدار استعمال المياه الجوفية ٩٥ مليون متر مكعب سنوياً، ولم يتجدد منه سوى ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً،[١٥] وهو ما أثار مشكلات جمة للمزارع لدى ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي.

المستعمرات

كانت المستعمرات الإسرائيلية أيضاً عاملاً رئيسياً في الحد من مجال التوسع الزراعي الفلسطيني، وبالتالي في التأثير في تسريح العمال. إذ امتصت موارد المياه والأراضي الفلسطينية واستولت عليها، بالإضافة إلى أنها ساهمت في تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد كان ٣٠٪ من المستعمرات في الضفة الغربية في نهاية الثمانينيات مستعمرات زراعية، وبصورة رئيسية في غور الأردن ومنطقة غوش عتسيون والأراضي الأكثر خصوبة. أمّا في قطاع غزة، فقد كان ما يزيد على ٧٠٪ من المستعمرات زراعياً.[١٦]

ومن حيث المساحة، احتلت المستعمرات الإسرائيلية في سنة ١٩٨٤ ما يعادل ٣,٤٪ من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية، ونحو ٦٪ - ٨٪ من كل الأراضي في قطاع غزة (Kahan 1987, pp. 99-112). وربما هذا لا يبدو كثيراً؛ إذ لا يمكن إدراك حجم الاستيلاء وملابساته الاقتصادية إدراكاً كاملاً إلاّ عند النظر إلى الموارد التي أُعطيت للمستوطنين الإسرائيليين. فقد مثلت المستعمرات الإسرائيلية في سنة ١٩٨٤ أقل من ١,٥٪ من إجمالي عدد السكان المقيمين بالضفة الغربية، لكنها

(١٥) من المقدر أن ٨٤ مليون متر مكعب ماء استعمل في الزراعة في سنة ١٩٩٠ في الضفة الغربية، و٦٨ مليون متر مكعب استعمل في قطاع غزة، أي ٧٠٪ تقريباً من مجموع المياه المخصصة للفلسطينيين (Awartani 1994, p. 15). وفي إسرائيل، استوعبت الزراعة ٧٠٪ من استهلاك المياه الكلي في أوائل التسعينيات (Rivlin 1992, p. 78).

(١٦) يقول كاهان (Kahan 1987, pp. 165-166) إن مما مجموعه ١١٣ مستعمرة في الضفة الغربية في سنة ١٩٨٧، اعتُبرت ٣٤ مستعمرات زراعية و١١ أُخرى أنها قامت ببعض النشاطات الزراعية. أمّا في قطاع غزة، فقد اعتبر ٩ من مجموع ١٣ مستعمرة في سنة ١٩٨٧ مستعمرة زراعية.

احتلت ٤٥٪ من كل الأراضي الزراعية الخصبة في غور الأردن. زد على ذلك أن ٦٩٪ من أراضي المستوطنين الزراعية كانت مروية، مقارنة بأقل من ٦,٢٪ من كل الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية (Kahan 1987, pp. 112, 129). أمّا حجم سيطرة المستوطنين الإسرائيليين على الموارد فلافت للنظر بصورة أكبر في قطاع غزة، حيث يمثل المستوطنون الإسرائيليون أقل من ٠,٤٪ من إجمالي عدد السكان، في حين أنهم يسيطرون على ٦٪ من كل الأراضي الزراعية.[١٧]

علاوة على ذلك، تم تخصيص كمية ضخمة من المياه للمستعمرات، وهو ما أضر بالزراعة الفلسطينية، ولا سيما أن السلطات الإسرائيلية منعت المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار ماء جديدة، وحصرت إعادة تأهيل الآبار الموجودة في ما بين ١٠٠ و١٢٠ ترخيصاً (World Bank 1993, vol. 4, p. 20). وفي هذه الأثناء، قامت سلطة المياه في إسرائيل بحفر أكثر من ٣٢ بئراً جديدة في الضفة الغربية كي يستعملها بصورة رئيسية الإسرائيليون والمستوطنون. وأنتجت هذه الآبار ٤٧٪ من كل مياه آبار الضفة الغربية، مقارنة بـ ٥٣٪ من آبار في يد الفلسطينيين. وقد قدّر كهان (Kahan 1987, p. 113) أن استهلاك المياه لكل دونم مروي كان ١٣٤٢ مليون متر مكعب في المستعمرات الإسرائيلية مقارنة بـ ٧١٢ مليون متر مكعب في القرى العربية. وفي سنة ١٩٨٧، استهلك المستوطنون في الضفة الغربية ٣٦ مليون متر مكعب، استخدم ٩٥٪ منها في الري. ومثّل هذا ثلث ما سُمح للفلسطينيين باستهلاكه (Kahan 1987, p. 113). وتقول روي (Roy 2001, p. 25) إن المستوطنين في قطاع غزة استهلكوا ١٦ ضعف حجم الماء الذي للفلسطينيين. وإلى جانب مصادرة الأراضي الفلسطينية وتجزئتها، جاءت المستعمرات لتزيد في القيود الاقتصادية التي فرضتها سياستا إسرائيل الزراعية والتجارية على الزراعة الفلسطينية.

السياسات التجارية

أدت طبيعة السياسات التجارية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة دوراً مركزياً في احتواء نمو الزراعة الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٠، وفي جعلها معتمدة على إسرائيل في علاقاتها التجارية، بدلاً من الاعتماد على الأسواق الدولية. وقد استوفى الإنتاج الزراعي الفلسطيني ٨٠٪ من متطلبات الاستهلاك المحلي في الثمانينيات. وبينما سمحت إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بالاستفادة من الاقتصاد الأردني في السبعينيات، فإن ذلك لم يُتح بصورة دائمة فيما بعد. وقد بلغت الصادرات الزراعية

(١٧) الحسابات من: Kahan 1987, pp. 110-112.

الفلسطينية إلى الأردن، ومنه إلى البلاد العربية الأُخرى، ٥٩٪ من الصادرات الكلية في سنة ١٩٧٧، أو ما مجموعه ٢٠٧,٠٠٠ طن، معظمها من فاكهة الحمضيات (UNCTAD 1993b). لكن الصادرات انخفضت بعد سنة ١٩٨٠ إلى حد بعيد نتيجة القيود التنظيمية الأردنية والإسرائيلية،[١٨] وسياسة الحماية الجمركية المتزايدة من جانب الأردن والبلاد العربية الأُخرى، إذ هبطت كمية الصادرات الفلسطينية إلى الأردن بنسبة ٤٠٪ في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤، أي من ٦١,٧ مليون إلى ٣٦,٣ مليون دولار أميركي. ومما أضعف التفوق التنافسي الفلسطيني أكثر هو بلوغ تكلفة اليد العاملة في الأردن ثلث نظيرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة (UNCTAD 1993b). وقد بلغ متوسط الصادرات الزراعية إلى الأردن والدول العربية في التسعينيات ١٠٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية.

بقيت إسرائيل شريك الضفة الغربية وقطاع غزة التجاري الرئيسي، مستوعبة ٩٠٪ من صادراتهما، ومزودة لـ ٧٠٪ من وارداته. ويقدّر أن إسرائيل صدّرت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين ٧٥,٠٠٠ طن و١٠٠,٠٠٠ طن من السلع الزراعية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦، بينما استوردت منهما ما بين ٤٠,٠٠٠ طن و٧٠,٠٠٠ طن فقط (World Bank 1993, vol. 4, p. 13). وفي حين يجري الجدل في أن حجم التجارة الفعلي كان أكبر بنسبة ١٠٪ - ١٢٪ مما ورد في الأرقام الرسمية، فإن إسرائيل أبقت على فائض زراعي مع الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٧٠ (UNCTAD 1989).

وقد قامت السياسات التجارية الإسرائيلية بالحد من نمو القطاع الزراعي الفلسطيني بأربع طرق رئيسية:

أولاً، منحت البضائع الإسرائيلية حرية الدخول إلى الأسواق الفلسطينية، ودعمت المنتوجات الإسرائيلية مالياً، الأمر الذي قلل من منافسة المنتوجات الفلسطينية لها. ولم تقتصر الإعانات المالية الإسرائيلية على الري، بل شملت أيضاً الكهرباء وكل أنواع المدخلات الأُخرى. وقدّر كهان (Kahan 1987, p. 80) أن الإعانات المالية الحكومية في سنة ١٩٨٧ مثلت ٢٥٪ من أسعار الدواجن، و٣٠٪ من أسعار البيض، وهما المنتوجان اللذان نافستهما السلع الفلسطينية. علاوة على ذلك، حمت إسرائيل مزارعيها بتزويدهم بالائتمان المدعوم، وبإعانات للتصدير كانت

(١٨) حدَّ الأردن من حجم الصادرات الفلسطينية وذلك عن طريق: اشتراطه إثبات عدم وجود مدخلات إسرائيلية في السلع المصدرة إليه؛ تحديد عدد الشاحنات التي يسمح لها بالعبور إلى الجانب الشرقي من نهر الأردن بما مجموعه ٤٠٠ شاحنة من الضفة الغربية و١٠٠ من قطاع غزة؛ السماح للضفة الغربية بتصدير ٥٠٪ فقط من منتوجاتها؛ السماح لصادرات الحمضيات من قطاع غزة فقط بالعبور عبر مناطقه.

مهمة جداً بالنسبة إلى توريد الحمضيات والخضروات والزهور، ذلك بأن هذه السلع هي التي نافست المنتوجات الفلسطينية (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT /١٩٩٧).

ثانياً، حدّت إسرائيل من إنتاج وبيع بعض السلع التي قد تنافس المنتوجات الإسرائيلية داخل أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة المحلية. وحرمت وزارة الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين تطوير مزارع الدواجن وزراعة البطاطا وإنتاج الحليب من دون ترخيص من السلطات الإسرائيلية، وحددت عدد هذه التراخيص لحماية صناعات الألبان والدواجن الإسرائيلية. ومع حلول أواسط الثمانينيات، استوردت الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل ٨٠٪ من استهلاكهما لمنتوجات اللحوم والألبان. علاوة على ذلك، وضعت وزارة الزراعة قيوداً على حصول الفلسطينيين على المدخلات الزراعية من مصادر غير إسرائيلية، فارضة تعريفة جمركية عالية على استيراد المواد الزراعية من بلاد غيرها، وحدّت من حصصها (World Bank 1993, vol. 4).

ثالثاً، فرضت إسرائيل قيوداً على الصادرات الفلسطينية، وحمت أسواقها من خلال مختلف الحواجز الجمركية وغير الجمركية. كما فرضت معايير تقنية وصحية صارمة على الواردات الزراعية والصناعية. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب مجلس التسويق الإسرائيلي، باستعمال تراخيص الاستيراد للحد من دخول السلع الفلسطينية إلى إسرائيل. ولم يتم إصدار هذه التراخيص إلاّ حينما قرر مجلس التسويق الإسرائيلي أن الإمدادات الإسرائيلية لم تكن كافية لتلبية الطلب الإسرائيلي.[١٩] وعلى الرغم من سياسات التحرر التجارية الإسرائيلية في التسعينيات، فقد بقيت الزراعة أكثر القطاعات حماية، وخصوصاً من حيث الحواجز الجمركية وغير الجمركية (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT /١٩٩٧).

رابعاً، منعت إسرائيل تطوير أي آلية مؤسساتية فلسطينية فعالة لتسهيل تسويق زراعة الضفة الغربية وقطاع غزة وترقيتها، ولم يُسمح للفلسطينيين بأن يكون لهم مجلس تسويق خاص بهم. وحتى سنة ١٩٨٦، اضطرت الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أوروبا، التي مثلت أقل من ٨٪ من إجمالي الصادرات، إلى المرور بمجلس تصدير الحمضيات الإسرائيلي (أغريسكو)، الذي قام بفرض معايير نوعية

(١٩) في هذا المجال، شجعت وزارة الزراعة تطوير زراعة المحاصيل النقدية المروية (irrigated cash crops) في الضفة والقطاع، مثل الفراولة والبندورة، في فصول لا تنافس فيها الإنتاج الإسرائيلي.

صارمة عليها. وبعد سنة ١٩٨٦، واجهت الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي، وأغلبيتها من الحمضيات، مشكلات متعددة من حيث النوعية والتسويق، وواصلت اعتمادها على الموانئ الإسرائيلية للوصول إلى الأسواق الخارجية.

المنتوجات الزراعية وتسريح اليد العاملة، ١٩٧٠ - ١٩٧٩

كان للسياسة الزراعية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة دور مهم في التأثير بطريقتين مختلفتين في تسريح العمال الفلسطينيين. فمن جهة ساهمت في انخفاض الطلب على اليد العاملة في الزراعة من خلال سماحها بارتفاع الإنتاجية الزراعية، وخصوصاً في السبعينيات. ومن جهة أُخرى، أعاقت تراكم رأس المال الفلسطيني في الثمانينيات، وبذلك أثرت بصورة غير مباشرة في حصر حجم استيعاب اليد العاملة، وبالتالي في تسهيل تسريحها.

كانت السياسة الإسرائيلية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ميالة إلى تشجيع الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة كوسيلة لتحسين أوضاع السكان الفلسطينيين اقتصادياً بهدف استرضائهم سياسياً. فزودت وزارة الزراعة الإسرائيلية المزارعين بالائتمان، وشجعت إدخال الري بالتنقيط، واستعمال الآلات والمخصبات الزراعية، وسمحت بتصدير المنتوجات الزراعية إلى الأردن. ومن آثار هذه التطورات أن انخفض عدد العمال لكل جرار زراعي من ١٢٩١,٧ إلى ٦٥,٨ في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥، ومن ٢٤٠ إلى ٢٤,٤ في الضفة الغربية في الفترة نفسها (Kahan 1987, p. 134). وزاد استعمال المخصب من ٢,٣ كغ للدونم الواحد خلال ١٩٦٨/ ١٩٦٩ إلى ٩,٥ كغ للدونم الواحد خلال ١٩٧٩/ ١٩٨٠ (Benvenisti and Khayat 1988, p. 12)، بينما تضاعف الناتج الزراعي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ في الضفة الغربية، وزاد بنسبة ٧٠٪ في قطاع غزة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧. وارتفع الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة في تلك الفترات ثلاثة أضعاف للعامل الواحد في الضفة الغربية (من ٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد إلى ١٥,٠٠٠ شيكل) وأكثر من ضعف في قطاع غزة (من ٤٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد إلى ١٠,٠٠٠ شيكل) (أنظر الشكلين ٥ - ٤ و٥ - ٥).

إن عملية الارتقاء بالتقنية التي أدت إلى زيادة معدل إنتاجية الأرض واليد العاملة تسببت أيضاً بانخفاض الطلب على كل من العمال الزراعيين والمأجورين، فترك ١٨,٨٠٠ منهم قطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (كما يمكن حسابه من الجدول ٥ - ٢). وفي الواقع سرح قطاع غزة عدداً من العمال المأجورين إلى

إسرائيل كان أكبر من عدد العمال من الضفة الغربية، وذلك بسبب طبيعة التوزيع الزراعي في غزة، إذ بقيت أغلبية الأراضي في يد المُلاّك الكبار أكثر من المزارع الأسرية، كما هو الحال في الضفة (الجدول ٥ - ١). فالمكننة في القطاع الزراعي أوفر في الأراضي الكبيرة، بينما تبقى المزارع الأسرية في معظمها معتمدة على اليد العاملة لا على المأجورين الموسميين في الدرجة الأُولى.

لكن تسريح اليد العاملة في تلك الفترة لم يسببه مجرد زيادة إنتاجية العمل، فقد ساهم الإدماج الأولي في سوق العمل الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ في ارتفاع متزايد لتكلفة العمال المأجورين في الاقتصاد المحلي، وانخفاض يقابله في الطلب عليهم. وكما يتبين من الشكل ٥ - ٦، تضاعفت الأجور الزراعية اليومية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (من ٦ إلى ١٢ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في قطاع غزة، وإلى ١٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الضفة الغربية). أضف إلى ذلك أن الطلب المحلي على العاملين بالأجر هبط في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تكثيف المزارعين استعمال أُسرهم في العمل. ومع ترك العمال قطاع الزراعة وذهابهم إلى إسرائيل، ارتفعت مشاركة النساء والمسنين والأطفال (الموارد المستترة للعمالة المعروضة؛ راجع الفصل الثاني) في الزراعة التجارية (Awartani 1988). وطبقاً للدراسات الميدانية، تبنّت الأُسر استراتيجيا تنويع الدخل، بحيث يعمل أحد أفرادها في إسرائيل، بينما يزيد باقي أفراد الأسرة في مشاركته في الإنتاج المحلي (Tamari 1989; Graham-Brown 1989).

وتأثر تسريح اليد العاملة أيضاً بنمط الإنتاج الزراعي. فبالإضافة إلى عدم سماح إسرائيل بإجراء إصلاحات زراعية، دفعت سياستها بالزراعة الفلسطينية إلى المحاصيل النقدية والمحاصيل الموسمية، وخصوصاً الخضروات والمحاصيل المروية بالتنقيط. وهيمن هذا الوضع بصورة كبيرة على قطاع غزة بالذات، إذ كان ما نسبته ٥٨,٦٪ من الأراضي الزراعية مروياً، مقارنة بـ ٥,١٪ في الضفة الغربية في سنة ١٩٩١ (الجدول ٥ - ٣).[٢٠] وزادت رقعة الأراضي المروية بنسبة ٤٦٪ في قطاع غزة خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٩١، بينما تذبذبت في الضفة الغربية (الحسابات من الجدول ٥ - ٣). وقد مثلت الأرض المروية ما يزيد على ٦٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة ومن الدخل الزراعي في قطاع غزة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٨، بينما مثلت أقل من ٨٪ من الأرض الزراعية في الضفة الغربية (الجدول ٥ - ٣) في سنة ١٩٩٨، لكنها مثلت ٢٤٪ من الدخل الزراعي (PCBS 2001; Awartani 1994,

(٢٠) مقارنةً بـ ٤٩,٩٪ في إسرائيل، و١٦,٤٪ في الأردن (UNCTAD 1993b).

الشكل ٥ - ٤: الإنتاج الزراعي وإنتاجية العاملين في الزراعة
في الضفة الغربية، ١٩٧٠ - ١٩٩١

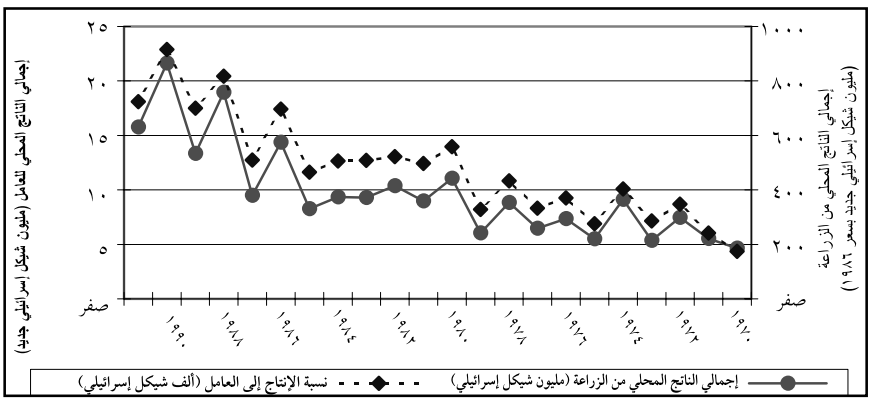

المصدر: World Bank 1993, vol. 4, annex 4, table I.

الشكل ٥ - ٥: الإنتاج الزراعي وإنتاجية العاملين
في الزراعة في قطاع غزة، ١٩٧٠ - ١٩٩١

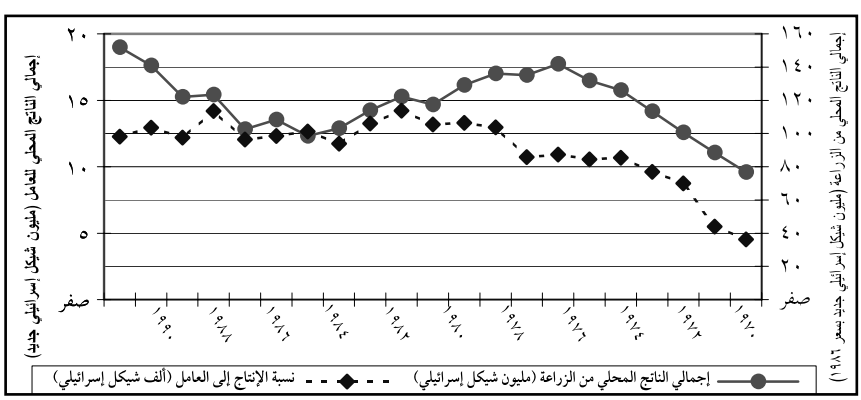

المصدر: World Bank 1993, vol. 4, annex 4, table I.

pp. 21-22). وكان لمنتوجات زراعة الري، التي كثر الطلب عليها في إسرائيل، تأثير إيجابي في طلب العمالة الموسمية وفي هجرتها، وكذلك في ربط الإنتاج الفلسطيني بالأسواق الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، لم تشجع إسرائيل الاستثمار الفلسطيني في المحاصيل الثابتة، مثل الزيتون والعنب والحمضيات، التي تتطلب استثماراً وعملاً طويل الأجل وارتباطاً متواصلاً بالأرض. وشكّل إنتاج الحمضيات ٧٩٪ من الإنتاج الكلي، و٨٠٪ من الصادرات في سنة ١٩٧٩.[٢١] ومع ذلك لم تقدم الائتمان للاستثمار في زراعة الحمضيات والمحاصيل الحقلية، وإنما لزراعة الخضروات المروية بالتنقيط (UNCTAD 1993b; World Bank 1993, vol. 4, p. 16). وكانت إسرائيل أكثر تساهلاً مع استيراد الخضروات الفلسطينية منها مع استيراد المحاصيل الأُخرى. وكما هو مبين في الجدول ٥ - ٣، تحول الإنتاج الزراعي خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٨٤ وبعد سنة ١٩٩١، وخصوصاً في قطاع غزة، من المحاصيل المروية بمياه الأمطار إلى المنتوجات المروية بالتنقيط. وانخفضت الرقعة المخصصة لزراعة الفاكهة في قطاع غزة من ١٢٩,٠٠٠ دونم إلى ١٠٣,٠٠٠ دونم في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٢، بينما ارتفعت المساحة المزروعة خضروات في الفترة نفسها إلى أكثر من الضعف، من ٢٩,٨٠٠ دونم إلى ٦١,٥٠٠ دونم (الملحق/الجدول أ - ١١). ومن ناحية المنتوجات، كان إنتاج الخضروات للدونم الواحد الأعلى بين جميع المنتوجات الزراعية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.[٢٢] ويقدّر أنه في سنة ١٩٩٠، استعمل أكثر من ٨٥٪ من المناطق المزروعة بالخضروات في قطاع غزة التقنيات الحديثة للري بالتنقيط، مقارنة بـ ٦٥,٩٪ فقط في الضفة الغربية. أمّا البساتين، فلم يعتمد منها على التقنيات الحديثة سوى ٤٨٪ في قطاع غزة، و١٧,٦٪ في الضفة الغربية (UNCTAD 1993b, p. 107).

لم يكن لتصاعد الإنتاج في الزراعة وتحوله نحو الزراعة المروية تأثير متجانس في تراكم رأس المال وتسريح اليد العاملة. فمن جهة، شجعا على تكثيف العمل الأُسري وتسببا بربط الطلب على العمال المأجورين بالمواسم الزراعية، ومن جهة أُخرى ساهما في زيادة المنافسة والمكننة، وبالتالي في تسريح اليد العاملة. وقد انخفض عدد

(٢١) الحسابات من: ICBS 1983, *SAI*, tables 27.24, 27.25.

(٢٢) في قطاع غزة، بلغ إنتاج الخضروات ٣٦٠٠ طن للدونم الواحد مقارنةً بـ ٤١٠ أطنان من المحاصيل الحقلية و٢١٠٠ طن من الفاكهة في سنة ١٩٩٢. وفي الضفة الغربية، بلغ ١٤٧٠ طناً من الخضروات مقارنةً بـ ٦٠ طناً من المحاصيل الحقلية و٣١٠ أطنان من الفاكهة (أنظر الملحق/الجدول أ - ١١).

المزارعين في الضفة الغربية من ٣٤,٠٠٠ إلى ٢٥,٨٠٠ مزارع خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ (الجدول ٥ - ٢). ومن جهة أُخرى، أصبح نمو الزراعة الفلسطينية أكثر عرضة للتأثر بتكلفة المياه واليد العاملة، وبالسياسات الإسرائيلية بصورة أعم.

الجدول ٥ - ٣: مساحة الرقعة المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بآلاف الدونمات)

مساحة الرقعة المزروعة، ومنها:	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٩١	١٩٩٨	١٩٦٦	١٩٨٤	١٩٩١	١٩٩٨
المساحة المروية	٨٢,٠	١٠١,٠	٩٠,٠	١١٨,٨	٧٥,٠	١٠٨,٥	١١٠,٥	١٢٧,٦
٪ من المساحة الكلية	٤,١	٦,١	٥,١	٧,٠	٤٥,٠	٦٢,٠	٥٨,٦	٦٢,٥
مساحة الزراعة المطرية	١٩٤١,٠	١٥٣٨,٠	١٧٠٤,٠	١٥٥٧,٦	٩١,٠	٦٦,٥	٧٧,٥	٧٦,٦
٪ من المساحة الكلية	٩٥,٩	٩٣,٩	٩٤,٩	٩٣,٠	٥٥,٠	٣٨,٠	٤١,٤	٣٧,٧
المجموع	٢٠٢٣,٠	١٦٣٩,٠	١٧٩٤,٠	١٦٧٦,٤	١٦٦,٠	١٧٥,٠	١٨٨,٠	٢٠٤,٢

المصدر: World Bank 1993, annex 4, table XII; UNCTAD 1993b, table 3.2; PCBS 1999b, table 1.

قيود على نمو الزراعة الفلسطينية، ١٩٨٠ - ١٩٩٢

إذا كان السبب وراء تسريح اليد العاملة في السبعينيات ارتفاع الإنتاجية وتكثيف العمل الأُسري، فإن انخفاض حصة اليد العاملة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد سنة ١٩٨٠ كان نتيجة القيود التي فرضتها إسرائيل على نمو الزراعة الفلسطينية. إن التغيرات السياسية التي جاء بها وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل سنة ١٩٧٧، والكساد الاقتصادي الذي ضرب إسرائيل في أواخر السبعينيات، والأهم من ذلك زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية الفلسطينية المنافسة للزراعة الإسرائيلية، كان كل ذلك من الأسباب المهمة لفرض هذه القيود (World Bank 1993, vol. 4).

يبين الجدول ٥ - ٢ أن تسريح اليد العاملة من الزراعة استمر بسرعة ثابتة حتى سنة ١٩٨٧، في حين تساوت الأجور على جانب الخط الأخضر (الأشكال ٥ - ٣أ، ب، ج). وعلى الرغم من ذلك فقد انخفض الإنتاج الزراعي في قطاع غزة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ مقارنة بالفترة السابقة على سنة ١٩٧٩ (عندما كان الإنتاج الزراعي ينمو بأكثر من ٤٪ سنوياً)، (أنظر الشكلين ٥ - ٤ و٥ - ٥). أمّا في الضفة

الغربية، فقد تقلب الإنتاج كل سنتين بسبب اعتماده على إنتاج الزيتون، ونما بنسبة ٣,٢٪ سنوياً في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ (مقارنة بأكثر من ٦٪ في الفترة السابقة على سنة ١٩٧٩؛ أنظر: Arnon et al. 1997, p. 172)، في حين انخفضت إنتاجية العمل والدخل الفعلي من الزراعة، فانخفض بالتالي الاهتمام بالاستثمار في الزراعة والاستخدام فيها. وهبط دخل العمال المأجورين بنسبة تزيد على ٣٩٪ في قطاع غزة وبنسبة ٧,٦٪ في الضفة الغربية في الفترتين ١٩٧٨ - ١٩٨٠ و١٩٨٣ - ١٩٨٥، وهبط دخل الأسرة بمقدار ٩,٢٪ في قطاع غزة و٣١٪ في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها.[٢٣]

ارتبطت القيود على تراكم رأس المال الفلسطيني بسياسة الماء الإسرائيلية، التي كان لها تأثير مباشر بزيادتها تكاليف الإنتاج الزراعي. وكما أوضحنا أعلاه، قللت إسرائيل من إمدادات المياه إلى الفلسطينيين بينما زادتها إلى المستوطنين. وتأثر غور الأردن بصورة خاصة، لوجود أغلبية أراضي الضفة الغربية المروية والخصبة فيه، إذ تم في سنة ١٩٩٠ تخصيص ٣٦ مليون متر مكعب للفلسطينيين سنوياً و٢٥ مليون متر مكعب للمزارعين من المستوطنين الإسرائيليين (Lavy 1997, p. 7). وكانت كمية المياه المستعملة لكل هكتار من أراضي المزارعين الإسرائيليين في غور الأردن أعلى من متوسطها في إسرائيل.[٢٤] علاوة على ذلك، قُدّر السعر المتوسط للمتر المكعب من المياه للمستوطنين الإسرائيليين في سنة ١٩٩٠ بـ ٠,١٢ دولار أميركي، مقارنة بـ ٠,١٦ دولار أميركي للمزارعين الفلسطينيين. وهكذا، دفع المزارعون الفلسطينيون في مقابل الإمداد بالمياه ٣٠٪ أكثر مما دفعه المزارعون الإسرائيليون داخل الخط الأخضر، أو المزارعون الأردنيون (Awartani 1994, p. 24). وأدى ارتفاع تكلفة المياه دوراً مباشراً في التحول عن إنتاج الحمضيات، التي مثلت في سنة ١٩٦٦ نصف الأرض المروية ونصف الإنتاج الزراعي تقريباً في قطاع غزة (Roy 1995, pp. 225-227). وقدّر عورتاني أن تكلفة المياه لدونم من الحمضيات بلغت ٦٧٪ من إجمالي تكلفة المشتريات الزراعية، مقارنةً بـ ١٠٪ لدونم من الخضروات المزروعة في البيوت الزجاجية. وانخفض إنتاج الحمضيات، وهي مصدر الدخل الرئيسي في زراعة غزة، من ذروته البالغة ٢٣٢,٠٠٠ طن في موسم ١٩٧٦/ ١٩٧٧ إلى ١١٩,٠٠٠

(٢٣) الحسابات من بيانات زودها كهان (Kahan 1987, table 9.3).

(٢٤) بلغ متوسط كمية المياه المستعملة لوحدة من المنطقة المروية في غور الأردن بالنسبة إلى الخضروات ٣٤٠٠ متر مكعب لكل أكر مقارنةً بـ ١٣٩٠ متراً مكعباً لكل أكر في إسرائيل (٨٤٠٠ و٣٤٣٤ متراً مكعباً لكل هكتار). وبالنسبة إلى البساتين، استهلك المستوطنون الإسرائيليون في غور الأردن ٤٣٧٠ متراً مكعباً من المياه لكل أكر مقارنةً بـ ٢٩٥٠ متراً مكعباً في إسرائيل (١٠,٧٩٨ و٧٢٨٩ متراً مكعباً لكل هكتار) (Lavy 1997, p. 16).

طن في موسم ١٩٨٨/ ١٩٨٩.[٢٥]

كما حدّت إسرائيل من الحصول على الائتمان والارتقاء التقني. ففي حين كانت وزارة الزراعة الإسرائيلية في المناطق المحتلة في الفترة ما قبل سنة ١٩٧٣ تقدم الائتمان إلى المزارعين الفلسطينيين، وتسهل لهم التسويق، وتمدهم بالتعليم لتحديث إنتاجهم، أوقفت ذلك كله بعد سنة ١٩٧٧ (Benvenisti 1984; Kahan 1987; UNCTAD 1993b). ومثلت الزراعة أقل من ٠,٨٪ من ميزانيات التطوير الكلية في قطاع غزة خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٩٧ (Roy 2001, p. 196). وبسبب عدم وجود المصارف في الأراضي المحتلة، لم يكن للمزارعين فرص للحصول على الائتمان إلاّ بصورة رسمية، وعن طريق كبار مُلاّك الأراضي، أو اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، التي دعمت المشاريع الزراعية الفلسطينية بأقل من ٣١ مليون دولار أميركي حتى سنة ١٩٨٤، أي ما مثل أقل من ٨٪ من ميزانيتها. وقامت مؤسسات الائتمان المحلية الأُخرى بتقديم معونات تقنية بلغت قيمتها نحو ٣ ملايين دولار أميركي سنوياً حتى سنة ١٩٩٠، وهو مبلغ لا يكفي إحداث أي تغيير كبير في الاستثمار أو الإنتاج (UNCTAD 1993b, p. 62). أمّا في إسرائيل، فقد مثّل الائتمان الزراعي ١٧٧٪ من الإنتاج الزراعي الكلي في سنة ١٩٨٤ (Kislev et al. 1989).

مثلت الانتفاضة الأولى التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ نقطة

الشكل ٥ - ٦: الأجرة اليومية الفعلية للعاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

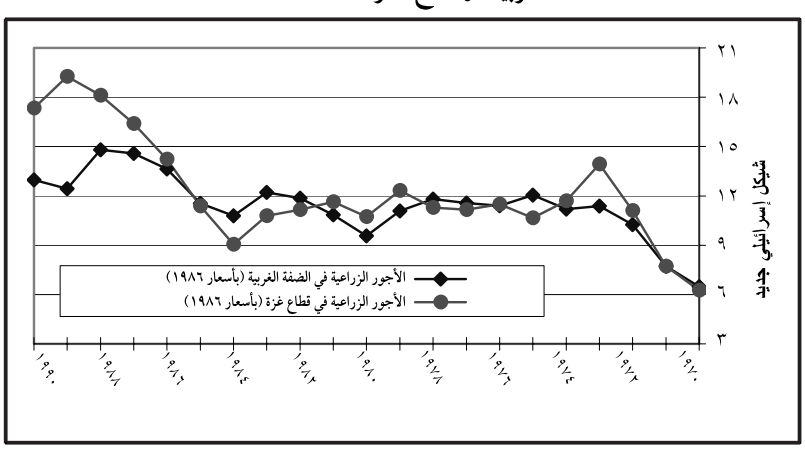

المصدر: الحسابات من: ICBS 1975, 1980, 1985, 1994, *SAI*, tables 27.22, 27.23, 27.24; Bank of Israel 2000, table A.23.

(٢٥) الحسابات من: ICBS 1980, *SAI*, p. 701; ICBS 1989, *SAI*, p. 731.

تحول في الزراعة الفلسطينية، مع ازدياد صعوبة الدخول إلى إسرائيل. وقد استوعب قطاع الزراعة في غزة ١٦,٧٠٠ عامل في سنة ١٩٩٣، وهو ضعف عددهم سنة ١٩٨٧، ومساو لعدد الوظائف المفقودة في إسرائيل في تلك الفترة (راجع الجدول ٥ - ٢، والملحق/الجدول أ - ٦). ووفرت الزراعة المحلية في الضفة الغربية ٧٦٠٠ وظيفة جديدة في الفترة نفسها، إلاّ إن العمال هنا استمروا في الاستفادة من سوق العمل الإسرائيلية، ولو بمستويات أقل من السابق (الجدول ٥ - ٢، والملحق/الجدول أ - ٤). وفي هذه الأثناء انخفضت الأجور المحلية (الشكل ٥ - ٦). واستمر هذا النمط حتى التسعينيات، الأمر الذي يشير إلى أن الزراعة أصبحت مستودعاً لعمل متدني الإنتاجية والبطالة المقنّعة.

عملية السلام والزراعة واحتياطي اليد العاملة، ١٩٩٣ - ٢٠٠٠

وعدت عملية أوسلو للسلام بتحسين الأوضاع في القطاع الريفي الفلسطيني، لكنها أخفقت في تعديل نمط التغيير البنيوي الذي حدث منذ سنة ١٩٦٧، أي تبعية القطاع لإسرائيل. وكما سنوضح في الفصل السابع، وفّر البروتوكول الاقتصادي لاتفاق أوسلو للسلام الموقع سنة ١٩٩٤ اتفاقية اتحاد جمركي بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، ووعد بحرية حركة السلع ورأس المال. وفيما يتعلق بالزراعة، سمحت المادة الثامنة من البروتوكول الاقتصادي للفلسطينيين بممارسة التجارة بالمنتوجات الزراعية مع البلاد الأُخرى، ورفعت الحظر المفروض على الاستثمار، كما سمحت لهم بإدارة خططهم الزراعية. وكذلك وعد البروتوكول بـ «حرية تنقل للمنتوجات الزراعية بين الجانبين، من دون فرض ضرائب الاستيراد أو الجمارك عليها، خاضعة للاستثناءات والترتيبات التالية»:

نص البروتوكول الاقتصادي على ست مواد زراعية لا تحظى بحق الدخول غير المقيد إلى إسرائيل حتى سنة ١٩٩٨ (المادة الثامنة - ١٠). وشملت هذه المواد الدواجن والبيض والخيار والبندورة، وقد مثلت هذه الأخيرة ٢٦٪ من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال ١٩٨٦/ ١٩٨٧،[٢٦] كما أبقت إسرائيل على عوائق

(٢٦) الحسابات من: ICBS 1989, *SAI*, table 27.23. مثال آخر للقيود التي وضعتها إسرائيل على صادرات المواشي الفلسطينية يمكن تبيانه بالنظر إلى القيود على البَيْض. فبينما أنتجت الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من ٢٣٩,٨ مليون بيضة في سنة ١٩٩٢، فإن المادة الثامنة - ١٠ تسمح لها بتصدير ٣٠ مليون بيضة في سنة ١٩٩٤ (أنظر: ICBS 1993, *JSGAS*, table 3, p. 68.).

أُخرى غير جمركية أمام دخول كل السلع الفلسطينية، ومنها فرض الشروط البيطرية والصحية، ومطالبة كل المصدرين الفلسطينيين بالحصول على شهادات من السلطات الإسرائيلية تثبت سلامة منتوجاتهم (المادة الثامنة، ٣ - ٩). وبالإضافة إلى ذلك، أبقت إسرائيل على حقها في تفتيش كل السلع أو المستخدمين في منطقتها (المادة الثامنة - ٩). كما تعيّن على الشاحنات الراغبة في دخول إسرائيل، أو التحرك بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الحصول على موافقة من أجهزة الأمن الإسرائيلية. وقللت هذه القيود من حرية دخول المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية،[٢٧] بل ساهمت في جعل الزراعة الفلسطينية مستودعاً لليد العاملة غير المستخدمة.

أثّر المخرج الذي جاء به اتفاق أوسلو في الزراعة الفلسطينية بصور متعددة؛ فالبروتوكول الاقتصادي الذي نتج من الاتفاق لم يعط الفلسطينيين السيطرة الكاملة على الأرض، وهو ما حدّ منذ البداية من قدرتهم على إجراء الإصلاحات الزراعية، أو على القيام باستثمار كبير في المجال الزراعي. وبحلول سنة ٢٠٠٠، كان للسلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة صلاحيات قضائية عامة تشمل أكثر من ٩٣٪ من السكان، لكن لا تشمل الأراضي أو مصادر المياه. وسيطرت السلطة سيطرة مباشرة على أقل من ١٨٪ من الأراضي في الضفة الغربية، وعلى أقل من ٧٠٪ من أراضي قطاع غزة (المنطقة أ، الجدول ٣ - ٣). ونجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في تمكين أُسر فلسطينية عديدة في المنطقة أ من تسجيل ملكية أراضيها وتقسيمها طبقاً لقوانين الإرث الفلسطينية، مؤكدة بذلك ملكيتها الخاصة. إلاّ إن تأثيرات إعادة توزيع الأراضي والإنتاج الزراعي ما زالت محدودة، وذلك بسبب صغر حجم المنطقة أ وانعدام التجاور الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية الإنتاج الزراعي، حاول المزارعون الفلسطينيون الاستفادة من الفرصة المحدودة من خلال زيادة الاستثمار والإنتاجية. وأدت التعاونيات الزراعية، التي بلغ عددها ١١٣ تعاونية، دوراً مهماً في تحسين فرص حصول المزارعين الصغار على الائتمان، إذ زودتهم بمدخلات مدعومة، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية للزراعة (راجع PARC 2002). وساعد الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي على زيادة الاستثمار في الزراعة؛ إذ قدم ٣٤١ مليون يورو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩.[٢٨] وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل الإنتاج

(٢٧) طبقاً للموسى والجعفري (El-Musa and El-Jafari 1995, p. 24)، عنت هذه القيود أن ما نسبته ٢٥٪ فقط من إنتاج الضفة والقطاع من الخضروات يسمح له بدخول إسرائيل بحرية.

(٢٨) http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/med/bilateral/w_b_gaza_en.htm

تحوله نحو المواد والسلع القابلة للتصدير، وتلك التي يسهل دخولها إلى إسرائيل. وشملت هذه بالذات الخضروات الموسمية والزهور المقطوفة، وهي السلع التي تتطلب رياً مكثفاً. وزادت المنطقة المخصصة لزراعة زهور للقطف أكثر من ثلاث مرات في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ (من ٢٠٢ من الدونمات إلى ٩٥٢ دونماً)، أُسوة بالدخل الناتج منها، وتضاعفت تقريباً في الفترة نفسها قيمة منتوجات الخضروات (من ١٣٤,٠٠٠ دولار أميركي إلى ٢١٦,٠٠٠ دولار أميركي - أنظر: PCBS 2003). وفي هذه الأثناء، بقي إنتاج المحاصيل الحقلية كما هو، واستمرت الضفة الغربية وقطاع غزة كمستوردين للحبوب الغذائية. وزادت القيمة المضافة من جانب القطاع الزراعي ككل، ولو بنسب متقلبة (أنظر الشكل ٥ - ٧).

لكن سيطرة إسرائيل على مصادر المياه، وفرص الاستفادة من الأسواق، وسياسات الإغلاق التي تمارسها، حدّت كلها وبشدة من مجال نمو القطاع الزراعي واستمراريته. وقد منعت هذه السياسة، التي تم فرضها منذ سنة ١٩٩٣، السلع والأفراد الفلسطينيين من الانتقال إلى المنطقة أ في الضفة الغربية وقطاع غزة أو إلى خارجها، وهو ما حرم القطاع الزراعي الاستفادة من الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء. وفي السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٩، فرضت إسرائيل الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٤٣ يوماً (وذلك قبل انتفاضة سنة ٢٠٠٠)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإنتاجية. ونما الإنتاج بشكل نصف سنوي، مرتفعاً في السنوات التي اتسمت بقلة عدد أيام الإغلاق (الشكل ٥ - ٨). بالإضافة إلى ذلك، رفعت القيود الأمنية في نقاط التفتيش من تكلفة الصفقات والانتظار، وكثيراً ما أدت إلى تلف المنتوجات قبل وصولها إلى وجهتها. وبصورة عامة، هبط الإنتاج الزراعي بنسبة ٨٪ خلال ١٩٩٧/١٩٩٨، مقارنةً بمستواه في سنة ١٩٩٢.[٢٩] وانخفضت الصادرات بنسبة ٤٠٪ في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨، إذ مثلت السلع الزراعية أقل من ١٥٪ من إجمالي الصادرات في سنة ١٩٩٨ (UNSCO 2000a). وانخفضت حصة المنتوجات الزراعية من إجمالي الصادرات من ٢٧٪ إلى ٢٢٪ خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (MAS 2001, p. 94)، ولم يبلغ إنتاج الحمضيات في سنة ١٩٩٧ إلاّ ٧٣٪ من مستواه في سنة ١٩٩٣، بينما ارتفع تصدير الحمضيات من إسرائيل إلى غزة في الفترة نفسها بنسبة ٣٢٪ (Roy 1999a, p. 75).

(٢٩) انخفض الإنتاج الزراعي سنة ١٩٩٢ و١٩٩٧/١٩٩٨ من ١,١٣٥,٤٠٠ طن إلى ١,٠٢٩,٦٢٧ طناً (الحسابات من: PCBS 1999b, table A10).

الشكل ٥ - ٧: الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والإغلاق الإسرائيلي، ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

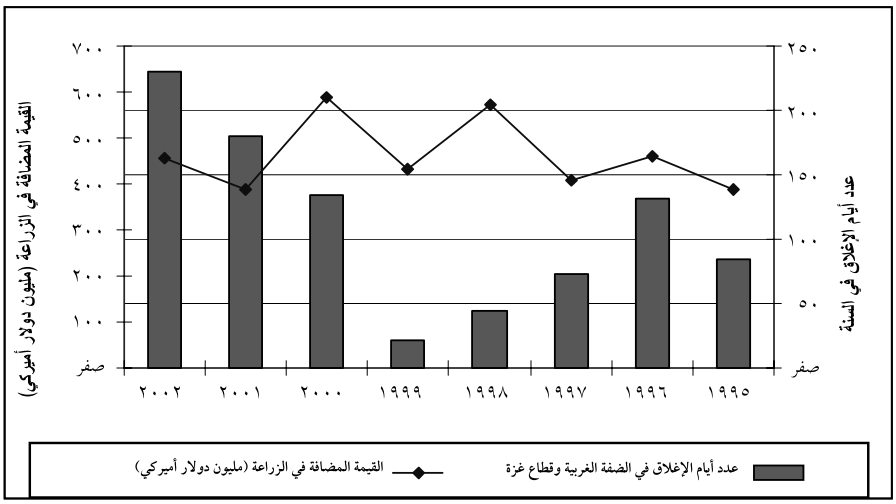

المصدر: PCBS 2003.

ملحوظة: يشير الإغلاق في سنة **٢٠٠٠** إلى الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر.

الشكل ٥ - ٨: الاستخدام الفلسطيني في قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة والإغلاق الإسرائيلي، ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

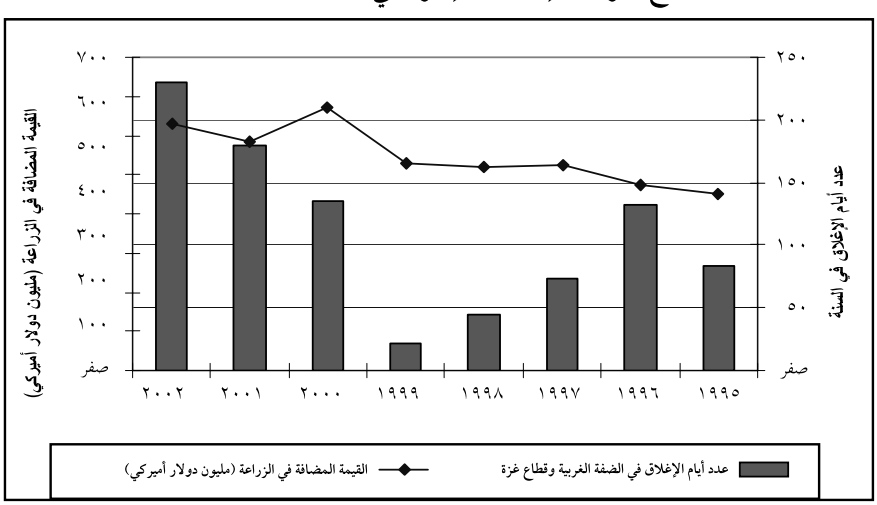

المصدر: PCBS 2003.

انتفاضة الأقصى والركود الاقتصادي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

إن مرحلة أوسلو وما تبعها من اندلاع انتفاضة الأقصى لم يساعدا الاقتصاد الفلسطيني على النمو، كما هو موضح في الفصلين السابع والتاسع. أمّا الركود الاقتصادي الذي تلا فترة انتفاضة الأقصى ونجم عن عقوبات إسرائيل التعسفية العسكرية والاقتصادية، فقد عمّق التغيرات التي حدثت بعد عملية السلام في سنة ١٩٩٣، والتي جعلت قطاع الزراعة قطاعاً احتياطياً يستوعب اليد العاملة الفائضة والبطالة المقنّعة. فالناتج المحلي العام انخفض بنسبة ٣٨٪ خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، وارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى ٣٨٪ في سنة ٢٠٠٦، وفي الضفة الغربية إلى ٢٦٪ في السنة نفسها (World Bank 2007). وفي هذه الأثناء تقلصت مساحة الأراضي الزراعية بنسبة ٥٪ في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦، وتقلص حجم المنتوجات الزراعية، وخصوصاً في قطاع الزهور، إلى النصف، بسبب الإغلاق الذي منع تصدير المنتوجات الزراعية إلى الخارج (أنظر الجدول ٥- ٤). وعلى الرغم من نمو قطاع الخضروات بمعدل ٣٠٪، فقد اتجه معظمها إلى الاستهلاك المحلي أو إلى إسرائيل لتباع مجدداً في السوق المحلية. ومع أن القيمة المضافة الزراعية نمت بنسبة ٤٠٪ في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، إلاّ إن التكلفة الزراعية ازدادت بنسبة ٥٦٪.

الجدول ٥ - ٤: التغيرات الطارئة على الزراعة الفلسطينية، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

	١٩٩٤/١٩٩٥	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٥/٢٠٠٦
المساحة المزروعة الكلية	١,٩٠٤,٩٢٥	١,٨١٥,٥٤٧	١,٨٢٦,٠٩٦
قيمة النباتات المنتجة	٤٠٤,٦٧٠	٤٣١,٠٧٢	٦٠٠,٥٥٤
قيمة أشجار الفاكهة	١٦٧,٩١٤	١٥٩,٢٣٦	٢٠٥,٨٢٨
قيمة الخضروات	١٨٠,٥٩٢	٢١٩,٠١٢	٣١٤,٠٠٦
قيمة المحاصيل الحقلية	٥١,٨٣٩	٤٨,٩٠٣	٧٧,٨٤٠
قيمة الزهور المقطوفة	٤٣٢٥	٣٩٢١	٢٨٨٠
تكلفة المدخلات الزراعية	٢٥٨,٩٩٤	٤١٣,٧٢٤	٥٠٧,٦٦٣
القطاع الزراعي المضاف القيمة	٣٩٠,٣٩٧	٣٨٧,٨٧٧	٥٥٦,٩٤٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات المسح الزراعي، عدة سنوات.
ملحوظة: مساحة الأرض بالدونم، والقيمة بالدولار.

أثّرت هذه التطورات تأثيراً مباشراً في أعداد المستخدمين في الزراعة (أنظر الشكل ٥ - ٨) التي واصلت زيادتها، كما نتبين من الجدول ٥ - ٢، فازداد عدد العاملين في قطاع الزراعة إلى ٨٠,٠٠٠ عامل في سنة ٢٠٠٠، أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، ثم تراجع في سنة ٢٠٠٤ إلى ٧٦,٠٠٠ عامل، وخصوصاً في قطاع غزة. وبقي القطاع مهماً بالنسبة إلى النساء؛ إذ استمر قرابة ثلث مجموع النساء المستخدمات في العمل في الزراعة، مقارنة بـ ٩٪ - ١٢٪ من مجموع الرجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣). كما استمر عدد المهندسين الزراعيين في الارتفاع في هذه الأثناء، فبلغ ١٢٤١ مهندساً، ثلثاهم في قطاع غزة بحسب التعداد السكاني سنة ٢٠٠٠ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣). إلاّ إن قدرة الزراعة على النمو وعلى استيعاب القوة العاملة الفلسطينية ظلت مرتبطة بالاستفادة من الأسواق الخارجية، بما في ذلك إسرائيل. وارتفعت حصة الزراعة في الاستخدام المحلي في قطاع غزة، من ٥,٧٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ١٨,١٪ في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بينما انخفضت في الضفة الغربية، من ١٦٪ إلى ١٤٪ في الفترة نفسها، لأن العمال استمروا في الاستفادة من سوق العمل الإسرائيلية.[٣٠] وبقيت الأجور في الزراعة الأكثر انخفاضاً في الاقتصاد، وكانت أقل من ٧٠٪ من الأجر المتوسط في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأقل من ٥٠٪ من الأجور المدفوعة في إسرائيل.[٣١] وصارت زراعة الضفة الغربية وقطاع غزة حبيسة قدرها كمستودع عمالة، وغير قادرة على تحريك النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ما هي خلفية القيود المفروضة على الزراعة الفلسطينية؟

أصبحت الزراعة الفلسطينية معتمدة على إسرائيل نتيجة السياسات الإسرائيلية الزراعية، التي حدّت من تراكم رأس المال الفلسطيني. والسؤال الذي يجب الإجابة عنه هو: لماذا تمت إعاقة نمو الزراعة الفلسطينية، وخصوصاً بعد سنة ١٩٨٠؟ تكشف لنا تجارب الدول المستعمرة لبلاد أُخرى، مثل جنوب إفريقيا أو زيمبابوي، أن الدول المستعمرة قامت في أغلب الأحيان بالحد من توسع الزراعة المحلية لحماية زراعة المستوطنين، أو لتوفير عمالة رخيصة من السكان الأصليين لأرباب العمل من البيض (الفصل الثاني).

(٣٠) كان مجموع العمال من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي في آب/أغسطس ٢٠٠٠ هو ١١٥,٨٠٠ عامل مقارنةً بـ ٢٩,٦٠٠ عامل من قطاع غزة (الملحق/الجدول أ - ٤).

(٣١) الحسابات من: PCBS 1997, 1998, 1999, *LFS*, tables 39-41.

وفي السياق الفلسطيني، سعت إسرائيل لحماية قطاعها الزراعي من الزراعة الفلسطينية المنافسة من خلال مختلف القيود والعقبات التي فرضتها، لكن هذا لم يكن هدفها الرئيسي أو الوحيد؛ فسياسة إسرائيل الزراعية الوقائية سبقت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تكن مرتبطة بالزراعة الفلسطينية بحد ذاتها. فهي تنطبق على الاستيراد الزراعي بصورة عامة، بما في ذلك الاستيراد من دول أوروبا أو الولايات المتحدة، التي وقّعت إسرائيل معها اتفاقيات تجارة حرة منفصلة. إذ إن حماية إسرائيل لقطاعها الزراعي مرتبطة بهدفها الأيديولوجي لبلوغ الاكتفاء الذاتي والاستمرار في السيطرة على الأراضي الفلسطينية (Aharoni 1991; GATT 1997).

أمّا فيما يتعلق باستقطاب اليد العاملة الرخيصة، فمن الصعب إثبات مدى اهتمام السياسة الزراعية الإسرائيلية بتسريح العمال الفلسطينيين، كما فعل المزارعون المستوطنون في المناطق الأُخرى. فالعمال الفلسطينيون لم يمثلوا أكثر من ١٧٪ من إجمالي المستخدمين في الزراعة الإسرائيلية خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٩٣ (أنظر الجدول ٥ - ٤)، وإن كانوا مركزين بصورة رئيسية في الاستخدام الموسمي، حيث راوحت نسبتهم بين ٣٣٪ و٤٠٪ من كل العمال المأجورين الزراعيين في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩١. إلاّ إن هذه النسبة انخفضت بحلول سنة ١٩٩٣ إلى أقل من ٢٢٪ (الجدول ٥ - ٤). وفي حين أن المزارعين الإسرائيليين استفادوا بالتأكيد من العمال المأجورين الموسميين، فإن ذلك لم يكن الهدف الأولي أو الرئيسي للسياسة الإسرائيلية المتعلقة بالزراعة الفلسطينية.

من جهة أُخرى، حدّت القيود المفروضة على النمو الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من تراكم رأس المال في القطاع الفلسطيني، ومكنت القطاع الزراعي الإسرائيلي من الوصول إلى سوق تتكون مما يزيد على مليوني فلسطيني في الثمانينيات، و٣,٦ ملايين في سنة ٢٠٠٠. وقد استوعبت المناطق المحتلة ٢٠٪ من الصادرات الإسرائيلية الكلية في سنة ١٩٨٢. وفي سنة ٢٠٠٠ كان لإسرائيل حصة تبلغ ٥٠٪ - ٨٠٪ من السوق الزراعية الفلسطينية على صعيد الحبوب ومنتوجات الألبان واللحوم، بينما عانت الشركات الفلسطينية، بمختلف أنواعها، جرّاء السياسات الإسرائيلية الوقائية، ولم تستطع التوسع إلى العمل الزراعي، وخصوصاً في مجال صناعة الألبان (UNCTAD 1993b).

وفي حين استفاد الاقتصاد الإسرائيلي من تسريح العمال الفلسطينيين من قطاع الزراعة والقطاعات الأُخرى، ومن وجود سوق للسلع الزراعية في المناطق المحتلة، فإن القيود المفروضة على الزراعة الفلسطينية كان سببها الرئيسي رغبة إسرائيل في

السيطرة على موارد الأرض والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساعدت السيطرة على مصادر المياه في تنمية الزراعة في المستعمرات، ورفعت من كميات إمداد الإسرائيليين بالمياه، الأمر الذي أضر بالفلسطينيين. وقد قلص الاحتلال الإسرائيلي مجال التوسع الزراعي في الضفة والقطاع، وأبعد الفلسطينيين عن أرضهم بمصادرتها، ومنع زراعة المحاصيل الدائمة (مثل الزيتون أو الحمضيات) والتي كان من شأنها تقوية ارتباط السكان بأرضهم. وفي الوقت نفسه، سمحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية على أراضي الضفة والقطاع بتقوية مزاعمها الجغرافية والاستعمارية.

الجدول ٥ - ٥: الاستخدام في قطاع الزراعة الإسرائيلي (بالآلاف)، ١٩٦٩/١٩٧٠ - ٢٠٠٦

	١٩٦٩/ ١٩٧٠	١٩٧٩/ ١٩٨٠	١٩٨٥/ ١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٣	٢٠٠٦
الإجمالي الكلي	٨٩,٩	٨٧,٧	٨٧,٠	٦٤,٣	٦٨,٨	٥٣,٣
أرباب العمل وأصحاب الأعمال الحرة*						
اليهود	٤٦,٥	٤٦,٠	٤٤,٩	٣٣,٨	٣٣,٤	-
غير اليهود	١٢,٠	١٢,٢	٦,٢	٤,٢	٤,٣	٢٣,٣**
المستخدمون	٣١,٣	٢٩,٥	٣٥,٩	٢٦,٣	٣١,١	٣٠,٢
اليهود	١٨,٠	١٣,٨	١٤,٢	١٢,٤	١٧,٤	١٨,٤
الإسرائيليون غير اليهود***	٨,٣	٥,١	٧,١	٥,١	٦,٩	٩,٤
عمال من الضفة الغربية وقطاع غزة	٥,٠	١٠,٦	١٤,٦	٨,٨	٦,٨	٢,٤
نسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة من مجموع المستخدمين	١٦,٠	٣٥,٩	٤٠,٧	٣٣,٥	٢١,٩	٧,٩
نسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة من إجمالي المستخدمين	٥,٥	١٢,٠	١٦,٨	١٣,٧	٩,٩	٤,٥

المصدر: ICBS 1994, 1989, *SAI*, table 13.9.

* يشير «أرباب العمل وأصحاب الأعمال الحرة» إلى أعضاء الكيبوتس والتعاونيات.

** يشير العدد إلى العمال الأجانب المستخدمين في قطاع الزراعة في سنة ٢٠٠٦.

*** يشير «الإسرائيليون غير اليهود» إلى الفلسطينيين الإسرائيليين.

خلاصة

إن تسريح العمال الفلسطينيين وانتقالهم إلى إسرائيل كانا نتيجة عوامل بنيوية حددت طبيعة الحوافز الاقتصادية التي تؤدي بالأفراد إلى عبور الخط الأخضر. وكان الدمج الأولي للاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد إسرائيلي ذي رأس مال مكثف أكثر هو ما حفز الأفراد مبدئياً على العمل في إسرائيل، لأن الأجور كانت ضعف تلك المتاحة في الاقتصاد المحلي. لكن بحلول سنة ١٩٧٥ كانت الأجور على جانبي الخط الأخضر قد تساوت، ولم تعد عاملاً محفزاً.

وكان تسريح اليد العاملة من الزراعة الفلسطينية مربوطاً بأولويات إسرائيل الجغرافية وبسياستها الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحدث نتيجة آليتين رئيسيتين: ففي السبعينيات، نتج تسريح اليد العاملة من تحسين مستويات الإنتاجية الزراعية، بينما كان في الثمانينيات نتيجة القيود المفروضة على النمو الزراعي الفلسطيني. وقد سُرحت اليد العاملة بأعداد كبيرة جداً في قطاع غزة حتى سنة ١٩٨٧، ولعل العدد كان سيكون أكبر في الضفة الغربية لو جرى فيها تعديل أكبر على البنية الزراعية من خلال الإصلاح الزراعي والاندماج في الأسواق الخارجية. كذلك أدت القيود على تراكم رأس المال ومنافسة المستوطنين الإسرائيليين والسلع المحمية من جانب إسرائيل إلى تقلبات في النمو الزراعي، وواصلت عملية تدفق اليد العاملة، وإنْ على مستويات أدنى من تلك السابقة على سنة ١٩٨٧. وبحلول سنة ١٩٩٢، انخفضت حصة الاستخدام الفلسطيني في الزراعة إلى النصف مقارنةً بسنة ١٩٦٧، لكن قطاع الزراعة استمر محتوياً على عمالة احتياطية، وخصوصاً في قطاع غزة. وبعد سنة ١٩٩٣ نما القطاع الزراعي، إلاّ إن قيود الإغلاق والتصاريح حدّت من قدرته على زيادة إنتاجيته. وبعد سنة ٢٠٠٠ أصبح القطاع الزراعي مخزناً للعمالة الفائضة والبطالة المقنّعة. وأخفق القطاع الريفي في الضفة الغربية وقطاع غزة في أن يصبح محركاً مستداماً للنمو، أو في تخفيض اعتماده على إسرائيل. وفي تلك الأثناء تقلص الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية للمقيمين بقطاع غزة أكثر منه بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية. وبقي مدى تسريح اليد العاملة مربوطاً بمستوى الطلب الإسرائيلي عليها، وبالقيود المفروضة على وصول السلع والعمال الفلسطينيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وعليه، فإننا سنستكشف في الفصل التالي طبيعة هذا الطلب وحدوده.

الفصل السادس

استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمّال الضفة الغربية وقطاع غزة

يحلل هذا الفصل آليات استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين، مستكشفاً العوامل البنيوية التي تشكل أساس الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة. فكما رأينا في الفصل الرابع، شكل العمال الفلسطينيون أكثر من ثلث اليد العاملة في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين، في حين مثلوا على مستوى الاقتصاد العام ٧٪ فقط من مجمل العاملين في إسرائيل حتى أواخر الثمانينيات. وتجادل الكتابات التي تتناول هذا الموضوع، على قلتها، في أن هذا الطلب يتسم بالتجزئة وعدم المرونة نسبياً (Farjoun 1980; Semyonov and Lewin-Epstein 1987; UNCTAD 1995; Angrist 1995, 1996). لكن ليس هناك بَعدُ تفسير واضح لمحددات استيعاب العمال الفلسطينيين في إسرائيل وأسباب تجزئتها.

يلقي الفصل الحالي الضوء مجدداً على أهمية العمال الفلسطينيين بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى محددات استيعاب تلك اليد العاملة، مبيناً أن الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين هو دالة الاعتبارات الجغرافية - السياسية والمنافع الاقتصادية التي أضافها عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي بصورة عامة، وعلى قطاع البناء في إسرائيل بصورة خاصة. ويكمن سبب التركيز على هذا القطاع في أهميته بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين، وإلى الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى البعد الاستعماري للمشروع الصهيوني. وكما ذكرنا في الفصل الرابع، قام قطاع البناء الإسرائيلي باستيعاب أكثر من ٥٠٪ من كل العمال الفلسطينيين المستخدمين خارج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وساهم استيعاب العمال الفلسطينيين في احتواء تكاليف البناء الإسرائيلية، سامحاً لإسرائيل بتنفيذ مشروع دمج المهاجرين اليهود الجدد من خلال بناء البيوت والمستعمرات ليسكنوها. ومع أن عدد العمال الفلسطينيين المستوعبين كان متقلباً بعد سنة ١٩٩٣، فإن التنظيم الإسرائيلي للعمل الفلسطيني والتوزيع الجغرافي لأعمال البناء ساعدا في إدامة الطلب على العمال الفلسطينيين، على الرغم من وصول العمال الأجانب إلى سوق العمل الإسرائيلية في التسعينيات. وكما نوضح في هذا الفصل، بقي استيعاب العمال

الفلسطينيين مرتبطاً (دالة) بالعوامل الاقتصادية، ومنها تكلفة اليد العاملة، وتدفق المهاجرين، ونمو قطاع البناء، بالإضافة إلى أولويات إسرائيل الجغرافية في إعادة تعريف حدود ١٩٦٧ بضم الأراضي الفلسطينية إلى المحيط الإسرائيلي.

يحلل الجزء الأول من هذا الفصل طبيعة إدارة وتنظيم دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، بينما يفحص الجزء الثاني منه تجزئة الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين يستكشف الجزء الثالث بنية استيعاب اليد العاملة في قطاع البناء الإسرائيلي.

تنظيم تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل

احترست الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية عبر تاريخهما من الاعتماد على اليد العاملة الفلسطينية (Kimmerling 1983b; Shafir 1989, 1999; Shalev 1992; Ram 1999). فقبل قيام إسرائيل لجأت الحركة العمالية الصهيونية إلى ترويج «اليد العاملة العبرية» واستثناء اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة من الاقتصاد الصهيوني بهدف إيجاد فرص عمل للمهاجرين اليهود الآتين إلى فلسطين. لكن الحركة العمالية الصهيونية لم تنجح في استثناء العمال الفلسطينيين سوى من بعض القطاعات اليهودية، وأخفقت في التخلص من اعتماد قطاعي البناء والزراعة اليهوديين على العمل العربي. وقد مثل العرب الفلسطينيون في سنة ١٩٣٦ نسبة ٣٥٪ من كل العاملين في قطاع الزراعة اليهودي، و٢٥٪ في قطاع النقل والموانئ اليهودي، و١٢٪ من المستخدمين في قطاع البناء اليهودي (Kimmerling 1983b, p. 50). وبإنشاء إسرائيل في سنة ١٩٤٨، فرضت الحكومة قيوداً مؤسساتية متعددة لحماية العمال اليهود من منافسة العمال غير اليهود، أي من الفلسطينيين في الداخل،[(١)] الذين مثلوا، على الرغم من ذلك، ١٧٪ - ٢٠٪ من إجمالي العاملين في قطاع البناء

(١) يشار إلى الفلسطينيين الإسرائيليين عامة في الكتابات باسم «الإسرائيليون العرب». وتميز دولة إسرائيل ضدهم منذ سنة ١٩٤٨ بمختلف الآليات المؤسساتية وآليات السوق. ففي سنة ١٩٤٨، صادرت أراضيهم وأملاكهم، وبقوا تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية حتى سنة ١٩٦٦، وتم الحجر بشدة على حرية انتقالهم خارج مناطقهم. وبعد سنة ١٩٦٦، ظل تمثيلهم ضئيلاً في الأوساط العليا للبنية المهنية الإسرائيلية، ومرد ذلك جزئياً إلى عدم السماح لهم بالخدمة في الجيش الإسرائيلي وبالتالي الحصول على وظائف مرموقة (Klinov 1989, 1999; Lewin-Epstein and Semyonov 1993). وما زالت المناطق التي يسكنها الفلسطينيون الإسرائيليون تفتقر إلى الدعم المالي نفسه والبنية التحتية المؤسساتية (أعمال مصرفية، وتخطيط إقليمي، إلخ) والدعم التعليمي أو فرص العمل المتوفرة للمناطق اليهودية (Shalev 1992; Yiftachel and Meir 1998).

الإسرائيلي، و٢٣٪ من مجموع عمال الزراعة في الستينيات.[٢]

أثار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، مجدداً، مسألة كيفية التعامل مع توفر المزيد من العمال الفلسطينيين. فقد كانت سوق العمل الإسرائيلية حتى الاحتلال مقسمة إلى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي: اليهود من أصل أوروبي وسلالتهم ممن شكلوا أغلبية أصحاب المهارات العالية في الاقتصاد؛ اليهود الشرقيون، الذين كانوا بصورة عامة أقل مهارة وتعلماً من اليهود الأوروبيين؛ الفلسطينيون الإسرائيليون (Semyonov and Lewin-Epstein 1987; Klinov 1989, 1999). وكانت المجموعتان الأخيرتان مهيمنتين على الوظائف التي لا تتطلب مهارات فعلية. واعتبر صنّاع القرار الإسرائيليون في سنة ١٩٦٧ أن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة قد يشكلون تهديداً للعمال الإسرائيليين، وذلك بسبب مستوياتهم التعليمية المتدنية وقلة مهارتهم (الفصل الرابع). لكن الإطار التنظيمي لسوق العمل الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على تشغيل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة قام بدور فعال في تمكين أرباب العمل الإسرائيليين من استغلال اليد العاملة الفلسطينية المعروضة، من دون أن تؤثر سلبياً في العمال الإسرائيليين وفرص تشغيلهم.

قنوات الدخول الرسمية إلى سوق العمل الإسرائيلية

في سنة ١٩٦٨، ألزمت إسرائيل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة الراغبين في العمل خلف الخط الأخضر بتسجيل أسمائهم لدى مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل الإسرائيلية. وقامت هذه المكاتب، التي أدارتها الإدارة المدنية الإسرائيلية بالتشاور مع وزارة العمل الإسرائيلية، بتوزيع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على الوظائف التي لا يتوفر لها بديل أو عامل إسرائيلي. كذلك فرضت وزارة العمل شروطاً وقوانين لتوظيف عمال الضفة الغربية وقطاع غزة تماثل القوانين المتبعة في استخدام العمال الإسرائيليين. فمن حيث المبدأ، كان العمال الفلسطينيون الذين تم تشغيلهم رسمياً يحصلون على الأجور نفسها المدفوعة لإسرائيليين ذوي مهارات ووظائف مماثلة، كما كان على أرباب العمل الإسرائيليين أن يدفعوا للفلسطينيين المستخدمين لديهم اشتراكات الضمان الاجتماعي نفسها التي كانوا ملزمين بدفعها للعمال الإسرائيليين. وقد دفع العمال لنظام الضمان الاجتماعي الإسرائيلي حتى سنة ١٩٩١ ما يصل إلى ١١,٦٪ من أجورهم الإجمالية، بينما دفع أرباب العمل ما بين

(٢) ICBS 1967, *SAI*, pp. 267-268.

٢٠٪ و٢٧٪ من الأجور الإجمالية (فرسخ ١٩٩٩). لكن من الناحية العملية، اعتُبر عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عمال مياومة لا عمالاً بأجر شهري، وهو ما عنى أنهم لا يحصلون على الفوائد الاجتماعية نفسها التي أُعطيت للعمال الإسرائيليين (مثل الإجازة السنوية، والنشاطات الاستجمامية والتربوية في قطاع الخدمات، وتعويضات نهاية الخدمة، إلخ). كما كان من السهل فصلهم من عملهم، ولم يُسمح لهم أيضاً بالانضمام إلى الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود) أو بالحصول على حمايتها، على الرغم من كون ٠,٨٪ من أجور عمال الضفة والقطاع الشرعيين في إسرائيل تُستقطع باسمها. إذاً فقد ميزت النظم المؤسساتية الإسرائيلية ضد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أثرت في إمدادات اليد العاملة إلى بعض المناطق، بجعلها تكلفة استئجار رب عمل إسرائيلي لعامل فلسطيني رسمياً أقل في مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية أو قطاع غزة من تكلفة استئجاره للعمل في الجانب الآخر من الخط الأخضر. ولم تقم «مكاتب التشغيل» بتنظيم العمال المستخدمين في مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لم يكن أرباب العمل المستأجرون للعمال في المستعمرات ملزمين بتزويدهم المساهمات الاجتماعية نفسها التي كانت تدفع للعمال في إسرائيل. ولم يحكم التشريع الإسرائيلي إلاّ في سنة ١٩٩٣ بأن على مواقع البناء داخل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التزام دفع حد أدنى من الأجور للعمال العاملين فيها. لكنه لم يحكم بمنحهم الحقوق الاجتماعية نفسها، مثل رواتب التقاعد أو دفعات نهاية الخدمة، أسوة بالمستخدمين على الجانب الآخر من الخط الأخضر (Kav La'Oved 1997؛ فرسخ ١٩٩٩).

من جهة أُخرى، مكنت النظم الإسرائيلية الحكومة أيضاً من جني الفوائد المالية المباشرة من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين قانونياً في إسرائيل، لأن المساهمات التي كان عمال الضفة الغربية وقطاع غزة (وأرباب أعمالهم) يدفعونها لم تُرسل تلقائياً إلى المساهمين الفلسطينيين بل وُضعت في الخزينة الإسرائيلية.[٣] ويقدَّر أن وزارة المالية الإسرائيلية جمعت ما لا يقل عن ١,٢ مليار دولار أميركي من مساهمات أجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، وجبت

(٣) ظلت ضريبتا الصحة والدخل، بالإضافة إلى ٩٣٪ من المساهمات المقدمة إلى مؤسسة الضمان الوطني، في وزارة المالية الإسرائيلية، بدلاً من أن تحوَّل إلى الاقتصاد الفلسطيني. ولم يتم تحويل المساهمات الأُخرى (كالراتب التقاعدي ودفعات نهاية الخدمة) إلاّ عند استلام طلبات شخصية بذلك.

عليها فوائد لمصلحة اقتصادها (فرسخ ١٩٩٩).[٤]

قنوات الدخول «غير الرسمية» إلى سوق العمل الإسرائيلية

على الرغم من أهمية قوانين الاستخدام في إسرائيل، فقد استمر تجنيد أغلبية عمال الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في إسرائيل بصورة غير رسمية، وخصوصاً عندما كانت الحدود عبر الخط الأخضر مفتوحة. ويقدَّر أن نحو ٤٠٪ - ٦٠٪ من مجموع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ لم يكونوا مسجلين في مكاتب التشغيل (أبو الشكر ١٩٨٧؛ DATA 1995). وكان تجنيدهم للعمل يتم عبر ثلاث قنوات غير رسمية، ساعدت جميعها على احتواء تكلفة العمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ هذه القنوات هي: استئجار العمال مباشرة من أسواق عمل يومية (حيث كانت تجمعات من العمال تنتظر من يستأجرها لعمل نهاري)، ومن خلال التعاقد من الباطن، أو من خلال مقاولي العمال. وكان الاستخدام عبر مقاول من الباطن يعني استئجار العمال من جانب شركة تتعاقد من الباطن لحساب شركة إسرائيلية. أمّا مقاولو العمال فكانوا أفراداً أو وكالات هدفها الجمع بين أرباب العمل والعمال. وكانوا هم أنفسهم عمالاً في العادة، يحضرون معهم فريق عمال من قراهم أو مناطق مجاورة لها (Tamari 1981; Portugali 1993). ومن جهة أُخرى، كان المقاولون الفلسطينيون المتعاقدون من الباطن، الذين هيمنوا على قطاع البناء بصورة خاصة، هم أنفسهم مقاولي عمال استطاعوا تأسيس شركات مقاولات خاصة بهم، دورها الأساسي توفير العمال للمقاول الإسرائيلي، والقيام بأعمال بناء جزئية (مثل بناء هياكل خرسانية، وأعمال التشطيبات لها، إلخ). ويقول بورتوغالي (Portugali 1993, p. 78) إن ٦٥٪ من مجموع العمال الفلسطينيين في أواسط الثمانينيات جرى استئجارهم للعمل بصورة غير رسمية، أغلبيتهم من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن.[٥]

(٤) تم حساب الحسومات المقدرة بأسعار الدولار الأميركي لسنة ١٩٩٠ ولم تتضمن دفعات الفوائد. وهي تستند إلى الفرضية القائلة إن ٤٠٪ فقط من العمال كانوا شرعيين في تلك الفترة. واستثنت الحسومات دفعة ضريبة الدخل لكنها شملت الراتب التقاعدي، والتأمين الصحي، ودفعات نهاية الخدمة والضمان الاجتماعي، ودفعات الهستدروت من طرف العامل أو رب العمل، أو كليهما. وقد تم حسابها على أساس صافي الأجور المذكورة لا على أساس إجمالي الأجور. وبالتالي من الممكن أن تكون هذه التقديرات أقل من الحسم الفعلي من الأجور في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣.

(٥) غطى مسح بورتوغالي ١٥٠٠ عامل تمت المقابلات معهم في مواقع العمل، و٦٠٠ في أسواق الشارع. وكان المسح أُجري في سنة ١٩٨٥.

يرى أرباب العمل أن العمال المستأجرين بصورة غير رسمية يتسمون بمرونة أكبر، ويكلفون أقل من العمال المستأجرين رسمياً؛ إذ إن رب العمل لا يدفع لهم أياً من المكافآت الاجتماعية التي يستحقها العمال المستأجرون عن طريق «مكاتب التشغيل» الإسرائيلية. لكن الوضع أكثر ضبابية من وجهة نظر العمال؛ فالدراسات الميدانية تظهر أن العمال المستأجرين على نحو غير رسمي يحصلون على أجور يومية صافية أعلى من تلك التي يحصل عليها العمال المستأجرون رسمياً (أبو الشكر ١٩٨٧؛ خليفة ١٩٩٦)؛ لكنهم لا يتمتعون بأي حقوق اجتماعية، وقد يضطرون إلى دفع رسوم مرتفعة إلى مقاولي العمال (أبو الشكر ١٩٨٧؛ صبيح ١٩٩٤). من ناحية أُخرى، أصبح دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية مربوطاً بمقاولي العمال والمقاولين المتعاقدين من الباطن، الذين كانوا عملياً حراساً على بوابة التشغيل بفعل علاقاتهم المباشرة بكل من أرباب العمل والعمال. وقد كان من الممكن أن تكون هذه القنوات غير الرسمية لاستيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عائقاً أمام تشغيل العمال الإسرائيليين، لأنها خفضت من تكلفة العمال الفلسطينيين في مقابل نظرائهم الإسرائيليين. إلاّ إنها لم تكن كذلك، كما سنوضح لاحقاً في هذا الفصل.

الاعتبارات الأمنية والجغرافية

ارتبط استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية أيضاً بطبيعة الاعتبارات الأمنية والجغرافية الإسرائيلية. فكما بيّنا في الفصل الرابع، استمر تدفق اليد العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة في الازدياد طوال الثمانينيات، ما دامت الحدود مفتوحة بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية حتى سنة ١٩٨٨. لكن مع انفجار الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، اتخذت إسرائيل إجراءات قيدت انتقال العمال الفلسطينيين مادياً؛ إذ أنشأت نقاط التفتيش في معابر الخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرضت حظر التجول فترات طويلة، كما أدخلت في سنة ١٩٨٨ نظام بطاقات التعريف الممغنطة التي أصبحت أداة فحص لاستثناء «المشبوهين أمنياً» و«السجناء السابقين» من الدخول إلى إسرائيل، وخصوصاً أولئك القادمين من قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، طبقت إسرائيل بعد سنة ١٩٩١ سياسة الإغلاقات تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، منهية بذلك حرية التنقل خلف الخط الأخضر. وتشمل هذه السياسة منع أي شخص أو عامل أو منتوجات من الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إلى إسرائيل ما دامت الحكومة الإسرائيلية تعتقد أن ذلك ضروري لأسباب أمنية أو لأسباب أُخرى.

لكن إجراءات الأمن الإسرائيلية، التي كان هدفها حماية المدنيين الإسرائيليين

من الفلسطينيين الذين يقومون بعمليات استشهادية، كان لها نتائج جغرافية واقتصادية مهمة. فمن ناحية، جعلت سياسة الإغلاقات ونقاط التفتيش وحظر التجول انتقال اليد العاملة مشروطاً بوضوح بسياسة إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية ومدى وكيفية الانفصال عنها أو الاندماج فيها. ومن ناحية أُخرى، لم تقم المخاوف الإسرائيلية الجغرافية والأمنية بإزالة الطلب الاقتصادي على العمال الفلسطينيين.

كان نظام تراخيص العمل الإسرائيلي أداة رئيسية للتوفيق بين حاجات السوق الإسرائيلية إلى العمال الفلسطينيين من جهة وبين الاعتبارات الأمنية من جهة أُخرى. فقد جعلت هذه السياسة التي فُرضت في سنة ١٩٩١ الدخول إلى إسرائيل مشروطاً لا بالحصول على طلب من رب العمل فحسب، بل أيضاً بالحصول على ترخيص أمني من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وصار هذا الترخيص الأمني معتمداً على سن العامل ووضعه الاجتماعي، وعلى معايير أمنية تحددها إسرائيل لكنها لا تفصح عنها. وكان على العامل الفلسطيني الراغب في الحصول على الترخيص استخراج تراخيص أمنية وضريبية من ثمانية مكاتب إسرائيلية متعددة، وطلب خطي من رب العمل الإسرائيلي، وإثبات بأنه مسجل في أحد «مكاتب التشغيل» في إسرائيل (PHRIC 1992, p. 13). وبعد ذلك كله، كانت التراخيص الصادرة صالحة لمدة قصيرة ولا تجدد تلقائياً. كما أنها كانت تُعطى أساساً للذكور المتزوجين ممن تزيد أعمارهم على ٢٨ عاماً. وفي الوقت نفسه فرضت إسرائيل عقوبات صارمة على أرباب العمل الذين يستخدمون عمالاً بصورة غير شرعية، وتم فرض غرامة على أي عامل غير شرعي في مواقع عمل داخل إسرائيل، وتراوحت الغرامة بين ١٥٠ و٢٠٠ دولار أميركي، أي ما يعادل نصف راتبه الشهري تقريباً. وفي آذار/مارس ١٩٩١، صدّق الكنيست على تشريع بتغريم أرباب العمل مبلغ ٧٠٠٠ دولار أميركي عن كل عامل غير شرعي لديهم (PHRIC 1992, p. 14). كما عرض التشريع تخفيض الضرائب الاجتماعية المفروضة على رب العمل، ودعم ثلث الراتب الذي يدفعه إلى مهاجر يهودي يحل محل العامل الفلسطيني (PHRIC 1992, p. 13).

إلاّ إن سياسة التراخيص الإسرائيلية كانت أكثر تشدداً مع العمال الراغبين في العمل داخل إسرائيل نفسها منها مع أولئك المستخدمين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع. فمقارنةً بأولئك الراغبين في العمل في إسرائيل، لم يتم استبعاد غير المتزوجين من العمال الذاهبين إلى المستعمرات، وكان الحد الأدنى للسن هو ١٨ عاماً لا ٢٨ عاماً، ولم تفرض قيود على ساعات عملهم، كما أنهم لم يمروا بنقاط التفتيش، وبالتالي وفروا ساعات الانتظار الطويلة قبل وصولهم إلى مواقع عملهم.

أثّرت هذه الترتيبات الأمنية في تركيبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، لكنها لم توقف تدفقهم، كما يبين الفصل الرابع ذلك. وبينما كان لسياسة الإغلاق دور مباشر في تذبذب التدفق وفي التقليل من انتقال عمال قطاع غزة، فإن التراخيص لم تكن فعالة دائماً في تخفيض الطلب على عمال الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، سهّلت الترتيبات المؤسساتية استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في بعض المناطق الجغرافية بدلاً من غيرها لأن سياسة التراخيص كانت أقل تشدداً مع العمال الراغبين في العمل في المستعمرات الإسرائيلية منها مع الراغبين في العمل في الجانب الآخر من الخط الأخضر.

الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة

قليلة هي الدراسات التي حاولت تحليل دور العوامل السياسية والاقتصادية في تحديد الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين. ويعتبر المدخل الأول، والذي يقوده البنك الدولي (World Bank 1993) وأنغريست (Angrist 1996)، أن الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين هو دالة الأجور الفلسطينية. ويحاول أنغريست تحديد الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في المدى القصير، وذلك بتحليل التكامل في أسواق العمل والمنتوجات بين إسرائيل من جهة، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، وباستكشاف نزعات الأجور الفلسطينية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١. وهو يجد تذبذباً في قيمة الأجور في إسرائيل، وخصوصاً بعد سنة ١٩٨٧، وعلاقة مباشرة بينها وبين تغيب الفلسطينيين عن أعمالهم في إسرائيل، مجادلاً في أن قيمة العمل في إسرائيل هي دالة اليد العاملة المعروضة، إذ إنها ارتفعت بعد سنة ١٩٨٧ بسبب انخفاض اليد العاملة المعروضة الناتج من القيود المفروضة عشية الانتفاضة الأولى. كما يقترح تحليل أنغريست محدودية الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين.

ويحاول أنغريست تحديد مرونة الطلب الإسرائيلي في ضوء صدمات العرض التي فرضتها القيود السياسية بصورة أساسية. وصدمة العرض التي يدرسها هي تخفيض أيام العمل نتيجة حظر التجول والإغلاق الإسرائيلي المفروض بعد سنة ١٩٨٧. وهو يستعمل صدمة العرض هذه عاملَ ضبط، مجادلاً في أنها لم تؤد إلى تغيير في منحنى الطلب الإسرائيلي على عمالة الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إن تغيرات في تفاوت الأجور جاءت نتيجة تحرك منحنى الطلب الإسرائيلي على العمال المهاجرين، وليس نتيجة التغيير في الطلب الإسرائيلي على هذه اليد العاملة

(Angrist 1996, pp. 440-442). كما أنه وجد أن مرونة الطلب الإسرائيلي على عمال الضفة والقطاع تتراوح بين -١,١ و-٢,٢، وهذا ما يشير، من وجهة نظر المؤلف، إلى أن هذا الطلب قليل المرونة (Angrist 1996, p. 446)،[٦] لكنه لا يوضح سبب محدودية هذا الطلب، ولا سبب تركز العمال الفلسطينيين في قطاعات معينة، بصرف النظر عن طبيعة مرونة الطلب عليهم.

يركز المدخل الثاني إلى تحليل استيعاب العمال الفلسطينيين في إسرائيل على مكانة عمال الضفة والقطاع الاقتصادية في سوق العمل الإسرائيلية. يقول سميونوف ولفين - إبشتاين (Semyonov and Lewin-Epstein 1987) إن مداخيل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة لم تؤد إلى إزاحة العمال اليهود، بل بالأحرى سمحت لهم بالارتقاء مهنياً.[٧] وكان الطلب على عمال الضفة والقطاع نتيجة تجمعهم في وظائف لا تتطلب مهارات عالية، وتكلفتهم أقل من تكلفة العمال الإسرائيليين. وقد احتل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الموقع نتيجة عاملين رئيسيين: الأول قبولهم القيام بأعمال لا يرغب كثير من الإسرائيليين في القيام بها، والثاني استمرار انخفاض دخلهم قياساً بدخل اليهود والإسرائيليين، بدلاً من التساوي معهم. وكما يوضح الجدول ٦ - ١، كان عمال الضفة والقطاع في سنة ١٩٨١ يكسبون في المتوسط ٧٠٪ - ٩٠٪ من دخل الإسرائيليين القائمين بالأعمال نفسها، وتوسعت الفجوة بين متوسط الأجور بحلول سنة ١٩٩٧، ليصل إلى ٦٦٪ (الجدول ٦ - ١).[٨] وبقيت

(٦) يجادل أنغريست في أن قيمة الأجر للعمل في إسرائيل سترتفع إذا تم تقييد تزويد اليد العاملة من الضفة والقطاع، بدلاً من وجود عدد كبير منها. ويقترح أنه قد يكون في مصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية تقييد توريد العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بهدف كسب عوائد ضريبية أعلى على قيمة الأجر الأعلى للعمل في الجانب الآخر من الخط الأخضر (Angrist 1996, pp. 449-450). لكن هذه الحجة صعبة لأسباب كثيرة، بينها حقيقة كون ٤٠٪ - ٦٠٪ من العمال غير شرعيين، وبالتالي لا يمكن فرض الضرائب على أجورهم.

(٧) انخفضت حصة اليهود من الأعمال اليدوية من ٣٧,٧٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٩,٧٪ في سنة ١٩٨٠ (Semyonov and Lewin-Epstein 1987, p. 24).

(٨) من المهم ملاحظة أن أرقام الأجور الإسرائيلية مأخوذة من استطلاعات دخل الأُسر، التي عادة ما تشير إلى إجمالي الدخل، وتشمل كلاً من الأجور الصافية والإعانات الاجتماعية التي تحق للعمال. وهي بالتالي تشير إلى التكلفة الإجمالية لاستخدام عامل إسرائيلي. أمّا الأجور الفلسطينية، فتشير إلى الدخل الصافي فقط، وبالتالي تستثني المساهمات والدفعات الاجتماعية التي يقدمها العمال المستخدمون شرعاً، والذين لم يمثلوا سوى ٤٠٪ فقط من مجموع عمال الضفة والقطاع المستخدمين في إسرائيل. وأمّا في حالة العمال الذين استخدموا بصورة غير رسمية (والذين شكلوا ٦٠٪ من العدد الكلّي لعمال الضفة والقطاع المستخدمين)، فإن تكلفة استئجار عامل فلسطيني تبقى بالنسبة إلى رب العمل أقل من تكلفة استئجار عامل إسرائيلي.

أجور الفلسطينيين قريبة من الحد الأدنى للأجور الإسرائيلية (World Bank 1993, vol. 2, p. 26).

ليس هناك سوى بضع محاولات تشرح تجزئة العمال الفلسطينيين في إسرائيل وسبب كسبهم دخلاً أقل من دخل العمال الإسرائيليين. فقد جادل فيشلسون وزملاؤه (Fischelson 1992; Fischelson et al. 1993) في أن عمال الضفة والقطاع يكسبون أقل من العمال الإسرائيليين بسبب التفاوت في تحقيق رأس المال البشري. فهو يجادل في أن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً أصغر سناً، وأقل مهارة وتأهيلاً، حتى بالمقارنة بعرب إسرائيل (الملحق/الجدول أ - ١٠). لكن كلايمن (Kleiman 1992) وجد أن متغيرات رأس المال البشري لا تفسر بالكامل تجزئة العمال الفلسطينيين.[٩] ففي دراسته المقارنة بين متوسط أجور العمال الفلسطينيين الذين وظفوا عبر القنوات الرسمية وبين أجور العمال الإسرائيليين، يجد فارقاً يبلغ ٥٠٪. وحتى بعد تفسير الاختلاف في الخلفيات المهنية والديموغرافية، وجد تفاوتاً في الأجور يصل إلى ٢٠٪، وهو ما يدل على أن هناك تمييزاً عرقياً ضد الفلسطينيين. لكن تحليله لا يشير إلاّ عرضاً إلى مقدار هذا التمييز في الأجور، إذ إن بياناته مستندة إلى معطيات متوسطة الأجور، ولا تخص سوى العمال الذين وُظّفوا عبر «مكاتب التشغيل الإسرائيلية».[١٠]

ارتبطت التفرقة العرقية ضد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بطبيعة تجزئة سوق العمل الإسرائيلية. وجادل عدد من الدراسات مردداً حجج نظرية سوق العمل المجزأة (segmented labour market).[١١] إن سوق العمل الإسرائيلية، مثلها مثل أسواق أغلبية الدول الصناعية، تنقسم إلى قطاعين: أساسي وثانوي. تهيمن على القطاع الأول الشركات الكبيرة ذات رأس المال المكثف، ويتميز بوجود نقابات عمالية قوية، وتشغيل مضمون، وحماية قانونية لحقوق العمال الاجتماعية. أمّا القطاع الثانوي فهو قطاع مرن تهيمن عليه الشركات الصغيرة التي لا تحمي حقوق العمال. وقد هيمن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على هذا القطاع الثانوي المقلقل بسبب انتمائهم العرقي ومنزلتهم القانونية والسياسية الفريدة التي وضعتهم في موقع ضعف مقارنة بالعمال الإسرائيليين (Farjoun 1980; Semyonov and Lewin-Epstein 1987, p. 97).

(٩) بينت عدة دراسات نظرية وتجريبية أن متغيرات رأس المال البشري نادراً ما تحدد الأجور أو التجزئة وحدها (Dickens and Lang 1988; Fine 1998).

(١٠) من دون بيانات قطاعية دقيقة مفصلة لإنتاجية عمل المجموعات العرقية، لا يمكننا تقويم مستوى التمييز ضد عمال الضفة والقطاع، أو توضيح تكلفة العمل والأجور المتباينة.

(١١) Bonacich 1979; Dickens and Lang 1988; Fine 1998.

الجدول ٦ - ١: الدخل الصافي اليومي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة كنسبة من إجمالي الدخل اليومي للإسرائيليين والعمال اليهود في مختلف الفئات المهنية، ١٩٧٥ - ٢٠٠٢

الفئة المهنية	١٩٧٥: دخل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة كنسبة مئوية		١٩٨٨: دخل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة كنسبة مئوية		٢٠٠٢: دخل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة كنسبة مئوية	
	الإسرائيليون	اليهود	الإسرائيليون	اليهود	الإسرائيليون	اليهود
المهرة وأشباه المهرة	٨٨,٥	٨٧,٩	٨٢,٩	٨١,٤	-	-
غير المهرة	٩٣,١	٩١,٠	٩٠,٢	٨٧,٢	٦٥,٣	٦٥,٥
الزراعيون	٨٦,٢	٨٤,٤	٦٨,٦	٦٨,١	-	-

المصدر: Semyonov and Lewin-Epstein 1987, table 5.1; ICBS 1998a, 2003, table 9; PCBS 1998b, 2003, table 41.

من جهة أُخرى، هناك حجة مختلفة يتزعمها بورتوغالي (Portugali 1993, p. 73)، وتقترح أن تجزئة سوق العمل، أو انشقاقها، ليسا نتيجة الفوارق العرقية في حد ذاتها، بل بالأحرى نتيجة النمو الرأسمالي وتناقضاته المتأصلة، ممزوجة بالتطلعات القومية للدولة. وكذلك يجادل بورتوغالي (Portugali 1991, 1993) في أن أهمية الفلسطينيين تكمن في تشكيلهم لب احتياطي اليد العاملة الصناعي في تطور إسرائيل الرأسمالي. وهو يتبع في حجته خطاً ماركسياً، زاعماً أن جوهر النمو الرأسمالي هو توفر اليد العاملة العائمة والمرنة، القادرة على التحرك بين القطاعات والأماكن، بحسب متطلبات رأس المال. لكن إسرائيل، في رأيه، تميل إلى حماية عمالها الأصليين بدلاً من إبقائها عليهم متنقلين لكونها دولة رفاه قومية. وقد داومت القومية الإسرائيلية على محاولة جذب اليهود إلى الأرض وضمان استقرارهم الدائم في البلد (Portugali 1993, pp. 60-87)، وذلك من خلال عرضها عليهم الوظائف المستقرة والمضمونة. ويرى بورتوغالي أن هذا الميل إلى تثبيت اليد العاملة يرفع من تكلفة العمل ويخاطر بالنمو الرأسمالي الإسرائيلي، الذي لا يحدث إلاّ من خلال دمج القوى العاملة المرنة والرخيصة من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي. وبينما يواجه تحليل بورتوغالي خطر الانحدار في خط الحجج الوظيفية، فإنه متبصر من حيث الانتباه الذي يعيره للعلاقة بين مصالح إسرائيل الاقتصادية وأهدافها السياسية القومية.

يقدم تحليل استيعاب العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي فهماً مختلفاً للحجج التي تناولناها حتى الآن، والتي استندت إلى فهم عام واسع للطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين. والتحليل يلقي الضوء على العلاقة المتبادلة بين استيعاب إسرائيل للعمالة الفلسطينية وبين الأولويات الإسرائيلية الاستيطانية والديموغرافية، ويبين أن العمال الفلسطينيين أدوا دوراً مهماً في احتواء تكلفة البناء، وسمحوا في الوقت ذاته لإسرائيل، من خلال استعمال اليد العاملة الرخيصة، بدعم مزاعمها الاستعمارية، وخصوصاً حول القدس وعلى امتداد الخط الأخضر، وبالتالي إعادة تعريف حدود ١٩٦٧.

العوامل المحددة لاستيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء الإسرائيلي

أوضح الفصل الرابع أن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة مثلوا ٢٩٪ - ٤٥٪ من مجموع المستخدمين في قطاع البناء الإسرائيلي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٢، كما هو مبين في الجدول ٦ - ٢. واستمرت أعدادهم ونسبهم في الازدياد بعد سنة ١٩٧٠، لتتجاوز أعداد العمال اليهود الإسرائيليين في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ (الجدول ٦ - ٢، والشكل ٦ - ١). ويشير تحليل بيانات عمال البناء إلى أن أغلبية اليهود الإسرائيليين كانت من العمال المهرة والمحترفين، بينما كان عمال الضفة الغربية وقطاع غزة شبه مهرة أو غير مهرة. وبلغت نسبة اليهود في الفئات الأكاديمية وغير المهنية ٢٤٪ في سنة ١٩٩٧.[١٢] ومن ناحية الوظائف، تركز عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في الوظائف المعروفة باسم «الأعمال المتدنية» المتمركزة في المنشآت الهيكلية، والبناء بالحجارة. ومع أنه كان ممكناً أن يتنافس عمال الضفة الغربية وقطاع غزة والعمال الفلسطينيون الإسرائيليون بشأن الوظائف نفسها، فإن وجود عمال الضفة الغربية وقطاع غزة لم يخفض عدد الفلسطينيين الإسرائيليين الذين مثلوا بين ١٩,٧٪ و٢٥,٩٪ من عمال قطاع البناء الإسرائيلي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٣، بينما شكل عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بين ٢٨,٦٪ و٤٥,٧٪ من القوة العاملة في قطاع البناء الإسرائيلي في تلك الفترة (الجدول ٦ - ٢).

(١٢) الحسابات من: ICBS 1998c, p. 207, table 48.

الجدول ٦ - ٢: توزيع العاملين في قطاع البناء الإسرائيلي
بحسب الانتماء العرقي، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

السنة	المجموع (بالآلاف)	اليهود الإسرائيليون (٪)	الفلسطينيون الإسرائيليون (٪)	عمال الضفة الغربية وقطاع غزة (٪)	العمال الأجانب (٪)
١٩٧٠	٨٠,١	٧١,٦	١٦,٣	١٢,١	لا ينطبق
١٩٧٥	٩٠,٢	٥١,٧	١٩,٧	٢٨,٦	لا ينطبق
١٩٨٠	٧٩,٢	٤٧,٩	٢١,١	٣٠,٩	لا ينطبق
١٩٨٥	٧٢,٣	٣٧,١	٢٥,٩	٣٧,٠	لا ينطبق
١٩٨٧	٦٧,٦	٣٥,٤	٢٢,٢	٤٢,٣	لا ينطبق
١٩٩٠	٧٦,٢	٣٠,٦	٢٣,٦	٤٥,٧	لا ينطبق
١٩٩٢	١٠٧,٦	٣٥,٣	٢٠,٣	٤٤,٢	لا ينطبق
١٩٩٣	١١٨,٤	٣٨,٣	٢٢,٨	٣١,٦	٧,٣
١٩٩٥	١٤١,٣	٣٨,١	٢٥,٣	١٥,٠	٢١,٦
١٩٩٦	١٥٠,٥	٣٢,٩	٢٦,٥	١٣,٢	٢٧,٤
١٩٩٧	١٤٦,٧	٣١,٢١	٢٥,٣٢	١٦,٩	٢٦,٦
١٩٩٨	١٣١,٤	٢٩,٧	١٩,٧	٢٥,٢	٢٥,٣
١٩٩٩	١٢٠,٤	٢٨,٢	١٨,٠	٢٨,٩	٢٤,٩
٢٠٠٠	١١٦,٦	٤٩,٥*		٢٤,٨	٢٥,٧
٢٠٠١	١١٧,٠	٥٣,١*		١٣,٢	٣٣,٧
٢٠٠٢	١١٨,٧	٥٥,١*		٩,٧	٣٥,٢
٢٠٠٤	١٢٨,٧	٥٥		٧,١	٣٧,٩

المصدر: ICBS, *SAI*, various issues, tables 16.15, 16.10; Bank of Israel 2006, table I.31; 2000, table 2.A.38; 1999, table 2B; PCBS, *LES*, various issues, calculated from tables 20, 21.

* تشمل أرقام العمال الإسرائيليين للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، والعمال الفلسطينيين الإسرائيليين أيضاً.

إن هيمنة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على قطاع البناء الإسرائيلي مهمة نظراً إلى أهمية القطاع بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي وأيديولوجيا الاستيطان. فجمع الشتات اليهودي هو من أهداف دولة إسرائيل المذكورة في إعلان قيامها سنة ١٩٤٨ (Kellerman 1993; Golan 1998)، ولقطاع البناء الإسرائيلي دور رئيسي في دمج

المهاجرين اليهود في إسرائيل وفي نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وقد نما ناتج قطاع البناء، الذي هو إجمالي المباني السكنية وغير السكنية التي شيدها المقاولون الإسرائيليون،[١٣] بمعدل ١٣,٣٪ سنوياً في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٩ (الجدول ٦ - ٣)، مساهماً بأكثر من ٨,٨٪ سنوياً في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي الفعلي في تلك الفترة (Plessner 1994, p. 11). وفي السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٩، نما ناتج البناء بمعدل ١٠,٩٪، بينما ازداد إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٤,٨٪ (الجدول ٦ - ٣؛ Bank of Israel 2000, p. 3). ومنذ السبعينيات، مثّل قطاع البناء أكثر من ٩٪ - ١٢٪ من صافي الناتج المحلي الإسرائيلي، كما شكّل ثلث الاستثمار في تشكيلات رأس المال الثابت في الخمسينيات والسبعينيات، ومجدداً في التسعينيات (Plessner 1994, p. 14; Bank of Israel 1999, p. 63). وكان لنموه تأثيرات مضاعفة قوية في باقي الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في مجال صناعة الأسمنت وفي قطاع الصناعات الدفاعية (Rivlin 1992; Plessner 1994; Nitzan and Bichler 2002). إن استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧ هو دالة نمو ناتج البناء، الذي يعتمد هو الآخر على سياسات الدولة تجاه قطاع البناء عامة، والمشروع الاستيطاني خاصة، وعلى مستويات الهجرة اليهودية.

قطاع البناء والهجرة اليهودية وعمال الضفة الغربية وقطاع غزة

تطور استيعاب قطاع البناء الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة خلال أربع مراحل رئيسية. ففي أثناء الفترة الأولى التي دامت من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣، حفز ازدهار قطاع البناء بمعدل ١٥٪ سنوياً زيادة عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بأكثر من ٤١٪ سنوياً. ورافق ذلك استيعاب ما يزيد على ١٨٩,٠٠٠ مهاجر في أربع سنوات (الجدول ٦ - ٣). وفي تلك الفترة بلغ معامل الارتباط بين الهجرة وبين مدخول عمالة الضفة الغربية وقطاع غزة ٠,٩٥، وهو ما يشير إلى علاقة إيجابية قوية بين تشغيل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل وبين الهجرة اليهودية إليها.

(١٣) يشير ناتج البناء إلى ما تمت مباشرته في إسرائيل وفي المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع (بعد سنة ١٩٦٧). وتشير النواتج غير السكنية بصورة رئيسية إلى الطرق والمجاري، وما إليها، ومثلت في المتوسط ٢٥٪ - ٣٠٪ من ناتج البناء الكلي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٨ (الحسابات من: Bank of Israel 2000, table 2.A.32).

تميزت الفترة الثانية، من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٨٨، بهبوط المستوى السنوي لناتج البناء، ما عدا فترة قصيرة امتدت من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٣.[١٤] وعانى الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الخمس عشرة تلك جرّاء الكساد ونوبات التضخم المفرط، بينما وصل المدخول السنوي للمهاجرين الجدد إلى المستوى الأدنى منذ سنة ١٩٤٨، مع وصول أقل من ٢٠,٥٠٠ شخص سنوياً إلى البلد خلال ١٢ عاماً. وهبط ناتج البناء في تلك الفترة بمعدل ٣,٩٪ سنوياً. إلاّ إن عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨ واصل نموه بمعدل ٣,٩٪ سنوياً، وتيسر لانعدام القيود على العمل بين جانبي الخط الأخضر. واستمر عدد الإسرائيليين، وخصوصاً اليهود منهم، في قطاع البناء في الانخفاض، بينما ارتفع عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة (الشكل ٦ - ١، والجدول ٦ - ٣).

الجدول ٦ - ٣: الهجرة اليهودية وناتج البناء والعمال المستخدمون في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٤٩ - ٢٠٠٢

السنة	إجمالي عدد المهاجرين	المدخول السنوي للمهاجرين	متوسط نسبة النمو السنوي		
			ناتج البناء	العمال الإسرائيليون	عمال الضفة الغربية وقطاع غزة
١٩٤٩ - ١٩٥٩	٨٥٣,٥٢٢	٨٥,٣٥٢	١٣,٣	-	-
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٣٨٥,٨٩٨	٣٨,٥٩٠	٣,٣	-	-
١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٨٩,٤٥٤	٤٧,٣٦٤	١٥,٨	٦,٢	٤١,٥
١٩٧٤ - ١٩٨٨	٢٨٦,٥٨٧	٢٠,٤٧١	٣,٩-	١,٥-	٣,٩
١٩٨٩ - ١٩٩٩	٩٨٠,٣٦١	٩٨,٠٣٦	١٠,٩	٥,١	٥,٩
٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	١٣٧,٣٣٩	٤٥,٧٨٠	٤,٠٧-	٠,٥٤	٣٠,٢-

المصدر: الحسابات من: ICBS 2000, 2003, *SAI*, tables 4.2, 16.1; 1998b, table 4; Bank of Israel 2000, table 2.A.37; 2003, table I.31.

ملحوظة: يشير نمو ناتج البناء السنوي إلى الزيادة السنوية في إجمالي البنايات (السكنية وغير السكنية منها، بالأمتار المربعة) التي اكتمل بناؤها.

(١٤) قاد حزب الليكود، الذي كان في السلطة خلال هذه السنوات الثلاث، حملة بناء هائلة، وخصوصاً حول القدس والمستعمرات في الضفة والقطاع. كما نُسب نمو البناء في هذه السنوات الثلاث إلى كونه قدّم شكلاً مضموناً للاستثمار في فترة تضخم اقتصادي هائل (Maysher 1986).

وتميزت الفترة الثالثة، التي استمرت من سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩٩، بوصول نحو مليون مهاجر جديد إلى إسرائيل، وهو أكبر عدد في عقد من الزمان سُجّل منذ تأسيس دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ (الجدول ٦ - ٣). وقد أدى هذا إلى ازدهار كبير في البناء، وخصوصاً في السنوات ١٩٩٠ و١٩٩٢ و١٩٩٦ (الشكل ٦ - ١). ونما قطاع البناء طوال تلك الفترة بنسبة سنوية بلغت ١٠,٩٪، وهو ما سبب ارتفاعاً في الطلب على العمال الإسرائيليين وغيرهم من العمال. وارتفعت نسبة استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى العمال الإسرائيليين، بأكثر من ٥٪ سنوياً خلال تلك الفترة، لكن مدخول عمال الضفة الغربية وقطاع غزة كان متذبذباً نتيجة ضوابط الأمن المفروضة، وهبط بشدة في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧، لكنه ارتفع بعد سنة ١٩٩٨، بينما استمر عدد العمال الإسرائيليين في الهبوط (الشكل ٦ - ١).

الشكل ٦ - ١: نمو الناتج وعدد العمال في قطاع البناء الإسرائيلي، ١٩٧٠ - ١٩٩٩

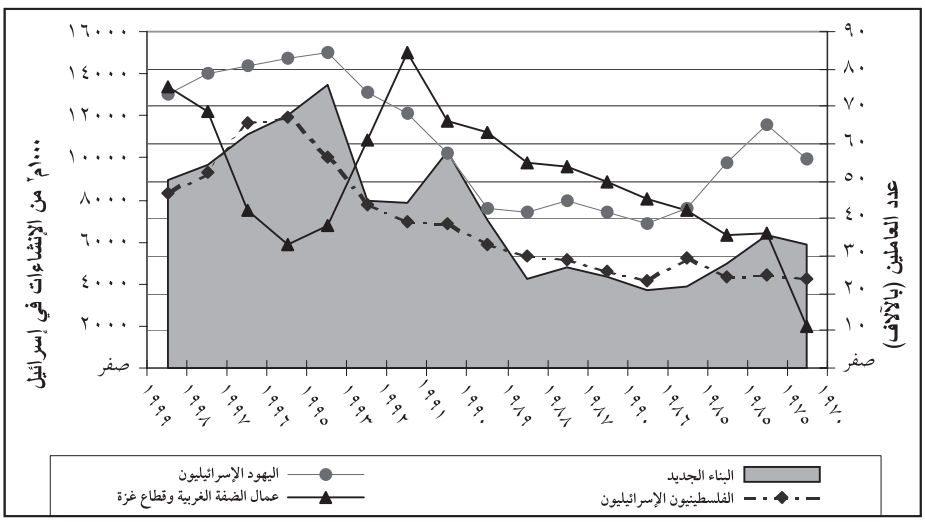

المصدر: Bank of Israel 2000, table 2.a.38; PCBS, *Labour Force Survey*, various issues, tables 20, 21; ICBS, *SAI*, various issues, tables 16.1, 16.15.

ملحوظة: يشير المقياس على يسار الشكل إلى عدد الإسرائيليين (اليهود وغير اليهود) وعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء. أمّا المقياس على يمين الشكل فيشير إلى حجم الإنشاءات الجديدة، السكنية وغير السكنية (بآلاف الأمتار المربعة) في إسرائيل.

أمّا الفترة الرابعة والأخيرة، والتي استمرت من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٢، فقد شهدت كساداً في ناتج البناء وكذلك في أعداد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول ٦ - ٣). إذ تسببت القيود التي فُرضت على انتقال العمال بعد انتفاضة الأقصى في خريف سنة ٢٠٠٠ بهبوط عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار ٣٠٪، وأدى الانخفاض في مدخول المهاجرين السنوي إلى انخفاض الطلب على ناتج البناء ٤٪ سنوياً، بينما انخفض العدد الكلي للعمال في قطاع البناء الإسرائيلي في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ من ١٣١,٠٠٠ عامل إلى ١١٧,٠٠٠ عامل (الجدول ٦ - ٢). وعاد عدد العمال الإسرائيليين إلى النمو بعد سنة ٢٠٠٣.

استيعاب العمال الفلسطينيين والاتجاهات في الأجور

كان لاستيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء، ولا سيما حتى سنة ١٩٨٦، أهمية في المساعدة على خفض تكلفة البناء في إسرائيل. وكما يمكننا أن نتبين من الشكلين ٦ - ٢ و٦ - ٣ (بالإضافة إلى الجدول أ - ١٣ في الملحق أدناه)، تم تزويد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء بأجور فعلية ثابتة نسبياً خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٦، على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد العاملين. واستقرت أجور عمال الضفة الغربية اليومية بصورة خاصة على ١٦ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في تلك الفترة، مع أن عدد العمال نما بنسبة ٢٠٪ في سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٢. أمّا في حالة العمال الوافدين من قطاع غزة، فقد شهدت الأجور تذبذباً أكثر من أجور عمال الضفة، لكنها قاربت ١٦ شيكلاً إسرائيلياً جديداً. وفي حين بقيت الأجور الفعلية لعمال البناء الوافدين من قطاع غزة على حالها خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣،[١٥] تذبذبت أجور العمال الوافدين من الضفة الغربية (الشكلان ٦ - ٢ و٦ - ٣). ويمكن أن يُنسب هذا الاختلاف إلى أن القيود على عمال قطاع غزة كانت أنجع من تلك المفروضة على عمال الضفة الغربية. كما يمكننا أن ننسب ارتفاع أجور عمال الضفة الغربية بعد سنة ١٩٩١ إلى حدوث نقص في العمالة تلك السنة، وإلى الازدهار في قطاع البناء الإسرائيلي.

(١٥) تُنسب القفزة في قيمة الأجور التي سجلت في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ إلى تأثير برنامج الميزانية الإسرائيلية ورفع تقويم العملة اللذين تم اتخاذهما في أواسط الثمانينيات، بالإضافة إلى انخفاض عدد ساعات العمل الفلسطيني خلال العام الأول من الانتفاضة (١٩٨٧/ ١٩٨٨).

الشكل ٦ - ٢: الأجور اليومية الفعلية لعمال الضفة الغربية المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء وفي كل القطاعات (بأسعار الشيكل الإسرائيلي الجديد في سنة ١٩٨٦)، ١٩٧٠ - ١٩٩٣

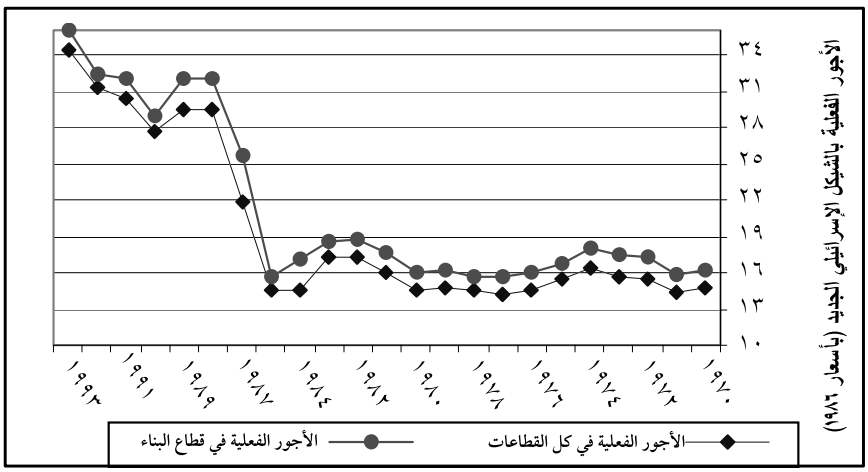

المصدر: الملحق/الجدول أ - ١٣.

الشكل ٦ - ٣: الأجور اليومية الفعلية لعمال قطاع غزة المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء وفي كل القطاعات (بأسعار الشيكل الإسرائيلي الجديد في سنة ١٩٨٦)، ١٩٧٠ - ١٩٩٣

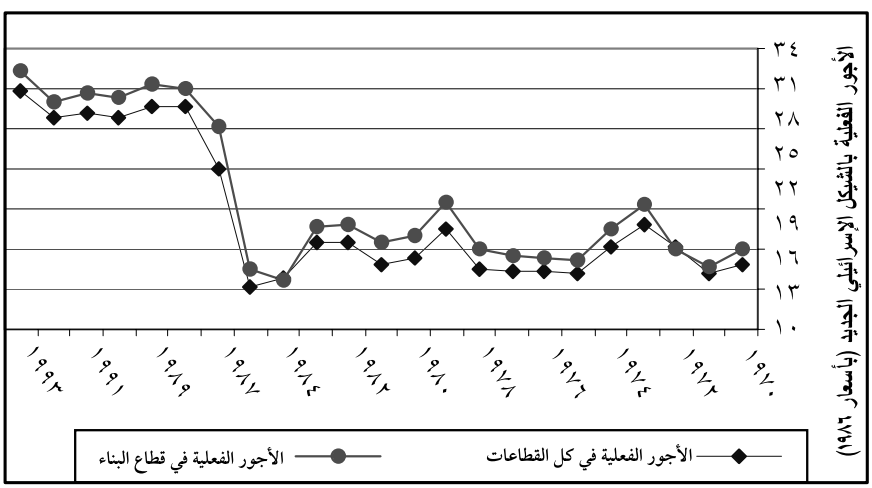

المصدر: الملحق/الجدول أ - ١٣.

مكّن استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بأجور ثابتة نسبياً من زيادة تراكم رأس المال وهوامش الأرباح في قطاع البناء الإسرائيلي. فقد نما هذا القطاع بنسبة ٢,٣٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (Asali and Bar-Selaa 2000). ويذكر ألبيروفيتش (Alperovich 1997) أن تكلفة البناء في إسرائيل نمت بأقل من ٠,٥٪ سنوياً خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٧، بينما ارتفع السعر الفعلي لقطاع الإسكان للوحدة السكنية بمعدل ٤,٦٪ سنوياً في الفترة نفسها. وكانت الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ فترة انخفاض كبير في عدد العمال الإسرائيليين وأكبر زيادة مطلقة لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر الشكل ٦ - ١)، لكن تكلفة البناء لم ترتفع سوى بنسبة ٠,١٦٪ سنوياً، بينما ارتفع سعر الإسكان بنسبة ١,٦٪ سنوياً. وهبط الاستثمار في السلع الإنتاجية والماكينات في تلك الفترة في قطاع البناء بمعدل متوسط بلغ ٩٪ سنوياً (Bank of Israel 1999, table 2.a12). وكانت الزيادة في الاستثمار في المعدات الرأسمالية التي حدثت بعد سنة ١٩٩٣ قد صاحبتها تقلبات في عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبقى مثل هذا الاستثمار منخفضاً قياساً بمتوسطه في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وركز على ناتج البناء غير السكني (Bank of Israel 2003, pp. 991-995).[١٦] كما أنه لم يحل محل الطلب على اليد العاملة.

إن ما سمح لأجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بالبقاء ثابتة نسبياً حتى أواسط الثمانينيات هو غياب خيارات العمل الكافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أوضحنا في الفصلين الرابع والخامس. علاوة على ذلك، كان من آثار النظم الإسرائيلية، كما أوضحنا سابقاً، جعل ارتفاع أجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، بتوافق مع أجور العمال الإسرائيليين، أمراً غير ممكن؛ فأجور العمال الإسرائيليين ظلت محمية باتفاقيات التفاوض الجماعي، وبنظام حماية الهستدروت، وبعلاوات تكلفة المعيشة التي تعدل الأجور لترتفع إلى مستوى الأسعار. ولم يكن أي من هذه الحمايات متاحاً للعمال الفلسطينيين.

تجنيد اليد العاملة في قطاع البناء

اعتمد استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً على الهيكل التنظيمي لقطاع البناء، وعلى نمط استخدام اليد العاملة فيه. ففي السبعينيات، قامت شركات

(١٦) ارتفعت أسهم رأس مال معدات البناء من ٤ ملايين شيكل إسرائيلي جديد في سنة ١٩٩٣ إلى ١٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد في سنة ٢٠٠٣. وكان ناتج البناء للعامل في إسرائيل سنة ٢٠٠٠ قد بلغ ٢٨,٠٠٠ دولار أميركي مقارنةً بما متوسطه ٤٢,٠٠٠ دولار أميركي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الأسعار بالدولار الأميركي حينها لكنها معدلة لتوافق القوة الشرائية) (Bank of Israel 2003, p. 93).

البناء الإسرائيلية الرئيسية شبه الحكومية، التي كانت تهيمن على أعمال البناء، باستئجار العمال عن طريق «مكاتب التشغيل» (Golan 1998). وبحلول سنة ١٩٩٧، كان القطاع قد تعرض للخصخصة، وشمل ٥٧٠٠ شركة مقاولات لها الحق في المشاركة في تقديم العطاءات الرسمية. وانقسمت هذه الشركات إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لحجم المشاريع التي كان يحق لها تشييدها.[١٧] وتضمنت الشركات الأكبر شركات شبه حكومية سابقة من أمثال سوليل بونيه، التي كان الهستدروت يملكها، وتعرضت للخصخصة في أوائل التسعينيات. كما كان للشركات الكبيرة علاقات وطيدة بوزارتي الإسكان والعمل الإسرائيليتين، وبالتالي كان لها الأولوية في الحصول على المشاريع الأكبر حجماً. وتضمنت قوتها العاملة عمالاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى العمال الإسرائيليين والأجانب منذ سنة ١٩٩٠.[١٨]

يتميز قطاع البناء الإسرائيلي، مثله مثل نظرائه في البلاد الأُخرى، بتركيبة لامركزية يستند فيها الإنتاج بشكل رئيسي إلى ترتيبات تعاقدية (Ofari 1991; Van der Loop 1996). وقد درجت العادة على أنه بمجرد أن تربح شركة ما عطاء ما (سواء كان لبيت، أو لمجتمع سكني، أو لبناية، أو لطريق، إلخ)، فإنها تتعاقد على مختلف المكونات لتشييد هذا المشروع مع شركات أُخرى ربما تكون إسرائيلية أو إسرائيلية - فلسطينية أو من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اعتمدت شركات المقاولة على الشركات المتعاقدة معها من الباطن في تدبير معظم عمال البناء.

وهناك، وفقاً للاستطلاعات المحدودة (Amir 2000) ولعمل كاتبة البحث الميداني الخاص (راجع الفصل الثامن)، طلب كبير على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة لما يعتبر أعمالاً أولية، تؤديها عادة مجموعات من العمال غير المهرة وليسوا مستخدمين يحصلون على مرتب وإنما يقوم على تنظيمهم مقاولون من الباطن، ويتم دفع أجورهم يومياً من أصل ربح المقاول من الباطن للوظائف التي قام بها وعماله. وتشمل هذه الوظائف بناء الهياكل الخرسانية، وصب جدران البنايات، والتبليط. وتبلغ التكلفة الكلية لهذه الأعمال في إسرائيل في المتوسط ٥٥٪ من تكلفة البناء الكلية (باستثناء ثمن الأرض) (ICBS 1998b). وطبقاً للمسح الذي أجراه عمير على ٣٦ شركة بناء سكنية متوسطة الحجم وكبيرة الحجم، تعاقدت الشركات من الباطن على مثل هذه الأعمال مع شركات فلسطينية أو أفراد فلسطينيين، وجهزتهم بكل

(١٧) اعتُبرت ١٣٠٠ شركة شركات كبيرة (أو بمعنى آخر تعاملت في مشاريع فاقت قيمتها ١,٢ مليون دولار)، و٧٠٠ منها متوسطة الحجم (تعاملت في مشاريع تتراوح ميزانيتها بين ٠,٦ و١,٢ مليون دولار) و٣٧٠٠ منها صغيرة (تعاملت في مشاريع تقل قيمتها عن ٠,٦ مليون دولار).

(١٨) استناداً إلى محادثات مع شموئيل عمير من الجامعة العبرية في القدس، ومع المسؤولين في وزارة العمل الإسرائيلية.

المواد والمعدات الثقيلة. ويصبح المقاول من الباطن حينها مسؤولاً عن العمل، ويدفع له من كل وحدة بناء قام بإتمامها هو وعماله (مثل سطح الأرضية، حجم الخرسانة المصبوبة، إلخ). ويقدّر أن الدفعات إلى المقاولين من الباطن بلغت ربع تكلفة البناء السكني الكلية (Amir 2000).

هناك ثلاثة عناصر مهمة لهذا التركيب الهيكلي لقطاع البناء واستخدام العمال الفلسطينيين فيه. أولاً، تعزز وضع الفلسطينيين في سوق البناء الإسرائيلية كمنفذين للأعمال الأولية. وهم يساهمون في هذه السوق كعمال ومقاولي عمال، وكمُلاّك لشركات البناء الصغيرة التي تقوم بتنفيذ عمل هيكلي بالإضافة إلى إعطاء جزء منه لمقاولين من الباطن. ثانياً، كون توفير عمال الضفة الغربية وقطاع غزة يتم بصورة رئيسية عن طريق مقاولي العمال والبناء، فإنه يحرر المقاول الإسرائيلي الرئيسي من المسؤوليات المالية أو القانونية المباشرة تجاه معظم العاملين لديه. ويضمن المقاولون من الباطن توفير عمالة مرنة ورخيصة يمكن فصلها من العمل في أوقات انخفاض الطلب من دون تحمّل الشركة الإسرائيلية أي تكاليف أُخرى. وهم يديمون النمط الدائري لتدفق العمال الفلسطينيين؛ إذ يبقى العمال مربوطين بمقاوليهم الثانويين الذين يأخذونهم إلى مواقع العمل ويعيدونهم إلى قراهم يومياً. ثالثاً، يقوم عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بدور رئيسي في ضمان تراكم رأس المال في قطاع البناء الإسرائيلي، إذ يعتمد ربح المقاولين من الباطن أساساً على إنتاجية العمل المأجور والأجور التي يدفعها لهم العمال، وليس على تكلفة مواد البناء وتكاليف إدارة المشاريع الأُخرى (راجع الفصل الثامن). ويتم دفع أجور العمال على أساس ساعة العمل بناء على نسبة معرّفة مسبقاً، وليس على حجم العمل المنتهي الذي قام العامل به.

الدولة الصهيونية وقطاع البناء الإسرائيلي

ثمة لتدخّل الدولة في قطاع البناء الإسرائيلي دور رئيسي أيضاً في إدامة استيعاب القطاع لعمالة الضفة الغربية وقطاع غزة. فلقد حرصت الحكومة الإسرائيلية، على مر الزمن، على تشجيع قطاع البناء بأساليب متعددة وتوجيهه من أجل الحفاظ على ثلاثة أهداف رئيسية: إغراء اليهود في الخارج للهجرة إلى إسرائيل وتوظيفهم فيها؛ الحفاظ على سيطرة الدولة الإسرائيلية المباشرة على الأرض؛ توزيع السكان في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها بهدف توسيع الهيمنة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية (Golani et al. 1992; Kellerman 1993; Golan 1998). وقد أثّرت الطريقة التي تحقق بها الدولة هذه الأهداف في حجم استيعاب عمالة الضفة الغربية وقطاع غزة وتوزيعها الجغرافي.

الأرض واليد العاملة ورأس المال

تقوم إسرائيل بدور مباشر في التأثير في تكلفة ناتج البناء، المكون من تكلفة العمال، ورأس المال، والأرض المبني عليها. فكما ورد سابقاً في هذا الفصل، ساهمت سياسة الاستخدام الإسرائيلية في حصر تكلفة العامل الفلسطيني، وأدت أيضاً دوراً في تحديد تكلفة رأس المال، إذ منعت النظم الإسرائيلية المقاولين الإسرائيليين من الاستدانة بحرية من المصارف الوطنية حتى أوائل التسعينيات.[١٩] وتفسر الصعوبة النسبية في الحصول على رأس المال، مقارنةً بالحصول على اليد العاملة، جزئياً لماذا أصبح قطاع البناء الإسرائيلي قطاعاً كثيف اليد العاملة إلى حد كبير، ومعتمداً على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر مرونة، ولماذا أخفق في الترقية التقنية قبل أوائل التسعينيات (Bar-Nathan et al. 1998; Bank of Israel 2003).

كان لسياسة الدولة تجاه استغلال الأرض تأثير مباشر في اختيار المقاولين لمواقع البناء. فقد سيطرت الدولة مباشرة على ٩٤٪ من الأراضي، واحتكرتها من أجل ضمان بقائها تحت السيطرة اليهودية، وبالتالي أدت دوراً حازماً في تأجير أراضي البناء للقطاع الخاص، وبالتالي تحديد تكلفة استثمار الأخير في قطاع الإسكان والبناء. إن دائرة الأراضي في إسرائيل ووزارة البناء والإسكان هما الجهتان الوحيدتان اللتان يحق لهما تحديد الأراضي للبناء وتوزيعها، وتقرير مساحة الأرض التي ستؤجر لمواقع البناء وسعرها، بالإضافة إلى تكلفة أعمال البنية التحتية (المجاري، إمدادات المياه والكهرباء، وصل الطرق، وما إلى ذلك) (Needham and Verhage 1998). وعلى خلاف أغلبية البلاد، التي تكون الأراضي فيها ملكية خاصة ولا يُشمل سعرها في عطاءات البناء، تحتاج شركات البناء في إسرائيل إلى إضافة بدل إيجار مغر للأرض إلى سعر البناء السكني أو غير السكني. وتكون بدلات إيجار الأرض منخفضة عادة في المناطق التي تعرّفها الدولة مناطق تطوير، وترتفع تكلفتها في المناطق التي يكثر عليها الطلب، مثل تل أبيب.

كما كان لسياسة تأجير الأراضي الرسمية دور مركزي في توجيه الاستثمار في البناء إلى المناطق التي رغبت وزارة الإسكان في تطويرها، مثل المستعمرات أو تلك المناطق الواقعة في المحافظات النائية داخل إسرائيل (أنظر

(١٩) كثيراً ما اضطر مقاولو البناء الإسرائيليون إلى جمع المال لاستثماراتهم من خلال قيامهم بدور مطوّري العقارات، وبيع المنازل التي شيدوها للأفراد المُلاّك. وقد كان ما يزيد على ٧٥٪ من البيوت في إسرائيل مملوكاً بدلاً من أن يكون مستأجَراً، وهي نسبة عالية جداً حتى في الدول المتطورة (Bar-Nathan et al. 1998).

الخريطة ٦ - ١).[٢٠] فقد كانت أسعار استئجار الأراضي في محافظتي التطوير الجنوبية والشمالية، وكذلك في مستعمرات الضفة الغربية، أقل عادة من أسعارها في المحافظات الأُخرى. وبما أن أراضي المستعمرات تقع تحت السيطرة العسكرية، فهي لا تدخل رسمياً في العطاءات العامة، وتقوم الدولة بتوزيعها على المقاولين بحسب أولوياتها السياسية. ولا يتحمل المقاولون الإسرائيليون في المستعمرات أي تكاليف لاستئجار الأرض، وإنما يحصلون على الإعانات المالية لتطوير بنيتها التحتية (FMEP 1997).

الخريطة ٦ - ١: المحافظات في إسرائيل

المصدر: استناداً إلى قاعدة بيانات مؤسسة السلام للشرق الأوسط.

(٢٠) لا تذكر الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، على الرغم من أهميتها، بيانات تسعيرة إيجار الأرض، كما لا تصدرها وزارة الإسكان وسلطة الأراضي الإسرائيليتان.

الهجرة والتوزيع الجغرافي لقطاع الإسكان الإسرائيلي

أثرت سياسات الدولة الإسرائيلية الخاصة بالهجرة والمستعمرات في نمو البناء أيضاً، وبالتالي أثرت في الطلب على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً في المناطق الواقعة ضمن الأراضي المحتلة، أو المجاورة لها. وقد أدارت الدولة عملية تزويد المهاجرين اليهود بالمساكن حتى سنة ١٩٧٥، مزودة ٤٠٪ - ٥٠٪ من كل عمليات البناء في إسرائيل في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٥ (ICBS 1998b). وانخفضت مساهمة القطاع العام في قطاع البناء خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ إلى ١٨٪ - ٢١٪ من مشاريع الإسكان كافة. وفي سنة ١٩٩٨، وصلت النسبة إلى ٢٣٪ من مجمل الإنشاءات السكنية في إسرائيل. ويعكس هذا التدخل الواسع للقطاع العام في الإسكان إعطاء الدولة الأولوية لتوطين الإسرائيليين. واستمر القطاع العام في كونه المحرك الرئيسي لعملية الإسكان في فترات الهجرات الضخمة، كتلك التي حدثت خلال ١٩٩١/ ١٩٩٢. ففي هذه الفترة، تم استيعاب ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر في البلد، ومثّل بناء الدولة للمساكن ٦٠٪ من جميع الشقق المبنية في تلك الفترة (الحسابات من الجدولين ٦ - ٤ و٦ - ٥).

بينت دراسة بورتوغالي (Portugali) التي أجراها سنة ١٩٨٥، أن أغلبية عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عملت في القدس ومناطق تل أبيب الحضرية. وكان ما نسبته ٣٨٪ - ٤٧٪ من المشاريع السكنية الحكومية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ يقع في هاتين المدينتين، وفي المنطقة الوسطى التي تقع بينهما (الحسابات من الجدول ٦ - ٤)، كما كان ما نسبته ٥٥٪ - ٦٦٪ من منازل القطاع الخاص يقع في هذه المناطق الثلاث أنفسها (الحسابات من الجدول ٦ - ٥). وشجع التخطيط الحضري الإسرائيلي منذ الثمانينيات نمو البناء في القدس، وفي المنطقة الوسطى، وفي مستعمرات الضفة الغربية (Benvenisti 1984; Kellerman 1993)، وهي كلها مناطق يسهل وصول عمال الضفة الغربية وقطاع غزة إليها. وفي سنة ١٩٨٥، تبنى مجلس التخطيط الإسرائيلي الوطني «المخطط الوطني (NOS/31) لتوزيع ٧ ملايين ساكن على جميع المناطق في إسرائيل»، وهو مخطط تمت مراجعته سنة ١٩٩٢ عقب وصول المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق (Garon 1992, p. 12).

نص المخطط الوطني (NOS/31) على أن الهدف الحضري الوطني الإسرائيلي هو إجراء توزيع أكثر توازناً للسكان والمهاجرين في البلد. ففي سنة ١٩٩٠، كان ٦٠٪ من السكان يعيشون على ٩٪ من الأراضي داخل إسرائيل، متمركزين حول تل أبيب وفي المنطقة الوسطى ومنطقة القدس. وفي سنة ١٩٩٨، بلغت الكثافة السكانية

الكلية لمنطقة تل أبيب ٦٦٥٩ ساكناً لكل كيلومتر مربع مقارنةً بأقل من ٩١٤ ساكناً في حيفا و١٠٦٤ ساكناً في المنطقة الوسطى (ICBS 1999, *SAI*, table 2.4). وسعت نسخة المخطط الوطني (NOS/31)، المراجعة في سنة ١٩٩٢، لإسكان ما يزيد على مليون مهاجر جديد على مدى خمسة أعوام، ومضاعفة عدد سكان إسرائيل ليبلغ ٨ ملايين ساكن بحلول سنة ٢٠١٥ (Garon 1992). كما سعى المخطط لتحسين استيعاب هذا النمو السكاني المبني على الهجرة، وذلك بتحويل الثقل الاقتصادي والسكاني لإسرائيل بعيداً عن المناطق الساحلية، وفي اتجاه المنطقة الوسطى، أي المتاخمة للخط الأخضر (أنظر الخريطة ٦ - ١). وكان من المفترض أن يحدث هذا الابتعاد عن المناطق الساحلية من خلال ثلاث سياسات مكملة.

الجدول ٦ - ٤: توزيع المساكن التي شيدتها الحكومة، بحسب المحافظات، ١٩٧٠ - ٢٠٠٢

السنة	العدد الإجمالي	القدس (٪)	تل أبيب (٪)	الوسطى (٪)	الضفة الغربية وقطاع غزة (٪)	حيفا (٪)	الشمال (٪)	الجنوب (٪)
١٩٧٠	٢١,٣٢٠	١٤,٤	١٥,٧	١٤,٤	غير متوفرة	١٤,٨	١٦,٥	٢٤,٢
١٩٧٥	٢٥,٨٤٠	١١,٥	٧,٨	٢٠,٢	غير متوفرة	٩,٤	٢٢,٨	٢٨,٢
١٩٨٠	٢٦,٨٣٠	٢١,٤	٦,٩	١٦,١	غير متوفرة	١٠,٠	١٩,٣	٢٦,٢
١٩٨٥	٣٩٥٠	٢٠,٠	٩,٦	١٧,٥	١٣,٧	٨,٤	١١,٤	١٩,٥
١٩٩٠	١٩,٥٥٠	١٢,٣	٣,١	١٣,٥	٤,٧	٩,١	١٣,٦	٤٣,٩
١٩٩١	٦١,٦٦٠	٧,٠	٠,٩	١١,٢	١٠,٨	٨,٢	١٩,٢	٤٢,٦
١٩٩٢	٢١,٣٠٠	٥,٨	٣,١	٥,١	٢٣,٥	١٠,٣	١٩,٦	٣٢,٧
١٩٩٣	٦٦٥٠	٢٠,٦	٠,٩	١٩,٧	٦,٦	٢٥,٧	٨,٠	١٨,٥
١٩٩٤	١١,١٣٠	١٩,٠	٢,٣	٢٧,١	٥,٤	٩,٨	٦,٣	٣٠,٠
١٩٩٥	٢٧,٧٠٠	٦,٥	٠,٩	٤٨,٨	٦,٨	٥,٣	٩,٩	٢١,٩
١٩٩٦	١٩,٤٤٠	٢١,١	٢,٩	١٥,٥	٥,٣	٧,٤	١٦,٧	٣١,١
١٩٩٧	١٥,٧٠٠	١٣,٥	٠,١	٢٣,٩	٦,٤	٣,٨	١٧,٨	٣٤,٥
١٩٩٨	٩٧٢٠	٣,٧	١,٧	٢٤,٥	١٧,٩	٣,٨	١٤,٢	٣٤,٢
٢٠٠٠	١٤,٧١٤	١٣,٣	٠,٢	٢٩,٠	١٨,٨	٤,٨	١٢,٩	٢١,٠
٢٠٠٢	٦٧٦٣	١١,٧	٣,٠	٣٢,٦	٦,٦	٤,٧	١١,٥	٢٩,٨

المصدر: ICBS, *SAI*, various issues, tables 16.4, 16.5 and 22.5.

ملحوظة: تشير البيانات إلى عدد الوحدات السكنية التي بدئ بناؤها. وتتضمن بيانات القدس أيضاً البناء في المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بالجزء الشرقي للمدينة.

الجدول ٦ - ٥: توزيع المساكن التي شيدها القطاع الخاص، بحسب المحافظات، ١٩٧٠ - ٢٠٠٢

السنة	العدد الإجمالي	القدس (٪)	تل أبيب (٪)	الوسطى (٪)	الضفة الغربية وقطاع غزة (٪)	حيفا (٪)	الشمال (٪)	الجنوب (٪)
١٩٧٠	١٥,٧٠٠	١٤,٠	١٠,١	٣٥,٦	غير متوفرة	١٣,٥	٢١,٣	٥,٥
١٩٧٥	٢٠,٨٧٠	٦,٤	٢٢,٤	٣٤,٥	غير متوفرة	٢٠,٧	١٢,٩	٣,١
١٩٨٠	٣٦,٠٧٠	٩,٣	٢٤,١	٣٢,٩	غير متوفرة	١٥,٢	١٢,٥	٥,١
١٩٨٥	١٤,٦٢٠	٦,٤	١٥,٩	٢٣,٤	٠,٥	٣٥,٥	١٠,٨	٧,٦
١٩٩٠	٢٢,٨٣٠	٦,٤	١٦,٥	٣١,٠	٤,٢	١٩,٤	٩,٧	١٢,٨
١٩٩١	٢٢,٠٤٠	٧,٩	١٧,١	٢٤,٥	٥,٠	٢٣,٣	١١,٤	١٠,٩
١٩٩٢	٢٢,١٢٠	٦,٥	١٤,٤	٢٩,٧	٦,١	٢٢,١	٩,٩	١١,٤
١٩٩٣	٢٩,١٥٠	٤,٢	١٣,٨	٣٨,٩	٦,٢	١٧,٥	٩,٦	٩,٩
١٩٩٤	٣٢,٤٣٠	٦,٦	١٥,٠	٣٩,٧	٢,١	١٣,٤	١١,٧	١١,٥
١٩٩٥	٣٤,٩٢٠	٦,٤	١٥,٠	٣٥,٢	١,٦	١٦,٩	١١,٦	١٣,٢
١٩٩٦	٣٦,٥٠٠	٤,٨	١١,٨	٣٥,٦	١,٨	١٨,٥	١٤,٨	١٢,٧
١٩٩٧	٣٥,٤١٠	٧,٨	١٢,٢	٢٨,٦	٢,٥	١٨,٤	١٢,١	١٨,٤
١٩٩٨	٣٣,٢٠٠	٧,٢	١٢,٣	٢٨,٧	٦,٥	١٧,٨	٩,٩	١٧,٦
٢٠٠٠	٣١,٠٦٣	٦,١	١٤,١	٣٤,١	٦,٣	١٠,٧	١٨,٨	٩,٨
٢٠٠٢	٢٤,٧١٢	٧,٢	١٣,٦	٣٠,١	٢,٣	١١,٤	٢١,٨	١٣,٦

المصدر: ICBS, *SAI*, various issues, tables 16.4, 16.5 and 22.5.

ملحوظة: تشير البيانات إلى عدد الوحدات السكنية التي بدئ بناؤها. وتتضمن بيانات القدس أيضاً البناء في المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بالجزء الشرقي للمدينة.

أولاً، اقترح المخطط توسيع المناطق الهامشية، وخصوصاً في الشمال والجنوب، ووصلها بقلب الوسط. ثانياً، وُضعت خطة تطوير للمنطقة الواقعة بين مدينتي القدس وتل أبيب على نحو يسمح بنقل عملية تمدد الضواحي في منطقة تل أبيب الحضرية من المنطقة الساحلية إلى التلال الصخرية شرقي المنطقة الوسطى (Shahar 1992, p. 60). وتتضمن هذه السياسة توسيع المستعمرات حول القدس وعلى امتداد الخط الأخضر. ثالثاً، أقر المكتب الوزاري لقضايا المهاجرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ «خطة محور التلال - النجوم»، التي دعت إلى التوسع

في منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠,٠٠٠ دونم على امتداد الجانب الإسرائيلي للخط الأخضر. وتتضمن هذه المنطقة الأرض المحايدة التي صادرتها إسرائيل سنة ١٩٦٧. واقترحت الخطة بناء ١٢ «نجمة»، أي بلدة إسرائيلية، جديدة، وإيجاد «إطار مستعمرات هائل على امتداد الخط الأخضر، تعمل كنظام إقليمي متكامل وتتضمن مواقع للسكن، والعمل، والصناعة، إلخ، وترتبط بالمستعمرات المجاورة على محور التلال شرقاً» (Dunsky and Golani 1992, p. 87). وتشير هذه المستعمرات الشرقية إلى المناطق السكنية اليهودية في الضفة الغربية. وبمعنى آخر: تنوي «خطة محور التلال - النجوم» تعضيد دمج مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة في الفضاء الإسرائيلي الاقتصادي والجغرافي، فيتم بذلك إعادة تعريف حدود ١٩٦٧ السكانية والجغرافية.

يشهد نمط البناء في الأعوام العشرة الماضية على نجاح السياسة الإسرائيلية في نقل البناء والثقل الاقتصادي للبلد بعيداً عن الساحل، ونحو مركز إسرائيل: ٥٠٪ من ناتج البناء الكلي في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ جرى في المنطقة الوسطى، وفي القدس (شاملاً مستعمراتها الثلاث عشرة)، وفي مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة. وقام كلا القطاعين، العام والخاص، بالمشاركة في البناء في هذه المناطق بكثافة. واحتلت المنطقة الوسطى المرتبة الثانية من حيث المساكن الجديدة التي بدأ القطاع العام تشييدها، كما نتبين من الجدول ٦ - ٤. وبقيت القدس مهمة لكونها موقع ٢١٪ من مشاريع القطاع العام الجديدة في سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٦. أمّا بالنسبة إلى مساكن القطاع الخاص، فقد تصدرت المنطقة الوسطى عددها، وتلتها المنطقة الشمالية. ومثَّل بناء الطرق في القدس ومستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٪ من أعمال تشييد مجموع الطرق في إسرائيل في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، مقارنةً بـ ٢٥٪ في المنطقة الوسطى في الفترة نفسها.[٢١] وكان لبناء الطريق رقم ٦ في المنطقة المركزية المدمجة في «خطة محور التلال - النجوم» أهمية كبرى في وصل بئر السبع في الجنوب، وبلدات الشمال، بالبلدات والمستعمرات التي تبعد ٢٠ كم عن القدس و٣٠ كم عن تل أبيب. وبما أن حدود إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة على امتداد المنطقة الوسطى غير محددة أو مراقبة، فقد كان من السهل نسبياً على العمال الفلسطينيين مواصلة العمل في الجانب الآخر للخط الأخضر، على الرغم من زيادة التحكم الإسرائيلي في تدفق عمالة الضفة الغربية وقطاع غزة في التسعينيات.

بالإضافة إلى ذلك، سهّل نمو المستعمرات استيعاب عمال الضفة الغربية في قطاع البناء. فمع أن السكان المستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)

(٢١) ICBS 1997, 2001, *SAI*, table 22.12.

مثلوا أقل من ٣٪ من إجمالي السكان الإسرائيليين طوال التسعينيات،[٢٢] فقد مثّل البناء في مستعمرات الضفة الغربية ١٨٪ - ٢٣٪ من مجموع مشاريع البناء التي شرع فيها القطاع العام الإسرائيلي في السنوات ١٩٩٢ و١٩٩٨ و٢٠٠٠ (الجدول ٦ - ٤). وتزامنت هذه السنوات الثلاث مع نقاط التحول الرئيسية في مفاوضات إسرائيل مع الفلسطينيين لإيجاد حل للنزاع بشأن الأرض، أي عملية أوسلو ومفاوضات الوضع النهائي التي بدأت في سنة ١٩٩٨ (راجع الفصل السابع). وكما يوضح الفصل الثالث، تم بناء أكثر من ٢٥٠٠ مسكن جديد سنوياً في المستعمرات خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٩، وتشييد أكثر من ١٩٢ كم من الطرق الجانبية الجديدة لوصل المستعمرات القائمة على الحدود مع الأردن بتلك الواقعة في قلب الضفة الغربية وبمناطق إسرائيل الحضرية والمنطقة الوسطى (أنظر الخريطة ٦ - ١). وبينما ظلت مشاركة القطاع الخاص في بناء المستعمرات ضئيلة مقارنة بتصدرها في بناء المساكن في المنطقة الوسطى ومنطقة تل أبيب، فإن ما يزيد على ٥٪ من استثمار القطاع الخاص الكلي تركز في مستعمرات الضفة الغربية، وما يزيد على ٦٪ منها في القدس خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، ثم في سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ (الجدول ٦ - ٥). وكما أوضحنا في الفصل الثالث، يستفيد البناء في المستعمرات وفي المناطق الهامشية الأُخرى من مختلف الحوافز الحكومية، مثل علاوات البناء المعجّل، والقروض الميسرة، والضمانات الحكومية بشراء المنازل غير المبيعة (Fialkoff 1992; Eldor and Evans 1992). وقد حفز نمو المستعمرات استيعاب عمال الضفة الغربية بصورة خاصة، بسبب قربها من البلدات والقرى الفلسطينية، وكون القوانين الإسرائيلية جعلت الوصول إليها أسهل من الوصول إلى عمل في الجانب الآخر من الخط الأخضر.

العمال الأجانب

على الرغم من المكانة الخاصة التي تمكّن العمال الفلسطينيون من تحقيقها في سوق البناء الإسرائيلية في الثمانينيات، فإن هناك من يرى أن وصول العمال الأجانب في التسعينيات عجّل في تحول الطلب الإسرائيلي عن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المهاجرين (Amir 2000; Bartrum 1998). وقد ارتفع عدد التراخيص الصادرة للعمال الأجانب من ٣٠,٠٠٠ في سنة ١٩٩٤ إلى ما يزيد على ٩٦,٠٠٠ في سنة ١٩٩٧ (IMOL 2000). وجاءت أغلبية هؤلاء العمال من أوروبا الشرقية وجنوب

(٢٢) ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية من ١١٧,٠٠٠ إلى ١٩١,٠٠٠ خلال السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ (الجدول ٣ - ١)، بينما ارتفع عدد سكان إسرائيل الكلي من ٥,٢٦١,٤٠٠ إلى ٦,٢٨٩,٠٠٠ في تلك الفترة (ICBS 20003, table 2.1).

شرق آسيا، ويقال إنهم قبلوا بأجور أقل من أجور الإسرائيليين أو الفلسطينيين (Gesser et al. 2000; Amir 2000). وبحلول سنة ٢٠٠٠، يقدّر أن نحو ١٥٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠ عامل أجنبي كانوا يعملون في إسرائيل بتراخيص أو من دون تراخيص (Kav La'Oved 2002; Gesser et al. 2000)، وهو ضِعْف عدد العمال الفلسطينيين تقريباً، البالغ ١٢٠,٠٠٠ مستخدم في إسرائيل في تلك السنة (أنظر الملحق/الجدول أ - ٤). وتكشف البيانات بشأن العمال الأجانب الحاصلين على التراخيص أن نحو ٤٢٪ - ٥٠٪ من العمال الأجانب المستأجرين رسمياً عملوا في قطاع البناء في التسعينيات،[٢٣] وهي نسبة مشابهة لنسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل. وطبقاً للمسح الذي أجراه عمير (Amir 2000)، نزع العمال الأجانب إلى التمركز في وظائف البناء التي لا تتطلب مهارات عالية، الأمر الذي جعل قدرتهم على استبدال عمال الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً ممكناً.

إلاّ إن من الصعب تحديد درجة تمكّن العمال الأجانب من استبدال الطلب على العمال الفلسطينيين، بسبب غياب البيانات المفصلة عن عددهم الكلي وعن مهاراتهم وخلفياتهم التعليمية. وتشير الأرقام المتاحة إلى أن النمو في قطاع البناء كان قوياً بما فيه الكفاية لتحفيز الطلب على العمال بمختلف أنواعهم (راجع الجدولين ٦ - ٣ و٦ - ٢). وفوق ذلك، ارتبط مدخول العمال الأجانب بمدى فرض إسرائيل القيود على تحرك الفلسطينيين. وكما يمكننا تبيّنه من الجدول ٦ - ٢، فقد ارتفعت نسبة العمال الأجانب أربعة أضعاف تقريباً خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦، بينما بلغت نسبة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة نصف نسبة الأجانب فقط في سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ (١٣,٢٪ في مقابل ٢٧,٤٪ على التوالي في سنة ١٩٩٦)، وهي فترات تميزت بكثرة الإغلاقات داخل الأراضي المحتلة. ثم تحسّن تدفق عمال الضفة الغربية في سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩، بينما هبط عدد العمال الأجانب والإسرائيليين. ومثّل كل من العمال الفلسطينيين والأجانب ربع مجموع المستخدمين في قطاع البناء الإسرائيلي في هاتين السنتين (الجدول ٦ - ٢). وعلى الرغم من أن العمال الفلسطينيين لم يستعيدوا دورهم الرئيسي الذي كان لهم في الثمانينيات، فقد ظلوا مكوناً مهماً فيه. ولم يكن استخدامهم دالة مدخول العمال الأجانب بقدر ما كان دالة إمكان وصولهم إلى مواقع البناء الإسرائيلية، وهو أمر ازداد بعد سنة ٢٠٠٠. وبعد سنة ٢٠٠١، مثّل العمال الفلسطينيون أقل من ١٣,٣٪ من إجمالي عمال البناء، بينما احتل العمال الأجانب ثلث مجموع الوظائف (راجع الجدول ٦ - ٢). وتشير عدة دراسات إلى أن العمال

(٢٣) ومع ذلك، فهم متمركزون أكثر من الفلسطينيين في قطاعي الزراعة والخدمات، وخصوصاً الخدمات المنزلية والتمريض (Farsakh 1998; Gesser et al. 2000).

الأجانب عنصر مكمل للعمال الفلسطينيين، وأنهم يتمركزون في مناطق جغرافية مختلفة عن مناطق تمركز الفلسطينيين، ويحتلون أسواقاً جديدة في قطاع البناء (أعمال الدهان في مقابل تشييد الهياكل الذي ظل في أيدي الفلسطينيين).[٢٤]

وبصرف النظر عن التكاملية الجغرافية والمهنية بين العمال الفلسطينيين والأجانب، فإن هناك عاملين رئيسيين يمكنهما تفسير استمرار الطلب على عمال الضفة الغربية في إسرائيل، على الرغم من دخول العمال الأجانب سوق العمل الإسرائيلية. أولهما تكلفة اليد العاملة. ومن المهم هنا التمييز بين المستخدمين في المستعمرات وبين أولئك المستخدمين في الجانب الآخر من الخط الأخضر. وتشير البيانات المتاحة إلى أن من الأرخص لرب عمل إسرائيلي أن يستأجر عاملاً أجنبياً عبر القنوات الرسمية (أي عاملاً حاملاً لترخيص) من استئجاره عاملاً فلسطينياً؛ إذ إن النظم الإسرائيلية تحرم العمال الأجانب مخصصات الضمان الاجتماعي التي تحق للعمال الفلسطينيين الشرعيين في إسرائيل (Kav La'Oved 1997). لكن العمال الأجانب ليسوا أقل تكلفة من العمال الفلسطينيين المستخدمين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمستثنين من هذه المنافع.[٢٥] ولا تؤكد بيانات الأجور المتاحة، التي تتضمن رواتب العمال المستخدمين بصورة رسمية وغير رسمية، أن العمال الأجانب أقل تكلفة من العمال الفلسطينيين. فقد بلغ متوسط أجر الساعة لعامل من الضفة الغربية أو قطاع غزة في سنة **١٩٩٧** دولارين ونصف دولار أميركي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٨٨ب)، بينما يذكر أن العمال الأجانب كانوا يكسبون في الساعة الواحدة ما معدله **٢,٤ - ٣,٥** دولارات أميركية (Amir 2000, p. 9). من جهة أُخرى، حصل العمال الفلسطينيون المستخدمون في المستعمرات على ما معدله **٢,٢** دولار أميركي في الساعة سنة **١٩٩٨**.[٢٦] وبمعنى آخر: كانوا أقل تكلفة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، لكنهم ليسوا بالضرورة أكثر تكلفة من العمال الأجانب. علاوة على ذلك، فإن تكلفة

(٢٤) يتمركز العمال الأجانب في شمال إسرائيل وجنوبها (Gesser et al. 2000)، بينما يتمركز العمال الفلسطينيون في القدس ومناطق الخط الأخضر، بالإضافة إلى المستعمرات (راجع الفصل الثامن لمزيد من التفصيل).

(٢٥) لا يحق الراتب التقاعدي ودفعات نهاية الخدمة للعمال الفلسطينيين والأجانب المستخدمين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مثلما يحق للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وهم يحصلون على تأمين اجتماعي وطني أساسي، يقوم بتسديده رب العمل، ويبلغ أقل من ١٪ من الأجر الإجمالي (Kav La'Oved 1997).

(٢٦) بيانات غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أجور العمال في المستعمرات.

الحصول على فلسطيني للعمل في المستعمرات أقل من تكلفة استخدامه في إسرائيل. ولا يضطر العمال الذاهبون إلى المستعمرات إلى الاصطفاف ساعات عند نقاط التفتيش، أو التنقل مسافات طويلة للوصول إلى مواقع عملهم. ومن وجهة نظر رب العمل الإسرائيلي، يبقى العامل الفلسطيني مغرياً، وخصوصاً للعمل في مواقع بناء المستعمرات، لأن تكلفة تشغيله أقل من تكلفة تشغيل عامل أجنبي.

أمّا العامل الثاني الذي حدّ من قدرة العمال الأجانب على استبدال عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، فيرتبط بالأسلوب الذي حاولت به الحكومة الإسرائيلية الإيفاء بالمطالب الاقتصادية والأمنية المتعارضة. فقد جاء قرار السماح بدخول العمال الأجانب في التسعينيات نتيجة تكثيف سياسة الإغلاقات، إذ قامت الجمعية الإسرائيلية للمقاولين والبنائين بممارسة الضغوط على الحكومة كي تزود الشركات الأعضاء في الجمعية بالعمال الأجانب كبديل من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين لم يعودوا يستطيعون الوصول إلى مواقع البناء الإسرائيلية. وقامت وزارة العمل الإسرائيلية بفرض ضوابط صارمة على تزويد الجمعية الإسرائيلية للمقاولين والبنائين بالعمال الأجانب، إلاّ إن الجمعية وجّهت العمال الأجانب في الغالب إلى شركات البناء الكبرى (Amir 2000)، في حين ظل كثير من الشركات الأصغر محروماً من هؤلاء العمال، أو مضطراً إلى استعمال القنوات غير الشرعية للاستخدام، أو مستمراً في استخدام العمال الفلسطينيين. ويفضّل معظم الشركات، الكبيرة منها والصغيرة، التعامل مع العمال والمقاولين الفلسطينيين، وخصوصاً لأنهم يتحدثون العبرية، ولهم في أغلب الأحيان علاقات طويلة المدى بالشركات الإسرائيلية (راجع الفصل الثامن لمزيد من التفصيل).

كما أن الحكومة الإسرائيلية لم ترغب في خلق اعتماد كبير على العمال الأجانب، فخفّضت وزارة العمل الإسرائيلية عدد الرخص الصادرة للعمال الأجانب، من ٩٦,٠٠٠ رخصة سنة ١٩٩٧ إلى ٧٠,١٧٢ رخصة سنة ١٩٩٩ (IMOL 2000). وزادت أيضاً العقوبات المفروضة، والحملات على شركات التشغيل الخاصة غير الشرعية، وعلى المهاجرين غير الشرعيين (Kav La'Oved 2000). فمن ناحية اقتصادية عامة، تكون تكلفة العمال الأجانب أعلى من تكلفة العمال الفلسطينيين، لأن الدولة ملزمة بأن توفر لهم السكن والخدمات الاجتماعية الأساسية التي لا تحتاج إلى تقديمها إلى عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يتوجهون إلى منازلهم وراء الخط الأخضر بعد نهاية يوم عمل. أمّا من وجهة النظر السياسية، فإن الطلب على كلا نوعي العمال سيعتمد على طبيعة الصلات الجغرافية بالضفة الغربية وقطاع غزة، التي تقررها إسرائيل، كما هو موضح في الفصل التالي.

خلاصة

كان استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة دالة المساهمة الاقتصادية التي قدموها إلى سوق العمل الإسرائيلية، وإلى تراكم رأس المال الإسرائيلي، وخصوصاً في قطاع البناء. واعتمد حجم العمال الفلسطينيين وموقع استيعابهم على الطريقة التي حاولت بها الدولة الإسرائيلية استغلال الفرص الاقتصادية التي قدمتها اليد العاملة المعروضة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

سهّلت النظم الإسرائيلية دخول عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة لا تشكل تهديداً للعمال الإسرائيليين. فقد كان الطلب الإسرائيلي مجزَّأً ومتحيزاً لمصلحة العمال شبه المهرة وغير المهرة المستخدمين في وظائف منخفضة الأجر. وأصبح هذا الطلب معتمداً على توفر عمالة مرنة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً في قطاع البناء. وقد استطاع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة دعم موقعهم في هذا القطاع قبل التسعينيات، ذلك بأن تكلفتهم كانت منخفضة نسبياً في تلك الفترة. وتم استيعابهم بأجور ثابتة نسبياً حتى سنة ١٩٨٦، وهو ما مكن أرباب العمل الإسرائيليين من التوفير في تكلفة البناء. كما كان لكل من نمط تشغيل العمال ودور المقاولين من الباطن مكانة مركزية في ضمان تزويد عمالة فلسطينية مرنة، وبات القطاع معتمداً عليها في إتمام مهماته الأولية المهمة. وقامت سياسة الهجرة الرسمية وسياسات البناء في تلك الأثناء بالمساهمة في استمرارية استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعتبر التركيز الفلسطيني في قطاع البناء الإسرائيلي مثالاً لكيفية تفاعل قوى السوق مع اهتمامات إسرائيل الاستعمارية والسياسية. وبقي استيعاب عمال الضفة الغربية وقطاع غزة سهلاً ما دامت إسرائيل تبقي حدود ١٩٦٧ مع الأراضي المحتلة مفتوحة. أمّا بعد سنة ١٩٨٨، فقد تسببت القيود الأمنية الإسرائيلية بتذبذب كبير في تدفق اليد العاملة، لكنها أخفقت في إلغاء الطلب على العمال الفلسطينيين، على الرغم من وصول العمال الأجانب بعد سنة ١٩٩٣، بل صار تدفق العمالة الفلسطينية منحازاً أكثر نحو عمال الضفة الغربية، وصار استيعابهم في إسرائيل بوضوح دالة اعتبارات إسرائيل الاستراتيجية المتعلقة بالصلات الجغرافية والاقتصادية مستقبلاً مع الأراضي المحتلة. وسنتطرق إلى هذه الاعتبارات الجغرافية بتفصيل أكثر في الفصل التالي.

الفصل السابع
تدفّق اليد العاملة وعمليّة أوسلو للسلام

> لا شك في أن تدفق اليد العاملة من الأراضي [المحتلة] يشكل حجر زاوية في علاقة إسرائيل الاقتصادية بالأراضي. . . . والبديل هو تصدير السلع التي ينتجها العمال. . . . الترتيبات التجارية المرغوب فيها بين إسرائيل والأراضي **ستشتق** عملياً من عدد عمال الأراضي المستخدمين في إسرائيل.
>
> (Ben-Shahar 1995, p. 93؛ التشديد مضاف)

> يبدو أن البروتوكولات القانونية والاقتصادية في اتفاق [أوسلو] تخدم قبل كل شيء أغراضاً سياسية. . . فبدل أن تقرب بين النظامين القانونيين والاقتصاديين المختلفين والمستقلين (الفلسطيني والإسرائيلي)، تقوم بفصلهما أحدهما عن الآخر. وهي لم تصمَّم بهدف فرض قيود متبادلة على استقلال كل من النظامين.
>
> (Fassberg 1996, p. 169)

يحلل هذا الفصل النمط المتغير لانتقال العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية، منذ بداية عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية سنة **١٩٩٣**، التي أثّرت بعمق في المشهد السياسي والقانوني للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأدخلت تغيرات مهمة على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وعلى نمط هجرة العمال خاصة.

إن الأدبيات المتوفرة بشأن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية منذ سنة **١٩٩٣** تتغاضى إجمالاً عن مسألة الهجرة العمالية إلى إسرائيل؛ إذ انصب اهتمامها على تفسير معطيات الاقتصاد الفلسطيني، وتقويم مدى نجاح الضفة الغربية وقطاع غزة في الانفصال عن إسرائيل. وبحسب بعض الباحثين، أدامت «عملية السلام» تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة للاقتصاد الإسرائيلي.(١) بينما ذهب آخرون إلى القول إنها لم تؤد إلى الإلحاق وإنما إلى الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي.(٢) أمّا روي (Roy 2001) فترى أن اتفاق أوسلو عزز إعاقة

(١) El-Musa and El-Jafari 1995; Arnon et al. 1997; Arnon and Weinblatt 2001.

(٢) Kleiman 1994, 1999; Fassberg 1996; Fischer et al. 2001; World Bank 2002; IMF 2001; Jong 1998; Kanafani et al. 1998; Kanafani 2001.

نمو الاقتصاد الفلسطيني. وتعطي الأدبيات المتوفرة دوراً للعوامل السياسية وليس للعوامل الاقتصادية فقط في تفسير الواقع الاقتصادي الفلسطيني اليوم، وإن لم تحدد دائماً إن كانت هذه العوامل عارضة أو هيكلية؛ فعدد كبير من المشاركين في هذا النقاش لا يتطرق إلى أبعاد الصراع الاستعمارية ويحصر العوامل السياسية في تصاعد العمليات الاستشهادية الفلسطينية، وسياسة الإغلاقات الإسرائيلية، باعتبارهما السببين السياسيين الرئيسيين لفصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، علاوة على كونهما سدّا الطريق أمام انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل (Kleiman 1994, 1999; Halevi 1999; IMF 2001).

يهدف هذا الفصل إلى تحليل النمط المتغير لانتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ سنة ١٩٩٣، معارضاً الرأي القائل بوصوله إلى طريق مسدود. ويبيّن استمرار أهميته على الرغم من تفاوته، وذلك بحكم قدرة عمال الضفة الغربية على الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية أكثر من عمال قطاع غزة. هذا الفارق بين قدرة عمال الضفة وقدرة عمال غزة على الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية ناجم عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي جلبتها عملية أوسلو، التي ستتم مناقشتها في هذا الفصل. وهي في الوقت ذاته تعكس عملية إعادة رسم حدود ١٩٦٧ بحيث تم فصل قطاع غزة عن إسرائيل، في حين أعيد ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى الدولة اليهودية بطريقة قضت على أي إمكان لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

كذلك، يسعى هذا الفصل للتدليل على أن عملية تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى «بانتوستانات» بدأت في الواقع منذ سنة ١٩٩٣. وهذا التعبير مأخوذ من تاريخ نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا لوصف كيف تحولت المناطق الفلسطينية إلى محميات سكانية معزولة لا يمكن للفلسطينيين الخروج منها، أو التحرك بينها من دون إذن من سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي. هذه المحميات السكانية تشبه نظائرها في جنوب إفريقيا في عصر الأبارتهايد (التفرقة العنصرية) من حيث تبعيتها لإسرائيل، من ناحية قانونية واقتصادية وأمنية، واعتمادها على سوق العمل الإسرائيلية، وإن لم يستطع العمال الفلسطينيون الوصول إليها. إن تحول المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات، وإن لم يكن مخططاً له مسبقاً في خطة إسرائيلية واضحة المعالم، كان المحصلة الحتمية لسياسة إسرائيل الاستيطانية، والتطورات الناجمة في سوق العمل، وهجرة العمال الفلسطينيين في فترة أوسلو. إن تعبير البانتوستانات لوصف الوضع الفلسطيني الجديد يصور أكثر من أي تعبير آخر واقع التفتيت والتجزئة في الأراضي المحتلة، الذي اندمج مع سياسة الضبط السكاني التي تمارسها إسرائيل منذ ١٩٩٣، والذي يعكس مدى فشل مشروع الاستقلال السياسي

والاقتصادي الفلسطيني.

يحلل القسم الأول في هذا الفصل كيف صاغت عملية أوسلو الوقائع السياسية والجغرافية، التي مست بحركة اليد العاملة. ويناقش القسم الثاني أثر البروتوكول الاقتصادي، المحدد للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، بعد سنة ١٩٩٣، في نمط انتقال اليد العاملة. أمّا القسم الثالث فيحدد سمات عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات ومسبباتها، وذلك بالتركيز على العلاقات الجدلية بين عملية الاستيطان وهجرة اليد العاملة الفلسطينية.

عملية أوسلو للسلام

شكلت المصافحة الشهيرة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، وبين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في حديقة البيت الأبيض، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، نقطة تحول في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد دشنت هذه العملية نقطة البداية لسلام بين محتل وشعب تحت الاحتلال، اعترفت فيها إسرائيل أول مرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لهم. وفي المقابل كرر الفلسطينيون قبولهم بحق إسرائيل في الوجود.[٣] وعلى الرغم من أهمية هذا الاعتراف المتبادل فإنه جاء بنظام استعماري جديد همش مشروع الاستقلال الفلسطيني بدلاً من أن يدعمه.

تضمنت عملية أوسلو للسلام عدداً من الاتفاقات في إطار ما يُسمى أوسلو ١ (وثيقة إعلان المبادئ)، وأوسلو ٢ (اتفاق الفترة الانتقالية).[٤] وكان الهدف من تلك الاتفاقات إنهاء سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة خلال خمسة أعوام، وإنشاء سلطة وطنية فلسطينية تتمتع بالولاية القانونية على الفلسطينيين، لكن من دون سيادة، وتتفاوض مع إسرائيل بشأن اتفاق للوضع النهائي، جرى النقاش بشأنه في مفاوضات كامب ديفيد الثاني في تموز/يوليو ٢٠٠٠.[٥]

غير أن الاتفاقات الموقّعة لم تفض إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة

(٣) كانت منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بإسرائيل عملياً في سنة ١٩٨٨، عندما أعلنت قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (راجع الفصل الثالث).

(٤) ينص إعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إطار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويعرّف أوسلو ٢ (المعروف أيضاً باسم الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية الموقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، والموقعة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) التوزيع الوظيفي للسلطات الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٥) يشير «كامب ديفيد الأول» إلى معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية سنة ١٩٧٩.

الغربية وقطاع غزة، وإنما أعادت صوغه: فهي تستشهد بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كمرجعية قانونية وحيدة، ولا تذكر اتفاقية جنيف الرابعة أو القرار ١٨١ الذي يطالب بقيام دولتين في فلسطين التاريخية. لقد كان هدف اتفاق أوسلو إبقاء الغموض على حقيقة الاحتلال في انتظار حل نهائي لم تحدد معالمه؛ فالاتفاق مبني على مبدأ الفصل الوظيفي، إذ فصل موضوعات الحل النهائي، التي من شأنها تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، عمّا جرى تعريفه كموضوعات للفترة الانتقالية، المرتبطة بوضع آليات لإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وينصب القسط الأكبر من اتفاق الفترة الانتقالية على إنشاء صلاحيات اللجان الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، الموكلة بنقل سلطات من الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي أدارت الأراضي المحتلة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٣، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة حديثاً. وقد هدف اتفاق أوسلو إلى وضع إطار للتعاون الوثيق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وخصوصاً في الشؤون الأمنية. ومن أول شروطه التعاقدية المعلنة إنشاء شرطة فلسطينية تضمن النظام العام، وتتعاون على نحو وثيق مع الجانب الإسرائيلي في الشؤون الأمنية (وثيقة إعلان المبادئ، المادتان الثامنة والعاشرة؛ أوسلو ٢، الفصل الثاني، المادة ١٣). وفي الوقت نفسه، تجنب اتفاق أوسلو ما من شأنه الإيحاء بالسيادة الفلسطينية على الأرض، وبالتالي لم يتعرض لموضوع الدولة الفلسطينية، والتصور النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي أجّله إلى مفاوضات الوضع النهائي، كما استثنى خمس مسائل أساسية للصراع وحلّه. والموضوعات الخمسة التي استثنيت من اتفاق الفترة الانتقالية هي القدس، والاستيطان، والحدود، والترتيبات الأمنية، واللاجئون (بحسب وثيقة إعلان المبادئ)، بحيث أُجّل التفاوض في شأنها إلى مفاوضات الوضع النهائي. وهذه الموضوعات الخمسة ترتبط ارتباطاً مباشراً بلب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أي مسألة الأرض ومن له سيادة عليها.

تقسيم الأرض الفلسطينية

كما سبق أن أُشير في الفصل الثالث، فإن لإسرائيل مصالح إقليمية واستراتيجية مهمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ مارست إسرائيل الاحتلال المباشر للأرض، وسعت لدمج أجزاء من المنطقتين داخل حدودها، لكنها أنشأت نظاماً للفصل القانوني، والاقتصادي، والاجتماعي، بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع حلول سنة ١٩٩٣ كانت أعلنت ما يزيد على ٣٩٪ من أراضي

الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي أميرية تحت سيطرتها المباشرة، وأنشأت ما يزيد على ١٥٠ مستعمرة يهودية، يقطنها أكثر من ٢٤٦,٣٠٠ مستوطن يهودي (بمن فيهم مستوطنو القدس الشرقية) (الفصل الثالث أعلاه، الأرقام مقدرة بحسب الجدولين ٣ - ١ و٣ - ٢). ومع أن تلك المستعمرات غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي، إلاّ إن وجودها يمثل مشكلة ديموغرافية وجغرافية يصعب تجاهلها.

وعلى الرغم من ذلك فقد التفّ اتفاق أوسلو على العقبة الجغرافية والديموغرافية بدلاً من محاولة حلها. وانصبت جهود اتفاق الفترة الانتقالية على تحديد الإطار القانوني، والاقتصادي، والمؤسساتي، لنقل السلطة من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان بارعاً بصورة خاصة في إضافة الصفة المؤسساتية على عملية الفصل الاجتماعي من جهة، والدمج الجغرافي من جهة أُخرى، وشرعت إسرائيل في تطبيقه في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣ (أنظر الفصل الثالث).

فمن جهة، نقل اتفاق أوسلو إلى السلطة الوطنية الفلسطينية الولاية المدنية والإدارية على ما يفوق ٩٣٪ من الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٥، وبالتالي تحملت السلطة مسؤولية إدارة الشؤون المدنية (تسجيل شهادات الميلاد والوفاة، والإشراف الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.. إلخ) للأغلبية العظمى من الفلسطينيين، علاوة على وضع السياسة الاقتصادية الفلسطينية. ومن جهة أُخرى، لم ينقل اتفاق أوسلو إلى السلطة الفلسطينية ولاية كاملة على الأرض. فبعد الانسحاب الإسرائيلي التمهيدي من غزة وأريحا في أيار/مايو ١٩٩٤، جرى تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق (أ) و(ب) و(ج). أصبحت المنطقة (أ) تحت الولاية المدنية والجغرافية والأمنية للسلطة الفلسطينية (مع احتفاظ إسرائيل بما سمّته حق المطاردة الساخنة للمطلوبين لديها بحسب الملحق الأمني بالاتفاق ذاته)، وشملت المناطق الحضرية الفلسطينية الرئيسية. بينما شملت المنطقة (ب) ٤٥٠ من القرى الفلسطينية، ومناطق سكنية أُخرى، على السلطة الفلسطينية أن تنسق فيها مع السلطة الإسرائيلية في موضوعات الأرض والمياه والأمن. وفي المنطقة (ج) لم يكن للسلطة الفلسطينية أي شكل من الصلاحيات، وذلك بحكم خضوع هذه المنطقة الكامل للولاية الإدارية والجغرافية الإسرائيلية.

بهذه الطريقة، وعلى الرغم من تأكيد إعلان المبادئ أن «الطرفين ينظران إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة وسيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية»، فإن الاتفاق الانتقالي لم يحدد كيف سيتم الحفاظ على هذه الوحدة في ظل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل. وكان على إسرائيل، بحسب الاتفاق، القيام بثلاث عمليات لإعادة الانتشار على امتداد خمسة أعوام، تكون السلطة الفلسطينية في

نهايتها قد حققت الحد الأعلى من السيطرة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا المناطق التي سيتم تناولها في مفاوضات الوضع النهائي (أي القدس والمستعمرات)، وكذلك «المنشآت العسكرية» الوارد ذكرها بطريقة غير محددة. ومع ذلك، فعندما جرت مفاوضات الوضع النهائي في قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠، كانت إسرائيل لا تزال تحتفظ بالسيطرة، ليس فقط على ما نسبته ٢,٦٪ من أراضي الضفة الغربية المقامة عليها المستعمرات، بل أيضاً على ما نسبته ٥٨,٤٪ من الأراضي الفلسطينية، هي المنطقة (ج) (أنظر الخريطة ٧ - ٧، والجدول ٣ - ٣)، في حين كانت المنطقة (أ) تغطي ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، والمنطقة (ب) تغطي نحو ٢١٪ من مساحة الضفة.

البروتوكول الاقتصادي

تضمنت عملية نقل الصلاحيات من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية تحديد الصلاحيات الإقليمية والوظيفية، إلى جانب تناولها مستقبل العلاقات الاقتصادية، كما عبر عنها البروتوكول الاقتصادي في اتفاق الفترة الانتقالية.[٦] ففي الديباجة التمهيدية للبروتوكول، عبر الطرفان عن نظرتهما إلى «الجانب الاقتصادي باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الثنائية»، ومع ذلك لم يكن من الواضح، كما أشار واطسن (Watson 2000, p. 158)، «ما إذا كان الهدف من البروتوكول إنشاء اتحاد اقتصادي أو تمهيد الطريق لانفصال الفلسطينيين عن الاقتصاد الإسرائيلي.»[٧] وقد ثبت أن علاقات العمل الفلسطينية - الإسرائيلية مسألة شائكة تنطوي على ملابسات خطرة بالنسبة إلى مستقبل الدمج أو الفصل بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى.

---

(٦) يشار إليه أيضاً باسم البروتوكول الخامس أو بروتوكول باريس، لأنه وقّع في باريس في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧) هذا الغموض واضح في ديباجة البروتوكول، الذي ينص على هدفين: فمن ناحية، يريد البروتوكول مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على النمو المستقل؛ إذ يعد بوضع «أسس لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسته حقه في اتخاذ القرارات الاقتصادية بموجب خطط تنميته وأولوياته الخاصة.» من ناحية أُخرى، لا يفصل البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تؤكد ديباجته «أن كلا الطرفين **سيتعاون** في هذا المجال [الاقتصادي] لتأسيس قاعدة اقتصادية صحيحة للعلاقات بينهما، والتي ستحكمها في مختلف المجالات الاقتصادية مبادئ الاحترام المتبادل لمصالح أحدهما مع الآخر الاقتصادية، والتبادل، والعدالة، والإنصاف» (التشديد مضاف).

مسألة العمل الفلسطيني في إسرائيل

أظهرنا في الفصل الثاني أن العمل الفلسطيني في إسرائيل، إضافة إلى التجارة، كانا يشكلان الركيزتين الأساسيتين لدمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتصاد إسرائيل خلال فترة ما قبل سنة ١٩٩٣. والبروتوكول الاقتصادي لم ينه ركيزة العمل، وإنما سعى لتبديل دورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية. فمنذ بداية المفاوضات، لم يكن لدى المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين النظرة نفسها بشأن الاتحاد الاقتصادي الأمثل بين الجانبين.

فقد سعى الجانب الفلسطيني لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية، وبين إسرائيل من ناحية أُخرى. ومن شأن اتحاد كهذا تمكين الاقتصادي الفلسطيني من تنويع صلاته بباقي العالم. ومع ذلك، أراد المفاوضون الفلسطينيون الحفاظ على حرية الحركة للعمال الفلسطينيين تجاه إسرائيل،[٨] وهي ضمانة لا تتوفر دائماً في اتفاقات التجارة الحرة. وعلى الرغم من أن المفاوضين الفلسطينيين، وكذلك الدول المانحة، أرادوا التقليل من اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة على سوق العمل الإسرائيلية، فإنهم كانوا على علم بأن تقليصاً كهذا لا يمكن تحقيقه بطريقة مفاجئة (World Bank 1993; Fischer et al. 1994).

وعلى الجانب الآخر، كان المفاوضون الإسرائيليون ضد توقيع اتفاق للتجارة الحرة. فهذا الأمر ينطوي، من ناحية سياسية، على اعتراف ضمني بالحدود بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه مسألة كانت خارج صلاحيات الاتفاق الانتقالي من وجهة نظر إسرائيلية (المادة الثامنة في إعلان المبادئ). وبحسب كلايمان، أعرب الإسرائيليون عن استعدادهم لقبول حدود تجارية بين إسرائيل وقطاع غزة فقط، من منطلق أن الاعتبارات السياسية والجغرافية بين القطاع وإسرائيل تسمح بذلك، وبالتالي تسمح برسم الحدود بينهما (Kleiman 1994, p. 335). لكن الإسرائيليين لم يرغبوا في ترسيم حدود تجارية مع الضفة الغربية، من منطلق أن الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية مندمجان عملياً. وكانت وجهة النظر الإسرائيلية هذه توحي منذ سنة ١٩٩٤ باستعداد إسرائيل للانفصال عن قطاع غزة، وليس عن الضفة الغربية. لكن المفاوضين الفلسطينيين رفضوا السماح بالتعامل مع قطاع غزة بطريقة تختلف عن التعامل مع الضفة الغربية.

(٨) استناداً إلى محادثات مع المسؤولين الفلسطينيين، ومع د. كلايمان، المستشار الفني لفريق التفاوض الإسرائيلي. أنظر أيضاً: Kleiman 1994.

علاوة على ذلك، حاجج الإسرائيليون في أن اتفاقاً للتجارة الحرة لا يضمن بالضرورة حرية وصول اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل (Arnon and Weinblatt 2001, p. 296).[٩] بينما اعتقد الخبراء الاقتصاديون الفلسطينيون في الوفد المفاوض أن سوقاً مشتركة من شأنها تقديم أفضل الحلول الاقتصادية للضفة الغربية وإسرائيل. إلاّ إن فكرة السوق المشتركة استُبعدت نتيجة عدم استعداد إسرائيل لالتزام تشغيل عمال من المناطق بأعداد غير محدودة (Kleiman 1994, p. 335). لقد أرادت إسرائيل السماح بدخول العمال الفلسطينيين للحيلولة دون حدوث تدهور خطر في مستوى معيشة الفلسطينيين (Ben-Shahar 1995, p. 92)، لكنها أرادت الاحتفاظ لنفسها بحق تقرير هوية وعدد العمال المسموح لهم بالعمل في المناطق اليهودية. فقد أراد المفاوضون الإسرائيليون الحد من دخول العمال الفلسطينيين لأسباب أمنية وسياسية. وبالتالي، أوصت مجموعة الخبراء الاقتصاديين في الوفد المفاوض بتقليص عدد العمال الفلسطينيين إلى أقل من ٧٠,٠٠٠، ممهدة بذلك الطريق لتغيير نموذج العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية، وبين إسرائيل من ناحية أُخرى (Ben-Shahar 1995, p. 92).

اتحاد جمركي هجين

أسفرت المفاوضات عن إنشاء اتحاد جمركي هجين بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية (Kanafani et al. 1998; Kanafani 2001). وقد أدخل هذا الاتحاد عناصر من شأنها منح الضفة الغربية وقطاع غزة قدراً من الاستقلال الذاتي حتى حسم أمر الحدود بين الكيانين الصهيوني والفلسطيني في الاتفاق النهائي. وقد سمح الاتحاد الهجين بحرية الحركة للبضائع ورأس المال بين الاقتصادين، لكن من دون وضع قيود متبادلة على كل منهما؛ فأبقى على نظام التعريفة الجمركية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه أتاح للضفة الغربية وقطاع غزة تنويع شركائهما التجاريين، ووضع رسومهما الجمركية وسياساتهما التجارية الخاصة في عدد محدود من السلع، وهي

(٩) طبقاً لأحد كبار المفاوضين الفلسطينيين في باريس، كان إصرار إسرائيل على أن وجود منطقة تجارية حرة سيقلل من عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل، هو الذي جعل المفاوضين الفلسطينيين «يقبلون» بالاتحاد الجمركي الخاص المعروض. وزعم المشاركون الآخرون في المفاوضات أنه لم يتم اقتراح مبادلة بين اتفاق التجارة الحرة والاتحاد الجمركي على أساس ضمان حرية تنقل العمال أو عدمها (استناداً إلى محادثات مع كلايمان أحد أعضاء فريق التفاوض الإسرائيلي، ومع سمير حليلة عضو فريق التفاوض الفلسطيني).

سلع يتم تبادلها مع أطراف ثالثة،[١٠] لا يقيم بعضها علاقات تجارية مع إسرائيل. وفي تلك الأثناء أتاح البروتوكول الاقتصادي للسلطة الفلسطينية تقرير سياستها المالية والاجتماعية، وتحديد سياستها الاقتصادية الخاصة، بما يمنحها قدراً من الاستقلال الذاتي في صنع القرار الاقتصادي. وعلى الرغم من أن البروتوكول الاقتصادي لم يمنح السلطة الفلسطينية حق إصدار عملتها الخاصة، فإنه سمح لها بإقامة سلطة نقد خاصة تمارس الإشراف على المصارف الفلسطينية والأجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما سمح بنقل عائدات مالية للسلطة الفلسطينية تتم جبايتها عن بضائع مستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق إسرائيل.[١١] وهي عائدات لم يتم نقلها إلى الاقتصاد الفلسطيني قبل سنة **١٩٩٣**، وتُقدّر بـ ٣٪ - ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شكلت عائدات المقاصة في سنة **١٩٩٥** ما يزيد على ٦٠٪ من إجمالي عائدات السلطة الفلسطينية (Naqub 1996, p. 26; Khadr 1999, p. 113).

أمّا بالنسبة إلى العمل الفلسطيني في إسرائيل، فلم يعِد البروتوكول الاقتصادي بحرية الحركة العمالية؛ إذ أعلن فقط أن الطرفين «**سيحاولان** الحفاظ على الوضع العادي لحركة العمال بينهما، ويرجع لكل منهما من وقت إلى آخر الحق في تقرير حجم وشروط حركة تنقل اليد العاملة في منطقته» (المادة السابعة). وكان المأمول أن تجذب عملية السلام رأس المال الأجنبي، وتؤدي إلى النمو التجاري، وتنشيط الاستثمار المحلي، والنمو الصناعي، بطريقة تزيد في قدرات الضفة الغربية وقطاع غزة على توليد فرص جديدة للتشغيل محلياً، وبالتالي تقلص من اعتمادها على سوق العمل الإسرائيلية. وكان ثمة فرضية بأن زيادة فرص العمل في السوق المحلية من

(١٠) تم تضمينها تحت القائمتين أ - ١ وأ - ٢ والقائمة ب. وكان تم تحديد الكميات التي ستستورد بموجب القائمتين أ - ١ وأ - ٢ (المؤلفتين من **٢٩** و**١٨** مادة على التوالي) وفق تقديرات يتفق عليها لحاجات السوق الفلسطينية. وليس لهذه الكميات أن تخضع لرسوم الاستيراد الإسرائيلية. وتشير القائمة ب إلى المواد الغذائية والسلع الأساسية التي تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية. ولم يكن استيراد السلع في القائمة ب خاضعاً لقيود كمية لكنه كان ملتزماً المعايير والنظم الإسرائيلية (البند الثالث).

(١١) استخدم مبدأ السوق المستهدفة، بدلاً من نقطة الدخول، أساساً لتحديد الجمارك المحصلة. ولم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الجمارك والضرائب والمشتريات المحصلة على السلع المستوردة إلى إسرائيل، وأعيد إصدارها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، والجمارك على محتويات سلع التصنيع الإسرائيلية المستوردة التي تم بيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، والجمارك التي لم توثق بفواتير (راجع البند الثالث من البروتوكول الاقتصادي، وكذلك Kanafani 2001).

خلال نمو إنتاج السلع الفلسطينية ستخفض - إذا لم تلغ - حاجة العمال الفلسطينيين إلى العمل في إسرائيل (Fischer et al. 1993, 1994; Kleiman 1994; Diwan and Shaban 1999).

ومما تجدر ملاحظته أن تفاؤل البروتوكول الاقتصادي بشأن تغيير العلاقات الاقتصادية قام على افتراضين: أولاً، افتراض أن التجارة وتدفق اليد العاملة سيستمران بلا معوق قبل التوصل إلى حل للمسائل السياسية والجغرافية الأساسية. فعدم وضوح ما إذا كان البروتوكول الاقتصادي يسعى لانفصال أم لاندماج في شكل جديد ما بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، يصدر إلى حد كبير عن حقيقة أن إسرائيل أصرت على ألاّ يشمل البروتوكول، كجزء من الاتفاق الانتقالي، أي دلالات سياسية وجغرافية، وألاّ يؤثر بشكل مسبق في مسألة من يملك السيادة على الأرض. وقد افترض البروتوكول أن الحدود ستكون مفتوحة، وأن حركة اليد العاملة ستكون خاضعة لاعتبارات اقتصادية فقط.

ثانياً، افترض البروتوكول الاقتصادي أن التجارة وعلاقات العمل المستقبلية الإسرائيلية - الفلسطينية ستكون مستقلة عن اعتبارات موازين القوى. وقد سعت عدة بنود لتوفير حس بالتبادلية والمساواة بين الطرفين (أنظر ديباجتي البروتوكول الاقتصادي، وأوسلو ١، والمادة الحادية عشرة في أوسلو ١)، مع أن الاتفاق الانتقالي لم يغير الخلل في ميزان القوى، ولم يعمل على تقوية الطرف الضعيف. ولم يكن ثمة ما يضمن في البروتوكول الاقتصادي، وفي بروتوكولات أُخرى في الاتفاق الانتقالي، التزام إسرائيل وعودها، أو إنشاء آلية دولية تتولى المراقبة والتحكيم في مسألة تنفيذ الاتفاقات.

انفصال أم دمج؟

خلافاً لمعظم التوقعات بأن السلام سيجلب الرخاء، فإن أداء الاقتصاد الفلسطيني لم يتحسن بعد سنة **١٩٩٣**. إذ على الرغم من تطور القطاع المالي وزيادة الاستثمارات في مجالات غير البناء بمقدار ١٥٠٪ خلال الفترة **١٩٩٤ - ١٩٩٩** (International Monetary Fund/IMF 2003, p. 22)،[١٢] فقد اتسم النمو بالتقلب، وظل مرتبطاً بمدى القدرة على الوصول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وبسياسة

(١٢) من علامات تطور القطاع المالي تأسيس السلطة النقدية الفلسطينية، وسوق الأسهم المالية الفلسطينية في نابلس، وافتتاح ٤٦ مؤسسة مالية (من مصارف، وشركات تأمين، وشركات إقراض) حلت محل المصرفين الوحيدين اللذين سُمح لهما بمزاولة العمل في الفترة **١٩٦٧ - ١٩٩٣** (MAS 2001, p. 128).

الإغلاق. إذ كانت إسرائيل فرضت على الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٩ ما مجموعه ٤٤٣ يوماً من أيام الإغلاق، أي ما يعادل شهرين ونصف شهر في السنة، وهو ما عوّق الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية والخارجية (UNSCO 2001). وخلال الفترة المذكورة، بلغت زيادة الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته ٢,٣٪ في السنة، وهذا يعني هبوطاً في ناتج دخل الفرد بفعل زيادة في عدد السكان تبلغ ٤٪ سنوياً (IMF 2003, p. 22).[١٣] وعلى الرغم من نموه بما يزيد على ٣,٣٪ في السنة منذ سنة ١٩٩٧، فقد ظل في حالة تأرجح (IMF 2001, p. 5). إذ هبط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ١٨٪ ما بين بداية سنة ١٩٩٥ ونهاية سنة ١٩٩٦، وهما السنتان اللتان شهدتا حالات إغلاق متكررة (Diwan and Shaban 1999, p. 28). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، وصل دخل الفرد إلى معدل يقدّر بـ ١٨٥٠ دولاراً، لكنه هبط في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أقل من ١٦٣٠ دولاراً، أي ما يعادل تقريباً مستواه في سنة ١٩٩٤ (World Bank 2001b, p. 8). كما أثر الفقر في ٢٣,٢٪ من إجمالي السكان الفلسطينيين في سنة ١٩٩٨؛ إذ أصبح ٤٦٪ من سكان قطاع غزة، مقارنة بـ ١٥,٤٪ من سكان الضفة الغربية، تحت خط الفقر (World Bank 2001b, p. 17). وكان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي الحقيقي، بما فيه الدخل من إسرائيل والخارج، أقل ٣٠٪ في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.[١٤]

استمرت حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق العمل الإسرائيلية، وخصوصاً مع ازدياد قوة العمل بمعدل يزيد على ٤,١٪ سنوياً منذ سنة ١٩٩٣ (أنظر الجدول ٤ - ١، والملحق/الجدول أ - ٣). وكانت الأجور في الاقتصاد الإسرائيلي أعلى بنسبة ٣٠٪ من الأجور في الضفة الغربية، وضعفها في قطاع غزة، وبالتالي كانت دافعاً

(١٣) تستند الأرقام المراجعة المذكورة من جانب صندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠٣ إلى البيانات الجديدة المزودة من طرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتشير إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي بلغ ٨,٣٪ ونمو إجمالي الناتج القومي ٩,٢٪ في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩. إلاّ إن هذه الأرقام المراجعة ما زالت موضع شك بسبب غياب أي مصدر بيانات آخر يمكن أن يثبت دقتها، وأهمية سياسة الإغلاق خلال فترة أوسلو، وارتفاع معدلات الفقر في تذبذب معدلات النمو في تلك الفترة. وتشير بيانات كل من البنك الدولي (World Bank 2002, p. 75) وصندوق النقد الدولي (IMF 2001, p. 5) إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي لم يكن مستداماً بعد سنة ٢٠٠٠ على الرغم من نموه بمعدل ٧٪ في سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

(١٤) وصل إجمالي الناتج القومي الفعلي للفرد سنة ١٩٩٩ إلى ١٦١٣ دولاراً أميركياً في غزة مقارنةً بـ ٢٢٥٧ دولاراً أميركياً في الضفة الغربية (MAS 2001, p. 163).

قوياً للفلسطينيين إلى البحث عن عمل خارج السوق المحلية (أنظر الشكل ٧- ١). وبينما نجح اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في توفير ١٦٢,١٠٠ فرصة عمل جديدة في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، فإن هذا العدد لم يكن كافياً لاستيعاب ما بين ٦٢,٠٠٠ و١٤٥,٠٠٠ عامل يشتغلون في إسرائيل، علاوة على ما متوسطه ٢٦,٠٠٠ و٦٥,٠٠٠ من اليد العاملة الجديدة الملتحقة بسوق العمل سنوياً (الأرقام مستخرجة من الملحق/ الجدولان أ - ٤ وأ - ٣). وإذا كان إنشاء السلطة الفلسطينية وسيلة لاستيعاب جزء من قوة العمل، فإنه لم يحل مشكلة التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ استوعب القطاع العام في قطاع غزة ٢٦٪ - ٣٢٪ من القوة العاملة، بينما استوعب ١٣٪ - ١٥٪ من هذه القوة في الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ (MAS 2001, p. xix). لكن طبيعة الأعمال الناشئة في هذا القطاع لم تزد في الانتاجية أو معدلات الدخل. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠، قدّر إجمالي ما نشأ من وظائف في القطاع العام بـ ١٢٣,٠٠٠ وظيفة، نصفها في سلك الأمن والشرطة (MAS 2001, p. 165). ومع ذلك ظل معدل البطالة مرتفعاً طوال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، ولا سيما في قطاع غزة، إذ راوح بين ١٥,١٪ و٣٢,٥٪، وكان أعلى من مثيله في الضفة الغربية، الذي راوح بين ٧,٢٪ و١٩,٦ (الملحق/الجدول أ - ٧).

الشكل ٧ - ١: نسبة الأجور المكتسبة محلياً إلى الأجور المكتسبة في إسرائيل للعمال الفلسطينيين الذكور، ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

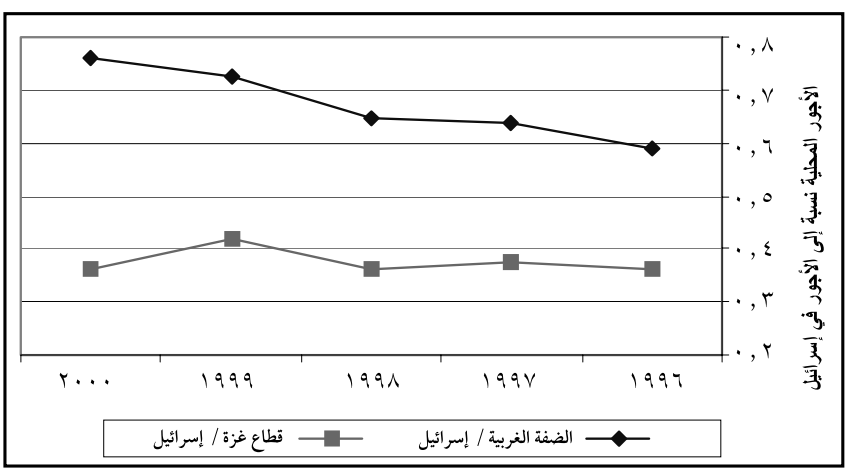

المصدر: PCBS 1996-2000, *Labour Force Surveys, Annual Reports*, tables 39-42.

ملحوظة: الضفة الغربية/إسرائيل: أجور الضفة الغربية كنسبة الأجور في إسرائيل؛ قطاع غزة/إسرائيل: أجور قطاع غزة كنسبة الأجور في إسرائيل.

وفي هذه الأثناء فشل قطاع التجارة في أن يكون المحرك الأساسي للاقتصاد الفلسطيني؛ إذ لم تعوض صادرات البضائع عن الحاجة إلى تصدير القوة العاملة خارج أسواق العمل المحلية. وبقيت محاولات الضفة الغربية وقطاع غزة لتنويع تجارتهما، والالتحاق بالاقتصاد الإقليمي أو العالمي، محدودة. فقد ظلت إسرائيل سوقاً لِـ ٩٦٪ من الصادرات الفلسطينية، ومصدراً لِـ ٧٦٪ من واردات الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٨. وظلت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل متقلبة وضئيلة الحجم، تمثل أقل من ٢٢٪ من إجمالي التبادل التجاري مع إسرائيل (Astrup and Dessus 2001, p. 5). وكان العجز التجاري ٤٨٪ - ٥٧٪ من الناتج الإجمالي المحلي خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٩ (الأرقام مستخرجة من MAS 2001, pp. xvii, 127)، وأعلى منه في فترة ما قبل سنة ١٩٩٣ (أنظر الفصل الثاني). وفي الوقت نفسه تراجعت التجارة بين قطاع غزة والضفة الغربية[١٥] بحكم سياسة الإغلاقات، وسياسة القيود الإسرائيلية، اللتين حدّتا من حرية تنقل الأفراد والبضائع بين المنطقتين الفلسطينيتين.

صعوبة الدخول إلى إسرائيل

كشفت تجربة أوسلو أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع تقليص اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، كما أظهرت أول مرة منذ سنة ١٩٩٠ صعوبة الوصول إليه من جانب القوة العاملة الفلسطينية. فقد طرأت أربعة تحولات رئيسية على نهج تدفق العمال إلى الاقتصاد الإسرائيلي منذ سنة ١٩٩٣؛ تحولات تشير إلى إعادة صوغ العلاقة العمالية بين إسرائيل من جهة وبين الضفة والقطاع من جهة أُخرى، بصورة تمهد لإسرائيل الانفصال عن غزة، مع إبقاء الضفة مندمجة في إسرائيل.

أولاً، أصبح تدفق العمال الفلسطينيين متقلباً باطراد منذ سنة ١٩٩٣. وكما بيّنا في الفصلين الرابع والسادس، تراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى أقل من ٦٢,٣٠٠ عامل في سنة ١٩٩٦ (الجدول ٧ - ١، والملحق/الجدول أ - ٤). وقد ازدادت الأعداد بعد سنة ١٩٩٧، وتجاوزت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ معدلها في سنة ١٩٩٢، لتصل إلى ١٤٥,٤٠٠ عامل (بحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن ٢٥٪ من إجمالي عمال الضفة الغربية وقطاع غزة - أي ٢٨,٠٠٠ شخص - الذين يعملون في إسرائيل وفي المستعمرات الإسرائيلية هم من مواطني القدس الشرقية ويحملون بطاقة هوية إسرائيلية). لكن بعد سنة ٢٠٠١ هبط العدد إلى

(١٥) سجلت صادرات قطاع غزة إلى الضفة الغربية في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦، مجموعاً سنوياً بلغ ٢٢,٧ مليون دولار، بينما انخفضت صادرات الضفة الغربية إلى قطاع غزة من ٢٧,٣ مليون دولار إلى ١٦,٣ مليون دولار (UNCTAD 1998).

الجدول ٧ - ١: العمال الفلسطينيون في إسرائيل وفي مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٢ - ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف)

السنة	معدل التصاريح المعطاة للعمل في إسرائيل والمستعمرات				مجموع العاملين بتصاريح ومن دون تصاريح			
	مجموع عمال الضفة الغربية	نسبتهم في المستعمرات	مجموع عمال قطاع غزة	نسبتهم في المستعمرات	مجموع الضفة وقطاع غزة	العاملون في الضفة الغربية	العاملون في قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
١٩٩٢					٦٩,٤			١١٥,٦
١٩٩٤	٢٦,٢	١٥,٤	٢٥,٧	٥,١	٥١,٩			
١٩٩٥	٢٦,٨	٣٢,٤	١٧,٣	٧,٥	٤٤,١	٦٢,٢	٣,٦	٦٥,٨
١٩٩٦	٢٦,٩	٣٣,٨	١٨,٧	١٠,١	٤٥,٦	٥٢,٣	١٠,٠	٦٢,٣
١٩٩٧	٢٦,٩	٢٨,٦	٢٣,٦	١٠,٦	٥٠,٥	٦٨,٤	١٤,٢	٨٢,٦
١٩٩٨	٢٧,٥	٣٣,١	٢٧,١	١٣,٧	٥٤,٦	٩٦,٠	٢٤,٠	١١٠,٠
١٩٩٩	٢٧,٦	٣٤,٤	٢٩,٢	١٣,٣	٥٦,٨	١٠٨,٣	٢٦,٧	١٣٥,٠
٢٠٠٠	٢٣,٠	٤٢,٦	٢٣,٥	١٤,٩	٤٦,٥	١١٥,٨	٢٩,٦	١٤٥,٤
٢٠٠١	غير متوفر	غير متوفر	٢,٩	٢,٢		٦٦,٠	٢,٥	٦٦,٢
٢٠٠٤	غير متوفر	غير متوفر	١,٦	١,٦		٥٣,٠	١,٦	٥٤,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة؛ وزارة العمل الفلسطينية، «تصاريح العمل إلى إسرائيل والمستعمرات»؛ مكتب العمل الإسرائيلي (١٩٩٢)، «معطيات العمل الفلسطينية»؛ UNSCO 2002.

أقل من ٦٦,٠٠٠ عامل (الجدول ٧ - ١).

ثانياً، أصبحت حركة القوة العاملة الفلسطينية مشروطة بسياسة التصاريح والسياسات الأمنية الإسرائيلية، التي بدأ العمل بها في سنتي ١٩٨٨ و١٩٩١، والتي جرى النقاش بشأنها في الفصل السادس. لم تقنن سياسة التصاريح حركة العمال فحسب، بل قنّنت أيضاً حركة رجال الأعمال، والباحثين عن سوق للبضائع خارج نطاق المناطق الفلسطينية. ولم توقف إجراءات الإغلاق البحث عن العمل في إسرائيل فحسب، بل أوقفت أيضاً كل الواردات والصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة وإليهما. وكما يتضح من الشكلين ٧ - ٢ و٧ - ٣، فقد ارتبطت معدلات البطالة في الضفة والقطاع بإمكان الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية على نحو وثيق، وتطورت بحسب سياسة الإغلاق الإسرائيلية.

الشكل ٧ - ٢: نسب العاطلين عن العمل والعاملين في إسرائيل إلى مجموع القوة العاملة للضفة الغربية، ١٩٩٣ - ٢٠٠١

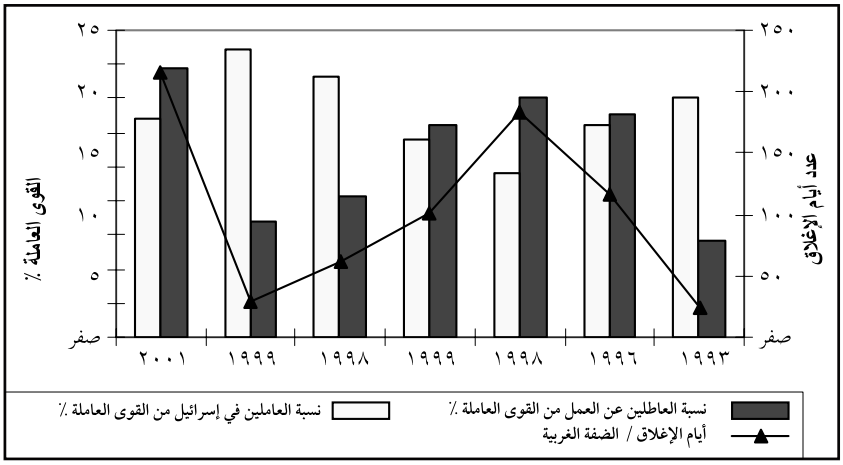

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢، الجداول ١، ٢، ٣؛ UNSCO 2001.
ملحوظة: يخطط المقياس الأيمن عدد أيام الإغلاق في السنة، بينما يخطط المقياس الأيسر النسبة المئوية للعاطلين عن العمل والمستخدمين في إسرائيل.

الشكل ٧ - ٣: نسب العاطلين عن العمل والعاملين في إسرائيل إلى مجموع القوة العاملة لقطاع غزة، ١٩٩٣ - ٢٠٠١

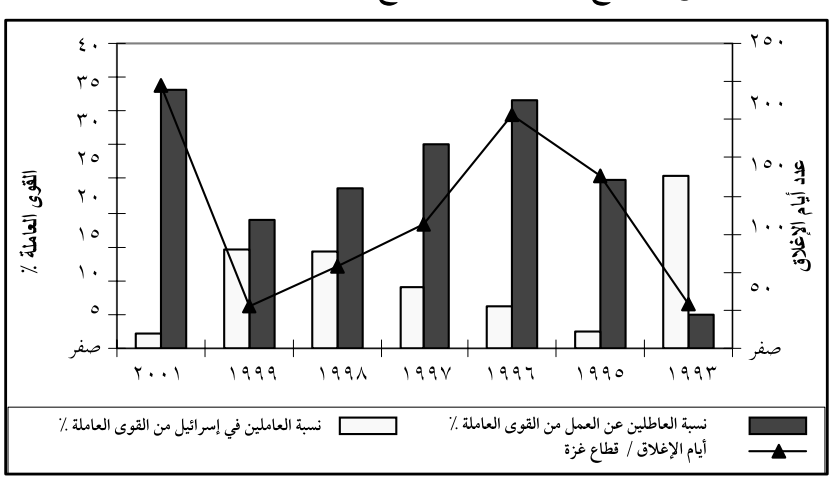

المصدر: نفسه للشكل ٧ - ٢.
ملحوظة: راجع الملحوظة الخاصة بالشكل ٧ - ٢.

ثالثاً، ازدادت أهمية العمل في المستعمرات الإسرائيلية. ويشير الجدول ٧ - ١ إلى أن ما نسبته ٢٩٪ - ٤٢٪ من التصاريح الرسمية الممنوحة لمواطنين من الضفة الغربية منذ سنة ١٩٩٥ كان مخصصاً للعمل في المستعمرات. وفي قطاع غزة كان أقل من ١٥٪ من تصاريح العمل مخصصاً لأماكن كهذه، لكن مع زيادة في هذا المجال. ومن سوء الحظ عدم توفر معطيات دقيقة عن عدد العمال غير الشرعيين العاملين في المستعمرات، بحكم أن كثيرين من العمال يخفون عملهم في أماكن كهذه. ومع ذلك، ثمة ما يبرر الاعتقاد أن العدد الفعلي لعمال الضفة الغربية في المستعمرات استمر في التصاعد، وهو أعلى من الأرقام المذكورة في هذا الصدد.[١٦] وكما بيّنا في الفصل السادس، فإن الإجراءات الإسرائيلية جعلت الوصول إلى المستعمرات أسهل كثيراً من الوصول إلى إسرائيل نفسها. وفي ظل نظام الإغلاق يسهل على العمال الحصول على أعمال في المستعمرات القريبة من أماكن سكناهم أكثر من أماكن تقع وراء الخط الأخضر. وتكشف إحصاءات القوة العاملة أن عدد عمال الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات قد ازداد منذ سنة ١٩٩٧ (أنظر الجدول ٧ - ١).

وإذا افترضنا أن ثلثهم يعمل في المستعمرات (سواء بصفة شرعية أو غير شرعية)،[١٧] فإن نحو ٣٥,٠٠٠ عامل من الضفة الغربية كانوا يعملون في مستعمرات بطريقة غير شرعية في سنة ٢٠٠٠ في مقابل ٨٠,٠٠٠ عامل في إسرائيل. وبعد تلك السنة، كان ما نسبته ٤٥٪ - ٥٠٪ من إجمالي العمال الذاهبين إلى العمل في إسرائيل يعملون في القدس وفي ثلاث عشرة مستعمرة في نطاقها (الأرقام مستخرجة من UNSCO 2002, p. 9).

رابعاً، أصبحت سوق العمل الإسرائيلية متاحة أمام عمال الضفة الغربية أكثر من عمال قطاع غزة. وهذا يتناقض مع فترة ما قبل سنة ١٩٨٨، التي اتسمت باعتماد أكبر على عمال القطاع للعمل في إسرائيل (الفصل الرابع). وكما يتضح من الجدول ٧ - ١، استمر عمال الضفة الغربية في البحث عن عمل في إسرائيل من دون الحصول على تصاريح، بينما لم يتمكن عمال قطاع غزة من الوصول إلى أماكن عملهم حتى مع حصولهم على تصاريح كهذه. وعلى الرغم من قسوة الإجراءات الإسرائيلية ضد انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠١، وتكثيف سياسة الإغلاقات، فإن ٦٦,٠٠٠ عامل من الضفة الغربية واصلوا العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، أغلبهم في المستعمرات، في مقابل ٢٥٠٠ عامل من قطاع غزة (أنظر الجدول ٧ - ١، والشكل

(١٦) يتردد العمال في الاعتراف بأنهم يعملون في المستعمرات منذ أن أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٦ أن مثل هذا العمل غير شرعي، وسيتعرض ممارسوه للعقوبات.

(١٧) وهي النسبة المعطاة للعمال الحاصلين على التراخيص.

٧ - ٢). وقد عكس استمرار وصول عمال الضفة الغربية، سواء إلى إسرائيل أو إلى المستعمرات، دمجاً متواصلاً بين اقتصادي الضفة الغربية وإسرائيل، وإن اتسم بعدم الثبات. وفي الوقت نفسه، عكس انخفاض عدد العمال من قطاع غزة عملية انفصال بين اقتصادي القطاع وإسرائيل. وتنعكس هذه السيرورات المتضاربة للانفصال والاندماج أيضاً على نمط حركة الأجور. وكما يتبين من الشكل ٧ - ١، تلاقت أجور عمال الضفة الغربية في إسرائيل على نحو متزايد مع أجور العاملين في الاقتصاد المحلي في السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. أمّا في قطاع غزة، فقد واصل تفاوت الأجور بين مواقع العمل في التباعد، عاكساً نمط الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي.

تحويل المناطق إلى بانتوستانات

ويشير نموذج انتقال العمال إلى إسرائيل منذ سنة ١٩٩٣ إلى أن الاقتصاد الفلسطيني لم ينفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي ولا اندمج فيه. فقد ظل تابعاً له لكن في نهج جديد أدى إلى تحويل الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات، أي إلى «معازل سكانية»، لا يملك قاطنوها حق الوصول إلى إسرائيل، أو حتى إلى الأسواق المحلية.

إن التعبير المستخدم هنا، أي تحويل المناطق إلى بانتوستانات، مستمد من الأدب السياسي المكتوب عن جنوب إفريقيا، ويشير إلى حصر السكان الأصليين الأفارقة، الذين أطلقت عليهم تسمية «بانتو»، في مناطق جغرافية محددة سلفاً، أو معازل، لا يمكنهم مغادرتها من دون الحصول على تصريح من السلطات العسكرية البيض. وقد حصرت تلك المعازل عند إنشائها في سنة ١٩١٣ السود في ١٣٪ فقط من مساحة جنوب إفريقيا في فترة الأبارتهايد. وفي السنوات ١٩٥١ - ١٩٧٠، سن مجلس نواب البيض في جنوب إفريقيا ثلاثة قوانين أساسية[١٨] تم بموجبها تحويل المعازل إلى عشرة أوطان أو بانتوستانات، وهي كيانات يراد منها حكم ذاتي للسود في مناطق جغرافية محددة، تفصل مناطق السكان المحليين السود عن مناطق البيض، وذلك للحيلولة دون انتقالهم إليها كي يعيشوا فيها، وللسماح بحد أدنى من التطور الاقتصادي للسود يخفف من أعباء الفقر عندهم، وفي الوقت نفسه يبقي عليهم مصدراً للعمل الرخيص لدى البيض. أمّا مصدر السلطة في البانتوستانات، ومدى ما

(١٨) كانت هذه: قانون سلطات البانتو لسنة ١٩٥١؛ قانون ترقية الحكومة الذاتية للبانتو لسنة ١٩٥٩؛ قانون مواطنة أراضي البانتو لسنة ١٩٧٠، الذي عُدّل في سنة ١٩٧٤.

لديها من صلاحيات، فلم ينبثقا من إرادة السكان المحليين، وإنما من مجلس نواب جنوب إفريقيا البيضاء وحكومتها.

كان الغرض من البانتوستانات تهيئة «السكان المحليين» للاستقلال السياسي عن جنوب إفريقيا البيضاء، والحؤول في الوقت نفسه دون التنافس معها على الصعيد الاقتصادي. وقد مُنحت هذه البانتوستانات حقوق الحكم الذاتي ومسؤولياته، وسُمح لها بوضع سياستها الاقتصادية الخاصة، وإدارة الشؤون المدنية والخدمية، كما تلقت معونات لتطوير مصادرها الاقتصادية، ولا سيما الصناعية منها. كذلك، أُنشئت مؤسسة البانتو للاستثمار لتقديم الاستثمارات وإيصالها إلى مناطق السود، علاوة على مقاصة مثّلت نحو ٢٥٪ - ٤٠٪ من عائدات حكومة البانتوستان من حكومة جنوب إفريقيا البيضاء (Rogers 1976, p. 64). ومع ذلك، بقيت البانتوستانات معتمدة اقتصادياً على اقتصاد البيض، الذي استمر في تشغيل القسم الأكبر من اليد العاملة السوداء.[١٩] كما كان عليها التنسيق مع السلطات الاستعمارية في الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفي سنة ١٩٧٤ أنشئت هوية مواطَنة للبانتوستانات، نالت أربعة منها الاستقلال في سنة ١٩٧٦، بيد أن مواطنيها بقوا خاضعين لأحكام تصاريح المرور، التي تحدد حقهم في العمل، والإقامة، والانتقال إلى خارج مناطقهم، أي إلى مناطق البيض، أو إلى مناطق محلية أُخرى. وقد كان لقوانين تلك التصاريح أوجه شبه متعددة مع سياسة التصاريح الإسرائيلية، التي فرضت على الفلسطينيين بعد سنة ١٩٩١، كما أوضحنا في الفصل السادس.

نادراً ما استُخدم تعبير البانتوستانات في الأدبيات السياسية الفلسطينية. ففي وصف محصلة أوسلو، كثيراً ما استُخدمت تعبيرات من نوع «التقطيع» أو «الكنتنة» (Cantonisation) (أي تحويل المناطق إلى كانتونات) للتدليل على التجزئة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة. لكن بعض الكتّاب ذهب إلى مقارنة محصلة أوسلو بنظام الأبارتهايد.[٢٠] فعزمي بشارة (Bishara 1999, pp. 62-63)، مثلاً، يعرّف البانتوستانات الفلسطينية على النحو التالي:

> «مكان» يفتقر إلى السيادة، وفي الوقت نفسه ليس جزءاً من إسرائيل. فهو لا هذا ولا ذاك. لا يملك سكانه حق الدخول إلى... دول مجاورة... وهم أكثر عرضة للقيود حتى من سكان بانتوستانات جنوب إفريقيا، إذ في إمكان المرء هناك الانتقال إلى مكان العمل.

(١٩) كان ثمة وقت تغيب فيه ٣٥٪ من الرجال المقيمين نظرياً بالبانتوستانات، وشارك أكثر من ٧٠٪ من السكان البالغين سن العمل في نظام اليد العاملة المهاجرة (Rogers 1976, pp. 60-61).

(٢٠) Bishara 1998, 2001; Giacaman and Lonning 1998; Butenschon 1998; Davis 2003.

ثمة ثلاثة أسباب تبرر اقتراب تطابق تعبير «البانتوستانات»، بصورة أكبر من مفاهيم أُخرى، مع ما طرأ من تطورات على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أوسلو. أولاً، يشمل تعبير «البانتوستانات» دلالات أكبر من تعبير «الكنتنة»، الذي تنحصر دلالته في البعد الجغرافي، ولا ينسحب على الجانب الاقتصادي لعملية تقطيع الأوصال. ثانياً، تعبير «البانتوستانات» أقدر على تصوير عدم التكافؤ في موازين القوى في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، سواء في جانبها الاقتصادي - وخصوصاً العمل - أو في جانبيها الجغرافي والقانوني. ثالثاً، يشير التعبير إلى وجود بنية اقتصادية وسياسية جديدة في طور التكوين بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، تهدد إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، بحكم التغيرات الجغرافية والاقتصادية والقانونية التي جرى ترسيخها منذ سنة **١٩٩٣**.

وعلى الرغم من استعارة هذا التعبير من أدبيات الأبارتهايد[٢١] في جنوب إفريقيا، فإنه لا يستخدم هنا للتدليل على أن التاريخ يعيد نفسه؛ إذ إن عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات تختلف عمّا جرى في جنوب إفريقيا، بحكم اختلاف الدوافع التي تحض الحكومة الإسرائيلية على التحكم في حركة العمل، وسياستها الرامية إلى السيادة الجغرافية والسياسية. وخلافاً لجنوب إفريقيا، فإن إسرائيل غير مهتمة بموارد الضفة الغربية وقطاع غزة الاقتصادية في حد ذاتها، ولم تُنشئ بانتوستانات بعينها لتأمين حاجتها من اليد العاملة الرخيصة، وضمان النمو الاقتصادي للمستوطنين. إذ على الرغم من أهمية العمال الفلسطينيين في قطاع البناء، فإنهم لم يشكلوا أكثر من ٧٪ من إجمالي قوة العمل الإسرائيلية. أمّا في جنوب إفريقيا، فقد شكل «السكان الأصليون» ما يزيد على ٦٥٪ من إجمالي السكان العاملين (Standing et al. 1996). كذلك، وعلى الرغم من وجود أوجه شبه بين سياسات إسرائيل وسياسات جنوب إفريقيا الرامية إلى الفصل الاجتماعي والتبعية الاقتصادية بين «السكان الأصليين والمستوطنين»، فإن اهتمام إسرائيل في المقام الأول يتمثل في تحقيق أقصى حد ممكن من السيطرة والسيادة على الأرض الفلسطينية، لكن من دون السكان. ولقد كان الغرض من الأبارتهايد في جنوب

(٢١) قارنت الدراسات المتعددة تجربة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا بسياسة إسرائيل نحو الفلسطينيين، سواء كان ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة أو داخل مناطق **١٩٤٨**. وركزت المقارنات على تاريخ التعاون بين الحكومتين (Stevens 1979; Josef 1988)، وعلى أوجه التشابه في نظام الاستثناء والتمييز ضد السكان الأصليين (Kayyali 1979; Marshall 1995; Davis 1987; Bishara 1999)، وعلى مختلف الطرق التي يتم بها حل كل من هذين النزاعين (Greenstein 1995; Lieberfeld 1999).

إفريقيا السيطرة على السكان المحليين واستبعادهم لضمان هيمنة المستوطنين على موارد البلد الاقتصادية والسياسية. ويضاف إلى ذلك أن استحداث نظام تصاريح المرور كان الهدف منه السيطرة الاقتصادية على السكان المحليين، بينما تبناه الإسرائيليون في الأساس لأغراض سياسية ولتعزيز الأمن الإسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، والهجمات الاستشهادية. مع ذلك، وعلى الرغم من اختلاف النوايا، فإن تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات كان محصلة لجغرافيا الاحتلال الإسرائيلي كما تجسدت في «سياسة بناء المستوطنات» ومصادرة الأراضي. ثم إن سياسة التصاريح والإغلاق التي حولت الضفة والقطاع إلى معازل سكانية فلسطينية مقطعة الأوصال تنطبق عليها خصائص البانتوستانات.

تفسير عملية تحويل المناطق إلى بانتوستانات

إن تحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات هو نتيجة عاملين بنيويين، ومحصلة للطريقة التي جرى بموجبها تطبيق اتفاق أوسلو الانتقالي، ولسياسة الإغلاق. وهو أيضاً نتيجة بنية الاتفاق الانتقالي، وخصوصاً في طريقة تعامل هذا الاتفاق مع موضوع نقل السلطة من الإدارة الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع الشؤون المتعلقة باليد العاملة ومسألة الأرض.

سياسة الإغلاقات

يوجد في أدبيات الاقتصاد الفلسطيني في فترة أوسلو اتفاق عام على أن سياسة الإغلاقات الإسرائيلية أدت دوراً حاسماً في تفسير الحصيلة الاقتصادية في الاتفاق الانتقالي (Diwan and Shaban 1999; Fischer et al. 2001; IMF 2001; Kleiman 1999; Roy 1999a, b; Sabbagh 1998; Samara 2000; Arnon and Weinblatt 2001). وقد تمثّلت سياسة الإغلاقات، المستخدمة أول مرة في سنة ١٩٩١،[٢٢] في منع البضائع والأفراد، سواء أكانوا من رجال الأعمال أم من العمال، من مغادرة المناطق المغلقة المحددة والمفروضة بواسطة نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية. وتصاعدت هذه السياسة منذ سنة ١٩٩٣ مع بدء إسرائيل تطبيق نوعين من الإغلاق: الداخلي، والإغلاق الكامل. وبحسب النوع الثاني، تُمنع حركة البضائع والأفراد خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يقتصر الأول على الحركة داخل الضفة الغربية، وكذلك بينها وبين قطاع غزة.

(٢٢) فرضت إسرائيل ٨١ يوماً من الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة في أثناء حرب الخليج سنة ١٩٩١.

وقد ساهم الإغلاق في نشوء البانتوستانات بحكم تعزيزها لتجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة. فالسيطرة الإسرائيلية في ظل الإغلاق على المنطقة (ج) التي تشق المنطقتين (أ) و (ب) الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية النسبية، تعني أن لا أحد من الفلسطينيين يستطيع الوصول إلى مكان عمله، سواء في المناطق الفلسطينية أو في إسرائيل، من دون المرور بأحد الحواجز الإسرائيلية. وقد فرضت إسرائيل خلال السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٩ ما مجموعه ٤٤٣ يوماً من الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة (UNSCO 2001, p. 2). وهذا يعني عدم دخول أو خروج بضائع أو أفراد من المناطق الفلسطينية وإليها لما يعادل ثلاثة أشهر في السنة.[٢٣]

إلاّ إن هناك اختلافاً في شأن ماهية الإغلاق وعلاقته بسياسة إسرائيل الاستيطانية ودوره وحده في فشل وصول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. فبحسب كلايمان (Kleiman 1994, 1999) وهاليفي (Halevi 1999) وعمير (Amir 2000)، كانت سياسة الإغلاقات عبارة عن إجراءات أمنية تهدف إلى حماية الإسرائيليين من الهجمات الاستشهادية، وتم فرضها في إثر المعارضة السياسية الفلسطينية لعملية أوسلو، وعُمل على تطبيقها بعد وقوع «هجمات استشهادية»، أو وجود تهديد بعمل من هذا النوع. وفي نظر هؤلاء الكتّاب، يرتبط فشل وصول العمال إلى إسرائيل بفشل تطبيق البروتوكول الاقتصادي لا ببنية البروتوكول نفسه وقصوره عن التعامل مع الأمور الأمنية والسياسية. إلاّ إن نظرة دقيقة إلى البروتوكول الاقتصادي تظهر أن الاعتبارات السياسية كانت في صلب الاتفاق، وإن لم تُعْرَف، وأن فشل تطبيق بنود الاتفاق كان نتيجة هيكلية الاتفاق لا نتيجة قصور عن تنفيذه.

ومع ذلك، لم تكن الاعتبارات السياسية مهمة في تطبيق البروتوكول الاقتصادي فحسب، بل كانت في صلبه أيضاً. وكما بيّنا في الفصلين الرابع والسادس، فقد طبّقت سياسة الإغلاقات فعلاً قبل سنة ١٩٩٣. ولو أراد البروتوكول الاقتصادي ضمان ألاّ تدخل الاعتبارات السياسية في تطبيق القرارات الاقتصادية، لكان عليه البحث عن طريقة للتعامل مع الاهتمامات الأمنية. وهذا ما يعبر عنه كنفاني (Kanafani 2001, p. 288) في قوله «إن وضع نظام التجارة في البروتوكول الاقتصادي فقط هو خدمة لأغراض سياسية عابرة وإن كانت مبهمة، ومتحيزة، وموقتة في الأساس.»

إن الغموض في تحديد طبيعة الهدف السياسي للبروتوكول الاقتصادي،

(٢٣) كان الإغلاق ضاراً، وخصوصاً لتقلبه ولاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل. وطبقاً لديوان وشعبان (Diwan and Shaban 1999, p. 51)، فإن التكلفة الكلية للإغلاقات بالنسبة إلى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة (المحسوبة بتقدير الخسارة في التجارة والجمارك والأجور لكل يوم من الإغلاق) في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ بلغت ٧٧٥ مليون دولار، أي ٢٠٪ من إجمالي الدخل القومي.

وللاتفاق الانتقالي بصورة عامة، ناجم عن إشكالية تحديد المصالح السياسية المراد تحقيقها من وراء اتفاق أوسلو والبروتوكول الاقتصادي. يميل كلايمان (Kleiman 1994, 1999) وهاليفي (Halevi 1999) وعمير (Amir 2000) إلى تعريف المصالح السياسية من زاوية الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن تلك الاعتبارات قد تبدو صحيحة في تفسير جانب من سياسة الإغلاقات الإسرائيلية، فإن التعريف هزيل، ولا يفسر لماذا تعرض قطاع غزة لمعاناة أكبر من الضفة الغربية نتيجة سياسة كهذه. ومن ناحية أُخرى، يميل عبد الرازق (١٩٩٤)، والموسى والجعفري (El-Musa and El-Jafari 1995)، وروي (Roy 1999a, 2001)، وسمارة (Samara 2000)، إلى تفسير اهتمامات إسرائيل السياسية من زاوية ضمان هيمنتها الاقتصادية والسياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، يحاجج الموسى والجعفري (El-Musa and El-Jafari 1995, p. 29) في أن البرتوكول الاقتصادي «يعكس الاحتلال المستمر في الفترة الانتقالية، وإلحاح إسرائيل على حماية منتجيها بقدر الإمكان، وحصتها الغالبة في الأسواق الفلسطينية.» كما تعرّف نظرة أُخرى لدى أرنون ووابنبلات (Arnon and Weinblatt 2001, p. 303)، وروي (Roy 1999b, p. x)، والعبد (Abed 1999, p. 32)، الاعتبارات السياسية من زاوية مسائل السيادة السياسية، والخلل في موازين القوى بين الجانبين. وبحسب هؤلاء الباحثين، فإن اللجوء إلى سياسة الإغلاقات، وما تركته من أثر مدمر، نجما عن إخفاق البروتوكول الاقتصادي في التعامل أولاً مع مسائل السيادة السياسية وحلها.

إن تحليل بنية نص اتفاق أوسلو يُظهر أن بذور «تحويل المناطق إلى بانتوستانات» زُرعت فعلاً في بنود الاتفاق الانتقالي، والبروتوكول الاقتصادي الملحق به. وكانت هذه العملية نتيجة تغلغل الاعتبارات السياسية في المفاوضات ونتائجها.[٢٤] وهذه الاعتبارات السياسية ليست محصورة في اهتمامات أمنية يتم

(٢٤) أكد بضع دراسات فقط أهمية تحليل تركيب البروتوكول الاقتصادي بهدف فهم كيف حددت الاعتبارات السياسية النتائج الاقتصادية تحديداً مسبقاً (El-Musa and El-Jafari 1995; Kanafani et al. 1998; Kanafani 2001; Arnon and Weinblatt 2001). وتركز هذه الدراسات على تحليل العناصر التجارية في الاتفاق، مجادلة في أن البروتوكول الاقتصادي لم يعط الاقتصاد الفلسطيني وسائل يخفض له اعتماده التجاري على إسرائيل. وبالنسبة إلى الموسى والجعفري (El-Musa and El-Jafari 1995)، لا يعرض البروتوكول الاقتصادي إلاّ القليل من ناحية تمكين التجارة الفلسطينية من التوسع، لأنه يرفض تأسيس منطقة تجارة حرة بين إسرائيل من ناحية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أُخرى. ومن جهة أُخرى، طبقاً لكنفاني (Kanafani 2001) وأرنون ووابنبلات (Arnon and Weinblatt 2001)، فإن مشكلة البروتوكول الاقتصادي لا تتوقف على كونه عَرَضَ اتحاداً جمركياً بدلاً من اتفاقية تجارة حرة؛ فالاتحاد الجمركي في نظرهم كان في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني لصغر حجمه والمنافع التي كان سيحصدها =

تحديدها من جانب واحد، بل تشمل أيضاً، وهذا الأهم، مسائل أكبر كالسيادة الجغرافية، وحرص إسرائيل على حماية مصالحها التوسعية والاستعمارية كما جرى تحديدها في مشروعي ألون ودروبلس (راجع الفصل الثالث).

تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات

سهل الاتفاق الانتقالي عملية تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات من ناحية قانونية وجغرافية. فعملية أوسلو لم تحصر مرجعية سيادة السلطة الفلسطينية بالشعب الفلسطيني فقط، أو بالقانون الدولي، بل ربطتها بالجيش الإسرائيلي أيضاً. وفي هذا السياق تنص المادة ١ - ١ في أوسلو ٢ على أن السلطة ستنتقل من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وإدارتها المدنية، إلى مجلس فلسطيني (أو ممثليه، أي السلطة الفلسطينية). ومن المعروف أنه عندما ينتهي احتلال ما تُحل إدارته، ولا يكون للمحتل الكلمة الأخيرة في الطريقة التي تدير بها السلطة الجديدة المنتخبة شؤون شعبها. أمّا الاتفاق الانتقالي فلم يحل الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولا ألغى التشريعات الإسرائيلية التي كانت سارية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣. فالمادتان الخامسة والثامنة عشرة تحددان بوضوح أن السلطة الفلسطينية لا تملك صلاحية تغيير القوانين الإسرائيلية من دون مشاورات ثنائية مع السلطات الإسرائيلية. وقد شرّعت عملية أوسلو فعلاً حقيقة أن إسرائيل هي مصدر السلطة، وربطت نطاق الولاية الفلسطينية بأولويات إسرائيل الجغرافية والسياسية.

من ناحية جغرافية، مهدت عملية أوسلو الطريق لتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات، وذلك عبر أربع طرق رئيسية: أولاً، مهدت لفصل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعامل مع المطالب الجغرافية في كل منها على حدة. فاتفاق أوسلو يتحدث عن انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة، بينما يتحدث عن إعادة انتشار في الضفة الغربية.[٢٥] والفارق في التعبير مهم، بحكم أن الانسحاب يعني إنهاء الاحتلال، أمّا إعادة الانتشار فتخول إسرائيل إعادة تركيز نفسها في كل منطقة تراها ضرورية. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل اختارت تعيين حدودها مع قطاع غزة بطريقة

= من سياسات التحرر الإسرائيلية واتفاقياتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. بل يزعمون أن عيوب البروتوكول الاقتصادي تكمن في فشله في تمييز آليات التطبيق الواضحة، وفي معالجة عدم توازن القوى بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢٥) راجع البند الثاني في اتفاق غزة - أريحا للحكم الذاتي (اتفاق القاهرة، ٤ أيار/مايو ١٩٩٤)، والبند العاشر، الفصل الثاني من الاتفاق الانتقالي (اتفاق أوسلو ٢، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).

أوضح من تعيين الحدود مع الضفة الغربية، مسهلة وممهدة بذلك لسلخ القطاع عن الضفة وعن إسرائيل كما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٥. وقد أنشأت نقطتي عبور رئيسيتين إلى غزة، في إيرز وكارني، وأغلقت الحدود مع القطاع بالأسلاك الشائكة والدوريات العسكرية. وتعزز هذا الفصل أكثر استناداً إلى واقع أن إسرائيل أنشأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ممراً آمناً واحداً فقط من اثنين نصت عليهما المادة العاشرة من الملحق في اتفاق أوسلو ٢. لكن سرعان ما تعرض الممر الآمن للإغلاق، وهو ما أدى إلى فصل الروابط بين المنطقتين.

ثانياً، نجم عن تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء وضع يؤدي بالضرورة إلى تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات، ولا سيما أن المنطقة (ج) تشق المنطقتين (أ) و(ب). وقد بلغت مساحة المنطقة (ج) في سنة ٢٠٠٠ ما يعادل ٥٩٪ من مساحة الضفة الغربية (من دون القدس الشرقية)، وقسّمت الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، مقسَّمة بدورها إلى معازل سكانية أصغر نتيجة نظام الطرق الالتفافية، والكتل الاستيطانية الأربع. ووسط الضفة الغربية مقسوم من الجنوب عبر الكتلة الاستيطانية للقدس الكبرى، وكتلة عتسيون بمحاذاة الخط الأخضر، بينما تشق المنطقة (ج) شمال الضفة من الوسط، لتصل بين كتلة شومرون الاستيطانية والكتلة الاستيطانية بمحاذاة غور الأردن (أنظر الخريطة ٧ - ١). أمّا قطاع غزة قبل الانسحاب، فكان مقسوماً بثلاث كتل استيطانية أصغر بلغ عدد مستوطنيها أقل من ٧٠٠٠ مستوطن سنة ١٩٩٣ (الجدول ٣ - ١). وحقيقة أن الاتفاق الانتقالي لا يتعامل مع ثلاث مسائل جغرافية رئيسية، هي الحدود والمستعمرات والقدس، تعني أن إسرائيل صاحبة السلطة الوحيدة المسيطرة على حركة اليد العاملة بين المناطق الفلسطينية، وبين المناطق التي سمّتها «إسرائيلية»، وإن تكن لا تنطبق عليها تسمية كهذه بحسب القانون الدولي.

ثالثاً، تعززت عملية تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات بفضل طريقة اتفاق أوسلو في إضفاء شرعية على مطالب إسرائيل في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. فالمادة السادسة في أوسلو ٢ تنص على سيطرة إسرائيلية حصرية على المنطقة (ج)، والمادة السادسة عشرة في البروتوكول الثالث (الفقرة ٣) تقول صراحة إن «المجلس الفلسطيني سيحترم الحقوق القانونية للإسرائيليين (بما فيها شركات يملكها إسرائيليون) الخاصة بأراض حكومية وأراضي غائبين ضمن المناطق الخاضعة للولاية الجغرافية للمجلس»، بمعنى أن السلطة الفلسطينية قبلت مطلب إسرائيل المتعلق بأراض فلسطينية، حتى تلك الواقعة في المنطقة (أ). وتؤكد المواد ١٢ و٢٢ و٢٧ في البروتوكول الثالث هذا الحق إزاء الأراضي الأُخرى (بما فيها الطرق الالتفافية).

الخريطة ٧ - ١: خريطة اقتراح الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة الذي قدمته إسرائيل في كامب ديفيد، تموز/يوليو ٢٠٠٠

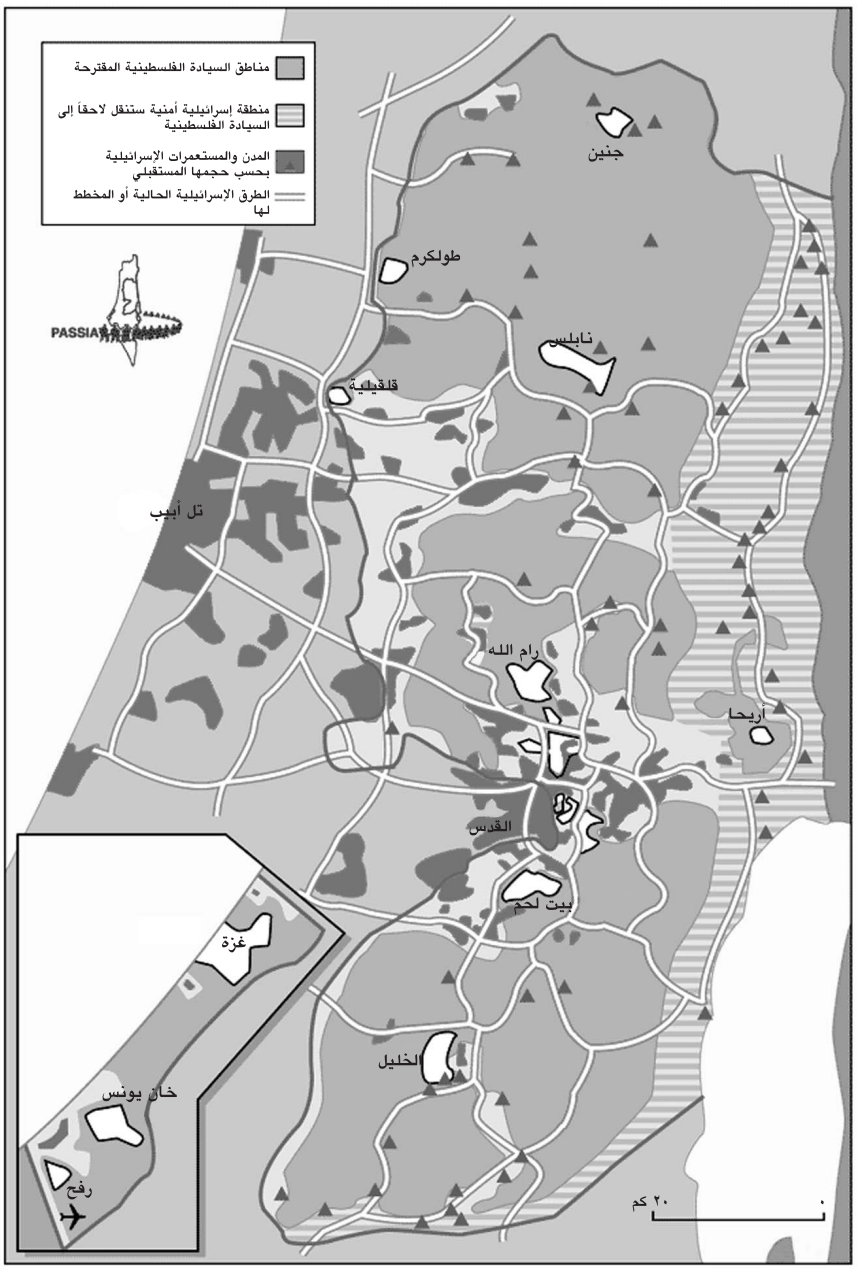

المصدر: الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (PASSIA).

رابعاً، يعترف الاتفاق الانتقالي صراحة بولاية إسرائيل الحصرية على المستعمرات والمستوطنين الإسرائيليين، من ناحية جغرافية، وكذلك وظيفية (اتفاق إعلان المبادئ، المادة الخامسة؛ وكذلك المادة الأُولى والمادة السابعة عشرة والمادة الثامنة عشرة في البروتوكول الرابع). وبتوقيع المفاوضين الفلسطينيين هذا الاتفاق قبلوا بوجود المستعمرات، بدلاً من التمهيد لإزالتها. والأهم هو أن «حاجات المستوطنين والفلسطينيين ليست غير قابلة للتوفيق» (Aronson 1996, p. 36)، الأمر الذي لا يقره القانون الدولي، ولا معاهدة جنيف، كما بيّنا في الفصل الثالث. علاوة على ذلك، لم يضمن الاتفاق الانتقالي عدم توسيع المستعمرات خلال الفترة الانتقالية. وكما أسلفنا في الفصل الثالث، فقد تضاعف عدد المستوطنين (بمن فيهم مستوطنو مستعمرات القدس الشرقية) في الفترة **١٩٩٢ - ٢٠٠٠** ليصل إلى **٤١٠,٠٠٠** مستوطن. وشهدت منطقة القدس الكبرى أكبر نمو للمستعمرات، إضافة إلى ثلاث كتل استيطانية أُخرى (أنظر الفصل الثامن)، وهذه الزيادة تمزق الاتصال الجغرافي للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة السابعة في البروتوكول الاقتصادي

اقترنت عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات بإجراءات تنظيم حركة العمال الفلسطينيين. وكما أشرنا في الفصلين الرابع والخامس، كان لدى الاقتصاد الفلسطيني عمالة فائضة، وإن تكن غير مرئية، من اليد العاملة، وذلك، بصورة خاصة، بفعل النمو السريع للقوة العاملة، والمعدلات المنخفضة للمشاركة. لكن البروتوكول الاقتصادي لم يحاول حل هذه المشكلة، وإنما أعاد صوغها بطريقة مهدت لتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستودعات لليد العاملة؛ إذ عجز عن ضمان حرية انتقال العمال داخل المناطق الفلسطينية والإسرائيلية. وفي هذا الصدد، فإن المادة السابعة في البروتوكول الاقتصادي، المراد منه تحديد آليات حركة اليد العاملة إلى المناطق الإسرائيلية في الفترة الانتقالية، تتسم بغموض يرسّخ قدرة إسرائيل على تحديد آلية تنقل اليد العاملة الفلسطينية من دون ضمانها، وجعلها مسألة أمنية لا اقتصادية، يحدد عددها ومضمونها سياسة الإغلاق.

يركز الموضوع الأول المشمول في المادة السابعة على مسألة حرية الحركة. وهو، كما أسلفنا، لا يلتزم حرية كهذه، وإنما ينص على مجرد «الحفاظ على الحركة الاعتيادية لليد العاملة» من دون تحديد معنى الحركة الاعتيادية، ولا كيفية الحفاظ عليها. وإذا كان ثمة من معنى، فإن الفقرة الأُولى في المادة السابعة تقر بحق

إسرائيل في الحد من تدفق اليد العاملة، وتحديد الشروط التي يحق بموجبها للعمال دخول المناطق الإسرائيلية. وفوق ذلك، هذا هو الموضع الوحيد في البروتوكول الاقتصادي الذي يشار فيه من طرف ضمني إلى الحدود والإغلاق،[٢٦] إذ تم التعاقد بين الطرفين على ما يلي: «إذا توقفت الحركة الاعتيادية موقتاً من جانب أحد الطرفين، فعلى الطرف الآخر الإسراع بإبلاغ الطرف الأول، ويحق للطرف الأول المطالبة بمناقشة هذا الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة.»

الموضوع الثاني المثير للاهتمام في المادة السابعة يتعلق بتنظيم حركة اليد العاملة وطرق الحصول عليها. وفي هذا الصدد تؤكد الفقرة الأُولى الاستمرار في تشغيل العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مكتب العمل والقانون الإسرائيليين. كما تعطي الفقرة نفسها الجانب الفلسطيني الحق في تنظيم حركة اليد العاملة إلى إسرائيل بإنشاء مكاتب تشغيل تخصه، على أن تتولى هذه المكاتب التنسيق مع مكتب العمل الإسرائيلي لتحديد عدد الراغبين في العمل في إسرائيل. لكن تفصيلات هذا التنسيق غير مذكورة. وفوق ذلك، لا تناقش المادة أربع مسائل أساسية تخص تشغيل الفلسطينيين، وهي مسألة تصريح العمل، وحق الدخول إلى إسرائيل، ومسألة العاملين بطريقة غير قانونية، وعمل الفلسطينيين في المستعمرات الإسرائيلية.

المسألة الثالثة التي تشملها المادة المذكورة تخص الحسومات من أجور العاملين بطريقة قانونية في إسرائيل. وهذه المسألة تمثّل القسم الأكبر من بند العمل، ومساهمته الإيجابية الأساسية (والوحيدة). إذ تضمن الفقرات السبع المكرسة لهذه المسألة حق العمال القانونيين في المخصصات الاجتماعية التي ساهموا فيها خلال عملهم في إسرائيل. وتناقش هذه المادة تحويل تلك المخصصات والفوائد إلى الفلسطينيين أفراداً ومؤسسات. كما وافقت إسرائيل، أول مرة، على تحويل الفوائد المالية التي يتم تحصيلها من جانب مؤسسات التأمين الإسرائيلية، إلى هيئات التأمين الوطنية الفلسطينية، بمجرد إنشائها. إن اعترافاً كهذا مهم، وخصوصاً بالنظر إلى الحجم المالي الكبير للعوائد (أنظر الفصل السادس). بيد أن إسرائيل لم توافق إلاّ على تحويل المبالغ المحصلة بعد سنة ١٩٩٤، أي أنها احتفظت في خزينتها بما تم تحصيله من قبل (فرسخ ١٩٩٩).

المسألة الرابعة في المادة المذكورة تخص مسألة تطبيق بنود الاتفاق. فقد تم

(٢٦) ما عدا المادة الثالثة - الفقرة ١٣ والمادة الثالثة - الفقرة ١٤، حيث يذكر البروتوكول الاقتصادي نقاط دخول السلع وخروجها. وهو يذكر نهر الأردن وقطاع غزة كنقطتي دخول، لكن لا يشير إليهما كحدود في حد ذاتها.

الاتفاق على أن تكون اللجنة الاقتصادية المشتركة هي الهيئة المسؤولة عن ضمان تطبيق البروتوكول الاقتصادي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالعمل (المادة السابعة، الفقرتان ١٠ و١١). ومع ذلك لا تحدد هذه المادة الجهات المشاركة في التطبيق (وزارات، لجان، إلخ)، ولا آليات التعاون والتحكيم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في مسائل العمل (جدول الأعمال، وانتظام الاجتماعات، والإجراءات).[٢٧] ويتناقض غموض دور اللجنة المشتركة في تطبيق المسائل المتعلقة بالعمل بين الطرفين، مع المهمات المحددة التي أُنيطت باللجنة الاقتصادية المشتركة لتطبيق المسائل الخاصة بالتجارة (المادة الثالثة، الفقرة ١٦).

مأسسة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية

تحولت المناطق المحتلة إلى بانتوستانات نتيجة قدرة إسرائيل على حماية مصالحها السياسية التي صاغتها في مصطلحات أمنية. إن المادة السابعة من البروتوكول الاقتصادي لم تحم انتقال اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل لأن البروتوكول لم يصبح مرجعاً للمسائل الاقتصادية المتعلقة بالعمل، إذ ارتبط تطبيقه بالقرارات المتخذة في مواضع أُخرى من الاتفاق، وخصوصاً بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، وبروتوكول الشؤون المدنية. فأهمية البروتوكول الأخير تنبع من كونه يناقش وينظم مسألة دخول الأشخاص إلى المناطق الإسرائيلية، بما فيها المنطقة (ج). وتنص المادة التاسعة على أن لإسرائيل وحدها الحق في إغلاق نقاط العبور، وتقليص دخول الأفراد إلى مناطقها، وتحديد طريقة الدخول. ومن ناحية أُخرى، يرتدي بروتوكول الشؤون المدنية أهمية خاصة بحكم تحديده أسلوب نقل السلطة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويُبطل فعلياً البروتوكول الاقتصادي كونه الوثيقة المرجعية المتعلقة بالشؤون الخاصة بالعمل، إذ يحدد شروط الدخول إلى إسرائيل بما تضعه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في خانة «الأمن»، بغض النظر عن مصالح الفلسطينيين.

ويبطل البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية مفعول البروتوكول الاقتصادي في أربعة جوانب رئيسية: أولاً، يتطرق بروتوكول الشؤون المدنية إلى موضوع التصاريح التي لا يستطيع العمال من دونها دخول إسرائيل و/أو المستعمرات (المادة ١١،

(٢٧) تضمنت مسودة سابقة للمادة تأليف لجنة فرعية للعمل تحت رعاية اللجنة الاقتصادية المشتركة، لكن النسخة النهائية من المادة لم تذكر ذلك (استناداً إلى فحص مسودة سابقة من المادة السابعة، وإلى المحادثات مع المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين).

الفقرة ٢). إذ بينما يتحدث البروتوكول الاقتصادي عن العمال في المستعمرات من زاوية ضريبة الدخل، فإنه لا يتطرق إلى أمر تشغيلهم. ويوضح بروتوكول الشؤون المدنية أن منح التصاريح هو امتياز للجنة المشتركة للشؤون الأمنية (بروتوكول الشؤون المدنية، المادة الأولى، الفقرة ج ٤) وليس للجنة الاقتصادية المشتركة أو وزارتي العمل. وتحدد المادة الثانية صراحة أن إسرائيل ستقوم بمنح التصاريح الضرورية عند الحصول من الطرف الفلسطيني على بيانات الراغبين في العمل في إسرائيل والمستعمرات (المادة ١١، الفقرة ٣).

ثانياً، يعالج بروتوكول الشؤون المدنية مسألة نقل السلطة في موضوعات العمل من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية (المادة ١١، الفقرتان ١ و٢) وهذا يشمل تنظيم انتقال اليد العاملة، وكذلك نقل المكاتب والامتيازات من مكاتب العمل الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد مُنح بروتوكول الشؤون المدنية، من خلال لجنة الشؤون المدنية المكلفة تطبيقه، سلطة إعداد بيانات العمال، بينما اختُزل دور الجانب الفلسطيني في مجرد الموافقة على قوائم الباحثين عن عمل، وأصحاب الحق في الضمان الاجتماعي في إسرائيل (بروتوكول الشؤون المدنية، المادة ١١، الفقرتان ٢ و٣).

ثالثاً، تشير المادة الثالثة من بروتوكول الشؤون المدنية إلى حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين في إسرائيل (الفقرات ٤ و٥ و٦). ويكرر التزام إسرائيل الحفاظ على فوائد الضمان الاجتماعي الممنوحة للعمال، كما ينص على قيام الفلسطينيين بتقديم قائمة بجميع أصحاب حقوق التقاعد والضمان الصحي من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وهذا يمثّل تكراراً مفصّلاً لما تم الاتفاق عليه في المادة السابعة من البروتوكول الاقتصادي. وعلى الرغم من أن بروتوكول الشؤون المدنية يذكر أن «موضوعات تتعلق بمكان وحقوق العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تعالج في المادة السابعة من الملحق الخامس [بروتوكول العلاقات الاقتصادية]»، فإنه لا يفسر كيفية التناغم بين هاتين المادتين بطريقة عملية.

رابعاً، وعلى طرف نقيض من البروتوكول الاقتصادي، المادة ١١، فإن الفقرة الخامسة في بروتوكول الشؤون المدنية تنص تحديداً على إنشاء لجنة مشتركة للعمل، تُناط بها مسؤولية تنظيم عملية تطبيق انتقال العمال الفلسطينيين. وهي اللجنة المكلفة مسؤولية انتقال العمال إلى إسرائيل (عدد التصاريح الممنوحة، ومعلومات عن العمال) إلى جانب التعامل مع أمور تتعلق بحقوقهم في إسرائيل (المادة ١١، الفقرات ٢ و٣ و٤)؛ وقد تألفت اللجنة من مندوبين عن وزارتي العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والإدارة المدنية الإسرائيلية، ومسؤولين أمنيين، على أن تتبع لجنة

الشؤون المدنية لا اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وبعد أن تم ترسيخ بروتوكول الشؤون المدنية كوثيقة مرجعية لشؤون العمل، لم تعد مسألة دخول إسرائيل مسألة اقتصادية، بل رُسخت لاعتبارات أمنية إسرائيل فقط. وبهذه الطريقة تم إضفاء مزيد من الشرعية على إجراءات إسرائيل في سنة ١٩٩١، بدلاً من تعديلها على أساس «التبادلية والعدل والمساواة»، كما ذكر في ديباجة البروتوكول الاقتصادي.

مضامين ونتائج

وهكذا لم ينه اتفاق أوسلو احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وإضافة إلى أنه لم يضع المطالب الجغرافية والديموغرافية الإسرائيلية موضع التساؤل، فإنه عزز قدرة إسرائيل على إعادة تعريف حدودها. وكما يقول يونغ (Jong 1998, p. 103) انتهى الأمر بالمفاوضين الفلسطينيين «إلى قبول الأمر الواقع المتمثل في مشروع ألون الإسرائيلي، وما يرمي إليه من فصل للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مواردهم ومصادرهم الجغرافية.» وعلى الرغم من أن الفقرة الرابعة من المادة الخامسة في اتفاق إعلان المبادئ تشترط «موافقة الطرفين على عدم القيام بما من شأنه المس بمفاوضات الوضع النهائي، بواسطة اتفاقات موقتة يتم التوصل إليها في الفترة الانتقالية»، فإن الحقائق الجغرافية والاقتصادية توحي بالعكس. إذ مع الوصول إلى مفاوضات الحل النهائي يصبح تمييز الحد الفاصل بين ما يجري تعريفه كإسرائيلي أو فلسطيني بالمعنى الجغرافي والاقتصادي أمراً بالغ الصعوبة. وفي نموذج انتقال اليد العاملة والسيطرة الجغرافية، في الاتفاق الانتقالي، ما يشير إلى أن إسرائيل قامت منذ سنة ١٩٩٣ بتكريس عملية ضم لأجزاء من الضفة الغربية، ومهدت في الوقت نفسه للانفصال عن قطاع غزة الذي رسخته في سنة ٢٠٠٥. وفي هذا ما يكشف حقيقة البانتوستانات التي تجهض واقع «التواصل الجغرافي» للضفة الغربية وقطاع غزة.

ويبقى التساؤل: لماذا اختارت إسرائيل دمج الضفة الغربية لا قطاع غزة. وقد بيّنا في الفصل الثالث أن للأُولى وزناً بالمعنى السياسي والاقتصادي أكبر من القطاع. ومنذ مشروع دروبلس سنة ١٩٨٧، واتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نصب أعينها مسألة تعزيز السيطرة على الضفة الغربية لا على قطاع غزة. وعندما اندلعت الانتفاضة الأُولى سنة ١٩٨٧ أظهر صنّاع السياسة الإسرائيلية ما يدل على الاستعداد للانفصال عن القطاع بسهولة أكبر من الانفصال

عن الضفة الغربية (الجرباوي ١٩٩٩). وقد عبّر شمعون بيرس في مؤتمر اليونسكو (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) في غرناطة، بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عن رؤية إسرائيل للحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ اقترح أن يتحول قطاع غزة بالتدريج إلى دولة فلسطينية، بينما تصبح الضفة الغربية كياناً للحكم الذاتي يضم فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين (Aronson 1996). أمّا الحدود النهائية والهوية السياسية لذلك الكيان (دولة أم حكم ذاتي، جزء من إسرائيل أم من الأردن) فيتم تحديد كل منهما لاحقاً.

لم تلغ المقترحات السياسية الإسرائيلية، خلال الفترة الانتقالية، حل الصراع الإقليمي مع الفلسطينيين، وإمكان تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات. وعلى الرغم من مساهمتها في تجنيب المؤسسة السياسية الإسرائيلية معارضة كثيرين لفكرة قيام دولة فلسطينية، فإن مفهومها لتلك الدولة كان خالياً من دلالة الاستقلال والسيادة. ففي سنة ١٩٩٧ تعهدت وثيقة بيلين - إيتان، التي سعت لجَسْر الهوة بين رؤيتي العمل والليكود للحل السياسي مع الفلسطينيين، بعدم اقتلاع مستعمرات من «أرض إسرائيل الغربية»، وعدم الانسحاب من غور الأردن، مع الموافقة على إنشاء كيان فلسطيني، لكنها لم تنص بشكل صريح على إنشاء دولة. كما تصور مشروع ألفر (Alpher) سنة ١٩٩٤ دمج ٧٠٪ من المستوطنين في إسرائيل، بما يعني ترك ما يزيد على ٨٩٪ من مساحة الضفة الغربية تحت سيطرة الفلسطينيين. أمّا مشروع نتنياهو/ألون سنة ١٩٩٧، ومشروع شارون سنة ١٩٩٧، فقد طرحا دمج ما يزيد على ٩٥٪ من المستوطنين و٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية في إسرائيل.[٢٨] وفي هاتين الحالتين لم يكن في وسع الفلسطينيين الحصول على كيان جغرافي متصل.

كذلك فإن خريطة الوضع النهائي، التي عرضتها إسرائيل على الفلسطينيين في كامب ديفيد ٢ في تموز/يوليو ٢٠٠٠، ومشروع براك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يدلان على السعي لإنشاء ما يشبه أربعة بانتوستانات فلسطينية رئيسية. وفي حين تم التعهد في كامب ديفيد ٢ ومشروع براك بانسحاب إسرائيل من ٩٠٪ من الضفة الغربية، فإن إسرائيل احتفظت لنفسها بالسيطرة على القدس، وعلى الطرق الالتفافية الرئيسية، كما خططت لدمج ٨٥٪ من المستوطنين في الدولة الإسرائيلية (أنظر الخريطة ٧ - ١) (FMEP 2001a). وعلى الرغم من أن الحدود النهائية بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لم تكن لتتطابق حرفياً مع مشروعي ألون (١٩٦٧)

(٢٨) لتحليل أشمل لمختلف الاقتراحات الإسرائيلية المقدمة في أثناء الفترة الانتقالية، راجع: Jong 1998; Klieman 2000.

ودروبلس (١٩٧٨) فإنها بقيت ضمن الخطوط العريضة لهاتين الوثيقتين. فالمناطق المتاخمة للخط الأخضر، وحول القدس، ستدمج في إسرائيل. ومع أن الحدود الفلسطينية الدولية يتم تحديدها بوضوح في حالة قطاع غزة، فإنها لن تكون كذلك بالنسبة إلى الضفة الغربية؛ إذ يتحول غور الأردن إلى منطقة منزوعة السلاح، تتمركز فيها القوات الإسرائيلية ثلاثة أعوام، قبل أن تحل محلها قوات مراقبة دولية. وعلى الرغم من أن مشروع براك ينص على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لم يوضح كيف ستكون الدولة متصلة جغرافياً وقابلة للحياة، بحكم تقطيعها إلى أربعة جيوب فلسطينية رئيسية وعدم وجود ممرات مضمونة بينها. وفوق ذلك، لم يتضح مدى قابلية الانفصال عن إسرائيل للنجاح بالمعنى الاقتصادي.

إن اتفاق أوسلو، بحسب شلايم (Shlaim 1994, p. 32)، مدين بـ «التكاثر المبتكر» لصيغ غامضة يمكن تفسيرها بطرق متعددة، وهو ما يمنح إسرائيل حرية فعل ما تشاء. ويدل تحليل مادتي الأرض والعمل في الاتفاق الانتقالي، في هذا الفصل، على أن إسرائيل عززت بوضوح مطالبها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يثير القلق أن إسرائيل نجحت في إعادة تحديد حدودها الجغرافية مع الضفة والقطاع، مسهلة الانفصال مع الأخير وضم الأُولى في إطار يهمش أي مشروع لدولة فلسطينية قابلة للحياة. ولعل في تحليل البحث الميداني في الفصل التالي ما يلقي مزيداً من الضوء على الديناميات الكامنة وراء عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات.

الفصل الثامن
إنشاءُ البانتوستانات في الضفّة الغربيّة: ما توضّحُه بيانات الدّراسات الميدانيّة

إن التشييد الهائل للمساكن الإسرائيلية [في الضفة الغربية] سيمحو خط الحدود القديم ليخلق بدلاً منه عشرات من خطوط الحدود الجديدة بين الضواحي اليهودية والعربية المتجانسة، خريطة عشائرية من الجزر المستلبة. . . تكون فيها نقاط التجمع الرئيسية في الأسواق، والمصانع، ومناطق البناء. وسوف تتسم اللقاءات في هذه الأماكن بطبقية واضحة، إذ سيهيمن اليهود ويُستعبد العرب. . . هذه الطبقية للمرؤوس والسيد، أو تعايش «الراكب والمركوب»، ستسود في أنحاء إسرائيل العظمى كافة، لكن أهميتها القميئة لن تبرز للعيان فعلاً إلاّ في الترقيع الحضري للمعازل العشائرية (التي خلفتها المستعمرات). . .

(Benvenisti 1984, p. 62)

مقدمة

يعرض هذا الفصل معطيات أساسية بشأن تشغيل الفلسطينيين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، جرى تجميعها في صيف سنة **١٩٩٩** وصيف سنة **٢٠٠٠**. كما يهدف إلى إظهار العلاقة البنيوية المتبادلة بين مصادرة إسرائيل الأراضي الفلسطينية وبين تشغيلها العمال الفلسطينيين في الوقت ذاته.

ويمكن اعتبار هذه المعطيات جديدة في موضوعها، وخصوصاً لتركيزها على توجه العمال الفلسطينيين للعمل في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ إذ لم يسبق أن جرت حتى الآن أبحاث في أسباب تشغيل الفلسطينيين في المستعمرات، وفي الفارق بين عملهم في المستعمرات والعمل داخل الخط الأخضر. ويحظى هذا الموضوع بأهمية استثنائية في ضوء التغيرات التي نتجت من عملية أوسلو للسلام، والتي تناولناها بالتحليل في الفصل السابق. ومن الجدير ذكره أن البحث الميداني جرى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في **٢٩** أيلول/سبتمبر **٢٠٠٠**، وهو ما أتاح فرصة لفهم ديناميات انتقال اليد العاملة الفلسطينية في سياق هذه الدراسة.

يلقي البحث الميداني الضوء على مسألتين مترابطتين: أولاً، استكشاف ديناميات انتقال اليد العاملة الفلسطينية إلى المستعمرات من خلال مناقشة آليات انطلاق اليد العاملة ونقلها واستيعابها، وهي، كما أسلفنا في الفصل الأول، ذات أهمية مركزية في أي محاولة لتقديم تفسير شامل لعملية الهجرة العمالية. ثانياً، تقديم نموذج مصغر لعملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات، التي نُوقشت في الفصل السابع. وعلى الرغم من أن البحث الميداني لم يهدف إلى استكشاف ظاهرة كهذه، فإن ما توفر من معطيات يساهم في تفسير كيف أدت الرابطة العضوية بين سياسة إسرائيل الاستيطانية والهجرة العمالية إلى تفتيت المناطق الفلسطينية، وتحويلها إلى مستودعات سكانية تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، وغير قادرة على أن تكون نواة دولة فلسطينية.

المعطيات المتوفرة

يركز البحث الميداني على العمال الفلسطينيين، والمقاولين الفرعيين، العاملين في قطاع البناء في المستعمرات الإسرائيلية.[1] والسبب في اختيار قطاع البناء يعود إلى كونه يستوعب ما يزيد على ٥٠٪ من مجمل اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل (أنظر الفصل الرابع). كما تلقي هذه المعطيات الضوء على عاملين أساسيين ساهما في عملية تحويل المناطق إلى بانتوستانات: أولاً إظهار دور السياسات الجغرافية الاستيطانية في تفتيت الضفة الغربية إلى جيوب سكانية فلسطينية غير متصلة، وإلى رقع من المستعمرات تسعى إسرائيل لضمها إلى حدودها ما قبل ١٩٦٧. ثانياً إظهار بعض الأسباب التي تدفع بالفلسطينيين إلى العمل في المستعمرات الإسرائيلية بدلاً من الضفة الغربية أو إسرائيل.

معطيات بشأن المستعمرات

تتعلق المجموعة الأُولى من المعطيات، التي تم جمعها، ببناء المستعمرات. وقد تم تحليل هذه المعطيات ذات المصادر الرسمية أو شبه العامة[2] للتعرف على الملابسات الجغرافية والديموغرافية لنمو المستعمرات، وسبل التشغيل فيها، وكيف

(١) أُجري البحث بين آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وتموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بمساعدة باحث مساعد.

(٢) مصدر البيانات هو المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ومعهدا أبحاث مستقلان يراقبان توسع المستعمرات هما: مؤسسة السلام في الشرق الأوسط (FMEP) ومعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (ARIJ).

أدى ذلك إلى إعادة تعريف الحدود بين ما هو إسرائيلي وما هو فلسطيني. وفي المقابل، أتاحت معاينة المستعمرات حصر موقعين للبناء استُخدما مجالات دراسية. وتتمحور الحالة الأُولى حول مستعمرة أريئيل، ثانية أكبر مستعمرات الضفة الغربية (بلغ عدد سكانها ١٤,٤٠٠ نسمة في سنة ١٩٩٨) (الخريطة ٨ - ١). وهي تقع في الجانب الغربي للضفة الغربية، فوق الحوض الجنوبي الغني بمصادر المياه الجوفية، في منتصف المسافة بين نابلس ورام الله، عند تقاطع الطريق رقم ٥ (الطريق العام عابر السامرة) الذي يعبر الضفة الغربية من الشرق إلى الغرب، والطريق رقم ٦ الذي يقسمها من الشمال إلى الجنوب. وقد شملت جميع خرائط الوضع النهائي لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (كامب ديفيد ٢ في سنة ٢٠٠٠ وطابا في سنة ٢٠٠١) ضم المستعمرة المذكورة إلى إسرائيل. أمّا الحالة الثانية فتتمثل في إلقاء نظرة على مستعمرتي نيلي وكريات سيفر، الواقعتين في جانب الضفة الغربية للخط الأخضر، والمرشحتين للضم في أي اتفاق للوضع النهائي (أنظر الخريطة ٨ - ٢). وعلى غرار ٧٥٪ من المستعمرات، كان عدد المقيمين بكل واحدة منهما في سنة ١٩٩٤ أقل من ٦٠٠ مستوطن. وهما بهذه الطريقة تمثلان نموذجاً مصغراً لآلية السلطات الإسرائيلية لخلق وقائع استعمارية جديدة على الأرض.

معطيات بشأن المقاولين الفرعيين

شملت المرحلة الثانية من البحث الميداني معاينة لثلاثين مقاولاً فرعياً من الفلسطينيين، يعملون في المستعمرات وفي إسرائيل. ذلك بأن للمقاولين الفرعيين الفلسطينيين دوراً مهماً في قطاع البناء، لأنهم يزودونه بالعمال غير المهرة وشبه المهرة، وكذلك بـ «اللوازم الفرعية» التي تمثل ٥٥٪ من نفقات البناء. ومع ذلك، لم تتطرق أي دراسة حتى الآن إلى وضعهم. والمسح البحثي في هذا المجال يقوّم مدى كون البناء في المستعمرات أكثر ربحية، وبالتالي أكثر جاذبية من العمل في إسرائيل. وقد تم اختيار المقاولين الفرعيين بالتوالي، أي أن الواحد منهم كان يقودنا إلى الآخر،[٣] وأُجريت المقابلات معهم بحسب استبيان مفصل.[٤]

(٣) تم اختيار المقاولين الفرعيين (من الباطن) من أربع مناطق (رام الله وسلفيت والقدس وبيت لحم). وقد أسس جميع المقاولين الفرعيين، باستثناء ستة منهم، شركات وسجلوها في مكتب الضرائب. سبعة منهم فقط كانوا من القدس الشرقية، وبالتالي لهم حق الاشتراك في عطاءات البناء الإسرائيلية الرسمية.

(٤) تمحورت الأسئلة حول طبيعة خبرة عمل الشركات، وتكلفة الإنتاج، وسبب العمل في المستعمرات، ونمط تجنيد اليد العاملة، وأثر الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية في التحكم في أنماط الاستخدام.

معطيات بشأن العمال

شمل المسح البحثي الثالث ٩٠ من عمال البناء في إسرائيل والمستعمرات، وأجريت مقابلات معمقة معهم استناداً إلى استبيان مفصل يهدف إلى استكشاف دوافع تحولهم من العمل في الضفة الغربية أو إسرائيل، إلى العمل في المستعمرات، وخصوصاً دور كل من التصاريح والإغلاقات والأجور في دفع هذا التحول.

وقد تم اختيار العينة عن طريق التعرف على شخص يقود إلى آخر، في منطقتين فلسطينيتين: الأُولى هي سلفيت، وقد تم اختيار ٣٠ عاملاً منها، وهي بلدة زراعية كبيرة أُقيمت على أراضيها مستعمرة أريئيل. وجميعهم عملوا في المستعمرات المحيطة بمنطقة سلفيت، بما فيها أريئيل (موضوع البحث)؛ الثانية هي مخيم الجلزون للاجئين، الواقع في منطقة رام الله، حيث أُجريت مقابلات مع ٣٤ عاملاً منه يعملون في مستعمرتي نيلي وكريات سيفر، إضافة إلى مستعمرات أُخرى. أمّا السبب في اختيار مخيم للاجئين فكونه يمثل نموذجاً مغايراً لسلفيت. وكما بيّنا في الفصل الرابع، ينحدر ٣٠٪ من عمال الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي من مناطق ريفية، بينما ينحدر ١٥٪ من مخيمات اللاجئين، بحسب إحصاءات التسعينيات.

أمّا باقي من أُجريت معهم المقابلات فهم ١٥ من سلفيت، و١٥ من الجلزون، كانوا يعملون في إسرائيل، وبصورة أساسية في مستعمرة بيتح تكفا التي أُقيمت على أراضي قرية ملبّس، وفي مستعمرة موديعين، في المنطقة الوسطى من إسرائيل، بمحاذاة الخط الأخضر. وقد أُجريت مقابلات مع العاملين في إسرائيل لمقارنتهم بالعاملين في المستعمرات، واستكشاف كيف ساهمت سياسة إسرائيل الأمنية في تجزئة عمل الفلسطينيين بين الداخل الإسرائيلي والمستعمرات.

واقع البانتوستانات الجغرافي

يمكن قياس دور المستعمرات في تحويل الضفة الغربية إلى بانتوستانات استناداً إلى معطيات الجدول ٨ - ١. إذ يُظهر هذا الجدول، الذي يتمحور حول أعمال البناء للقطاع العام الإسرائيلي في مناطق القدس، والوسط (المنطقة الواقعة بين تل أبيب والخط الأخضر وتشمل مناطق من الضفة الغربية تحاول إسرائيل ضمها إلى القدس)، والضفة الغربية،[٥] ثلاثة تطورات مهمة:

(٥) كما أوضحنا في الفصل السادس، شكّل البناء في هذه المناطق الثلاث ٥٠٪ من مجموع البناء في إسرائيل (لكل من القطاع الخاص والقطاع العام).

الجدول ٨ - ١ : عدد الوحدات السكنية الإسرائيلية التي شرعت وزارة البناء والإسكان في بنائها في القدس ومنطقة الوسط ومستعمرات الضفة والقطاع، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

السنة	القدس (الحدود البلدية)	النسبة المئوية من المجموع العام[أ]	القدس الكبرى[ب]	الوسط	بما في ذلك موديعين	الضفة الغربية وقطاع غزة	بما في ذلك حول القدس	بما في ذلك المنطقة القريبة من الوسط
١٩٩٠	٤٨٥٢		٥,٠٦٠	٤٠٣٥		٦٤٠	٤٧٨	١٦٢
٪		٢٤	(٩)	١٠٠		١٠٠	٧٥	٢٥
١٩٩١	١٠,٠٣٢		١١,٥٤٧	١١,٥٦٣		٤٦٩٦	١٥١٥	٣١٨١
٪		١٧	(١٣)	١٠٠		١٠٠	٣٢	٦٨
١٩٩٢	٣٠٤٧		٤١١٩	٢٩٢٦		٤٢٨٢	١٠٧٢	٣٢١٠
٪		١٥	(٢٦)	١٠٠		١٠٠	٢٥	٧٥
١٩٩٣	١٢١٨		١٤٤٦	١٩٠٦		٤٠٨	٢٢٨	١٨٠
٪		٢٠	(١٦)	١٠٠		١٠٠	٥٦	٤٤
١٩٩٤	٢٦٧٥		٤٠١٩	٣٩٣٩	٥٧٥	٥٧١	٣٤٤	٢٢٧
٪		٢٥	(١١)	١٠٠	١٥	١٠٠	٦٠	٤٠
١٩٩٥	٣١٩٣		٣٧٠٢	١٤,٧٨١	٤٨٧٨	١٨١٢	١٥٠٩	٣٠٣
٪		١٢	(٣٢)	١٠٠	٣٣	١٠٠	٨٣	١٧
١٩٩٦	٥١١٨		٥٧٧٧	٥٣٣٢	٨٨٠	١٠٥٢	٦٥٩	٣٩٣
٪		٢٦	(١١)	١٠٠	١٧	١٠٠	٦٣	٣٧
١٩٩٧	٢٧٨٣		٢٣٥٥	٤٨٢٧	١٦٥٥	١١٦٠	٥٧٢	٥٨٨
٪		١٧	(١٧)	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٩	٥١
١٩٩٨	٩٧٨		٢٢٠١	٢٨٦٩	١٥٧١	١٨٤٢	١٣٢٣	٥١٩
٪		١٠	(٥٧)	١٠٠	٥٥	١٠٠	٧٢	٢٨
١٩٩٩	١١٦٦		٢٠٢٨	٢٣٨٦	٤٧٨	١٣٤١	٨٦٢	٤٧٩
٪		١٣	(٤٣)	١٠٠	٢٠	١٠٠	٦٤	٣٦
٢٠٠٠	٧٩٢		١٥٥٢	٢٠٨٩	٥٢٢	٨٩٤	٧٣٠	١٦٤
٪		١٥	(٤٨)	١٠٠	٢٥	١٠٠	٨٢	١٨

المصدر : Israeli Ministry of Construction and Housing 2000, table A.7:7; ICBS 1993, 1998, *SAI*, tables 16.14, 16.5.

(أ) نسبة الوحدات السكنية في القدس من مجمل المساكن التي قام ببنائها القطاع العام في إسرائيل.

(ب) تشمل عدد المساكن الإسرائيلية في محيط بلدية القدس والقدس الكبرى. وتشير النسبة المئوية بين القوسين إلى نسبة المساكن اليهودية في مستعمرات الضفة من مجموع المساكن اليهودية في القدس الكبرى.

أولاً، يشير الجدول إلى عدد المساكن في قيد الإنشاء ضمن ما تعتبره وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية «القدس الكبرى». ويشير عدد المساكن ضمن العمود المعنون «القدس (الحدود البلدية)» إلى مساكن تُبنى في القدس الشرقية والغربية. وكما نرى، فإن ١٠٪ - ٢٦٪ من المساكن التي شرع القطاع العام في بنائها خلال السنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ كانت في القدس، وبصورة أساسية في الجانب الشرقي للمدينة في حدودها البلدية (عمود النسبة المئوية). وقد مثلت أعمال البناء في الضفة الغربية، في مناطق تعتبرها وزارة البناء والإسكان جزءاً من القدس الكبرى، لكنها ليست كذلك بحسب القانون الدولي (مثل معاليه أدوميم في منطقة رام الله، والمستعمرات في منطقة بيت لحم)، ما يزيد على ٤٣٪ من أعمال البناء كافة في منطقة القدس الكبرى منذ سنة ١٩٩٨ (عمود القدس الكبرى). وهذا النمو يمثّل مؤشراً إلى كيفية تعزيز إسرائيل لاستيطان مناطق الضفة الغربية إزاء ما تدعوه «عاصمة إسرائيل الأبدية وغير القابلة للتقسيم».

ثانياً، يظهر الجدول ٨ - ١ النسبة المئوية لعدد مساكن مشاريع الإسكان المدعومة من القطاع العام في المنطقة الوسطى من إسرائيل التي تجانس الخط الأخضر، مع تركيز خاص على المدينة الجديدة موديعين. وهذه المدينة لم تكن قائمة قبل سنة ١٩٩٤، لكنها أصبحت تستقطب ما بين ١٧٪ و٥٥٪ من جميع المشاريع العامة للإسكان في المنطقة الوسطى. وهي مهمة بصورة خاصة لأنها تقع في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر، وعلى حدود عدد من المستعمرات الأصغر حجماً في الضفة الغربية، مثل كريات سيفر ونيلي. وقد أُنشئت موديعين كجزء من خطة الحكومة الإسرائيلية لتوسيع منطقة القدس الكبرى وتل أبيب، إذ تقع على مسافة ٢٠ كم من كل منهما. وهي ذات مكانة مركزية في مشروع الحكومة لتحويل الثقل الديموغرافي والاقتصادي في البلد نحو المنطقة الوسطى، وكذلك من أجل ضم مستعمرات الضفة الغربية القريبة من الخط الأخضر إلى إسرائيل وفق ما يتجلى في المخطط الوطني (NOS/31) و«خطة محور التلال - النجوم» (أنظر الفصل السادس).

ثالثاً، يشير الجدول ٨ - ١ إلى أن حصة مشاريع الإسكان العامة في مستعمرات الضفة الغربية القريبة من المنطقة الوسطى، كانت تمثل ما يزيد على ٦٨٪ من جميع مشاريع الإسكان في المستعمرات الإسرائيلية المدعومة من القطاع العام خلال سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢. ومنذ توقيع اتفاق أوسلو ١ تركز نحو ٤٩٪ - ٨٣٪ من مجموع أعمال البناء الكلي في المستعمرات الواقعة في منطقتي رام الله وبيت لحم، في مناطق يعتبرها الإسرائيليون جزءاً من «القدس الكبرى».

وتكمن أهمية توجهات إنشائية كهذه في ما تنطوي عليه من إعادة رسم لحدود ١٩٦٧ بطريقة غير قانونية. فالتوسع في الإسكان بمحاذاة الخط الأخضر يشير إلى كيفية توسيع إسرائيل لحدودها الديموغرافية والجغرافية داخل الضفة الغربية. كما أن التركيز على نمو الاستيطان داخل القدس وحولها بقصد ضمها إلى إسرائيل يشطر عملياً الضفة الغربية إلى قسمين منفصلين في الشمال والجنوب. وقد ترسخ هذا الفصل مع إنشاء نظام الطرق الالتفافية، الذي ساهم بدوره في زيادة تقسيم المناطق الفلسطينية الآهلة إلى «جيوب قبلية» صغيرة (أنظر الخريطة ٣ - ٤).

ويتضح البعد الديموغرافي والجغرافي لعملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات بصورة أكثر جلاء في الجدول ٨ - ٢، الذي يبيّن التوزيع الجغرافي للمستعمرات في سنة ١٩٩٨ في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير إلى حجم الأرض التي تسيطر عليها، والعدد الإجمالي لقاطنيها مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان الفلسطينيين في المنطقة نفسها. وبحسب تقرير معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (ARIJ 2000)، فقد تمكنت إسرائيل على مدار ٣٠ عاماً من إنشاء منطقة عمرانية يهودية على مساحة ١٥٠ كم^{٢}، وهو ما يمثل تقريباً ٤٠٪ من المساحة الآهلة بالفلسطينيين في الضفة الغربية (المساحة الإجمالية ٣٦٧,٧ كم^{٢}).[٦]

يشير الجدول ٨ - ٢ إلى أن العدد الأكبر من المستوطنين الإسرائيليين يتركز في القدس الشرقية، إذ تبلغ نسبة السكان الفلسطينيين إلى السكان اليهود ضمن حدود بلدية القدس ١ : ١,٣. ويتركز ثاني أكبر التجمعات الاستيطانية في منطقة رام الله (التي يشير إليها الإسرائيليون باسم بنيامين). وقد ازداد عدد المستوطنين اليهود أكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨. وفي هذه المنطقة تقع معاليه أدوميم، أكبر مستعمرة بنيت حتى الآن (بلغ عدد سكانها ٢٢,٠٠٠ مستوطن في سنة ١٩٩٨) إضافة إلى مستعمرتي كريات سيفر ونيلي، اللتين كانتا موضوعاً للبحث الميداني.

وتقع هذه المستعمرات في نطاق منطقة القدس وتل أبيب الكبرى، وتعتبر جزءاً من المستعمرات التي قررت إسرائيل ضمها في أي اتفاق للوضع النهائي (أنظر الخريطة ٧ - ١). أمّا كتلة مستعمرات شومرون، حيث تقع أريئيل، فهي الأكبر بالمعنى الجغرافي (أنظر الجدول ٨ - ٢)؛ إذ تغطي مساحة ٢٧٠ كم^{٢}، وهي ذات أهمية خاصة بحكم سيطرتها على أحد أغنى أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية. وهي أيضاً مرشحة للضم في أي اتفاق للوضع النهائي.

(٦) راجع الموقع www.arij.org/paleye/colony-survey/index.htm

الجدول ٨ - ٢: المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٦ و١٩٩٨

المجالس الإقليمية للمستعمرات اليهودية	عدد المستعمرات	البناءالإسرائيلي للكيلومتر المربع	المستعمرات الواقعة داخل المناطق الفلسطينية	عدد السكان الإسرائيليين ١٩٨٦	عدد السكان الإسرائيليين ١٩٩٨	عدد السكان الفلسطينيين ١٩٩٨	نسبة الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ١٩٩٨
شومرون	٤٩	٣٣,١	نابلس وشمال الضفة الغربية	٢٣,٠٠٠	٥٤,٢٠٠	٧٢٦,٨٩٣	١٣,٤
منها: منطقة سلفيت	١٢ - ١٦	١١,١	منها: منطقة سلفيت	١٢,٢٥٧	٢٥,٢٠٠	٤٦,٦٦٨	١,٩
بنيامين	٤٣	٣٩,٣	رام الله ووسط الضفة الغربية	٢١,١٠٠	٧٠,٢٠٠	٢٠٥,٤٤٨	٢,٩
غوش عتسيون	٢٠	١٥	منطقة بيت لحم	٤٦٠٠	٢٦,٣٢٠	١٣٢,٠٩٠	٥
جبل الخليل	١٨	٨	الخليل وجنوب الضفة الغربية	٤٣٠٠	١٠,٤٧٠	٣٩٠,٢٧٢	٣٧,٣
غور الأردن	١٨	٢٧,٤	غور الأردن	٢٧٠٠	٣٨٠٠	٣١,٥٠١	٨,٣
القدس	١١	٢٢,٧	القدس الشرقية	١٠٣,٩٠٠	١٦٨,١٠٠	٢١١,٠٣٠	١,٣
مجموع المناطق في الضفة الغربية	١٧١ - ١٧٥	١٢٣		١٥٩,٦٠٠	٣٣٣,٠٩٠	١,٦٩٧,٢٣٤	٥,١
٪ لمجموع المستعمرات في الضفة الغربية		٢,١٧		١٣	١٦,٤١		
غزة	١٩	٨,٦	قطاع غزة	٢١٥٠	٦١٠٠	١,٠٠٠,٥١٧	١٦٤,٠
٪ لمجموع المستعمرات في قطاع غزة		٢,٤		٠,٣٤	٠,٦١		

المصدر: ARIJ 1999, *Settlements Data Base*; FMEP 2001b; PCBS 1999a.

ملحوظة: تشمل مستعمرات القدس مستعمرات القدس الشرقية (وضمنها التلة الفرنسية وغيلو وريخس شعفاط) التي تعتبر جزءاً من بلدية القدس. يتم استثناء مستعمرات القدس الكبرى (مثل معاليه أدوميم). تستثني المجالس الإقليمية للمستعمرات اليهودية القدس. عدد السكان في القدس والضفة الغربية ١١٣,٨٩٠ نسمة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المساحة المبنية إسرائيلياً لا تشمل أربع مستعمرات على امتداد الخط الأخضر تحتل ٣,٩ كم^2.

الجدول ٨ - ٣: عدد السكان الفلسطينيين والإسرائيليين في محافظتي سلفيت ورام الله، ١٩٩٨

	المنطقة كم٢	السكان			القوة العاملة	العاملون	توزيع العمال بحسب مكان العمل			نسبة البطالة في القوة العاملة
		١٩٨٦/٨٧*	١٩٩٨	نسبة الزيادة ٪			الضفة الغربية	إسرائيل	المستعمرات	
محافظة سلفيت										
المناطق الفلسطينية	٢٠٢,٠٦	٢٢,٨٩٠	٤٦,٦٨٨	٢٠٤	١٢,١٩٢	١٠,١٧١	٥٩,٤	٢٨,٥	١٢,٢	١٦,٦
المساحة الإسرائيلية المبنية على أراضي المحافظة	١١,٤	١٣,٤٢٤	٢٥,٨٠٠	١٩٢,٢	غير متوفر	غير متوفر				
بلدة سلفيت	٣٥	٤٨٣٨	٧١٠٠	١٤٦,٨	١٩٨٣	١٦٢٩				١٧,٩
مدينة أريئيل	٤,٠١	٦٥٠٠	١٤,٤٠٠	٢٢١,٥	غير متوفر	غير متوفر				
نسبة الفلسطينيين في المناطق إلى الإسرائيليين		١,٧١	١,٨١							
محافظة رام الله										
المناطق الفلسطينية	٨٤٨,٤	١٨٨,٩٧٠	٢٠٥,٤٥٠	١٠٨,٨	٥١,٠٠٠	٤٤,٣٩٠	٨٥,١	١٠,٧	٤,٢	١٣
المساحة الإسرائيلية المبنية على أراضي المحافظة	٢٦,٤٧	٢٢,٦٦٩	٥٢,٥٨٨	٢٣٢	غير متوفر	غير متوفر				
الجلزون	٠,٤	٤٩٣٦	٦١٣٩	١٢٤,٤	١٥٦٦	١٣١٩				١٥,٨
نعلين	٠,٤٢	٢١٠٧	٣٣٦١	١٥٩,٥	٨٤٤	٧٢٨				١٣,٧
مستعمرة نيلي	٠,٣	١٩١	٥٣٠	٢٧٧,٥	غير متوفر	غير متوفر				
مستعمرة كريات سيفر	٠,٨	غير متوفر	٧٨٨٦		غير متوفر	غير متوفر				
نسبة الفلسطينيين في المناطق الإسرائيلية		٨	٤							
مجموع الضفة الغربية	٥,٦٥٩,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٦٧	١,٨٧٣,٥٠٠	١٧٥,٥٩	٤٥٢,٠٠٠	٣٦٢,٠٠٠	٧٥,٥	٢١,٨	٢,٧	١٧,٢

المصدر: Benvenisti and Khayat 1988; FMEP 2001b; PCBS 1999c, table 22; PCBS 1999d, table 4.

* المعلومات بشأن عدد السكان الفلسطينيين تعود إلى سنة ١٩٨٧، في حين تعود المعلومات بشأن السكان اليهود إلى سنة ١٩٨٦.

«قصة بلدتين»: سلفيت وأريئيل

يمثّل ما طرأ على قضاء سلفيت من تغيرات في السنوات ١٩٧٨ - ١٩٩٨، والتباين في النمو بين بلدة سلفيت ومستعمرة أريئيل، صورة مصغرة للاستيطان الكولونيالي الإسرائيلي الجغرافي والديموغرافي لأجزاء من الضفة الغربية على نحو ساهم في تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات. فقد كان عدد سكان قضاء سلفيت من الفلسطينيين في سنة ١٩٧٨ يقدّر بـ ٣٠,٠٠٠ نسمة، يتوزعون على ٢٣ قرية، وبلدة رئيسية هي سلفيت، ولم يكن هناك أي مستعمرات إسرائيلية. وفي الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٢ تم إنشاء ما مجموعه ١٢ مستعمرة، بلغ عدد سكانها ٢٤,٠٠٠ مستوطن. ومنذ البدء بعملية السلام سنة ١٩٩٣، أقيم ما لا يقل عن ٤ مستعمرات جديدة (ARIJ 2000). وزاد عدد المستوطنين أكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨ (أنظر الجدول ٨ - ٢، والملحق/الجدول أ - ١٤ والجدول أ - ١٥). وقد بلغت نسبة الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ١:١,٩، وهي الأدنى في الضفة الغربية بعد القدس (أنظر الجدول ٨ - ٢).

أقيمت المستعمرات في سلفيت على أراض صودرت من عائلات فلسطينية. وقد صودر ما يقدّر بـ ٢٠,١ كم^2 في السنوات ١٩٧٨ - ١٩٩٨، على الرغم من أن المناطق اليهودية المبنية تشغل ١١,١ كم^2، أو ٥,٤٪ من مساحة القضاء (أنظر الجدول ٨ - ٣). وتتصل المستعمرات بعضها ببعض عبر نظام يتكون من طريقين التفافيين أساسيين يستحوذان على ١,٨٪ من أراضي القضاء (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس/ARIJ، معطيات غير منشورة). ويشمل هذان الطريقان عابر السامرة الذي يربط المستعمرات أفقياً بموازاة محور تل أبيب - وادي الأردن، والطريق رقم ٦٠ الرابط بين مستعمرات شومرون والقدس (أنظر الخريطة ٨ - ١). وهما يختصران المسافة بين مستعمرات سلفيت/شومرون ومنطقتي تل أبيب والقدس إلى ٣٠ دقيقة بالسيارة. وكانت مستعمرة أريئيل أقيمت في سنة ١٩٧٨ على مساحة ٢٠٠٠ دونم صودرت من بلدة سلفيت، ومن قرى أُخرى مجاورة (وخصوصاً قرية إسكاكا). وخلال القيام بالبحث الميداني، كان ثمة ٤٠٠٠ من الدونمات مهددة بالمصادرة.(٧) ووصل عدد مستوطنيها في سنة ١٩٩٨ إلى ١٤,٤٠٠ نسمة، أي ضعف عددهم في سنة ١٩٨٦.(٨) وقد ضمت المستعمرة، التي أعلنت كبلدية

(٧) تتضمن هذه أراضي يملكها فلسطينيون لا يستطيعون استعمالها لأن إسرائيل أعلنتها منطقة عسكرية مغلقة.

(٨) بلغ عدد سكانها ١٦,١٠٠ نسمة في سنة ٢٠٠٠، ولا تفوقها في هذا إلاّ معاليه أدوميم (٢٥,٤٠٠ في سنة ٢٠٠٠ و٣٢,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦) (FMEP 2008).

إسرائيلية في سنة ١٩٩٨، نحو نصف عدد المستوطنين في قضاء سلفيت (أنظر الجدولين ٨ - ٢ و٨ - ٣، والملحق/الجدول أ - ١٤ والجدول أ - ١٥). ويشتغل معظم مستوطني أريئيل بالصناعة والخدمات، أغلبهم في تل أبيب، أو في برقان، المنطقة الصناعية الإسرائيلية المقامة في المنطقة.[٩] وفي سنة ١٩٩٨ كان عدد سكان سلفيت ٧١٠٠ نسمة، أي نصف عدد مستوطني أريئيل. وبذلك يكونون قد خسروا المعركة الديموغرافية مع المستعمرة، في فترة ٢٠ عاماً فقط (أنظر الجدول ٨ - ٣، والملحق/الجدول أ - ١٤ والجدول أ - ١٥). أمّا القوة العاملة في سلفيت فتتكون في أغلبها من الذكور، وهي صغيرة الحجم مقارنة بعدد السكان (سنة ١٩٨٣). وكانت معدلات المشاركة في البلدة منخفضة،[١٠] إذ بلغ معدل البطالة ١٧,٩٪، وهو ما يندرج ضمن المعدل الوطني العام للبطالة سنة ١٩٩٧ (أنظر الجدول ٨ - ٣). وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، كان ما معدله ١٢,٢٪ من الذكور يعمل في المستعمرات، وخصوصاً في أريئيل، و٢٨,٥٪ في إسرائيل، و٥٩,٤٪ في الاقتصاد المحلي.[١١]

الخريطة ٨ - ١: قضاء سلفيت، ١٩٨٨

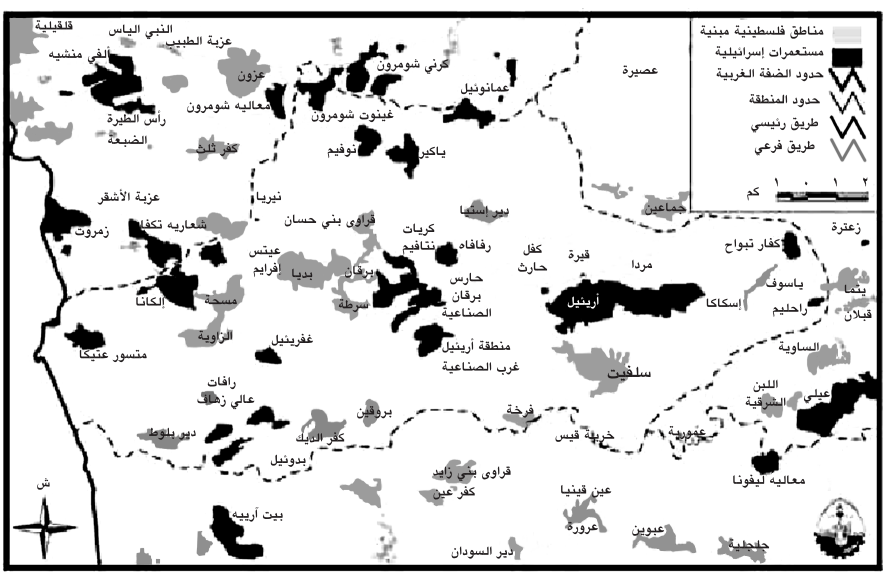

المصدر: ARIJ 2001.

(٩) استناداً إلى بيانات واردة من بلدية أريئيل.

(١٠) بلغت نسبة مشاركة الذكور ٧٦٪، والإناث ٥,٩٪ (الحسابات من: PCBS 1999d, table 1).

(١١) البيانات واردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استجابة لطلب شخصي.

حالات على «الحد الفاصل»

تساهم دراسة حالة نيلي وكريات سيفر ونعلين في إلقاء مزيد من الضوء على عملية إعادة رسم الحدود الجغرافية والاقتصادية، التي جرت بمحاذاة الخط الأخضر منذ سنة ١٩٩٣. فالبلدات الثلاث تقع في منطقة رام الله، وعلى حدود الضفة الغربية مع إسرائيل. وفي هذه المنطقة ما يزيد على ٤٣ مستعمرة تحتل مساحة ٨٤٨,٤ كم^{٢}.(١٢) وقد بلغ عدد سكان نعلين، التي أُقيمت مستعمرتا نيلي وكريات سيفر على أراضيها، ٣٣٦١ نسمة، وبلغت مساحتها الإجمالية ٠,٤٢ كم^{٢} سنة ١٩٩٨. أمّا عمالها، البالغ عددهم ٢٣٠ عاملاً، فكانوا يعملون في إسرائيل، أو في المستعمرات المجاورة، وفي أعمال غير ثابتة (PCBS 1999c).

أمّا نيلي فهي مستعمرة يسكنها يهود من أصحاب الدخل المتوسط، يعمل أغلبهم في القدس أو في موديعين، وقد بلغ عدد سكانها ٦٠٠ مستوطن سنة ١٩٩٨، أي ضعف عددهم سنة ١٩٩٢. وفي سنة ١٩٩٠ أعلنت إسرائيل إنشاء مستعمرة جديدة هي كريات سيفر. وقد بلغ عدد سكانها ٥٧٠٠ مستوطن سنة ١٩٩٦ (FMEP 2001b). وفي سنة ١٩٩٨ ازداد العدد بنسبة ٤٠٪ تقريباً ليصل إلى ٧٨٦٠ مستوطناً. وكلتاهما، أي نيلي وكريات سيفر، من المستعمرات التابعة لمدينة موديعين. وتبين الخريطة ٨ - ٢ ما طرأ من زيادة كبيرة على مساحة المستعمرتين، وعلى مساحة موديعين بصورة خاصة.

عينة الدراسة

أريئيل: تعزيز الوجود الإسرائيلي

يتكون موقع أريئيل، المستخدم كحالة من الحالات موضوع البحث، من مشروعين للإسكان يتبعان جامعة أريئيل، الجامعة الإسرائيلية الوحيدة في الضفة الغربية، ويعتبران جزءاً من محاولة قامت بها البلدية لترويج صورة أريئيل باعتبارها مدينة إسرائيلية رئيسية، لا يمكن تفكيكها في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. بدأ هذان المشروعان بمبادرة من مكتب الهندسة التابع للجامعة، وإحدى شركات القطاع العام، بينما تولى التنفيذ عدة شركات مقاولات. وقد أُعطيت مقاولة بناء هياكل الخرسانة (أي قبل بناء الجدران الخرسانية والسقوف) لشركة فلسطينية من سلفيت يملكها السيد م، الذي لم يفز بالمقاولة نتيجة عطاء وإنما بحكم

(١٢) كان عدد السكان الفلسطينيين الكلي في المنطقة ٢٠٥,٤٤٨ نسمة في سنة ١٩٩٧، وقد توزعوا على ٥ مخيمات للاجئين، و٧٣ قرية، ومدينتين رئيسيتين يبلغ مجموع سكانهما أكثر من ١٥٠,٠٠٠ نسمة.

الخريطة ٨ - ٢: توسع البناء في المناطق الفلسطينية والإسرائيلية
على امتداد الخط الأخضر، منطقة رام الله، ١٩٩٢ - ١٩٩٨

تطور المستعمرات في سنة ١٩٩٤ | توسع المستعمرات في سنة ١٩٩٨

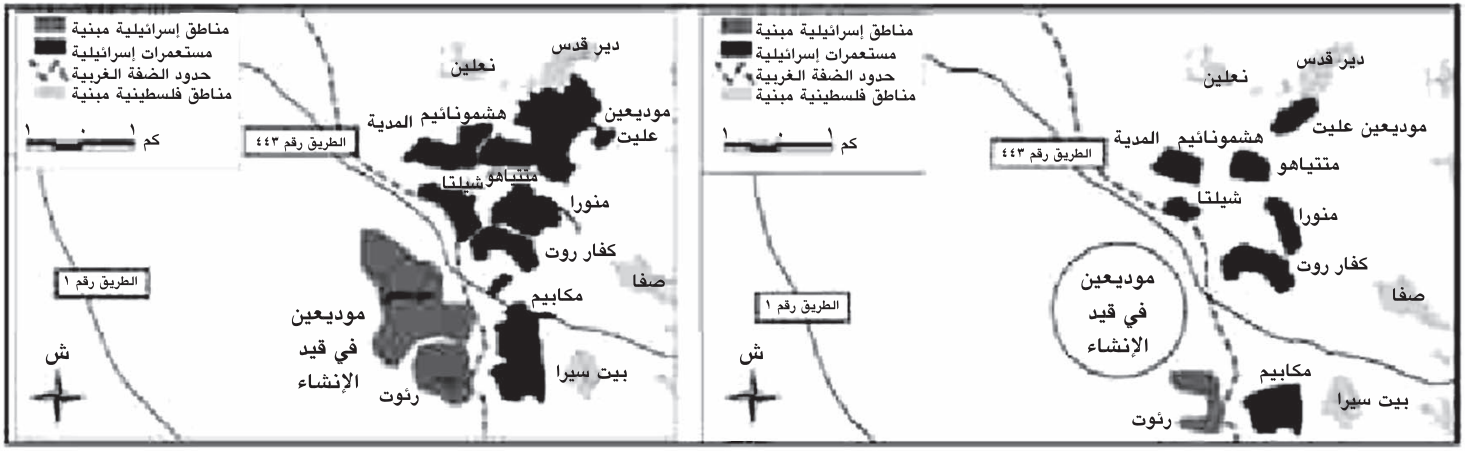

ارتباطه بعلاقة عمل طويلة بأريئيل، والقيام بمقاولات لبلديتها والجامعة على مدار ما يزيد على عشرة أعوام. وقد كان جميع العاملين لديه من سلفيت، وشملهم البحث الخاص بالعمال.

نيلي وكريات سيفر: إعادة رسم الحدود

أمّا حالة نيلي البحثية فتتمحور حول بناء ١٣٥ وحدة سكنية جديدة بموازنة إجمالية تبلغ ٤٥ مليون شيكل (نحو ٩ ملايين دولار أميركي). وقد بدأ المشروع بمبادرة من ٢٠ مستوطناً انتقلوا في قوافل بيوت متنقلة لاستيطان أرض تابعة لقرية نعلين، وطلبوا من وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية تزويدهم بالمساكن والخدمات.[١٣] وقامت شركة أمناه (Amena) للمقاولات، وهي الذراع الإنشائية لحركة غوش إيمونيم المتطرفة الاستيطانية، بمتابعة الطلب مع الوزارة نيابة عنهم.[١٤] وقد فازت بالعطاء لبناء المساكن الجديدة، التي من شأنها مضاعفة مساحة مستعمرة نيلي.

عهدت الشركة بالعمل إلى مقاولَيْن فرعيين فلسطينيين هما السيد أ، والسيد ح. كان السيد أ من قرية مجاورة، عمل في نيلي أعواماً قبل أن يصبح مقاولاً رئيسياً، وأخذ على عاتقه مهمة بناء الهياكل الخرسانية للمساكن الجديدة. ومع قيامه بالعمل إلى جانب عماله، أوكل مقاولة بعض الأعمال الأولية إلى مقاولين فلسطينيين أقل شأناً، وذلك لضيق الوقت. أمّا السيد ح فكان المقاول الفرعي الرئيسي لدى شركة أمناه (Amena) التي تتولى الكثير من المشاريع في منطقة بنيامين (أي وسط الضفة الغربية). وقد عمل مع الشركة منذ سنة ١٩٩٢، وتخصص بجميع أنواع البناء الخارجي (الجدران الخارجية للحدائق، والأرصفة، إلخ)، وكان عماله من مخيم الجلزون للاجئين.

أمّا مشروع كريات سيفر، فتعهدته واحدة من أكبر شركات الإنشاءات العاملة في إسرائيل والمستعمرات. وهي الشركة الإسرائيلية الوحيدة التي وافقت على إطلاع

(١٣) كانت البيوت المتنقلة على قمم التلال طريقة شائعة فرض بها المستوطنون مطالبهم لتوسيع مستعمراتهم. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ذكرت وزارة البناء والإسكان وجود ٣٢٥٦ بيتاً متنقلاً في مواقع استيطانية لم يكن مسكوناً منها سوى ٢٦٧٧ (وزارة الإسكان الإسرائيلية، ٢٠٠٠، الجدول ب ٤). وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، تم وضع ٣٢٢٣ بيتاً متنقلاً فوق تلال الضفة الغربية.

(١٤) تعتبر غوش إيمونيم منذ السبعينيات من الجماعات الرائدة في حشد التأييد لبناء المستعمرات، ولها ارتباطات وثيقة الصلة بالجيش الإسرائيلي وعدة وزارات (راجع الفصل الثالث).

الباحثة على التفصيلات المالية لبعض مشاريعها. وقد كانت هذه الشركة المقاول الرئيسي في موديعين، وفازت سنة ١٩٩٧ بعطاء وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية لتشييد ٢٢٨ وحدة سكنية في كريات سيفر. وكان العاملون لديها في المشروع من نعلين، ورام الله، والجلزون. وهؤلاء العمال مشمولون في البحث الميداني المعروض هنا.

عمل الفلسطينيين في المستعمرات

تلقي المعطيات التي توفرت من البحث الذي شمل العمال الضوء على دور عوامل بنيوية، مثل سياسات إسرائيل الاستيطانية والاقتصادية، في تفسير عمل الفلسطينيين في المستعمرات. وللجدولين ٨ - ٤ و٨ - ٥ أهمية خاصة في إظهار كيف ساهمت سياسة التصاريح الإسرائيلية في دفع العمال الأصغر سناً، والأقل مهارة، إلى التوجه إلى المستعمرات.

يبين الجدول ٨ - ٤، اعتماداً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن ما يزيد على ٤٠٪ من العاملين في المستعمرات من عمال الضفة الغربية في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ كانوا دون سن الرابعة والعشرين، مقارنة بـ ٣٠٪ من العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي (بما في ذلك المستعمرات)، وما يزيد على ٥٤٪ من الفلسطينيين العاملين في المستعمرات هم عمال غير مهرة، مقارنة بـ ٤٩٪ من العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة نفسها. وبحسب التوزيع القطاعي، يميل العاملون في المستعمرات إلى التمركز في قطاعي الصناعة والزراعة بقدر أكبر من العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي بصورة عامة، لكن قطاع البناء يستوعب القسم الأكبر من العمال. وقد ازدادت نسبة مشاركة العمال في أعمال البناء في المستعمرات من ٤٢,١٪ إلى ٥٢,٩٪ في السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. أمّا بالنسبة إلى الأجور، فكانت أجور الفلسطينيين في المستعمرات في سنة ١٩٩٨ توازي ٧٦٪ مما حصل عليه العمال الفلسطينيون داخل الخط الأخضر. كما كان ما يحصلون عليه من أجر يزيد بنسبة ٧٪ فقط على أجور أشقائهم العاملين في الضفة الغربية، وهو ما يوحي بأن الأجور في حد ذاتها ليست العامل الحاسم في جذبهم نحو المستعمرات. علاوة على ذلك، تشير هذه الأرقام إلى اندماج سوق العمل بالنسبة إلى العاملين الفلسطينيين في المستعمرات وفي الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية، بينما لم يحدث الأمر نفسه إزاء دمجهم في السوق الإسرائيلية.

الجدول ٨ - ٤ مواصفات العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل مقارنة بالعاملين في المستعمرات الإسرائيلية، ١٩٩٨ و٢٠٠٠

	١٩٩٨		٢٠٠٠	
	عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات	عمال الضفة الغربية في المستعمرات فقط	عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات	عمال الضفة الغربية في المستعمرات فقط
فئة العمر				
١٥ - ٢٤	٢٩,٩	٤٠,٢	٢٤,٩	٤٣,٤
٢٥ - ٣٤	٢٦,٤	٣٨,٥	٢٤	٣٤,٦
٣٥ - ٤٤	٢٣,٦	١٤,٨	٢٣,٣	١٧,٧
٤٥ فما فوق	٢٥,٨	٦,٥	٢٥,٨	٤,٣
أعوام الدراسة				
صفر - ٦	٣٦	٢٤,٢	٣٣,٨	٢١,٦
٧ - ٩	٢٨,٧	٣٥	٣١,٨	٤٣,٢
١٠ - ١٢	٢٥	٣٢,٥	٢٤,٥	٣١,٦
١٣	٨,١	٨,٣	٧,٩	٣,٦
توزيع القطاعات				
الزراعة	١٠,٢	٢٣,١	٩	١٩,٥
الصناعة	١٢,٢	١٨,٦	١٤,٥	١٧,١
البناء	٥٥,٢	٤٢,١	٥٥,٥	٥٢,٩
الخدمات	٢٢,٤	١٦,٢	٢١	١٠,٥
الوظيفة				
مؤهل	٤٤,١	٣٩,٢	٤٨,٣	٣٧,٣
غير مؤهل	٤٧,٣	٥٤,١	٤١,١	٥٨,٤
الأجر اليومي بالشيكل	١٠٠,٥	٧٦,٥	١١١,٢	غير متوفر
الأجر كنسبة من الأجر اليومي في الضفة	٪١٥٤,٢	٪١٠٦,٩٠	٪١٣٧,١٠	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩)، «مسح القوة العاملة»، رقم ١٠، ١٩٩٨، الجداول ٩ - ١٥؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠١)، الجداول ٥ - ١١؛ ٢٠٠١ب.

ملحوظة: تشير عبارة «العمال المؤهلين» إلى المعرَّفين كعمال مهرة ومشغّلي المعدات والآليات، وفق تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أُخذت المعلومات من الربع الثالث في إحصاء سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٠.

وتؤكد المعطيات الأساسية المتوفرة عن ٩٤ عاملاً من بلدة سلفيت ومخيم الجلزون بعض السمات العامة لعمل الفلسطينيين في المستعمرات كما تعبّر عنها الإحصاءات الرسمية (الجدول ٨ - ٤). ويبين الجدول ٨ - ٥ أن العمال في المستعمرات يختلفون عن العاملين في إسرائيل، من حيث كونهم أصغر سناً (في المتوسط ما دون ٣٠ عاماً مقارنة بـ ٣٦ عاماً للعاملين في إسرائيل)، وأقل مهارة (٥٦٪ في مقابل ٢٦٪). وهذا يعني أن عمال سلفيت متعلمون نسبياً أكثر من المعدل العام، بينما تقل أعوام الدراسة التي أمضاها عمال الجلزون عن المعدل العام. وفي المتوسط، كان ما يزيد على ٦٣٪ من أولئك العمال متزوجين، وهم مصدر الدخل الوحيد في العائلة، كما بلغ متوسط أعوام الخبرة العملية لديهم نحو ١٠,٤ - ١٢,٧ عاماً، وهذا أقل من عدد أعوام الخبرة التي يتمتع بها العاملون في إسرائيل (١٨,٨ عاماً).

تفسير عمل الفلسطينيين في المستعمرات

يعالج الاستطلاع الميداني ثلاثة أسئلة رئيسية تلقي الضوء على ما ناقشناه في الفصل الأول من آليات توفير اليد العاملة وانتقالها واستيعابها. وهذه الأسئلة بدورها تكشف بعض العوامل البنيوية الكامنة في عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات:

١ - العلاقة بين سياسات امتلاك الأرض والعمل في المستعمرات.

٢ - العلاقة بين العمل في المستعمرات والعمل في أماكن أُخرى. وتكشف المعطيات المتوفرة هنا دور الأدوات السياسية والمغريات الاقتصادية في تحديد «الخيارات» التي يقدم عليها الفلسطينيون للعمل في المستعمرات، بدلاً من العمل في الضفة الغربية أو في إسرائيل. وبهذا المعنى تشير المعطيات إلى آليات انتقال اليد العاملة.

٣ - العلاقة بين المقاولين الفلسطينيين الفرعيين وبين استيعاب العمال الفلسطينيين في المستعمرات؛ إذ تلقي معطيات البحث الميداني الضوء على دور المقاولين الفرعيين في ضمان استيعاب العمال في قطاع البناء الإسرائيلي، وفي المساعدة على احتواء تكاليف العمل.

الجدول ٨ - ٥: مواصفات العاملين من سلفيت والجلزون في المستعمرات وإسرائيل، ٢٠٠٠

مواصفات العمال	من سلفيت	من الجلزون	داخل إسرائيل
متوسط العمر	٢٩,١	٢٩,٤	٣٦,١
الانحراف القياسي	٥,٩	٧,٦١	٧,٧
متوسط أعوام الدراسة	١١,٧	٧,٣	٩
الانحراف القياسي	٣,٢	٢,٤	٢,٧
الحالة الاجتماعية			
متزوج	٦٣٪	٦٥٪	٩٣٪
عازب	٣٧٪	٣٥٪	٧٪
عدد المعيلين في الأسرة			
واحد فقط	٦٧٪	٦٥٪	٦٣٪
أكثر من واحد	٣٣٪	٣٥٪	٣٧٪
الوظيفة			
مؤهل	٤٤٪	٤٧٪	٧٤٪
غير مؤهل	٥٦٪	٥٣٪	٢٦٪
متوسط أعوام الخبرة	١٠,٤	١٢,٧	١٨,٨
في المستعمرات	٧,٤	٣,٧	
المجموع	٣٠	٣٤	٣٠

المصدر: العمل الميداني.
ملحوظة: تشير عبارة «العمال المؤهلين» إلى المعرَّفين كعمال مهرة ومشغّلي المعدات والآليات، وفق تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

آليات تسريح اليد العاملة

كما أسلفنا في الفصلين الأول والرابع، فإن توفر الموارد المحلية للدخل، أو عدم توفرها، يشكل عاملاً مهماً في تفسير انتقال اليد العاملة، بما فيها تلك التي تذهب يومياً للعمل في المستعمرات. ويبين الجدول ٨ - ٣ أن البطالة كانت تشكل

١٧,٩٪ من القوة العاملة في سلفيت سنة ١٩٩٨، و١٥,٨٪ في مخيم الجلزون للاجئين. وبلغت أدنى نسبة لها في نعلين (١٣,٧٪)، وهو ما يشير إلى أن نسبة البطالة تنخفض في المناطق القريبة من الخط الأخضر وكتلة مستعمرات موديعين، إذ إن وجود البطالة بمعدلات كبيرة يمثل شرطاً لحث الناس على العمل خارج الاقتصاد المحلي.

إن علاقة العمال بالأرض تمثّل عاملاً مركزياً آخر في تحديد مدى الانخراط في سوق العمل. فعمال الجلزون لا يملكون أراضي لأنهم لاجئون، بينما ٨٧٪ من العمال في منطقة سلفيت يملكون أراضي، لكن الزراعة لم تعد منذ وقت طويل مصدراً للدخل (أنظر الجدول ٨ - ٦)، ويعكف العمال على العمل في الأرض في موسم جني الزيتون فقط (٤ - ٨ أسابيع في السنة). وما تنتجه الأرض لا يباع وإنما يخصص للاستهلاك (٨٤٪ من الإجابات). ولدى ٢٠٪ من عمال سلفيت، وأقل من ٩٪ من عمال الجلزون، مصادر دخل ثانوية «لا ترتبط بالأرض»، تُضاف إلى أجورهم من العمل في المستعمرات.

الجدول ٨ - ٦: مصادر الدخل من الأرض

الأرض	من سلفيت	من الجلزون	في إسرائيل
مُلاّك أراض	٢٦ (٨٧٪)	لا أحد	٨ (٢٦٪)
منتجو زيتون للاستهلاك	٢٥ (٨٤٪)	لا أحد	٤ (١٣٪)
البيع كمصدر دخل ثان	٥ (١٦,٦٪)	لا أحد	٤ (١٣٪)
فقدوا أراضيهم نتيجة المصادرة	٣ (١٠٪)		٤ (١٣٪)
امتلاك مصادر أُخرى كمصدر دخل ثان	٦ (٢٠٪)	٣ (٩٪)	٦ (٢٠٪)
المجموع	٣٠	٣٤	٣٠

المصدر: العمل الميداني.

وقد ركز العمال في إجاباتهم عن سبب العمل في المستعمرات بدلاً من الاقتصاد المحلي على عدم توفر البدائل، سواء في الزراعة أو في قطاعات أُخرى.

وكما يتضح من الجدول ٨ - ٧، عمل ٥٠٪ من عمال سلفيت في المستعمرات لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر. وفي أجوبة عمال الجلزون ذكر ٢٣,٥٪ أن عدم استقرار العمل في الاقتصاد المحلي هو السبب الرئيسي وراء بحثهم عن العمل في المستعمرات. وفي هذا الشأن يقول أحدهم: «العمل متوفر دائماً في الاقتصاد الإسرائيلي، أمّا في الضفة الغربية فيمكن أن تعمل يوماً واحداً وتبقى بلا عمل ثلاثة أيام.» وقد فرضت سياسة الإغلاقات، التي تناولناها في الفصل السابع، مزيداً من القيود على زيادة فرص العمل في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، سبق توجه العمال نحو المستعمرات سياسة الإغلاقات، وارتبط مباشرة بتدهور إمكانات العمل في الأرض والحفاظ عليها. وفي منطقة سلفيت، في البلدة نفسها، ساهمت الزراعة المحلية في إدخال المزيد إلى سوق العمل بسبب تراجع الإنتاج، وتناقص القدرة على تشغيل العمال. وفي السبعينيات كان إنتاج زيت الزيتون وتصديره النشاط الرئيسي في سلفيت، ولا سيما أن في البلدة أكبر عدد من أشجار الزيتون في المنطقة ككل. لكن دور الزراعة كمُشغّل ومصدر للدخل تقلص في التسعينيات. فقد استوعبت النشاطات الزراعية ما يقل عن ٩٪ من إجمالي عمال المحافظة، وتراجع إنتاجها إلى النصف مقارنة بما كان الوضع عليه في السبعينيات.[١٥] وينبع جانب من الطاقة الاستيعابية المحدودة للزراعة من سياسة إسرائيل الزراعية، ولم يكن من السهل بالنسبة إلى منتجي الزيتون الفلسطينيين تصدير منتوجاتهم إلى الأسواق الإسرائيلية والأردنية، بسبب القيود على الحصص وصعوبات الإغلاق. فالاستثمار في المشاريع الزراعية، كما بيّنا في الفصل الخامس، يحتاج إلى موافقة إسرائيلية؛ إذ نادراً ما يتم الحصول عليها. كما تواصل المنتوجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة غزو الأسواق المحلية بأسعار أقل، وهو ما يؤدي إلى تقويض الاستثمار في الزراعة المحلية.

ساهمت سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي أيضاً في إطلاق مزيد من اليد العاملة. والسبب لا يكمن في حجم الأراضي المصادرة وإنما في طبيعتها. فبحسب الجدول ٨ - ٦، فَقَدَ ١٠٪ من أصحاب الأراضي المستطلَعين في سلفيت أرضاً تخصهم نتيجة المصادرة. وتشير المعطيات المتوفرة في بلدية سلفيت إلى أن ٤,٢٪ - ٧,٤٪ من الأراضي في منطقة سلفيت تعرضت للمصادرة (أنظر أيضاً الملحق/الجدول أ - ١٥). وهي من أكثر الأراضي خصوبة، بينما تقع الدونمات الـ ٤٠٠٠ المهددة بالمصادرة في المنطقة وسط أراض صالحة للزراعة. كما يستولي الطريق الجديد في

(١٥) جمعت البيانات من السجلات الرسمية لبلدية سلفيت.

الجدول ٨ - ٧: أسباب العمل في المستعمرات وإسرائيل

	من سلفيت	من الجلزون	داخل إسرائيل
لماذا العمل داخل المستعمرات أفضل من العمل في الضفة الغربية؟			
الأجور أفضل	٪٥٠	٪٦٥	
توفر فرص العمل	٪٥٠	٪١١,٥٠	
عدم الاستقرار في الوظائف المحلية	٪٠	٪٢٣,٥٠	
هل تعمل أحياناً في الضفة الغربية؟			
نعم	٪٣٣	٪١٦	٪٣٣
لا	٪٦٧	٪٨٤	٪٦٧
لماذا العمل في المستعمرات أفضل من العمل في إسرائيل؟			
سهولة الوصول إليه	٪٥٦	٪٦٥	
الأجور	٪٠	٪٠	
العمل الوحيد المتوفر	٪٢٠	٪٢٩	
الاستقرار	٪٢٤	٪٦	
هل عملت في إسرائيل قبل العمل في المستعمرات؟			
قبل سنة ١٩٩٣	٪٣٣	٪٣٣,٣٠	٪٨٠
بعد سنة ١٩٩٣	٪٦,٦٠	٪٢٤,٧٠	٪٢٠
لا يوجد خبرة سابقة في إسرائيل	٪٦٠,٤٠	٪٤٢	
تأثير السياسات الإسرائيلية الأمنية*			
تؤثر الحواجز سلبياً في العمل	٪٢٣,٠٠	٪١٣,٠٠	٪٦٣
يؤثر الإغلاق سلبياً في الحركة	٪٤٣,٠٠	٪١١,٧٠	٪٥٣
مجموع المراقبات	٣٠	٣٤	٣٠

المصدر: العمل الميداني.

* الإجابات ليست حصرية، وبالتالي لا يبلغ مجموعها المئة.

قيد الإنشاء في المنطقة على ٢٢٪ من الأرض في قرية برقين، ويحرم القرى المجاورة الشروع في مشاريع كبيرة في الري أو الزراعة أو تعزيزها.

تقلصت فرص وصول الفلسطينيين إلى أرضهم أيضاً نتيجة الإغلاق العسكري الإسرائيلي. ففي منطقة سلفيت أُعلن ٢٠٪ من الأراضي مناطق عسكرية مغلقة، وتم تحويل ١٠٪ إلى قواعد عسكرية، أو محميات طبيعية يُمنع المساس بها. وهناك معدلات مشابهة في منطقة رام الله. كما تعرضت منطقة سلفيت، نتيجة اتفاق أوسلو، للتجزئة إلى ثلاث مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وتشكل منطقة (ج) ٧٥٪ من مساحتها، وهي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية (الخريطة ٨ - ١؛ ARIJ 2001b).

آليات انتقال اليد العاملة

بالنسبة إلى انتقال اليد العاملة، يشير الجدول ٨ - ٧ إلى تأكيد ٥٠٪ من عمال سلفيت، و٦٥٪ من عمال الجلزون، أن الأجور الأعلى في المستعمرات هي السبب الرئيسي وراء خروجهم من الاقتصاد المحلي. وهذه النتيجة تتناقض مع استطلاعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التي تفيد بأن الأجور في المستعمرات تزيد قرابة ٦٪ فقط على الأجور في الضفة الغربية (أنظر الجدول ٨ - ٤). ويمكن أن يُعزى هذا الفارق إلى عاملين أساسيين: فمن ناحية ربما يضخم العمال حجم أجورهم لتبرير العمل في المستعمرات، الذي يُنظر إليه اجتماعياً وسياسياً كعمل غير وطني. ومن ناحية أُخرى، من المهم أن نضع في الاعتبار أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا يميز بين معدلات الأجور بحسب المهارة أو المنطقة، وبالتالي يقلل من شأن الفوارق القائمة بين مختلف المحافظات. وعلاوة على ذلك، لا يتم الرد على استطلاعات الجهاز من جانب العمال أنفسهم، وإنما من أحد أفراد عائلاتهم، لذا قد لا تكون المعلومات صحيحة.

ويمكن فهم دور العوامل السياسية العضوية في تفسير انتقال اليد العاملة على أفضل وجه، عند تفسير لماذا يتجه العمال للعمل في المستعمرات لا في إسرائيل. وكما يتضح من الجدول ٨ - ٧، فإن ما يزيد على ٥٦٪ من عمال سلفيت، و٦٥٪ من عمال الجلزون، قالوا إن الوصول إلى المستعمرات أسهل من الوصول إلى إسرائيل، وإنهم لم يواجهوا صعوبات في الحصول على التصاريح، أو في الوصول إلى أماكن العمل في وقت الإغلاق. ووفق ما يتضح من الجدول نفسه أيضاً، فقد كانت الحواجز تمثل مشكلة لعدد يقل عن ٢٣٪ من العاملين في المستعمرات، مقارنة بـ ٦٣٪ من العاملين في إسرائيل. ولقد سبّب الإغلاق مشكلات للعاملين في إسرائيل

الجدول ٨ - ٨ توظيف العمال الفلسطينيين
في المستعمرات وإسرائيل

	من سلفيت	من الجلزون	داخل إسرائيل
لحساب من تعمل؟			
مقاول فلسطيني	٦٦٪	٦٠٪	٠٪
شركة إسرائيلية	٢٣٪	٦٪	١٠٠٪
آخرون	١١٪	٣٤٪	٠٪
كيف حصلت على عملك الحالي؟			
من خلال مقاول فلسطيني	٤٠٪	٣٥٪	٦٪
من خلال أصدقاء	١٦٪	٤١٪	٤٦٪
وسائل أُخرى	٥٤٪	٢٤٪	٤٨٪
منذ متى تعمل مع المقاول؟			
متوسط سنوات العمل	٥,٧	٢,٥	
الانحراف القياسي	٣,٨	٢,١	
معدل سنوات العمل في المستعمرات	٧,٤	٣,٧	
العمال الأجانب			
موجودون في الموقع	٣٣٪	٤٧٪	٧٣٪
هل يهددون العمل الفلسطيني			
في المستعمرات؟	٠٪	٧٪	٣٠٪
المجموع	٣٠	٣٤	٣٠

المصدر: العمل الميداني.

تفوق مشكلات أقرانهم العاملين في المستعمرات (٥٣٪ من المستطلعين في مقابل ما يقل عن ٤٣٪).

يمكن، أيضاً، إدراك تأثير الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في انتقال اليد العاملة من خلال دراسة إجابات العمال عن الأسئلة المتعلقة بالعمل في إسرائيل، سواء في الماضي أو الحاضر. فقد عمل ثلث عمال سلفيت والجلزون في إسرائيل قبل عملهم الحالي في المستعمرات (أنظر الجدول ٨ - ٧)، كما عمل أقل من ٢٥٪ من عمال

الجلزون، وأقل من ٧٪ من عمال سلفيت، في إسرائيل بعد سنة ١٩٩٣.[١٦] وتعكس هذه النسبة المنخفضة دور الإجراءات الإسرائيلية الأمنية المشددة في تقليص دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل بعد سنة ١٩٩٣. وبين العاملين في إسرائيل، كان ٨٠٪ يعملون داخل الخط الأخضر قبل السنة المذكورة. وقد نجحوا في إيجاد مكان لهم في سوق العمل الإسرائيلية لأنهم أكبر سناً، ولديهم خبرات عملية أكثر من العاملين في المستعمرات. ومع ذلك، لم يكن انتقال العمال الفلسطينيين إلى المستعمرات النتيجة الوحيدة لاختلاف الأجور والإجراءات الأمنية، بل اعتمد أيضاً على دور المقاولين الفرعيين. ولم يكن في استطاعة العمال الاعتماد فقط على تصريح بالعمل في المستعمرات؛ فقد كانوا يحتاجون أيضاً إلى مقاول فرعي يتولى تشغيلهم، ويطلب تصاريح باسمهم. ويبيّن الجدول ٨ - ٨ أن أكثر من ٦٠٪ من عمال المستعمرات يعملون لدى مقاول فرعي لا لدى شركة إسرائيلية.

آليات استيعاب العمال

كما بيّنا في الفصل السادس، يقيم المقاولون من الباطن الفلسطينيون علاقة بنيوية بين الباحثين عن عمل خارج الاقتصاد المحلي وبين شركات البناء الإسرائيلية الباحثة عن اليد العاملة الرخيصة. ويقدّم الجدول ٨ - ٩ بعض السمات العامة للمقاولين الفرعيين الفلسطينيين الذين شملهم البحث. فهو يشير إلى أن متوسط عمر المقاول الفرعي يبلغ ٤٢,٥ عاماً، أي أنهم أكبر سناً من العاملين في إسرائيل أو في المستعمرات، وأكثر تعليماً. وقد عمل ٣٠٪ من المقاولين الفرعيين كعمال قبل إنشاء شركات خاصة للمقاولات، كما عمل ٤٠٪ كمراقبي عمال في شركات إسرائيلية يعملون مقاولين لديها في الوقت الحاضر. وسجل ٩٧٪ من المقاولين شركاتهم في إسرائيل أو في الضفة الغربية كمؤسسات دافعة للضرائب. ومن المقاولين الفرعيين يتخصص ٣٣٪ بأعمال الأساسات، وهم يحصلون على المقاولة من شركات إسرائيلية فازت بالعطاء. ويكشف الجدول نفسه أن العمل في المستعمرات مثّل مصدراً مهماً للدخل لجميع المقاولين الذين شملهم البحث. ويشير متوسط ٨,٥ من أعوام العمل إلى أن شركات المقاولات بدأت العمل في المستعمرات قبل مرحلة أوسلو. ومع ذلك، حرصت الشركات في معظمها على تنويع أماكن عملها، فعمل ٤٨,٢٪ من الشركات المستطلعة في إسرائيل أيضاً، وعمل ٣٠٪ منها في الضفة الغربية (الجدول ٨ - ١٠).

(١٦) وهي أعلى نسبة مئوية لعمال الجلزون المستخدمين في إسرائيل بعد سنة ١٩٩٣، ربما بسبب كون كثيرين من هؤلاء العمال يعملون في مستعمرات القدس، التي تبعد عن المخيم أقل من ٢٠ كم.

الجدول ٨ - ٩: مواصفات عامة للمقاولين الفلسطينيين

	المقاولون الفلسطينيون
مواصفات المقاولين	
متوسط العمر	٤٢,٥
الانحراف القياسي	٤,٨
متوسط الدراسة	١٣,١
الانحراف القياسي	٤,٢
وظائف سابقة	
عامل	٣٠٪
مراقب	٤٠٪
مهندس	٣٠٪
قطاع العمل	
رسمي	٧٩٪
غير رسمي	٢١٪
أعوام العمل كمقاول	١٢,٥
الانحراف القياسي	٦,٥
أعوام العمل في المستعمرات	٨,٥
الانحراف القياسي	٣
متخصص بـ	
بناء العظم	٣٣٪
عمل التشطيبات	١٩٪
تسليم مفتاح	٤٨٪
المجموع	٣٠

المصدر: العمل الميداني.

ملحوظة: يشير مصطلح «بناء العظم» إلى تركيب السقالات والأعمال الأساسية التي تتعلق بالهيكل الخام للبناية. وتشير «التشطيبات» إلى الدهان والتبليط ورصف الحجارة، إلخ. أمّا «تسليم المفتاح» فيشير إلى تسلُّم شركة بناء أعمال بناء العظم والتشطيبات.

في الرد على سؤال لماذا العمل في المستعمرات بدلاً من العمل في إسرائيل، عزت ٣٦,٧٪ من الشركات السبب إلى التمركز الجغرافي للأعمال المتوفرة لدى الشركات الإسرائيلية الرئيسية التي تعاقدوا معها (أنظر الجدول ٨ - ١٠)، بينما ذكر الثلث، أي ٣٣,٣٪، أن الإجراءات الإسرائيلية سهّلت العمل في المستعمرات أكثر منه في إسرائيل. كما أكدت شركات المقاولات الفرعية جميعاً أن حجم العمل في المستعمرات أكثر منه في إسرائيل، وقد ازداد على مر الزمن، وخصوصاً في مناطقها (٨٣٪ من الردود)، وهو ما يعزز عملية تحويل المناطق إلى بانتوستانات.

وعزا أغلب المقاولين الفرعيين في تفسيرهم زيادة أعمال البناء في المستعمرات إلى تزايد الطلب (٤٦,٧٪ من الردود) (أنظر الجدول ٨ - ١٠). وما يقصدونه بتزايد الطلب هو زيادة الطلب على خدماتهم من جانب الشركات الإسرائيلية، وليس الطلب على المساكن في حد ذاتها. وعزا ٣٣,٣٪ فقط السبب إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية. ويمكن أن تعزى هذه النسبة المنخفضة إلى إحجام المديرين التنفيذيين عن الاعتراف بدور الحكومة في نمو المستعمرات، أو ربما نتيجة انعدام الوعي بتلك السياسة. ويمكن رؤية دور القطاع العام الإسرائيلي في تشجيع نمو المستعمرات من خلال نصيب شركات تقوم بالمقاولات الفرعية لمصلحة شركات إسرائيلية عامة أو شبه عامة. وكما يكشف الجدول ٨ - ١٠، عمل ٣٦,٦٪ من المقاولين الفرعيين الفلسطينيين في مشاريع إسرائيلية للقطاع العام، كما عمل ٣٦,٧٪ لدى شركات شبه عامة ذات صلات مباشرة بشركة أمناه الاستيطانية.

كذلك اعتمد استيعاب العمال الفلسطينيين في المستعمرات الإسرائيلية على قابلية المقاولين الفرعيين لتحمل تكلفة الإنتاج (العمال بشكل أساسي). ويبيّن الجدول ٨ - ١١ أن ثلثي المقاولين الفرعيين يشغّلان أقل من ٥٠ عاملاً، وبالتالي يمكنهما الحفاظ على بنية عمالية صغيرة ومرنة. ولا يشغّل المقاولون الفرعيون في معظمهم العمال الحاصلين على تصاريح فقط، فنصف عمالهم يحمل تصاريح، بينما يتسلل الآخرون بطريقة غير شرعية إلى مكان العمل. وهذا المزيج يساهم في إبقاء تكلفة العمال منخفضة، وفي الوقت نفسه يمكّن الشركات من طرد العمال بسهولة.[١٧] وبالمتوسط، يشغّل ٦٣٪ من المقاولين الفرعيين عمالاً من محافظاتهم ومناطقهم الأصلية، فيقلصون بذلك تكلفة النقل والنفقات الاضطرارية، وفي الوقت نفسه يعززون الميل إلى تشغيل العمال من الأماكن التي ينحدرون منها.

(١٧) في ضوء المقابلات مع العمال بشأن أجورهم، لا يمكن استنتاج أن العمال الحاصلين على تصاريح يحصلون على أجر أكبر من العمال بلا رخص. واستصدار التصريح لا يستلزم تكلفة مالية مباشرة، بل تكلفة غير مباشرة (كالبطاقة الممغنطة وأوقات الانتظار الطويلة).

الجدول ٨ - ١٠: خبرات العمل لدى المقاولين الفلسطينيين

المقاولون الفلسطينيون	
أين تعمل؟	
في المستعمرات فقط	٪٣٣
بالإضافة إلى إسرائيل	٪٤٨,٢٠
بالإضافة إلى الضفة الغربية	٪٣٠
لماذا العمل في المستعمرات أفضل من العمل في إسرائيل؟	
طبيعة عمل الشركة الأم	٪٣٦,٧٠
أسهل في الوصول	٪٣٣,٣٠
أسباب أُخرى	٪٣٠
أين زاد عدد المشاريع في مكان العمل منذ سنة ١٩٩٣؟*	
منطقة المستعمرات	٪٨٣,٣٠
المستعمرات في جميع الضفة الغربية	٪١٦,٧٠
إسرائيل	٪٢٦,٧٠
الضفة الغربية	٪٣٣,٣٠
لماذا ينمو البناء في المستعمرات؟	
سياسة الحكومة	٪٣٣,٣٠
زيادة الطلب	٪٤٦,٧٠
زيادة الشهرة	٪١٠,٠٠
لماذا ينمو البناء في الاقتصاد الفلسطيني؟*	
زيادة الطلب	٪٥٣,٣٠
سياسة الإغلاق	٪٣٥,٠٠
كيف تحصل على العمل عادة؟	
موظف سابق	٪٣٦,٧٠
علاقات	٪٢٦,٧٠
عطاء	٪٢٣,٣٠
أسباب أُخرى	٪١٣,٣٠
من هو المقاول الرئيسي؟	
شركة خاصة	٪٣٦,٦٠
شركة خاصة إسرائيلية	٪٢٦,٧٠
شركة استيطان إسرائيلية	٪٣٦,٧٠
المجموع	٣٠

المصدر: العمل الميداني.

* الإجابات ليست حصرية، وبالتالي لا يبلغ مجموعها المئة.

اقترن استيعاب العمال الفلسطينيين في المستعمرات أيضاً بطريقة تعامل المقاولين الفرعيين مع الإجراءات الأمنية الإسرائيلية. ويبيّن الجدول ٨ - ١١ أن الإغلاق أثّر سلباً في عمل ٥٥,٦٪ من المقاولين الفلسطينيين، بينما زادت التصاريح في تكلفة الإنتاج لدى ٤٤,٤٪ منهم. وقد بلغ عدد الذين تذرعوا بقبول مقاولات في الضفة الغربية نتيجة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، ٢٥,٩٪ من العدد الإجمالي. وفي هذا الصدد خيّر المقاولون من الباطن عمالهم بين العمل في مواقع البناء في المستعمرات وإسرائيل وبين العمل في الضفة الغربية، بحسب مدة الإغلاق، وبهذه الطريقة قلصوا تكلفة تعطيل العمل.

ويبدو أن سماح إسرائيل، لأسباب أمنية، بدخول العمال الأجانب ترك أثراً محدوداً في استيعاب العمال الفلسطينيين في المستعمرات؛ إذ تقول ٥٣,٣٪ من الشركات إن العمال الأجانب لم يأخذوا أماكن عمل الفلسطينيين، وأكدت ٢٦,٧٪ من الشركات أن العمال الأجانب زادوا في حدة المنافسة في القطاعات المعنية، بينما تقول ٢٠٪ من الشركات إن وجود العمال الأجانب ساهم في تقليص أجور الفلسطينيين. ويكمن سبب عدم حلول العمال الأجانب محل الفلسطينيين في واقع أنهم يختصون بمجالات فرعية أُخرى من قطاع البناء (٣٣,٣٪ من الإجابات)، ولا يعملون بأعداد كبيرة في المستعمرات.

وبحسب المعطيات التي تم الحصول عليها من استبيان العمال، ذكر أقل من ٤٨٪ من العمال الفلسطينيين في المستعمرات أنهم شاهدوا عمالاً أجانب في أماكن عملهم (أنظر الجدول ٨ - ٨).

اليد العاملة الفلسطينية ونفقات البناء

ساهم العمال الفلسطينيون، أيضاً، في تقليص نفقات البناء، مع ملاحظة أن ليس من السهل حساب نسبة أجور العمال في النفقات الإجمالية؛ فقد رفضت الشركات إعطاء معلومات عن تكلفة الإنتاج، مع إعطائها بعض التقديرات المئوية فقط. وبحسب الجدول ٨ - ١١، لم يكن لدى ٤٤٪ من الشركات أي تكاليف أُخرى عدا نفقات العمال، إذ حصلت على مواد البناء اللازمة من الشركة الإسرائيلية. أمّا الشركات التي اشترت أدوات ثانوية أُخرى، كالمسامير والخشب لتركيب السقالات، فقد مالت إلى شراء تلك المواد من الضفة الغربية. وبالتالي يعتمد هامش الربح بالنسبة إلى معظم شركات المقاولات الفرعية الفلسطينية على الفارق بين الأجور المدفوعة للعمال وبين المبلغ الإجمالي الذي تدفعه الشركة الإسرائيلية الرئيسية لقاء المتر المربع من الإنشاءات المُنجزة.

الجدول ٨ - ١١: مواصفات العاملين من خلال شركات المقاولين بحسب تعريف المقاولين

		المقاولون الفلسطينيون
عدد العاملين		
	أقل من ١٠	٪٣٧
	١٠ - ٥٠	٪٤٠,٧٠
	أكثر من ٥٠	٪٣٣,٣٠
يحمل تصريحاً		٪٥١,٩٠
لا يحمل تصريحاً		٪٤٨,١٠
عامل محلي		٪٦٣,٤٠
عامل غير محلي		٪٢٩,٦٠
تأثير السياسات الأمنية الإسرائيلية		
	تأثير الإغلاق سلباً في العمل	٪٥٥,٦٠
	تأثير التصريح سلباً في العمل	٪٤٤,٤٠
هل السياسات الأمنية الإسرائيلية حثتك على العمل في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية؟		
	نعم	٪٢٥,٩٠
	لا	٪٧٤,١٠
تأثير العمال الأجانب		
لا يوجد تأثير لأنهم		٪٥٣,٣٠
	متخصصون بنشاطات أُخرى	٪٣٣,٣٠
	أقل فاعلية من العمال الفلسطينيين	٪٢٠
لهم تأثير لأنهم		٪٤٦,٧٠
	زادوا في المنافسة	٪٢٦,٧٠
	ساهموا في انخفاض الأجور	٪٢٠
تكاليف العمال من مجموع تكاليف الإنتاج		
	٪١٠٠	٪٤٤,٤٠
	٪٨٠	٪١١,٢٠
	٪٣٠ - ٤٠٪ من تكاليف الإنتاج	٪٤٤,٤٠
مواد البناء		
	جميع المواد من إسرائيل	٪٥١,٩٠
	المواد الثانوية من الضفة الغربية	٪٤٨,١٠
هل تتعاقد بالباطن		
نعم، وبسبب*		٪٣٣
	الربح الأوفر	٢٢,٧٠
	ضغط الوقت	٪١٠,٣٠
لا		٪٦٧
المجموع		٣٠

المصدر: العمل الميداني.

* الإجابات ليست حصرية، وبالتالي لا يبلغ مجموعها المئة.

لم تعهد ٦٧٪ من الشركات الفلسطينية بوكالات فرعية لوكالات حصلت عليها من الشركة الإسرائيلية. وتشير هذه النسبة العالية إلى أن الشركات تعتمد في معظمها على إنتاجية عمالها للتحكم في هامش ربحها. أمّا الشركات التي تعهد بوكالات فرعية إلى آخرين، فهي شركات يزيد عدد عمالها على أكثر من عشرة أشخاص، ويعتمد هامش الربح لديها على إنتاجية العمال الذين يشغّلهم المقاول الفرعي بصورة مباشرة.

يمكن الحصول على فكرة عن دور اليد العاملة الفلسطينية في تقليص نفقات الإنتاج من خلال المقارنة بين تكلفة البناء في إسرائيل وبين تكلفة البناء في المستعمرات. فقد وافقت إحدى الشركات الإسرائيلية على إعطاء معلومات عن التكلفة التفصيلية لمشروعين من مشاريعها في قطاع البناء: الأول في موديعين والآخر في مستعمرة كريات سيفر في الضفة الغربية. وفي ضوء المعلومات المقدمة، يتبين أن توفر اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة ساهم في جعل تكلفة البناء في المستعمرات أقل من التكلفة في إسرائيل. ويُظهر الجدول ٨ - ١٢ تكلفة المتر المربع للوحدة السكنية في مشروع للبناء في إسرائيل (موديعين) وفي مستعمرة كريات سيفر. وتكلفة الأرض وتطويرها مستقلة عن التكلفة الفعلية للعمل اليدوي، والمواد، والصيانة.

يبين الجدول ٨ - ١٢ تكلفة إنشاء البناء وأعمال التشطيب، التي يكثر فيها وجود العمال الفلسطينيين. فقد بلغت تكلفة المتر المربع في البناء على العظم ٤٦٠ شيكلاً في كريات سيفر، مقارنة بـ ٦٠٥ شيكلات في موديعين. ويعزى الفارق في السعر جزئياً إلى الفارق في تكلفة مواد البناء. وكذلك يبيّن الجدول تكلفة الأسمنت والخرسانة، وهما المادتان الأساسيتان المستخدمتان في الأعمال الأولية، التي يتمركز فيها العمال الفلسطينيون. وهذا يشير إلى أن تكلفة الأسمنت والخرسانة للمتر المكعب أقل في المستعمرات منها في إسرائيل (٥,٦٪ و٧,٤٪ على التوالي). وهذا الفارق ضئيل لكنه مهم من زاوية الكلام عن تكلفة الوحدة السكنية. وقد يبدو غير منسجم لأن على جميع المباني الإسرائيلية، بحسب القانون، استخدام النوع نفسه من الأسمنت الذي تنتجه إسرائيل. وبالتالي يمكن أن نعزو الفارق في تكلفة المواد الخام إلى واقع أن المستعمرات تستخدم خرسانة إسرائيلية باعها لها مقاولون فلسطينيون. وعلى الرغم من أن منتجي الأسمنت والخرسانة من الفلسطينيين يشترون المواد نفسها من تجار الجملة الإسرائيليين، فإنهم يميلون إلى بيعها بسعر أقل من أسعار تجار التجزئة الإسرائيليين.[١٨] ومع ذلك، ليس الفارق في تكلفة المواد الخام كافياً لتفسير سبب بلوغ تكلفة البناء على العظم في كريات سيفر ٧٦٪ فقط من التكلفة في إسرائيل. وفي هذا الصدد، يوحي الجدول ٨ - ١٢ بأن الفارق في التكلفة بين

(١٨) استناداً إلى مقابلات مع المقاولين الفرعيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الجدول ٨ - ١٢: تكاليف تقسيم مشاريع البناء
في إسرائيل والمستعمرات

	موديعين ٧٨ وحدة	كريات سيفر ٢٢٨ وحدة	تكاليف كريات سيفر كنسبة مئوية إلى تكاليف موديعين
الميزانية (مليون شيكل)	٣٦	٤٢	
تكاليف الوحدة للمتر المربع (شيكل)			
مجموع المشروع	٤٣٣٦	١٨١٤	٨,٤٢
الأعمال الهيكلية	٦٠٥	٤٦٠	٧٦
أعمال التشطيبات	٨٧٥	٧٤٣	٨٤,٩
تكاليف المواد للوحدة بالشيكل (سم)			
الأسمنت	٣٣٨	٣١٩	٩٤,٤
الباطون	٢١٦	٢٠٠	٩٢,٦
النسبة المئوية للتكاليف بحسب المادة إلى مجموع التكاليف	٪	٪	
الأعمال الهيكلية	١٤	٢٥,٤	
أعمال التشطيبات	٢٠,٢	٤١,١	
تكاليف المهندسين			
والإداريين	٥,٦	١١,٢	
تكاليف الأرض	٤,٤	غير متوفر	
تكاليف أُخرى	٥٩,٨	غير متوفر	

ملحوظة: مشروع موديعين مقسم إلى جزأين (أ) و(ب): يشمل الجزء (ب) تكاليف تطوير الأرض والعطاءات. وبالنسبة إلى مشروع كريات سيفر، قامت وزارة البناء والإسكان بتغطية تكاليف الأرض والبنية التحتية.

المستعمرات وإسرائيل، وخصوصاً في أعمال بناء الهياكل،[١٩] يعود إلى الفارق في أجور العمال في المكانين.

وعلى الرغم من ضرورة تفسير المعلومات المتوفرة في الجدول ٨ - ١٢ بحذر، فإن هذه المعلومات توحي بأن الطلب على العمال الفلسطينيين في المستعمرات ينشأ في جانب منه من الحفاظ على تكلفة أدنى للإنتاج. وفي وسع العمال الفلسطينيين القيام بدور العمل الرخيص جزئياً لأن الإجراءات الأمنية

(١٩) قد تتفاوت التكلفة في أعمال التشطيب بسبب نوع المواد والبلاط وغيرها من المواد المستعملة.

الإسرائيلية سهلت وجود عرض على العمل في المستعمرات. كما وفرت بنية العمل في قطاع البناء، ولا سيما في ضوء التنافس بين كثير من المقاولين الفرعيين بطريقة غير منظمة، الشروط الكفيلة بالحفاظ على تكلفة منخفضة.

خلاصة

أتاح البحث الميداني فرصة التعمق لفهم عمل الفلسطينيين في المستعمرات. فقد أظهر أن شكل توسيع المستعمرات ونطاقها في الضفة الغربية تسببا بإعادة رسم للحدود بين ما هو إسرائيلي وما هو فلسطيني بطريقة تؤدي إلى تحويل الضفة الغربية إلى بانتوستانات: بمعنى تقطيعها إلى جيوب سكنية تعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي، وإن تكن لا تستطيع الوصول إليه بسهولة. وقد شهدت منطقة سلفيت على مدار العقدين الماضيين تغيّر سماتها الجغرافية والديموغرافية مع توسع المستعمرات الإسرائيلية وتطويقها للقرى والبلدات الفلسطينية. في هذه المنطقة فقد الفلسطينيون تفوقهم الديموغرافي، بينما تستمر أريئيل ومستعمرات أُخرى في استخدام العمال الفلسطينيين من أهل المنطقة في بناء مساكنها. وقد استمرت سلفيت في تبعيتها لاقتصاد الاستيطان، بينما مُنعت من الوصول إلى السوق الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. كما أن تبادلها التجاري مع بلدات فلسطينية أُخرى، على الرغم من صعوبة توثيقه، أصبح أكثر محدودية، واستمر ارتباط معدلات البطالة بإمكانات الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية، وهذا ما تؤكده المعطيات عن نعلين مرة أُخرى. فقد تمكنت هذه القرية، بحكم وجودها على الجانب الفلسطيني للخط الأخضر، من الحفاظ على معدلات بطالة منخفضة. كما يقدم توسع المستعمرات قرب نعلين، وخصوصاً نيلي وكريات سيفر، دلالة إضافية على طريقة إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإعادة رسم حدود ١٩٦٧، مستخدمة في ذلك العمال الفلسطينيين أنفسهم.

وبالنسبة إلى ديناميات عمل الفلسطينيين في المستعمرات، تكشف المعطيات الأساسية المتوفرة هنا أن الفلسطينيين يعملون في المستعمرات لا في الاقتصاد المحلي، أو الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك نتيجة سيطرة إسرائيل على الأرض والحدود والمنافذ إلى سوق العمل. ومن آليات توفير اليد العاملة سياسة إسرائيل الجغرافية التي ساهمت في دفع الفلسطينيين إلى ترك أرضهم، بينما سهلت الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية على العمال إيجاد عمل في المستعمرات لا في إسرائيل. ومن عوامل انتقال اليد العاملة، يبدو أن الأجور ساهمت في هذا الشأن، لكن لا يمكن النظر في

هذا الأمر بمعزل عن القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة. كما استمرت سياسة التصاريح والإغلاقات في أداء دور أساسي في توجيه العمال نحو المستعمرات. وعلاوة على ذلك، كان للمقاولين الفرعيين الفلسطينيين دور فاعل في ضمان توجه العمال إلى المستعمرات؛ فقد ضمنوا ذهاب العمال إلى العمل والعودة منه، كما ضمنوا استيعاب العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي بأجور منخفضة.

وتجدر الملاحظة أن نتائج العمل الميداني لا تسمح بإجراء تعميمات شاملة بشأن ديناميات أكثر تعقيداً لعمل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً داخل الخط الأخضر. فصغر العينة التي أُخضعت للبحث، وعدم وجود معلومات مفصلة عن العمال الأجانب، والغياب النسبي للمعلومات عن طريقة إجراء الوكالات الفرعية في قطاع البناء، وتكلفة الإنتاج، تفرض كلها قدراً من المحدودية على نوعية ما يمكن استخراجه من خلاصات. غير أن مساهمة العمل الميداني تكمن في قدرته على تسليط الضوء على هيكلية الاعتماد المتبادل بين سياسة إسرائيل الاستعمارية وحركة انتقال العمال الفلسطينيين. كما تكشف هذه المساهمة مدى تأثير الأهداف الإسرائيلية الاستيطانية في حركة اليد العاملة الفلسطينية في سوق العمل، ومدى اعتمادها عليها. ويقدم العمل الميداني، أيضاً، صورة تمثيلية للعوامل البنيوية التي تتحكم في التجزئة الجغرافية الجارية للمناطق الفلسطينية في استخدام اليد العاملة الفلسطينية. وهكذا فإن عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات ما زالت مستمرة في سياق علاقة استعمارية جدلية بين إسرائيل والضفة الغربية، وهي علاقة تتجدد وتتعمق بأشكال جديدة بما يحتّم فشل أي مشروع يسعى لتكوين دولة فلسطينية مستقلة.

الفصل التاسع

خاتمة :

انتفاضة الأقصى

وتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل

كان تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل نتيجة جدلية علاقات العمل والصراع بشأن الأرض بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى، ونتيجة عملية التغيير البنيوي الذي حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات ١٩٦٧ - ٢٠٠٠. وكان الأمر الذي حدد صيرورة التغيير البنيوي هذه هو الاحتلال الإسرائيلي ونتائجه بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اتسم الاحتلال الإسرائيلي باهتمامه الأساسي بكيفية اختلاق مزاعم إسرائيلية جغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في وجه الواقع السكاني الفلسطيني الذي لم ترغب إسرائيل في إدماجه في دولتها اليهودية. وقد أطّرت المصالح الإسرائيلية الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة السياق الذي حدد طبيعة العمالة الفلسطينية وأهميتها. وجعلت سياسة الإدماج الاقتصادي الإسرائيلية من هجرة العمالة وسيلة مهمة لتحسين مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحدد هدف المحتل الإسرائيلي بتعزيز الوجود الصهيوني في الأراضي المحتلة عدد العمال وتركيبة التدفق العمالي الفلسطيني، على الرغم من محاولة إسرائيل الإبقاء فعلاً على فصلها السكاني عن الفلسطينيين.

إن العاملَيْن الأساسيين اللذين يفسران الهجرة العمالية الفلسطينية هما دينامية القوة العاملة الفلسطينية وسياسة إسرائيل الاستيطانية. وهذان العاملان في صميم ثلاث عمليات متشابكة، وإن تكن متميزة، تعتبر جوهرية في أي هجرة عمالية، وهي: صيرورة تسريح العمالة، وصيرورة انتقالها، ومن ثم استيعابها. وقد شكّل النمو السكاني الفلسطيني ونمو قوة العمل الفلسطينية تحدياً جدياً للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى قدرة الاحتلال الإسرائيلي على إدامة احتلاله من خلال محاولته استرضاء الفلسطينيين اقتصادياً، وولد طلباً قوياً على إيجاد الوظائف التي لم يقدر الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على توفيرها بسبب القيود التي فرضتها السياسات الاقتصادية والجغرافية الإسرائيلية عليه. وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣، نمت قوة العمل الفلسطينية بمعدل ٢,٨٪ سنوياً، بينما نما التشغيل المحلي في الضفة

الغربية وقطاع غزة بمعدل ١,٨٪. وكانت معدلات نمو السكان الفلسطينيين وقوة العمل الفلسطينية منذ التسعينيات من أعلى المعدلات في العالم؛ إذ تجاوزت ٣,٥٪ في الثمانينيات و٤٪ سنوياً حتى سنة ٢٠٠٥، محفزة بذلك العمال على الهجرة إلى حيث تتوفر فرص عمل.

حتّمت سياسة الإدماج الاقتصادي عملية تسريح العمالة وانتقالها. ولم يكن هذا الانتقال مجرد دالة تفاوت في الأجور بين اقتصادين مختلفين في الحجم ومستوى التطور، بل كان أيضاً نتيجة التغيير البنيوي الذي جاءت به قوى السوق وغير السوق، وحولت الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدماتي معتمد على الاقتصاد الإسرائيلي. وكانت فرص الاستفادة المتضائلة من العمل في الأرض، إضافة إلى القيود المفروضة على الاستثمار، من أهم الآليات التي أدت إلى تسريح العمال وحثهم على البحث عن العمل خارج اقتصادهم. كما أدت سياسات إسرائيل الاستيطانية، التي استولت على المياه وصادرت الأراضي وبنت المستعمرات، إلى تسريح العمالة من الزراعة الفلسطينية، ومن الاقتصاد بصورة عامة.

ساهمت سياسات إسرائيل على صعيد قطاع العمل والتوظيف في تحديد حجم تدفق العمالة الفلسطينية وتركيبتها. وسمحت سياسة الباب المفتوح الإسرائيلية التي دامت حتى سنة ١٩٨٨ بالانتقال اليسير للمداومين الفلسطينيين، إلاّ إن نظام الإغلاق والتراخيص المفروض منذ سنة ١٩٩١ قلل منه بشدة. وعلى الرغم من أن مستويات البطالة في الأراضي المحتلة والأجور في إسرائيل في التسعينيات كانت عالية بما فيه الكفاية لتحفيز الهجرة، فإنه لم يكن في استطاعة كل فلسطيني أراد العمل في إسرائيل، أو احتاج إلى مزاولته هناك، القيام بذلك. كما أن مقاولي العمل والبناء من الباطن الفلسطينيين كانوا وسطاء رئيسيين في ضمان نقل العمالة التي تم تسريحها؛ إذ شكلوا مدخلاً مكّن العمالة الفلسطينية المداومة المعروضة من تلبية مطالب أرباب العمل الإسرائيليين.

وقد أدى الطلب الإسرائيلي على العمالة دوراً مركزياً في تحديد استيعاب العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. وكان لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة أهمية كبرى في نمو قطاع البناء الإسرائيلي، ذلك بأنهم ساهموا في تراكم رأس ماله، ومكّنتهم تكلفتهم المنخفضة ومرونتهم، مقارنة بالعمال الإسرائيليين، من احتلال مركز مهم في سوق العمل الإسرائيلية، ولو أنه كان في الأعمال التي لا تتطلب مهارة عالية. في هذه الأثناء، كان لسياسات الإسكان الإسرائيلية وهدفها في استيعاب المهاجرين اليهود الجدد دور رئيسي في تفسير التوزيع الجغرافي للعمالة الفلسطينية واستمرار استيعابها، على الرغم من فرض القيود الصارمة على دخول

العمال وراء الخط الأخضر في التسعينيات. وعززت غاية إسرائيل الجغرافية من وراء استيطانها في مناطق معينة مجاورة للضفة الغربية، وعلى امتداد الخط الأخضر، وفي مستعمرات المناطق المحتلة، وخصوصاً حول القدس، استيعاب العمالة الفلسطينية.

كان تدفق العمالة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن الأرض، ومن حله. وأكثر ما يدهش في هذا التدفق كيفية تأثيره في نتيجة هذا الصراع بقدر ما تشكل بواسطته. ويعكس تطور نزعات العمالة في العقود الأربعة الماضية الصيرورات المتناقضة للإدماج والانفصال، التي حدثت بين إسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أُخرى. وهذه النزعات تؤثر بطريقتين رئيسيتين مهمتين في فرص تشكيل دولة فلسطينية قابلة للحياة.

فهي، بادئ ذي بدء، ساهمت في محاولة إسرائيل إعادة تعريف حدود ١٩٦٧ مع الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن بناء إسرائيل المستعمرات وتعزيز وجودها السكاني اليهودي، وخصوصاً في الضفة الغربية، أُنجزا من خلال الاعتماد على العمالة الفلسطينية. ومع أن واضعي السياسات أو المقاولين الإسرائيليين لم يكن لديهم خطة واضحة أو أفضلية لاستخدام العمالة الفلسطينية، بدلاً من عمال إسرائيليين أو أجانب، في تثبيت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية، فهم في واقع الأمر استعملوا هذه العمالة. وقد كان هذا الاعتماد على العمالة الفلسطينية أمراً حتمياً بسبب سياق الاحتلال الإسرائيلي، الذي أدمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما قيّد نمو التشغيل فيه. ولم تترك السياسات الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين خياراً سوى بناء البيوت الإسرائيلية، إذ شكلوا أكثر من ٤٠٪ من مجموع العاملين في قطاع البناء الإسرائيلي.

وتعكس هجرة العمالة الفلسطينية طبيعة ومتغيرات علاقة الاندماج والانفصال التي اتبعتها إسرائيل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تعكس اختلاف علاقة إسرائيل بقطاع غزة من جهة، وبالضفة الغربية من جهة أُخرى. وقد أعلنت الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧ بداية عملية الانفصال، وخصوصاً بين إسرائيل وقطاع غزة، ودعمت عملية أوسلو للسلام هذا الافتراق عندما رسمت إسرائيل حدودها بإقامة نقطة تفتيش إيرز، وكثفت من سياسة الإغلاق، وأخفقت في ضمان حرية الحركة العمالية بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية. وفي هذه الأثناء، أبقت إسرائيل حدودها مع الضفة الغربية مفتوحة، واستمرت في توسيع عملية بناء المستعمرات فيها، وهو ما زاد في دمج أرض الضفة في الدولة العبرية. وتقلص عدد عمال قطاع غزة في إسرائيل خلال أعوام أوسلو إلى نصف ما كان عليه قبل سنة ١٩٩٣، بينما بقيت قدرة الاقتصاد المحلي على احتواء مستويات البطالة المرتفعة محدودة (الملحق/الجدولان

أ - ٤ وأ - ٧)، في حين استمر عدد عمال الضفة الغربية المستخدمين في الاقتصاد الإسرائيلي في النمو، ليصل إلى مستويات أعلى من تلك التي بلغها قبل سنة ١٩٩٢.

من ناحية أُخرى، أثّرت الهجرة العمالية في فرص تكوين الدولة الفلسطينية من خلال دورها في قياس الأداء الاقتصادي الفلسطيني. فإقامة الدولة تحتاج إلى تماس جغرافي، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية على استيعاب قوتها العاملة، وإلى حدود واضحة وقدرة على تحمّل الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل. وقد رفضت عملية أوسلو مناقشة رسم الحدود الجغرافية، لكنها على الرغم من ذلك أدت إلى تقسيم الأراضي المحتلة إلى بانتوستانات؛ وهي العملية التي تم من خلالها تمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً وتحويلهما اقتصادياً إلى مخازن سكانية غير مستدامة ولا تستطيع الاعتماد على إسرائيل أو توليد التشغيل الكافي داخلياً. وهذا التقسيم هو نتيجة سياسة التجزئة الجغرافية الإسرائيلية التي شكلتها طبيعة التوسع الاستيطاني، وسياسات الإغلاق والتراخيص، بالإضافة إلى طبيعة القوة العاملة الفلسطينية المعروضة، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على استيعابها محلياً بصورة مستدامة. وما قوّى عملية التقسيم هو الواقع المؤسساتي الذي أوجدته عملية أوسلو للسلام، والذي دعم سيطرة إسرائيل على أقدار الفلسطينيين الاقتصادية والجغرافية. ولم يأت كامب ديفيد ٢ ومشروع براك سنة ٢٠٠٠ ليمحوا آثار التقسيم، إذ لم يعطيا الفلسطينيين دولة متاخمة قابلة للحياة، وإنما دولة مقسمة عملياً إلى أربعة بانتوستانات، وكلها داخل حدود رسمتها إسرائيل.

انتفاضة الأقصى والعمالة والدولة الفلسطينية

يبقى السؤال: هل يمكن عكس عملية التقسيم إلى بانتوستانات، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما نوع هذه الدولة، وبأي حدود يمكن أن تكون؟ وهل ستقدر هذه الدولة على التخلص من اعتماد عمالتها على إسرائيل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فبأي شروط؟

رفض المفاوضون الفلسطينيون الاقتراح الإسرائيلي في كامب ديفيد لأنه لم يلبّ مطلبهم الأدنى بدولة متاخمة قابلة للحياة وذات سيادة على القدس الشرقية، وواصلوا رفضهم أي حل جغرافي لا يشمل الضفة الغربية، بالإضافة إلى قطاع غزة. واندلعت انتفاضة الأقصى، أو الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعبيراً عن رفض استمرار الاحتلال الإسرائيلي ورفض فشل عملية أوسلو للسلام في توفير الرخاء الاقتصادي والاستقلال السياسي. وسرعان ما مثلت

الانتفاضة محاولة فلسطينية أُخرى لنيل الاستقلال السياسي الذي فشل طريق أوسلو الدبلوماسي في إنجازه.

لكن البُعد العسكري لانتفاضة الأقصى، والرد العسكري الإسرائيلي الوحشي عليها، لم يجعلا الدولة الفلسطينية في متناول الفلسطينيين. فقد قُتل أكثر من ٣٥٢٣ فلسطينياً و١٠٤٩ إسرائيلياً، وأُصيب بجروح ما يزيد على ٢٨,٧٠٨ فلسطينيين و٧١٧٦ إسرائيلياً بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأيار/مايو ٢٠٠٥،[١] بينما ظل الواقع الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يتسم بتعزيز عملية التقسيم إلى بانتوستانات. إلاّ إن العملية لم تكن هذه المرة نتيجة اتفاق افتقر إلى حُسن التفاوض، ولم تُناقش القضايا الجغرافية فيه، أو نتيجة غير متوقعة لردة فعل الاقتصاد الفلسطيني على الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، وإنما جاءت نتيجة ترسيم إسرائيلي أحادي الجانب لحدود إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفشل المجتمع الدولي في منعها من ذلك. وما كان لهذا الترسيم إلاّ أن يكرس التطورات التي رسختها إسرائيل طوال الأعوام الخمسة عشر السابقة، وأن يفرغ أي مفهوم للسيادة والاستدامة الاقتصادية لأي دولة فلسطينية مستقبلية.

وعلى المستوى الاقتصادي سنرى أنه تم القضاء على الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ على الرغم من حدوث زيادة في النمو سنة ٢٠٠٣ نتيجة خفض أيام الإغلاقات، فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤؛ ذلك بأن إجمالي الناتج المحلي الفعلي انخفض بنسبة ٢٣٪ مقارنة بمستواه سنة ١٩٩٩، كما انخفض إجمالي الناتج المحلي الفعلي للفرد ٣٥٪ عن مستواه سنة ١٩٩٩ (World Bank 2004a, p. xi). وبلغت مستويات البطالة ٣١,٣٪ في سنة ٢٠٠٦ و٢٦,٨٪ في سنة ٢٠٠٤، مقارنة بـ ١١,٨٪ في سنة ١٩٩٩. وتضرر قطاع غزة (٣٥,٤٪) أكثر من الضفة الغربية (٢٣,١٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨). وقد أثرت الفاقة، التي تقاس كأقل من ٢,١ دولار أميركي من الدخل للفرد في اليوم، في أكثر من ٦٠٪ من كل الأسر في أثناء أعوام الانتفاضة الأربعة، وهي عبارة عن زيادة ٢١٪ على مستوياتها في سنة ١٩٩٩، وكانت أعلى في قطاع غزة (ما يزيد على ٧٥٪) منها في الضفة الغربية (ما يزيد على ٥٥٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨). وهبط إجمالي التشغيل بنسبة ٣٢٪ بين الربع الثالث من سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٤، وفقد القطاع الخاص ٦٠٪ من الوظائف. وقد استمرت السلطة الوطنية

(١) راجع: www.betselem.org/english/statistics، وكذلك:
www.palestinemonitor.org/factsheet/Palestinian_intifada_fact_sheet.htm

الفلسطينية في تسديد ٤٠٪ من الأجور المحلية، وذلك بمساعدة المتبرعين، واستخدمت ٢٦٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغت الخسائر الاقتصادية ٥,٢ مليارات دولار في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢، أي ما يعادل مستوى إجمالي الدخل القومي للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٩، بينما بلغ إنفاق المساعدات الخارجية ٢,٥ مليار دولار في السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢، وهو نصف مستوى إجمالي الدخل القومي للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٩، البالغ ٥,٤ مليارات دولار (World Bank 2005, pp. xi, 52).

وقعت الخسائر الاقتصادية الضخمة بسبب القمع الإسرائيلي الوحشي للمقاومة الفلسطينية، وتكثيف إسرائيل عدد نقاط التفتيش، وسياسة الإغلاق، وهو ما قطع الاتصال بين المناطق الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى اتصالها بالعالم الخارجي.[٢] وانكمش الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية بنسبة ٧٠٪؛ إذ استُخدم ٥٤,٦٠٠ عامل فلسطيني في إسرائيل سنة ٢٠٠٤ مقارنة بـ ١٤٨,٠٠٠ عامل في آب/أغسطس ٢٠٠٠ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤). واستوعبت إسرائيل أقل من ٩٪ من القوة العاملة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٤، مقارنة بـ ٢٣٪ في سنة ١٩٩٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٥). وواصلت الهجرة العمالية تذبذبها، وذلك انعكاساً لمستوى صرامة سياسة الإغلاق الإسرائيلية.[٣] ومع ذلك استمر وصول العمال من الضفة الغربية إلى سوق العمل الإسرائيلية بسهولة أكثر من وصول عمال قطاع غزة. وفي سنة ٢٠٠٥، كان ١٢٪ من قوة الضفة الغربية العاملة لا تزال مستخدمة في الاقتصاد الإسرائيلي، مقارنة بأقل من ١,٢٪ من قوة قطاع غزة العاملة. وكان العمال المستخدمون الباقون في الاقتصاد الإسرائيلي حينها موجودين، في أغلبهم، في القدس[٤] والمستعمرات. واستمر بناء المستعمرات في النمو خلال الانتفاضة، ولا سيما على امتداد الجانب الغربي للضفة الغربية وحول القدس. وتم تأسيس ٦٢ بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية خلال ٢٠٠١/٢٠٠٢، وبناء نحو ١٥٠٠ بيت جديد سنوياً في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤،

(٢) شمل الإغلاق كلاً من المدن والبلدات الرئيسية في الضفة الغربية، باستثناء أريحا، وامتد بين ٤٠٪ و٧٠٪ من الوقت في صيف سنة ٢٠٠٢. وانخفض الدخل من إسرائيل بنسبة ٦٤٪ في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ (IMF 2003, p. 17).

(٣) في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٢، استُخدم ٤٠,٠٠٠ عامل في الاقتصاد الإسرائيلي قياساً بـ ٥٦,٠٠٠ عامل في الربع الأخير من تلك السنة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤).

(٤) يُعتقد أن نحو ٢٢,٠٠٠ فلسطيني يعملون في القدس الشرقية (World Bank 2005)، لكن كثيرين منهم يعملون أيضاً في المستعمرات الإسرائيلية حول القدس.

وكان أكثر من ٧٠٪ منها تابعاً للقطاع العام (FMEP 2005; ICBS 2003, *SAI*, table 22.5). وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ من ١٩١,٦٠٠ مستوطن إلى ٢٤٠,٠٠٠ مستوطن، ومن ٦٥٠٠ مستوطن إلى ٧٨٠٠ مستوطن في قطاع غزة، بينما ارتفع في القدس الشرقية من ١٧٢,٥٠٠ مستوطن إلى أكثر من ١٨٠,٠٠٠ مستوطن (ICBS 2006, *SAI*, table 2.7; ICBS 2006, *Statistical Yearbook of Jerusalem*, table 111.10).

وكان مما زاد في استحكام عملية تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات الأسلوب الذي واصلت به إسرائيل تطوير سياسة التراخيص ونظام العبور والحواجز. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تم إغلاق الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي افتُتح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقُسم قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠١ إلى أربع مناطق تسيطر على ممراتها ٢٥ - ٣٠ نقطة تفتيش. أمّا الضفة الغربية، فقسمت إلى ثماني مناطق رئيسية في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤، تتضمن ٦٨ نقطة عسكرية، و١٠٠ حاجز طريق، و٤٠ بوابة طريق، وأكثر من ٤٧٩ حاجزاً متحركاً، تحد كلها من حركة الناس وتطوقهم في معازل لا يستطيعون البقاء فيها أحياء. ولا يستطيع الناس التحرك بين هذه المناطق من دون تراخيص يصدرها الجيش الإسرائيلي، وهذا نظام لم يُعرف قبل سنة ٢٠٠١. وتم تقليل عدد تراخيص الدخول إلى إسرائيل بشدة، ولا تصدر في الغالب إلاّ إلى موظفي المنظمات الدولية (OCHA 2004, p. 5).

خريطة الطريق

حاول المجتمع الدولي وقف عملية التجزئة الجغرافية والدمار الاقتصادي، إن لم يكن عكسها، بنشره خريطة الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد أعدت الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا هذه الخريطة في سنة ٢٠٠٢، ودعت فيها إلى تسوية تتفاوض بشأنها الأطراف، وتؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية قابلة للحياة وديمقراطية ومستقلة تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، وستحل هذه التسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في سنة ١٩٦٧، استناداً إلى أسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض في مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، والاتفاقيات التي توصلت إليها الأطراف سابقاً، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله - التي تم التصديق عليها في قمة جامعة الدول العربية في بيروت (سنة ٢٠٠٢) والداعية إلى القبول بإسرائيل كدولة جوار.

وهكذا مثلت خريطة الطريق أوضح تصديق دولي تتصدره الولايات المتحدة لفكرة الدولة الفلسطينية، وأعادت تأكيد أسسها القانونية. وقد قبل الفلسطينيون بالخريطة، كما فعلت ذلك الحكومة الإسرائيلية بتحفظ، بعد حصولها على ضمانات أميركية بخصوص ما يزيد على ١٤ نقطة.

ومع ذلك تركت الخريطة مسألة قابلية الدولة الفلسطينية للحياة معلقة من دون حل؛ فهي تقترح أن الدمار الاقتصادي والتجزئة الجغرافية التي وقعت يمكن عكسهما، على الأقل من حيث المبدأ. وجادل عدد من المحللين الاقتصاديين في أن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن ينفصل عن إسرائيل، ويجب أن يفعل ذلك في سبيل إحراز الاستقلال، لكن عليه أن يقوم بذلك على نحو متدرج بسبب ضعفه واعتماد عمالته على إسرائيل (World Bank 2004a; Aix Group 2004; Cobham and Kanafani 2004). ويتضمن هذا الانفصال، بحسب هؤلاء المحللين، إزالة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية على المدى البعيد، وتنويع العلاقات التجارية مع شركاء غير إسرائيل. وهو يتضمن أيضاً سياسة تجارة غير تمييزية مع إسرائيل، بدلاً من الاتحاد الجمركي المفروض حالياً. وهناك صعوبة سيواجهها الاقتصاد الفلسطيني في التكيف إزاء إغلاق سوق العمل الإسرائيلية وتجاه العلاقات التجارية المتغيرة مع إسرائيل. لكن المساعدات الدولية، بالإضافة إلى التعديل الاقتصادي المحلي، ستخفف من هذه الصعوبات. ومع أن هذا التعديل سيكون باهظ الثمن في المدى القريب، لتسببه بارتفاع البطالة وعجز تجاري كبير، إلاّ إن البنك الدولي (World Bank 2004) يجادل في أن للاقتصاد الفلسطيني موارد اقتصادية مهمة، وخصوصاً على شكل رأس المال البشري، وقطاعاً مصرفياً متزايداً، وإمكان حدوث تنمية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، يمكن أن يستغلها الاقتصاد لتوفير فرص تجارية مع شركاء غير إسرائيليين. ومع أن الصلات بإسرائيل لن يتم قطعها، فإن البنك الدولي يفترض أن على الاقتصاد الفلسطيني تطوير علاقات بالعالم الخارجي والسيطرة على مصادره المحلية.

لكن هذه السيناريوهات تظل معتمدة على طبيعة السيادة السياسية والتماس الإقليمي للدولة الفلسطينية، وهي الأمور التي لم توضحها خريطة الطريق. فهي لا تحدد حدود الدولة الفلسطينية، ولا تذكر إن كانت ستتضمن الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، أو مجرد قطاع غزة. إن كل ما تدعو إليه الخريطة هو تأسيس دولة ذات حدود موقتة. وهذه الحدود هي ما ستتفاوض في شأنها إسرائيل مع الفلسطينيين برعاية مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠٥، وهي لا تستند إلى الترسيم الواضح لحدود ١٩٦٧ أو إلى مفهوم واضح للسيادة الفلسطينية. ولا تتضمن المراقبة الدولية للخطة إجبار

إسرائيل على التزام القانون أو التحكيم الدولي. وتصر الخريطة، في المراحل الثلاث التي تنص عليها لإنجاز الدولة الفلسطينية بحلول سنة ٢٠٠٥، على الأداء الحسن فيما يتعلق بمسألة التعاون الأمني وبناء المؤسسات الفلسطينية، وهو ما يؤكد حق إسرائيل في التدخل في تعريف شكل الدولة الفلسطينية ومحتواها. وتعطي الخريطة إسرائيل حق حماية مصالحها وتفسيراتها فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الثلاث ذات الأهمية المركزية في نجاح الدولة الفلسطينية الجغرافي وسيادتها. فبالنسبة إلى مسألة المستعمرات، تنص على تفكيك تلك التي بُنيت فقط بعد آذار/مارس ٢٠٠١. وهي لا تدعو إلى ترحيل ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن تقريباً يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما في ذلك القدس الشرقية) بحلول سنة ٢٠٠٢. وفيما يخص القدس، تدعو الخريطة إلى التفاوض في شأن مصيرها، لكن من دون الإقرار بأنه مستند إلى كون القدس الشرقية محتلة وينبغي لإسرائيل أن تنسحب منها. أمّا فيما يتعلق باللاجئين، فالخريطة تدعو إلى حل «عادل واقعي متفق عليه»، من دون أدنى إشارة إلى القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة ١٩٤ المتعلق بحق العودة.

ومع نهاية سنة ٢٠٠٤ لم تكن خريطة الطريق قد تقدمت كثيراً. إذ في حين قام الفلسطينيون بإنجاز بعض التزاماتهم، قرر الإسرائيليون أنهم لن يبدأوا إنجاز التزاماتهم إلاّ بعد أن ينجز الفلسطينيون قضايا أمنية معينة. وفي أي حال، لم توفق خريطة الطريق في حماية الضفة الغربية وقطاع غزة من عملية التقسيم إلى بانتوستانات، كما أنها أخفقت في تعريف حدود الدولة الفلسطينية، والحد من قدرة إسرائيل على تعريف محتوى تلك الدولة، بل ربطت مصير الضفة الغربية وقطاع غزة بشؤون إسرائيل الأمنية المعرّفة من طرف واحد، وبمشروعها الأخير الخاص بالانفصال.

الجدار الفاصل وخطة الانسحاب من غزة

يمثّل الجدار الفاصل الذي يتم تشييده في الضفة الغربية منذ سنة ٢٠٠٢ محاولة إسرائيل الأخيرة لتأكيد مصادرتها الأرض الفلسطينية ورسم حدودها وفق شروطها الخاصة. وهو يبلور سياسة فرض الواقع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة برسمها خطاً ملموساً داخل الضفة الغربية يقوي عملية التقسيم إلى بانتوستانات.

وقد راودت فكرة بناء جدار فاصل أذهان الساسة الإسرائيليين منذ أن انفجرت الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، إذ تم اقتراحه حينها لقطاع غزة فقط (B'tselem 2002). وكانت حكومة براك هي التي عرضت في سنة ٢٠٠٠ أول مرة فكرة إقامة جدار فاصل بين إسرائيل والضفة الغربية، ودعمها أيضاً أعضاء حزب العمل، في حين عارضها الليكود على خلفية رفضه انفصال الضفة الغربية عن إسرائيل. لكن

حكومة شارون، التي وصلت إلى السلطة في سنة ٢٠٠١، استطاعت حشد الدعم للمشروع، حتى بين المستوطنين (Lagerquist 2004)، ولفكرة الانفصال وفك الارتباط الفلسطيني. ونشر مجلس المستوطنين (ييشا) في سنة ٢٠٠٣ خريطة تدعم الجدار وتحدد حدوده.(٥) وكان الهدف المعلن لبناء الجدار منع «الانتحاريين» الفلسطينيين من دخول إسرائيل، على الرغم من أن أغلبية التحقيقات العسكرية تشير إلى أن هؤلاء دخلوا عن طريق نقاط التفتيش النظامية، ولم يتسللوا عبر الخط الأخضر بصورة غير قانونية (Lagerquist 2004).

صدّقت الحكومة الإسرائيلية على بناء الجدار في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبوشر تشييده في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ويتوقع أن يبلغ طول الجدار ٧٠٣ كم، ١٥٪ منه بمحاذاة الخط الأخضر. ويقسم الجدار الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق معزولة، وبرسم حدود عرّفتها إسرائيل من طرف واحد، وتنتهك حدود ١٩٦٧. ويتوغل الجدار ٦ - ١٠ كم داخل الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيؤدي إلى حصر نحو ٩٣,٠٠٠ فلسطيني، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم. وهذا الخط الذي سيصبح جزءاً من إسرائيل، يمثّل ١١,٢٪ من الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) (Pengon 2004; World Bank 2004a). ويتم تشييد الجدار على أربع مراحل (أ، ب، ج، د)، ويقسم الضفة الغربية إلى أربعة بانتوستانات هي: نابلس وجنين في الشمال، اللتان ستنفصلان عن رام الله ومنطقة سلفيت في الوسط، والخليل وبيت لحم في الجنوب. وستصبح أريحا معزلاً صغيراً، لأن الجانب الشرقي للجدار يجري بمحاذاة غور الأردن، الذي تريد إسرائيل إبقاءه تحت سيطرتها العسكرية كما جاء في مشروع ألون. وسيتم إلحاق القدس الكبرى، بالإضافة إلى المستعمرات الرئيسية - مثل معاليه أدوميم - بإسرائيل.

وفي نهاية سنة ٢٠٠٧، انتهى بناء ٤٧٠ كم من الجدار الفاصل، أغلبه في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، شاملاً ٢٢ كم حول القدس الشرقية (World Bank 2004a). وقام ببنائه العمال الفلسطينيون الذين لا يستطيعون إيجاد عمل في مناطق سكناهم. وفصل الجدار حتى الآن ١١,٥٠٠ فلسطيني عن أرضهم في ١٦ قرية في شمال الضفة الغربية (Pengon 2004)، كما فصل المزارعين عن ١٢١,٥٥٥ دونماً من الأرض الزراعية، لا يمكنهم الوصول إليها إلاّ من خلال إحدى البوابات الأربعين التي بناها الجيش الإسرائيلي في مختلف مناطق الجدار. وأعلن الأمر العسكري ٣٧٨ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ كل أراضي الضفة الغربية الواقعة بين

(٥) راجع www.pengon.org، أو www.stopthewall.org

الجدار الفاصل وإسرائيل منطقة عسكرية مغلقة، وبالتالي عرضة للمصادرة. وسيترك الجدار عند إكماله ٣٩٥,٩٠٠ فلسطيني (بمن فيهم ٢٢٠,٠٠٠ يقطنون ضواحي القدس الشرقية) خارج المعازل الفلسطينية التي سيشكلها الجدار الفاصل (Lagerquist 2004) (أنظر الخريطة ٩ - ١)، ويمثّل هذا العدد ١٠٪ من السكان الفلسطينيين. ولن يتم دمج هؤلاء في إسرائيل، على الرغم من وقوع أرضهم في الجانب «الإسرائيلي» للجدار، بل سيُجبرون على الانتقال إلى المعازل الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، سيدمج الجدار ٩٠٪ - ٩٥٪ من المستوطنين ضمن ما سيصبح حدود إسرائيل الجديدة، وسيضع حدوداً مرسومة من طرف الإسرائيليين وحدهم، تنتهك حدود ١٩٦٧ وتترك للفلسطينيين السيطرة على أقل من ٥٣٪ من الضفة الغربية (OCHA 2004, p. 5). وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية ومحكمة إسرائيل العليا حكمتا بعدم شرعية مسار الجدار، فإن بناءه لم يتوقف.[٦]

وتزامن بناء الجدار الفاصل مع خطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة، التي أُعلنت رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وراجعتها الحكومة الإسرائيلية وصدّقت عليها في حزيران/يونيو من السنة نفسها. وتؤسس هذه الخطة وتصوغ هدف الحكومات الإسرائيلية للانفصال عن قطاع غزة، بينما تقوم بدمج أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وهي تدعو إلى إخلاء كل المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خارج القطاع. كما تعد أيضاً بالانسحاب الإسرائيلي من أربع مستعمرات في شمال الضفة الغربية، لكنها تحدد «أنه سيبقى في يهودا والسامرة بعض المناطق جزءاً من دولة إسرائيل.» وتعيد الخطة في الوقت نفسه تأكيد قرار شارون بمواصلة بناء الجدار الفاصل، كتعبير ملموس عن تعريف إسرائيل الأحادي الجانب لحدودها مع الأراضي الفلسطينية. ومنحت موافقة الرئيس الأميركي جورج بوش على خطة الانسحاب اعترافاً دولياً بها، على الرغم من انتهاكه قرارات الأمم المتحدة

(٦) حكمت محكمة العدل الدولية بأن «تشييد الجدار الذي تبنيه إسرائيل، القوة المحتلة، على الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمنها القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط بذلك، مخالفان للقانون الدولي.» كما أن المحكمة «تعتبر أن بناء الجدار ونظامه المرتبط يخلقان (فعلاً واقعاً) على الأرض قد يصبح دائماً. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من التعريف الإسرائيلي الرسمي للجدار، سيعادل ذلك إلحاقاً **فعلياً** للأرض» (ICJ, *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territories*, 9 July 2004, paragraph 121, A(3) 163). وحكمت محكمة إسرائيل العليا ضد مسار الجدار الفاصل لأن الضرر الإنساني الذي ينتج منه لا يتناسب مع الأمن الذي يفترض أن يقوم بتوفيره. ودعت المحكمة الحكومة الإسرائيلية إلى إيجاد مسار بديل أقل ضرراً، لكنها لم تحدد أن على الجدار أن يشيَّد على حدود ١٩٦٧ (HCJ, *Beit Sourik Village Council v. The Government of Israel*, HCJ 2056, 30 June 2004, paragraph 36).

الخريطة ٩ - ١: الجدار الفاصل في الضفة الغربية، ٢٠٠٤

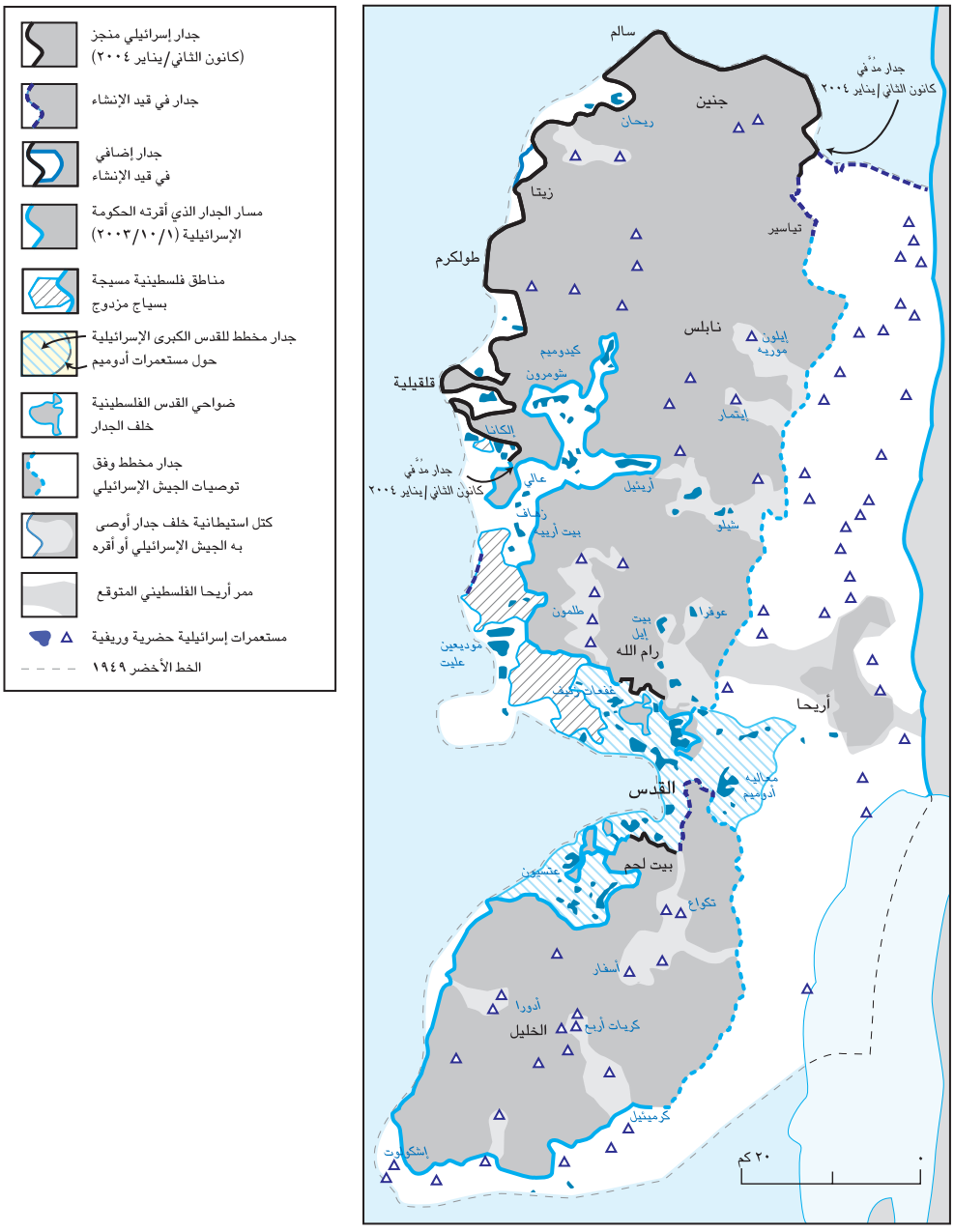

المصدر: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٥٨ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٣٢.

المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، والتي تدعو إلى التسوية عبر المفاوضات، وتؤكد عدم شرعية استملاك الأرض بالقوة.

وعلى الرغم من التزام خطة الانسحاب المعلن عملية السلام وفكرة الدولة الفلسطينية، فإنها تخاطر بحصر هذه الدولة في قطاع غزة وتفريغها من أي محتوى سيادي. ويعتبر البند ٢ - أ من الخطة أن إخلاء كل المستعمرات الإسرائيلية وانسحاب القوات العسكرية والمدنيين من قطاع غزة هما نهاية الاحتلال، وأن إسرائيل تنوي السماح لقطاع غزة بالعودة إلى حكم الفلسطيني، لكنها تصر على أن على قطاع غزة نزع السلاح (البند ٣ - ٢)، وستحتفظ بحقها الأساسي في الدفاع عن النفس: «دولة إسرائيل ستراقب وتحافظ على غلاف أرضي خارجي وتسيطر بشكل انفرادي على أجواء قطاع غزة، وتواصل نشاطاتها العسكرية في المنطقة البحرية المقابلة لقطاع غزة» (البند ٣ - ١). بالإضافة إلى ذلك، سيتم الإبقاء على البنية التحتية للمياه والكهرباء وغيرها الموجودة حالياً والتي تربط قطاع غزة بإسرائيل (البند ٨). أمّا من الناحية الاقتصادية، فمن الممكن أن تضعف الخطة الاقتصاد الفلسطيني بدلاً من أن تساعده في بناء قاعدة راسخة لدولة قابلة للحياة. وعلى الرغم من أن البند العاشر يعبّر عن التزام إسرائيل الاتفاقات الاقتصادية السابقة، فإن أجزاء أُخرى من الخطة تقترح قطع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وقطاع غزة، من دون ضمان الوصول الحر إلى العالم الخارجي أو إلى الضفة الغربية. وقد سنّ المسؤولون الإسرائيليون قوانين تحظر على الإسرائيليين العمل في المجمعات الصناعية في قطاع غزة، وينوون بحلول سنة ٢٠٠٨ إنهاء التراخيص الصادرة للفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، وإنهاء الترتيبات الجمركية مع قطاع غزة (World Bank 2004b; Aix Group 2005). وتبقي الخطة العبور إلى الضفة الغربية، بالإضافة إلى بقية العالم، تحت السيطرة الإسرائيلية.

تعيد خطة الانسحاب الإسرائيلية تعريف حدود ١٩٦٧ من طرف واحد، وتحط من شأن مفهوم الدولة الفلسطينية. وفي حين أن الاحتلال ربما يُعتبر منتهياً من وجهة نظر حكومة شارون، فإن الكيان الفلسطيني لا يزال محروماً من السيادة الحقيقية، إذ إن إسرائيل تبقى مسيطرة على حدوده وموارده، ولا تزال قدرة نموه الاقتصادي تحت رحمة علاقات العمل والتجارة مع إسرائيل. وبينما تعد الخطة بترحيل ٧٦٠٠ - ٨٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، وبالتالي إنهاء الوجود الإسرائيلي السكاني في القطاع، فهي تترك قطاع غزة مفلساً، ومعتمداً على المساعدات الخارجية، ومنفصلاً عن الضفة الغربية. وعليه، فإن الاحتلال الإسرائيلي لم ينته، وإنما تغير شكله فقط. والدولة الفلسطينية المقترحة اليوم دولة ممزقة، مخرّبة اقتصادياً، وعمالتها ما زالت

معتمدة على إسرائيل.

عكست قصة تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل القوى المتعددة الدافعة إلى الانفصال والاندماج بين الأراضي المحتلة والدولة الصهيونية. ويبقى مستقبل الهجرة العمالية الفلسطينية، مثلها مثل مستقبل الدولة الفلسطينية، معتمداً على تطورات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية، وعلى تطور المصالح الاقتصادية وقوتها، وعلى دور المجتمع الدولي في تعزيز مبادئ القانون الدولي أولاً. إلاّ إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي تتابعت بعد الانسحاب من غزة أكدت استحالة بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة. إذ على الرغم من ديمقراطية انتخابات سنة ٢٠٠٦ التي أوصلت حركة «حماس» إلى الحكم في الضفة والقطاع، فقد ووجهت الأراضي المحتلة بمقاطعة دولية اقتصادية وسياسية أدت إلى انهيار الاقتصاد في غزة، وإحداث كارثة إنسانية، بحسب تقارير الأونروا. كما أدى الانقلاب السياسي الذي جرى سنة ٢٠٠٧ إلى انفصال غزة تحت سيطرة حكومة «حماس» عن الضفة الغربية، التي بقيت تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد كرس هذا الانفصال تفتت الوطن الفلسطيني، ونهاية مشروع الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، ونهاية الهجرة العمالية، إلى أجل غير مسمّى.

مُلحق

الجدول أ - ١: الخصائص العامة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ - ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف ما لم يُذكر غير ذلك)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الضفة الغربية*								
عدد السكان في نهاية السنة	٥٨٥,٩	٥٨٣,١	٦٠٧,٨	٧٢٤,٣	١٠٨٤,٤	١٦٦٠,١	٢٠١١,٩	٢٤٢١,٥
صافي الهجرة في نهاية السنة	-١٣,٠	-١٥,٨	-٥,٠	-١٧,٣	-٨,٨	-		
معدل الزيادة الطبيعية (٪)	-	٢,٢	٢,٥	٣,٢	٤,٠	٣,٦	٣,٤	٣,٢
النمو السكاني السنوي (٪)	-	-٠,٥	١,٧	١,٧	٣,١	٣,٨	-	-
قطاع غزة								
عدد السكان في نهاية السنة	٣٨٠,٨	٣٥٦,٨	٣٧٠,٣	٤٥٦,٥	٧٤٨,٤	١٠٢٣,١	١١٣٨,٢	١٤٠٦,٤
صافي الهجرة في نهاية السنة	-١٢,٢	-٣٢,٣	-٣,٣	-٥,١	-٢,٨			
معدل الزيادة الطبيعية (٪)	-	٢,٢	٢,٦	٣,٧	٤,٥	٤,١	٤,٠	٣,٩
النمو السكاني السنوي (٪)	-	-٦,٣	١,٧	٢,١	٤,٦	٤,٣	-	-
الضفة الغربية* وقطاع غزة								
عدد السكان في نهاية السنة	٩٦٦,٧	٩٣٩,٩	٩٧٨,١	١١٨٠,٨	١٨٣٢,٨	٢٦٨٣,٢	٣١٥٠,١	٣٨٢٧,٩
صافي الهجرة في نهاية السنة	-٢٥,٢	-٤٨,١	-٨,٣	-٢٢,٤	-١١,٦	-		
معدل الزيادة الطبيعية (٪)	-	٢,٢	٢,٥	٣,٤	٤,٣	٣,٨	٣,٦	٣,٥
النمو السكاني السنوي (٪)	-	-٢,٨	١,٧	١,٨	٣,٧	٤,٠	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «السكان في فلسطين» (رام الله، ٢٠٠٤).

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية، عدا الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وبالنسبة إلى أرقام سنة ١٩٦٧ فهي مبنية على أساس التعداد العام الذي أجراه الجيش الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر من تلك السنة.

http://www.pcbs.org/populati/est_nl.aspx; www.pcbs.org/english/populati/proj_mai.htm

الجدول أ - ٢: الخصائص العامة للقوى العاملة في الضفة الغربية* وقطاع غزة، ١٩٦٨ - ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

السنة	القوى البشرية	معدلات نمو القوى البشرية	القوى العاملة	معدلات نمو القوى العاملة	عدد المستخدمين	معدل نمو الاستخدام	عدد العاطلين عن العمل	معدلات البطالة
١٩٦٨	٤٩١,٢		١٤٦,٦		١٢٧,٤		١٩,٢	١٣,١
١٩٦٩	٥٠٢,٧	٢,٣	١٧٢,٨	١٧,٩	١٦٢,٨	٢٧,٨	١٠,٠	٥,٨
١٩٧٠	٥١٩,٧	٣,٤	١٨٠,٥	٤,٥	١٧٣,٣	٦,٤	٧,٥	٤,١
١٩٧١	٥٣٠,٧	٢,١	١٨١,٢	٠,٤	١٧٦,٥	١,٨	٥,٠	٢,٦
١٩٧٢	٥٤١,٧	٢,١	١٩١,٢	٥,٥	١٨٨,٨	٧,٠	٢,٤	١,٣
١٩٧٣	٥٥٢,٠	١,٩	١٩٦,٣	٢,٧	١٩٤,٥	٣,٠	١,٨	٠,٩
١٩٧٤	٥٧٣,٨	٣,٩	٢١٢,٥	٨,٣	٢١٠,٦	٨,٣	٢,٠	٠,٩
١٩٧٥	٥٩١,٩	٣,٢	٢٠٦,٦	٢,٨-	٢٠٤,٧	٢,٨-	١,٩	٠,٩
١٩٧٦	٦٠٢,٥	١,٨	٢٠٧,٦	٠,٥	٢٠٥,٨	٠,٥	١,٨	٠,٩
١٩٧٧	٦١٨,٩	٢,٧	٢٠٦,١	٠,٧-	٢٠٤,٥	٠,٦-	١,٦	٠,٨
١٩٧٨	٦٣٩,٥	٣,٣	٢١٣,٦	٣,٦	٢١١,٩	٣,٦	١,٧	٠,٨
١٩٧٩	٦٤١,٦	٠,٣	٢١٣,٩	٠,١	٢١٢,٤	٠,٢	١,٥	٠,٧
١٩٨٠	٦٤٣,٧	٠,٣	٢١٨,٥	٢,٢	٢١٥,٧	١,٦	٢,٨	١,٣
١٩٨١	٦٥٠,٠	١,٠	٢١٨,١	٠,٢-	٢١٥,٩	٠,١	٢,٢	١,٠
١٩٨٢	٦٥٢,٣	٠,٤	٢٢٥,٢	٣,٣	٢٢٢,٩	٣,٢	٢,٣	١,٠
١٩٨٣	٦٨٢,٣	٤,٦	٢٣٦	٤,٨	٢٣٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٣
١٩٨٤	٧٠١,٢	٢,٨	٢٤٨	٥,١	٢٤١,٣	٣,٨	٦,٧	٢,٧
١٩٨٥	٧٢٢,٧	٣,١	٢٥١,٥	١,٤	٢٤٢,١	٠,٣	٩,١	٣,٦
١٩٨٦	٧١٨,٣	٠,٦-	٢٦٧,٣	٦,٣	٢٥٩,٤	٧,١	٧,٩	٣,٠

١٩٨٧	٧٣٨,٣	٢,٨	٢٨٤	٦,٢	٢٧٧,٨	٧,١	٦,٢	٢,٢
١٩٨٨	٧٦١,٥	١,٨	٢٨٩,٤	١,٩	٢٨١,٩	١,٥	٧,٥	٢,٦
١٩٨٩	٧٧٠,٧	٢,٦	٢٩٠,٣	٠,٣	٢٧٩,٣	٠,٩-	١٠,٨	٣,٧
١٩٩٠	٨٠٤,٠	٤,٣	٣٠٧,٨	٦,٠	٢٩٦,٥	٦,٢	١١,٢	٣,٧
١٩٩١	٨٣٣,٩	٣,٧	٣١٢,١	١,٤	٢٨٧,٤	٣,١-	٢٤,٧	٧,٩
١٩٩٢	٨٥٧,٨	٢,٩	٣٣٣,٣	٦,٨	٣١٩,٢	١١,١	١٤,١	٤,٢
١٩٩٣	٨٩٤,١	٤,٢	٣٣٨,٥	١,٦	٣١٥,٨	١,١-	٢٢,٧	٦,٧
١٩٩٥**	١٣٢٠,١	–	٥١٣,٢	–	٤١٦,٩	–	٩٦,٠	١٨,٢
٢٠٠٠	١٦٨٩,٤	٣,٨	٧٣٢,٥	٤,١	٦٥٨,٤	٩,٥	٧٢,٥	١٠,١
٢٠٠٣	١٩٦٥,٠	–	٧٩٤,٠	–	٥٩١,٠	–	٢٠٣,٠	٢٥,٦
٢٠٠٤	٢٠٨٩,٠	–	٨٤٥,٠		٦١٩,٠		٢٢٦,٣	٢٦,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٥)، «القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مبنية على أساس بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة»، سنوات متعددة؛
www.pcbs.org/english/populati/proj_mai.htm

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

** بيانات سنة ١٩٩٤ مفقودة نتيجة المشكلات الإدارية التي رافقت عملية نقل الصلاحية إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تعريفات:

أ - القوى البشرية: ١٤ عاماً فأكثر حتى سنة ١٩٨٧، وبعد ذلك أصبح ١٥ عاماً فأكثر.

ب - القوى العاملة: جميع الأشخاص في القوى البشرية الذين يعملون أو يبحثون عن عمل خلال أسبوع الإسناد.

ج - مشاركة القوى العاملة: نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية.

د - العامل/المستخدم: يعرَّف الشخص المستخدم بأنه أي شخص عمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المحدد في أي عمل أو نشاط ذي مردود، أو أحد أفراد العائلة الذين عملوا في مشروع أو في مزرعة للعائلة، أو أولئك الذين غابوا موقتاً عن عملهم المنتظم.

هـ - العاطل عن العمل: جميع الذين لم يعملوا قط في الأسبوع المحدد، والذين كانوا يبحثون عن عمل خلال أسبوع من خلال التسجيل في مكتب الاستخدام عن طريق طلب شخصي أو خطي لصاحب عمل، أو من خلال محاولة تأسيس عمل مستقل، وكل أولئك الذين غابوا عن عملهم وبحثوا عن عمل. ويصنف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العمال الفلسطينيين الممنوعين من دخول إسرائيل نتيجة الإغلاقات عاطلين عن العمل. أمّا المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فيعتبرهم عاملين.

الجدول أ - ٣: نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية* وقطاع غزة، ١٩٦٨ - ٢٠٠٤

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٦٨	٥٦	٨	٣٠	٥٩	٦	٢٩	٥٧	٨	٣٠
١٩٦٩	٦٢	١٣	٣٧	٦٢	٥	٣١	٦٢	١٠	٣٤
١٩٧٠	٦٢	١٤	٣٨	٦٤	٥	٣٣	٦٢	١١	٣٥
١٩٧١	٦٢	١٤	٣٧	٦٣	٥	٣٢	٦٢	١٠	٣٥
١٩٧٢	٦٨	١١	٣٩	٦٥	٤	٣٢	٦٦	٨	٣٥
١٩٧٣	٦٨	١١	٣٨	٦٧	٤	٣٤	٦٦	٨	٣٦
١٩٧٤	٦١	١٤	٤٠	٦٨	٥	٣٥	٦٦	١١	٣٧
١٩٧٥	٦٣	١٣	٣٨	٦٦	٤	٣٣	٦٣	٩	٣٥
١٩٧٦	٦١	١٣	٣٦	٦٧	٤	٣٤	٦٢	٩	٣٤
١٩٧٧	٥٨	١٢	٣٣	٦٥	٤	٣٣	٦٠	٩	٣٣
١٩٧٨	٥٨	١٣	٣٣	٦٥	٤	٣٤	٦٠	٩	٣٣
١٩٧٩	٥٨	١٢	٣٥	٦٦	٤	٣٥	٦٠	٩	٣٥
١٩٨٠	٥٩	١١	٣٥	٦٧	٤	٣٥	٦١	٩	٣٥
١٩٨١	٥٩	١١	٣٥	٦٧	٤	٣٤	٦١	٨	٣٥
١٩٨٢	٦١	١٢	٣٦	٦٧	٣	٣٤	٦٢	٩	٣٥
١٩٨٣	٦٣	١١	٣٧	٦٥	٤	٣٤	٦٣	٨	٣٥

١٩٨٤	٦٥	١١	٣٨	٦٧	٣	٣٤	٦٤	٨	٣٥
١٩٨٥	٦٥	١٠	٣٧	٦٦	٣	٣٤	٦٥	٧	٣٥
١٩٨٦	٦٩	١١	٣٩	٦٨	٣	٣٤	٦٩	٨	٣٧
١٩٨٧	٧٢	١٠	٤٠	٧١	٣	٣٦	٧٢	٧	٣٩
١٩٨٨	٧٣	١٠	٤١	٦٩	٢	٣٥	٧٢	٧	٣٩
١٩٨٩	٧٤	٩	٤٠	٦٧	٢	٣٤	٧١	٦	٣٨
١٩٩٠	٧٣	١٠	٤١	٦٩	٢	٣٤	٧١	٧	٣٨
١٩٩١	٧١	٩	٣٩	٦٨	٢	٣٤	٧٠	٦	٣٧
١٩٩٢	٧٣	١٠	٤١	٧٠	٢	٣٥	٧٢	٧	٣٩
١٩٩٣	٧٣	١٠	٤٠	٦٨	٢	٣٤	٧١	٦	٣٨
١٩٩٥**	٦٩	١٣	٤١	٦٣	٨	٣٥	٦٧	١١	٣٩
١٩٩٦	٧٠	١٣	٤٢	٦٤	٦	٣٥	٧٠	١٣	٤٠
١٩٩٨	٧٤	١٤	٤٥	٦٦	٦	٣٧	٧١	١٢	٤٣
١٩٩٩	٧٢	١٤	٤٢	٦٧	٩	٣٨	٧١	١٢	٤٢
٢٠٠٠	٧٥	١٥	٤٥	٦٨	١٢	٤٠	٧٣	١٤	٤٤
٢٠٠٤	٦٩	١٣	٤٢	٦٣	٦	٣٦	٦٧	١١	٤٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٥)، «القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مبنية على أساس بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة»، سنوات متعددة؛ www.pcbs.org/english/populati/proj_mai.htm

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

** بيانات سنة ١٩٩٤ غير متوفرة.

الجدول أ - ٤: توزيع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية* وقطاع غزة بحسب أماكن عملهم، ١٩٦٨ - ٢٠٠٤

(بالآلاف والنسب)

السنة	عمال الضفة الغربية				عمال قطاع غزة				عمال الضفة الغربية وقطاع غزة			
	عاملون محلياً	عاملون في إسرائيل	المجموع	نسبة العاملين في إسرائيل إلى العاملين في الضفة ٪	عاملون محلياً	عاملون في إسرائيل	المجموع	نسبة العاملين في إسرائيل إلى العاملين في القطاع ٪	عاملون محلياً	عاملون في إسرائيل	المجموع	نسبة العاملين في إسرائيل إلى العاملين في الضفة والقطاع٪
١٩٦٨	٨٣,٠	٠,٠	٨٣,٠		٤٥,٠	٠,٠	٤٥,٠		١٢٨,٠	٠,٠	١٢٨,٠	
١٩٧٠	٩٩,٩	١٤,٧	١١٤,٦	١٢,٨	٥٢,٨	٥,٩	٥٨,٧	١٠,١	١٥٢,٧	٢٠,٦	١٧٣,٣	١١,٩
١٩٧١	٩١,٢	٢٥,٦	١١٦,٨	٢١,٩	٥١,٥	٨,٢	٥٩,٧	١٣,٧	١٤٢,٧	٣٣,٨	١٧٦,٥	١٩,٢
١٩٧٢	٩٠,٣	٣٤,٩	١٢٥,٢	٢٧,٩	٤٦,١	١٧,٥	٦٣,٦	٢٧,٥	١٣٦,٤	٥٢,٤	١٨٨,٨	٢٧,٨
١٩٧٣	٨٧,٨	٣٨,٦	١٢٦,٤	٣٠,٥	٤٥,٤	٢٢,٧	٦٨,١	٣٣,٣	١٣٣,٢	٦١,٣	١٩٤,٥	٣١,٥
١٩٧٤	٩٥,٢	٤٢,٤	١٣٧,٦	٣٠,٨	٤٦,٧	٢٦,٣	٧٣,٠	٣٦,٠	١٤١,٩	٦٨,٧	٢١٠,٦	٣٢,٦
١٩٧٥	٩١,٩	٤٠,٤	١٣٢,٣	٣٠,٥	٤٦,٥	٢٥,٩	٧٢,٤	٣٥,٨	١٣٨,٤	٦٦,٣	٢٠٤,٧	٣٢,٤
١٩٧٦	٩٢,٦	٣٧,١	١٢٩,٧	٢٨,٦	٤٨,٣	٢٧,٨	٧٦,١	٣٦,٥	١٤٠,٩	٦٤,٩	٢٠٥,٨	٣١,٥
١٩٧٧	٩١,٨	٣٥,٥	١٢٧,٣	٢٧,٩	٤٩,٧	٢٧,٥	٧٧,٢	٣٥,٦	١٤١,٥	٦٣,٠	٢٠٤,٥	٣٠,٨
١٩٧٨	٩٤,٧	٣٦,٨	١٣١,٥	٢٨,٠	٤٩,٠	٣١,٤	٨٠,٤	٣٩,١	١٤٣,٧	٦٨,٢	٢١١,٩	٣٢,٢
١٩٧٩	٩٣,٠	٣٩,٨	١٣٢,٨	٣٠,٠	٤٥,٣	٣٤,٣	٧٩,٦	٤٣,١	١٣٨,٣	٧٤,١	٢١٢,٤	٣٤,٩
١٩٨٠	٩٤,٢	٤٠,٦	١٣٤,٨	٣٠,١	٤٦,٤	٣٤,٥	٨٠,٩	٤٢,٦	١٤٠,٦	٧٥,١	٢١٥,٧	٣٤,٨
١٩٨١	٩٣,٥	٣٩,٩	١٣٣,٤	٢٩,٩	٤٦,٦	٣٥,٩	٨٢,٥	٤٣,٥	١٤٠,١	٧٥,٨	٢١٥,٩	٣٥,١
١٩٨٢	٩٧,٩	٤٣,٠	١٤٠,٩	٣٠,٥	٤٥,٩	٣٦,١	٨٢,٠	٤٤,٠	١٤٣,٨	٧٩,١	٢٢٢,٩	٣٥,٥
١٩٨٣	٩٩,١	٤٨,١	١٤٧,٢	٣٢,٧	٤٥,٦	٣٩,٧	٨٥,٣	٤٦,٥	١٤٤,٧	٨٧,٨	٢٣٢,٥	٣٧,٨
١٩٨٤	١٠٤,٠	٥٠,١	١٥٤,١	٣٢,٥	٤٧,٠	٤٠,٢	٨٧,٢	٤٦,١	١٥١,٠	٩٠,٣	٢٤١,٣	٣٧,٤
١٩٨٥	١٠٣,٧	٤٧,٥	١٥١,٢	٣١,٤	٤٩,٢	٤١,٧	٩٠,٩	٤٥,٩	١٥٢,٩	٨٩,٢	٢٤٢,١	٣٦,٨
١٩٨٦	١١٤,٥	٥١,١	١٦٥,٦	٣٠,٩	٥٠,٥	٤٣,٤	٩٣,٩	٤٦,٢	١٦٥,٠	٩٤,٥	٢٥٩,٥	٣٦,٤

١٩٨٧	١١٤,٠	٦٢,٩	١٧٦,٩	٣٥,٦	٥٤,٤	٤٦,٠	١٠٠,٤	٤٥,٨	١٦٨,٤	١٠٨,٩	٢٧٧,٣	٣٩,٣
١٩٨٨	١١٩,٠	٦٤,٠	١٨٣,٠	٣٥,٠	٥٣,٥	٤٥,٤	٩٨,٩	٤٥,٩	١٧٢,٥	١٠٩,٤	٢٨١,٩	٣٨,٨
١٩٨٩	١١٥,٤	٦٥,٤	١٨٠,٨	٣٦,٢	٥٩,٢	٣٩,٥	٩٨,٧	٤٠,٠	١٧٤,٦	١٠٤,٩	٢٧٩,٥	٣٧,٥
١٩٩٠	١٢٨,٠	٦٥,٠	١٩٣,٠	٣٣,٧	٦١,٠	٤٣,٠	١٠٤,٠	٤١,٣	١٨٩,٠	١٠٨,٠	٢٩٧,٠	٣٦,٤
١٩٩١	١٢٣,٤	٥٦,٠	١٧٩,٤	٣١,٢	٦٥,٥	٤٢,٠	١٠٧,٥	٣٩,١	١٨٨,٩	٩٨,٠	٢٨٦,٩	٣٤,٢
١٩٩٢	١٣٢,١	٧٢,٥	٢٠٤,٦	٣٥,٤	٧١,٦	٤٣,١	١١٤,٧	٣٧,٦	٢٠٣,٧	١١٥,٦	٣١٩,٣	٣٦,٢
١٩٩٣	١٤٧,٧	٥٣,٦	٢٠١,٣	٢٦,٦	٨٤,٤	٣٠,٤	١١٤,٨	٢٦,٥	٢٣٢,١	٨٤,٠	٣١٦,١	٢٦,٦
١٩٩٥**	٢٤٥,٨	٦٢,٢	٣٠٨,٠	٢٠,٢	١٠٠,٢	٣,٦	١٠٣,٨	٣,٣	٣٤٦,٠	٦٥,٨	٤١١,٨	١٦,٨
١٩٩٦	٢٦٢,٧	٥٢,٣	٣١٥,٠	١٦,٦	١١٠,٤	١٠,٠	١٢٠,٤	٨,١	٣٧٣,١	٦٢,٣	٤٣٥,٤	١٤,٩
١٩٩٧	٢٨٢,٦	٦٨,٤	٣٥١,٠	١٩,٥	١٠٨,١	١٤,٢	١٢٠,٣	١١,٠	٣٩٠,٧	٨٢,٦	٤٧٣,٣	١٧,١
١٩٩٨	٣٠٤,٠	٩٦,٠	٤٠٠,٠	٢٤,٠	١٢٤,٨	٢٤,٠	١٤٨,٨	١٦,٢	٤٢٨,٨	١٢٠,٠	٥٤٨,٨	٢١,٨
١٩٩٩	٣٠٩,٧	١٠٨,٣	٤١٨,٠	٢٥,٩	١٤٣,٨	٢٦,٧	١٧٠,٥	١٥,٧	٤٥٣,٦	١٣٥,٠	٥٨٨,٥	٢٢,٨
٢٠٠٠	٣٥١,١	١١٥,٨	٤٦٦,٩	٢٤,٨	١٦١,٩	٢٩,٦	١٩١,٥	١٥,٤	٥١٣,٠	١٤٥,٤	٦٥٨,٤	٢٢,٣
٢٠٠٣	٣٦٠,٦	٥١,٤	٤١١,٠	١٢,٥	١٧٤,٤	٥,٦	١٨٠,٠	٣,١	٥٣٥,٠	٥٧,٠	٥٩١,٠	٩,٧
٢٠٠٤	٣٩٦,٠	٥٧,٠	٤٥٣,٠	١٢,٥	١٦٥,٠	١,٠	١٦٦,٠	٠,٤	٥٦١,٠	٥٨,٠	٦١٩,٠	٩,٧

المعدل السنوي بحسب الفترة

١٩٧٠ - ١٩٧٣	٩٢,٣	٢٨,٥	١٢٠,٨	٢٣,٣	٤٩,٠	١٣,٦	٦٢,٥	٢١,٢	١٤١,٣	٤٢,٠	١٨٣,٣	٢٢,٦
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩٣,٣	٣٨,٩	١٣٢,٣	٢٩,٤	٤٧,٤	٢٩,٧	٧٧,١	٣٨,٤	١٤٠,٨	٦٨,٦	٢٠٩,٤	٣٢,٧
١٩٨٠ - ١٩٨٧	١٠٣,٨	٤٨,٩	١٥٢,٨	٣١,٩	٤٨,٥	٤٠,٤	٨٨,٩	٤٥,٤	١٥٢,٣	٨٩,٤	٢٤١,٦	٣٦,٩
١٩٨٨ - ١٩٩٣	١٢٧,٦	٦٢,٨	١٩٠,٤	٣٣,٠	٦٥,٩	٤٠,٦	١٠٦,٤	٣٨,٤	١٩٣,٥	١٠٣,٣	٢٩٦,٨	٣٤,٩
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢٩٢,٧	٨٣,٨	٣٧٦,٥	٢١,٩	١٢٤,٢	١٧,٩	١٤٥,٣	١١,٦	٤١٦,٨	١٠١,٧	٥٢٠,٩	١٩,٣
٢٠٠١ - ٢٠٠٤	٣٠٢,٠	٥١,٠	٣٥٣,٠	١٢,٥	١٢٧,٠	٣,٠	١٣٠,٠	١,٩	٤٢٩,٠	٥٤,٠	٤٨٣,٠	

المصدر: جُمعت من: ICBS, *SAI*, various issues;

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة»، أعداد مختلفة (بحسب آخر مسح تم في سنة ٢٠٠٤).

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

** بيانات سنة ١٩٩٤ غير متوفرة.

الجدول أ - ٥: العمال الفلسطينيون في الضفة الغربية* وقطاع غزة وإسرائيل بحسب مكان العمل والنشاط الاقتصادي، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف)

السنة	العمال المستخدمون محلياً					العمال المستخدمون في إسرائيل				
	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع
١٩٧٠	٥٩,٢	٢١,٠	١٢,٩	٥٩,٦	١٥٢,٧	٥,٠	٢,٤	١١,١	٢,٠	٢٠,٦
١٩٧١	٥٢,٩	١٩,٧	٨,٠	٦٢,٤	١٤٢,٧	٧,٥	٥,٠	١٧,٣	٣,٦	٣٣,٨
١٩٧٢	٤٥,٧	١٩,٠	٨,٣	٦٣,٤	١٣٦,٤	١٢,٢	٩,١	٢٦,١	٥,٠	٥٢,٤
١٩٧٣	٤١,٦	٢٠,١	٨,٤	٦٣,١	١٣٣,٢	١١,٨	١١,١	٣١,٧	٦,٧	٦١,٣
١٩٧٤	٤٧,٦	١٩,٧	٨,٧	٦٥,٩	١٤١,٩	١٣,١	٢١,١	٣٦,٠	٧,٥	٦٨,٧
١٩٧٥	٤٤,٥	٢٠,١	١٠,١	٦٣,٧	١٣٨,٤	٩,٢	١٢,٢	٣٦,٠	٨,٩	٦٦,٣
١٩٧٦	٤٤,٠	٢٠,٢	١١,٣	٦٥,٤	١٤٠,٩	١٠,٠	١٢,٩	٣٢,٨	٩,٢	٦٤,٩
١٩٧٧	٤٣,٥	٢٠,٢	١٢,٦	٦٥,٢	١٤١,٥	١٠,١	١٣,٤	٢٨,٥	١١,٠	٦٣,٠
١٩٧٨	٤٢,٧	٢١,٩	١٣,٧	٦٥,٤	١٤٣,٧	١١,٥	١٥,١	٣٠,٨	١٠,٨	٦٨,٢
١٩٧٩	٣٨,٣	٢٣,٢	١٤,٠	٦٢,٣	١٣٨,٣	١١,٠	١٦,٩	٣٤,٢	١٢,٠	٧٤,١
١٩٨٠	٤٠,١	٢٢,٩	١٣,٧	٦٤,٠	١٤٠,٦	١٠,٣	١٥,٧	٣٥,٥	١٣,٥	٧٥,٠
١٩٨١	٣٧,٠	٢٢,٤	١٤,٩	٦٥,٩	١٤٠,١	٩,٥	١٣,٨	٣٨,٨	١٣,٦	٧٥,٧
١٩٨٢	٣٩,٨	٢٢,٢	١٤,٤	٦٧,٥	١٤٣,٨	١٠,١	١٤,٠	٤١,٧	١٣,٢	٧٩,٠
١٩٨٣	٣٨,٠	٢٢,٩	١٤,٥	٦٩,٣	١٤٥,٧	١٠,٧	١٦,٣	٤٤,٣	١٦,٥	٨٧,٨

١٩٨٤	٣٧,٣	٢٤,٦	١٥,٧	٧٣,٤	١٥٤,٥	١٢,٨	١٦,٢	٤٣,٧	١٧,٦	٩٠,٣
١٩٨٥	٣٧,٠	٢٤,٧	١٦,٧	٧٤,٥	١٥٢,٧	١٤,١	١٥,٨	٤٢,٥	١٦,٨	٨٩,٢
١٩٨٦	٤١,٧	٢٧,٢	١٨,٨	٧٧,٢	١٦٤,٩	١٤,٨	١٦,٥	٤٥,٥	١٧,٧	٩٤,٥
١٩٨٧	٣٨,٥	٢٨,٥	١٨,٥	٨٣,٥	١٦٩,٠	١٥,٨	١٩,٧	٤٩,٧	٢٣,٦	١٠٨,٨
١٩٨٨	٤٦,٩	٢٧,٦	١٧,٠	٨١,٠	١٧٢,٥	١٦,٧	١٦,٨	٥٤,٢	٢١,٧	١٠٩,٤
١٩٨٩	٤١,٤	٢٧,٩	٢٠,٣	٨٥,٢	١٧٤,٦	١٤,٢	١٣,٦	٥٦,١	٢١,٠	١٠٤,٩
١٩٩٠	٥٠,٢	٢٧,٠	٢٠,٨	٨٥,٢	١٨٨,٨	١٢,٦	١١,٢	٦٤,١	١٩,٧	١٠٧,٦
١٩٩١	٤٨,٩	٢٩,٤	١٩,٧	٩١,٧	١٨٩,٧	١١,٧	٧,٥	٦٦,٩	١١,٦	٩٧,٧
١٩٩٢	٥٣,٤	٣١,٧	٢٣,٠	٩٥,٦	٢٠٣,٧	١٠,٤	٦,٨	٨٥,٩	١٢,٣	١١٥,٤
١٩٩٣	٥٣,٨	٣٥,٥	٣٤,٨	١٠٧,٩	٢٣٢,٠	٨,٦	٤,٨	٦٠,٨	٩,٥	٨٣,٨
١٩٩٦	٤٥,٦	٦٢,٤	٧١,٤	١٩٣,٧	٣٧٣,١	٦,١	٨,٧	٣٣,٨	١٣,٧	٦٢,٣
١٩٩٧	٥٣,١	٦٣,٤	٤٥,٥	٢٢٨,٧	٣٩٠,٧	٨,٧	١١,٢	٤٣,٧	١٩,١	٨٢,٦
١٩٩٨	٤٨,١	٧٣,٣	٥٨,٦	٢٤٨,٩	٤٢٨,٨	١٢,٢	١٤,٦	٦٦,٢	٢٦,٩	١٢٠,٠
١٩٩٩	٥٩,٤	٧٢,٨	٥٩,٣	٢٦٢,١	٤٥٣,٥	٩,٩	٢٠,٠	٧٥,٥	٢٩,٧	١٣٥,٠
٢٠٠٠	٧٦,٨	٧٨,١	٦٢,٩	٢٩٥,١	٥١٣,٠	١٣,١	٢١,١	٨٠,٧	٣٠,٥	١٤٥,٤
٢٠٠٤	٨٠,٦	٧١,٢	٦٩,١	٣٤٠,١	٥٦١,٠	٣,٧	٩,٥	٢٤,٨	٢٠,٠	٥٨,٠

المصدر: UNCTAD 1991, tables LAII/4A, LAII/4C, LAIII/4A, LAIII/4C; ICBS 1982, 1988, 1994, *SAI*, tables 27.19, 27.20, 27.22; الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠١، «مسح القوى العاملة»، الأعداد ١، ٤، ٧، ١٨، الجداول ١، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١؛ المصدر نفسه ٢٠٠٠، «مسح القوى العاملة»، الجدولان ١، ١٧؛ المصدر نفسه ٢٠٠٤، «مسح القوى العاملة»، حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الجدولان ١، ٢١.

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

الجدول أ - ٦: التغير في عدد العمال في الضفة الغربية* وقطاع غزة وإسرائيل بحسب قطاعات العمل، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠
(الأرقام بالآلاف)

الفترة	العاملون في الضفة الغربية (...)					العاملون في إسرائيل (...)				
	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع
١٩٧٠ - ١٩٧٣	-١٢,٥	-٠,٢	-١,٦	٢,٢	-١٢,١	٠,٨	٦,١	١٣,٥	٣,٥	٢٣,٩
١٩٧٤ - ١٩٨٠	-٤,٥	٠,٢	٣,٤	٠,٩	٠,١	-٠,٥	٠,٣	-٣,٥	١,٨	-١,٩
١٩٨١ - ١٩٨٧	٠,٩	٤,٢	٢,٧	١٢,٥	٢٠,٣	٢,٥	٣,٩	٩,٤	٧,٣	٢٣,١
١٩٨٨ - ١٩٩٣	٠,٣	٥,٥	٨,٩	١٤,٢	٢٨,٩	-٢,٦	-٦,٧	٤,٥	-٨	-١٢,٨
١٩٧٠ - ١٩٩٣	-٥,١	٩,٨	١٣,٢	٣٠	٤٧,٩	١,٤	١,٧	٢٨,٥	٤,٩	٣٦,٥
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١١,٨	١٣,٤	-٢,٥	٨٢,٧	١٠٥,٤	٣,٢	٧,٤	٣٥,٠	٧,٦	٥٣,٢

الفترة	العاملون في قطاع غزة (...)					العاملون في إسرائيل (...)				
	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المجموع
١٩٧٠ - ١٩٧٣	-٥,١	-٠,٦	-٢,٨	١,٤	-٧,١	٦	٢,٦	٧	١,٢	١٦,٨
١٩٧٤ - ١٩٨٠	-٢,٩	٣,٢	١,٦	-١,٦	٠,٣	-٢,٣	٣,٣	٣	٤,٢	٨,٢
١٩٨١ - ١٩٨٧	٠,١	١,٣	٠,٣	٤,٣	٦	٣,٩	٢	١,٥	٢,٨	١٠,٢
١٩٨٨ - ١٩٩٣	٦,٥	٢,٥	٨,٥	١٣,٣	٣٠,٨	-٥,٥	-٥,٣	١,٢	-٥,٨	-١٥,٤
١٩٧٠ - ١٩٩٣	-٠,٤	٤,٧	٨,٥	١٨,٣	٣١,١	٢,٢	٠,٥	٢٠,١	١	٢٣,٨
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١٤,٨	٦,٤	١,٧	٣٣,٨	٥٦,٧	٣,٧	٥,٢	١٤,٢	٣,٠	٢٦,١

المصدر: UNCTAD 1991, tables LAII/4A, LAII/4C, LAIII/4A, LAIII/4C; ICBS 1982, 1988, 1994, *SAI*, tables 27.19, 27.20, 27.22; الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠١، «مسح القوى العاملة»، الأعداد ١، ٤، ٧، ١٨، الجداول ١، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١؛ المصدر نفسه ٢٠٠٠، «مسح القوى العاملة»، الجدولان ١، ١٧.

* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٣، وتشملها بعد ذلك.

الجدول أ - ٧: القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف ما لم يُذكر غير ذلك)

السنة	التغير في عدد العاملين			عدد العاملين	نسبة العاطلين عن العمل ٪	حجم قوة العمل
	محلياً	إسرائيل	المجموع			
الضفة الغربية						
١٩٩٥ - ١٩٩٦	١٦,٩	-٩,٩	٧,٠	٧٧,٠	١٩,٦	٣٩٢,٠
١٩٩٦ - ١٩٩٧	١٩,٨	١٦,٢	٣٦,٠	٧٤,٠	١٧,٣	٤٢٦,٠
١٩٩٧ - ١٩٩٨	٢١,٤	٢٧,٦	٤٩,٠	٥٢,٠	١١,٥	٤٥٢,٠
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٥,٧	١٢,٣	١٨,٠	٤٤,٠	٩,٥	٤٦٢,٠
١٩٩٩ - ٢٠٠٠	٤١,٤	٧,٦	٤٩,٠	٣٨,٠	٧,٢	٥٠٥,٠
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١٠٥,٤	٥٣,٦	١٥٩,٠			
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤	٤٤,٩	-٥٨,٨	-١٣,٩			
قطاع غزة						
١٩٩٥ - ١٩٩٦	٥,٢	٦,٤	١٥,٠	٥٥,٠	٣٢,٥	١٦٩
١٩٩٦ - ١٩٩٧	-٢,٣	٤,١	٥,٠	٤٧,٠	٢٦,٨	١٧٦
١٩٩٧ - ١٩٩٨	١٦,٧	٩,٨	١٩,٠	٣٩,٠	٢٠,٩	١٨٨
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٩,١	٢,٧	٢٢,٠	٣٥,٠	١٦,٩	٢٠٥
١٩٩٩ - ٢٠٠٠	١٨,٠	٢,٩	٢٢,٠	٣٥,٥	١٥,١	٢٢٧,٥
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٥٧,٧	٢٦,٠	٨٣,٠			
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤	٣,١	-٢٨,٦	-٢٥,٥			
الضفة الغربية وقطاع غزة						
١٩٩٥ - ١٩٩٦	٢٧,١	-٣,٥	٢٢,٠	١٣٢,٠	٢٣,٨	٥٦١
١٩٩٦ - ١٩٩٧	١٧,٦	٢٠,٣	٤١,٠	١٢١,٠	٢٠,٣	٦٠٢
١٩٩٧ - ١٩٩٨	٣٨,١	٣٧,٣	٦٨,٠	٩٢,٠	١٤,٤	٦٤١
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢٤,٨	١٥,٠	٤٠,٠	٧٩,٠	١١,٨	٦٦٧
١٩٩٩ - ٢٠٠٠	٥٩,٥	١٠,٤	٧٠,٤	٧٢,٥	١٠,١	٧٣٢
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١٦٢,١	٧٩,٦	٢٤١,٤			
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤	٤٨	-٨٧,٤	-٣٩,٤			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠، «مسح القوى العاملة: التقرير السنوي»، الجدول ١؛ المصدر نفسه ٢٠٠٤، «مسح القوى العاملة»؛ رقم ١٨، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الجدولان ١، أ - ٤.

الجدول أ - ٨: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب العمر، ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

(بالنسب)

السنة	محلياً			إسرائيل		
	١٥ - ٢٤	٢٥ - ٥٤	٥٥ +	١٥ - ٢٤	٢٥ - ٥٤	٥٥ +
الضفة الغربية						
١٩٧٥	٣٢	٥٦	١٢	٤٤	٥٠	٦
١٩٨٧	٢٩	٥٧	١٤	٤٢	٥٢	٦
١٩٩٠	٢٦	٦١	١٣	٣٥	٦١	٤
١٩٩٣	٢٥	٦٤	١١	٢٠	٦٨	٢
٢٠٠٠	٢٦	٦٤	١٠	٣٨	٦٠	٢
قطاع غزة						
١٩٧٥	٣٣	٥٨	٩	٤٩	٤٨	٣
١٩٨٧	٢٧	٦١	١٢	٤٢	٥٣	٥
١٩٩٠	٢٥	٦٦	٩	٣٢	٦٥	٣
١٩٩٣	٢٥	٦٩	٩	٢٠	٧٨	٢
٢٠٠٠	٢٧	٦٧	٦	٧	٩٠	٣

المصدر:

- أرقام سنة ١٩٧٥: حُسبت أرقام المستخدمين محلياً من:

ICBS 1977, «Labour Survey in the Territories 1975,» *Administered Territories Statistics 1977,* tables 24, 25.

- أرقام سنة ١٩٧٥: حُسبت أرقام المستخدمين في إسرائيل من:

ICBS 1976, «Employed Persons from the Administered Territories Working in Israel, 1975,» *Administered Territories Statistics 1976,* table 1.

- أرقام السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٢ أُخذت من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، «القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، الجداول ٥ - ٨. وهي مبنية على بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي.
- أرقام سنة ٢٠٠٠ حُسبت من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠، «مسح القوى العاملة»، رقم ١٨، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الجدول ٧.

الجدول أ - ٩: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل بحسب أعوام الدراسة، ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

(بالنسب)

أعوام الدراسة	محلياً			إسرائيل		
	٠	١ - ٦	١٣+	٠	١ - ٦	١٣+
الضفة الغربية						
١٩٧٥	٢٨	٣٦	*٢٣	٢٠	٣٤	*٢٣
١٩٨١	٢٤	٣٥	*٢٩	١٦	٤٠	*٢٦
١٩٨٧	١٦	٢٨	١٤	٩	٣٠	٨
١٩٩٢	١٣	٢٥	١٤	٤	٢٥	٩
٢٠٠٠	٤٥	١٦,٣	٣٧	٢	١٨	٩
قطاع غزة						
١٩٧٥	٢٧	٣١	*٣٤	٢٠	٣٣	*٣٨
١٩٨١	٢١	٣٢	*٣٦	١٥	٣٥	*٣٧
١٩٨٧	١٢	٢٨	١٦	٩	٢٥	٥
١٩٩٢	٧	٢٦	١٨	٤	٢٧	٨
٢٠٠٠	٥	١٨	٢٩	٣	٢٦	٩

المصدر:

- أرقام عام ١٩٧٥: حُسبت أرقام المستخدمين محلياً من:

ICBS 1977, «Labour Survey in the Territories 1975,» *Administered Territories Statistics 1977,* tables 24, 25.

- أرقام عام ١٩٧٥: حُسبت أرقام المستخدمين في إسرائيل من:

ICBS 1976, «Employed Persons from the Administered Territories Working in Israel, 1975,» *Administered Territories Statistics 1976,* table 1.

- Fischelson et al. 1993, table 20.

- ICBS 1992, *JSGAS*, vol. XXII, 1993, table 28.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠١، «مسح القوى العاملة: التقرير السنوي ٢٠٠٠»، الجدول ٢٣.

* أرقام عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ تشمل فئة ١٣ عاماً فما فوق، وكذلك فئة ٩ أعوام دراسية. ولا تتوفر بيانات لهذه التقسيمات قبل ذلك.

الجدول أ - ١٠: خصائص القوى العاملة الإسرائيلية والقوى العاملة الفلسطينية بحسب سوق العمل، ١٩٧٣ و١٩٩٣

(بالنسب)

	١٩٧٣			١٩٩٣		
	المجموع	غير اليهود	مستخدمون من الضفة والقطاع	المجموع	غير اليهود	مستخدمون من الضفة والقطاع
خصائص ديموغرافية						
ذكر	٦٨,٩	٨٨,٣	٩٨,٠	٥٨,٩	٧٩,٣	٩٨,٠
أنثى	٣١,١	١١,٧	٢,٠	٤١,١	٢٠,٧	-
أقل من ٢٥ عاماً	٢٢,٤	-	٤٦,١	٢٠,٧	٢٨,١	٢٥,١
التعليم						
بلا تعليم	٥,١	٨,٣	٢٠,٠	١,٠	٢,١	١٠,١
١٣ عاماً فأكثر	١٩,١	-	-	٣٨,٣	٢٢,٣	٨,٥
المهنة						
عمال غير مهرة	١٩,٠	٣٧,٢	٤٥,٦	٣,٧	٦,١	٣٢,٩
عمال زراعيون	١٠,٩	٢٤,٠	٢٠,٨	٣,٤	٧,٨	١٠,٢
عمال مهرة	٥٦,٣	-	-	٦٨,٩	٤١,٢	١٧,٥
التوزيع القطاعي						
الزراعة	٣,٠	١٩,٢	١٩,٢	٣,٦	٥,٣	١٠,٥
الصناعة	٨,٣	٢٥,٠	٥١,٨	٦,٨	٢١,١	٥٥,٦
الإنشاءات	٢٧,٩	١٥,١	١٨,١	٢١,٣	٢٢,٨	١٥,١
غير ذلك	٦٠,٨	٤٠,٧	١٠,٩	٦٨,٣	٥٠,٨	١٨,٨

المصدر: Fischelson et al. 1993, table 20; ICBS 1975, 1994, *SAI*, tables 12.16, 12.20, 26.25, 27.17, 27.8, 27.24.

ملحوظة: يشمل بند العمال المهرة: العلماء والأكاديميين والمديرين وعاملي المبيعات والخدمات وعمال التوزيع. يستثني بند العمال غير المهرة عمال الزراعة وعمال الإنتاج المهرة.

الجدول أ - ١١: المنتوجات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، ١٩٦٦ - ١٩٩٢

(المساحة المزروعة وحجم إنتاجها)

	الضفة الغربية				قطاع غزة				إسرائيل			
	١٩٦٦	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٢	١٩٦٦	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٢	٦٧/١٩٦٦	٧٨/١٩٧٧	٨٦/١٩٨٥	١٩٩٢
الزراعة الحقلية												
المساحة (بالدونم)	٧٧٠	٥٢٩,٥	٤٩٥,٧	٥٨٧,٨	٥٣	١٦,٧	٢٢,٧	٣٠,٩	٢٦٠٥	٢٥٣٦	٢٣٨١	٢١٨٥
الإنتاج (بالطن)	٥١,٢	٤١,١	٢٧,٢	٣٣,٦	٣,٧	٠,٨	١٣,١	١٢,٨	٣٩٤,١	٣٦٢,٧	٣٣٧,٥	٤٧٠,١
الإنتاج لكل دونم	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٥٨	٠,٤١	٠,١٥	٠,١٤	٠,١٤	٠,٢٢
الخضروات												
المساحة (بالدونم)	٢٣٥,٧	١١١,٧	١٦٧,٧	١٤٩,٥	-	٢٩,٨	٣٩,١	٦١,٥	٣٢١	٣٥٧	٣٩١	٥١٥
الإنتاج (بالطن)	١٧٠,١	١٦٧,٦	٢٥٨	٢١٩,٥	-	٥٣,٤	١٠٠,٤	٢٢١,٥	٥٢٧,٤	١٠٣٩,٨	١٠٩٧,٢	١٢٢٩,٣
الإنتاج لكل دونم	٠,٧٢	١,٥٠	١,٥٤	١,٤٧	-	١,٧٩	٢,٥٧	٣,٦٠	١,٦٤	٢,٩١	٢,٨١	٢,٣٩
الفواكه												
المساحة (بالدونم)	٦٨٥	٩٧٤	١٠٣٦	١٠٥٦	١١٤	١٢٩	١١٤	١٠٣	٨٥٢	٨٧٦	٨٩٩	٨٤٥
الإنتاج (بالطن)	١٣١	٢٦١	١٨١	٣٢٤	١٢٦	٢٠٦	١٩٣	٢١٦	١٣٩٣,٨	١٨٥٨,٥	١٨١٩,٦	١٥٩٨,٤
الإنتاج لكل دونم	٠,١٩	٠,٢٧	٠,١٧	٠,٣١	١,١١	١,٦٠	١,٦٩	٢,١٠	١,٦٤	٢,١٢	٢,٠٢	١,٨٩
مجموع المساحة المزروعة (بالدونم)	١٦٩٠,٧	١٦١٥,٢	١٦٩٩,٤	١٧٩٣,٣	-	١٧٥,٥	١٧٥,٨	١٩٥,٤	٣٧٧٨	٣٧٦٩	٣٦٧١	٣٥٤٥

المصدر: World Bank 1993, vol. 4, annex, tables IV, VII; ICBS 1994, *SAI*, table 13.1.

ملحوظة: المنتوجات الحقلية تشمل القطن والقمح والقش.

الجدول أ - ١٢: الصادرات والواردات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب الدول المصدرة والمستوردة، ١٩٧٧ - ١٩٨٦

(بالمليون دولار أميركي)

السنة	الأردن	إسرائيل	دول أُخرى	مجموع الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية ٪
الصادرات					
١٩٧٧	٦١,٧	٣٣,٣	١٢,٤	٢٥٥,٣	٤٢,١
١٩٨٠	٤٢,٨	٥٠,٧	٩,٥	٣٤٣,٢	٣٠,٠
١٩٨٤	٣٦,٣	٢٣,٩	٤,٢	٢٨٩,٠	٢٢,٣
١٩٨٦	٤٢,٦	٣٠,٦	٢,٢	٣٧٩,٨	١٩,٩
الواردات					
١٩٧٧	٠,٣	٧٤,٠	١٤,٩	٥٠٧,١	١٧,٦
١٩٨٠	٠,٥	٩٠,٤	٥,٩	٦٦٤,٦	١٤,٦
١٩٨٤	٠,١	٩٨,٢	١٠,٠	٧٨٤,٩	١٣,٨
١٩٨٦	٠,٢	١١٤,٤	١٥,٦	٨٩٠,٠	١٤,٦

المصدر: UNCTAD 1989, table FT.1/1B; World Bank 1993, vol. 2, table 29.

الجدول أ - ١٣: الأجور الحقيقية لعمال قطاع غزة والضفة الغربية المستخدمين في إسرائيل في قطاع البناء والقطاعات الأُخرى، ١٩٧٠ - ١٩٩٣

(بحسب قيمة الشيكل سنة ١٩٨٦)

السنة	قطاع غزة				الضفة الغربية			
	الأجور في كل القطاعات	الأجور في قطاع البناء	التغير السنوي للأجور في كل القطاعات	التغير السنوي للأجور في قطاع البناء	الأجور في كل القطاعات	الأجور في قطاع البناء	التغير السنوي للأجور في كل القطاعات	التغير السنوي للأجور في قطاع البناء
١٩٧٠	١٤,٩	١٥,٩٢			١٤,٧	١٦,١٩		
١٩٧١	١٤,١	١٤,٦٥	-٠,٠٥	-٠,٠٨	١٤,٣	١٥,٨٩	-٠,٠٣	-٠,٠٢
١٩٧٢	١٦,٢	١٥,٩٢	٠,١٥	٠,٠٩	١٥,٤	١٧,٢١	٠,٠٨	٠,٠٨
١٩٧٣	١٧,٨	١٩,٣٩	٠,١٠	٠,٢٢	١٥,٧	١٧,٤٣	٠,٠٢	٠,٠١
١٩٧٤	١٦,١	١٧,٤٢	-٠,١٠	-٠,١٠	١٦,٤	١٨,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٣
١٩٧٥	١٤,٢	١٥,١٢	-٠,١٢	- ٠,١٣	١٥,٤	١٦,٧١	-٠,٠٦	-٠,٠٧
١٩٧٦	١٤,٣	١٥,٤٠	٠,٠١	٠,٠٢	١٤,٥	١٥,٩١	-٠,٠٦	-٠,٠٥
١٩٧٧	١٤,٤	١٥,٤٥	٠,٠١	٠,٠٠	١٤,١	١٥,٦١	-٠,٠٣	-٠,٠٢
١٩٧٨	١٤,٥	١٥,٩٣	٠,٠١	٠,٠٣	١٤,٥	١٥,٦٣	٠,٠٣	٠,٠٠
١٩٧٩	١٧,٥	١٩,٤٦	٠,٢١	٠,٢٢	١٤,٧	١٦,٢٤	٠,٠١	٠,٠٤
١٩٨٠	١٥,٣	١٧,٠١	-٠,١٣	-٠,١٣	١٤,٥	١٦,٠٢	-٠,٠١	-٠,٠١

يتبع

١٩٨١	١٤,٨	١٦,٤٦	-٠,٠٣	-٠,٠٣	١٦	١٧,٦٧	٠,١٠	٠,١٠
١٩٨٢	١٦,٥	١٧,٨٢	٠,١١	٠,٠٨	١٧,٣	١٨,٦٨	٠,٠٨	٠,٠٦
١٩٨٣	١٦,٥	١٧,٦٠	٠,٠٠	-٠,٠١	١٧,٢	١٨,٦١	-٠,٠١	٠,٠٠
١٩٨٤	١٣,٩	١٣,٧٢	-٠,١٦	-٠,٢٢	١٤,٦	١٧,٠١	-٠,١٥	-٠,٠٩
١٩٨٥	١٣,٢	١٤,٤٥	-٠,٠٥	٠,٠٥	١٤,٥	١٥,٦٦	-٠,٠١	-٠,٠٨
١٩٨٦	١٨,٤	٢٠,١٥	٠,٣٩	٠,٣٩	١٨,٢	١٩,٦٢	٠,٢٦	٠,٢٥
١٩٨٧	٢٢,١	٢٥,٠٩	٠,٢٠	٠,١٩	٢١,٨	٢٥,٦٢	٠,٢٠	٠,٣١
١٩٨٨	٢٦,٦٠	٢٧,٩٨	٠,٢١	٠,١٦	٢٩,٥	٣١,٩٧	٠,٣٥	٠,٢٥
١٩٨٩	٢٦,٦٠	٢٨,٣٧	٠,٠٠	٠,٠١	٢٩,٤	٣٢,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠
١٩٩٠	٢٥,٧٨	٢٧,٤٠	-٠,٠٣	-٠,٠٣	٢٧,٦	٢٨,٩٣	-٠,٠٦	-٠,١٠
١٩٩١	٢٦,٢٠	٢٧,٧٠	٠,٠٢	٠,٠١	٣٠,٤	٣١,٩٢	٠,١٠	٠,١٠
١٩٩٢	٢٥,٨٢	٢٦,٩٢	-٠,٠١	-٠,٠٣	٣١,٤	٣٢,٢٨	٠,٠٣	٠,٠١
١٩٩٣	٢٧,٨٨	٢٩,٤٠	٠,٠٨	٠,٠٩	٣٤,٤	٣٥,٩٧	٠,١٠	٠,١١

المصدر: حُسبت بناء على المعطيات في: ICBS, *SAI*, various years.

ملحوظة: حدثت طفرة كبيرة في الأجور سنة ١٩٨٦، ويعود ذلك إلى أن القاعدة التي حُسبت عليها الأجور الحقيقية هي أجور سنة ١٩٨٦. وكانت إسرائيل استخدمت الشيكل الجديد في سنة ١٩٨٠، وكانت معدلات التضخم أكثر من ١٠٠٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٥/١٩٨٦.

الجدول أ - ١٤: خصائص عامة للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة سلفيت، ١٩٩٨

الرقم	الاسم	سنة الإنشاء	نوع المستعمرة	حجم المستعمرة	عدد السكان اليهود		
					١٩٨٦	١٩٩٢	١٩٩٨
١	أريئيل	١٩٧٨	مدنية، مجلس محلي	٤٠١٠,٣	٦٥٠٠	١١,٥٠٠	١٤,٤٠٠
٢	عالي زهاف	١٩٨٣	مدنية، مجلس محلي	٧١٧,٢	غ.م.	٢٥٠	٤٢٠
٣	برقان	١٩٨١	منطقة صناعية	١٥٤٩,٦	غ.م.	٥٢٠	١٠١٤
٤	إلكانا	١٩٧٧	مدنية، مجلس محلي	٦٩٦,٨	١٠٩٤	٢٤٠٠	٣٠٠٠
٥	عمانوئيل	١٩٨١	مدنية، مجلس محلي	٨٥٣,٧	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٧٥
٦	عيتس إفرايم	١٩٨٢	مدنية، مجلس محلي	٢١٦,٣	غ.م.	١٠٠	٤٠٠
٧	كفار تبواح	١٩٧٨	مجموعة سكنية	٢٤٣,٥	١٣٦	٢٢٠	٣٠٠
٨	كريات نتافيم	١٩٨٢	منطقة زراعية	١٤٣,٧	١٨٠	١٤٠	١٤٠
٩	نوفيم	١٩٨٦	مجموعة سكنية	٢٨٧,٣	غ.م.	٢٠٠	٥٠٠
١٠	بدوئيل	١٩٨٤	مدنية	٢٩٤,٧	غ.م.	٢٢٠	٤٥٠
١١	رفافاه	١٩٩١	مدنية	٣٥٧,٦	غ.م.	٥٠	٢٠٠
١٢	ياكير	١٩٨١	مجموعة سكنية	٥٨٢,٤	٣٤٧	٤٠٠	٨٠٠
	٤ أُخرى*			١١٨٩,٣			
المجموع				١١١٤٢,٤	١٢٢٥٧	٢٠٠٠٠	٢٥١٩٩

المصدر: ARIJ 1999, *Settlement Data Base*; Benvenisti and Khayat 1988.

* المستعمرات الأربع الأُخرى أُنشئت بعد الاستقرار في سنة ١٩٩٤.

ملحوظة: غ.م. = غير متوفر.

الجدول أ - ١٥: القرى والمدن الفلسطينية في محافظة سلفيت، ١٩٩٨

الرقم	الاسم	الحجم (دونم)	المساحة المبنية	المساحة المزروعة	المساحة المصادرة	مساحات أُخرى	المجموع	حجم الأراضي المصادرة	عدد السكان
١	سلفيت	٣٥٠٠٠	٩,٤	٨١,٤	٤,٢	٥	١٠٠	١٤٧٠	٧١٠١
٢	خربة قيس	٦٠٠٠	٠,٨	١٦,٦	١٣,٤	٦٩,٢	١٠٠	٨٠٤	١٨٤
٣	رافات	٥٥٠٠	٩	٣٦,٤	غ.م.	٥٤,٦	١٠٠	غ.م.	١٤٦٥
٤	بروقين	١٥,٠٠٠	٤	٥٠	٢٢	٢٤	١٠٠	٣٣٠٠	٢٦٥٨
٥	فرخة	٥٤٠٠	٣	٥٥	غ.م.	٤٢	١٠٠	غ.م.	١١١٥
٦	حارس	٧٢٠٠	١,٥	٥٥,٥	غ.م.	٤٣	١٠٠	غ.م.	٢٢٣٠
٧	دير استيا	٣٦,٠٠٠	١	٥٥,٥	١٠	٣٣,٥	١٠٠	٣٦٠٠	٢٨٠٢
٨	كفل حارث	٧٣٠٠	١,٥	٥٥,٥	غ.م.	٤٣	١٠٠	غ.م.	٢٣٥٢
٩	صرطة	١٥,٠٠٠	١,٦	٦٦,٨	١,٦	٣٠	١٠٠	٢٤٠	١٨٩٩
١٠	دير بلوط	٣٠,٠٠٠	٣	٦٧	غ.م.	٣٠	١٠٠	غ.م.	٢٦٨٠
١١	الساوية	١٥,٠٠٠	٥	٧٠	٢٥	غ.م.	١٠٠	٣٧٥٠	٣٦٩٨
١٢	كفر الديك	٢٠,٠٠٠	٢,٥	٧٥	١٢,٥	١٠	١٠٠	٢٥٠٠	٣٧٤٥
١٣	قراوة بني حسن	١٠,٠٠٠	٤,٥	٨٥	٢,٥	٨	١٠٠	٢٥٠	٢٧٠٣
١٤	اسكاكا	٦٩٥٠	٦,٥	٨٧,١	٢,٣	٤	١٠٠.	١٦٠	٧٩٨
١٥	قيرة	٤٠٠٠	٢٥	٧٠	غ.م.	٥	١٠٠	غ.م.	٧٥٣
١٦	مردة	٩٠٢٠	٣,٤	٥٥,٤	٣٣,٢	٨	١٠٠	٢٩٩٥	١٦٠٩
١٧	مسحة	١٥,٠٠٠	١,٦	٦٦,٨	١,٦	٣٠	١٠٠	٢٤٠	١٤٤١
١٨	ياسوف	٦١٦٥	٢,٤	٦٥,٩	١٢,٣	١٩,٤	١٠٠	٧٥٨	١٢٨٢
١٩	بديا	١٥,٠٠٠							٦٠٥٨
	٤ أُخرى*	٧٠٠٠	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	١١٥
المجموع		٢٧٠,٥٣٥						٢٠,٠٦٧	٤٦,٦٨٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩، «التعداد العام للسكان في فلسطين»، رام الله؛ مركز العمل التنموي (معاً) ١٩٩٧، «دراسة تقويمية لتلبية الاحتياجات التنموية في المنطقة»، دراسات التنمية رقم ٩.

* القرى الأربع الأُخرى تشمل خربة سوسى ودار أبو بصل وعزبة أبو آدم ووادي قانا.

ملحوظة: غ.م. = غير متوفر.

البيانات بشأن توزيع الأراضي تقريبية. وفئة «٤ أُخرى» تشير أيضاً إلى مساحة الأراضي غير المزروعة والأراضي الوقفية.

المراجع

المراجع الأجنبية

- Abdel-Fadil, M. (1975). *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Abed, G., ed. (1988). *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. London: Routledge.
- Abed, G. (1999). «Beyond Oslo: A Viable Future for the Palestinian Economy.» In *The Economics of Middle East Peace: A Reassessment*. Research in Middle East Economics, Middle East Economic Association. Edited by S. Roy. Stamford, Conn.: JAI Press.
- Abella, M. and H. Mori (1996). «Structural Change and Labour Migration in East Asia.» In *Development Strategy, Employment and Migration: Country Experiences*. Edited by D. O'Connor and L. Farsakh. Paris: OECD Development Center.
- Abu-Ayyash, A. (1981). «Israeli Planning Policies in the Occupied Territories.» *Journal of Palestine Studies*, XI, no. 1, pp. 111-123.
- Abu-Lughod, I. (2001). «Territorially-Based Nationalism and the Politics of Negation.» In *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. Edited by E.W. Said and C. Hitchens. London: Verso.
- Abu-Shokor, A. (1990). «Income Distribution and Its Social Impact in the Occupied Territories.» In *Income Distribution in Jordan*. Edited by A. Abu-Jaber. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Adams, R.H. (1996). «Remittances, Inequality and Asset Accumulation: The Case of Rural Pakistan.» In *Development Strategy, Employment and Migration: Country Experiences*. Edited by D. O'Connor and L. Farsakh. Paris: OECD Development Center.
- Aharoni, Y. (1991). *The Israeli Economy: Dreams and Realities*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Aix Group (2004). *The Economic Road Map: An Israeli Palestinian Perspective on Permanent Status*. January, Aix en Provence in Jerusalem.
- Allon, Y. (1976). «Israel: The Case for Defensible Borders.» *Foreign Affairs,* 55, pp. 38-53.
- Alperovich, G. (1997). «Israeli Settlements in Occupied Territories and Its Impact on Housing Prices in Israel.» *Journal of Regional Science,* 37, no. 1, pp. 127-144.
- Al-Qudsi, S. and Shaban, R. (1998). «The Returns to Schooling in the Occupied Territories: Revisited.» Paper presented at the Economic Research Forum Conference on Labour Markets and Human Resources Development. Kuwait, 16-18 September 1998.

– Aly, H. and M. Shields (1996). «A Model of Temporary Migration: The Egyptian Case.» *International Migration,* 34, no. 3, pp. 431-445.
– Amir, S. (2000). *Overseas Foreign Workers in Israel: Policy Aims and Labour Market Outcomes*. Discussion Paper A00.01. Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel.
– Amjad, R. (1989). *To the Gulf and Back: Studies in the Economic Impact of Asian Labour Migration*. Geneva: UNDP/ILO.
– Angrist, J. (1992). *Wages and Employment in the West Bank and Gaza Strip: 1981-1990*. Discussion Paper 22. Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel.
– Angrist J. (1995). «The Economic Returns to Schooling in the West Bank and Gaza Strip.» *American Economic Review,* 85, no. 5, pp. 1065-1087.
– Angrist, J. (1996). «The Short Run Demand for Palestinian Labour.» *Journal of Labour Economics,* 14, no. 3, pp. 425-453.
– Appleby, R.S., ed. (1997). *Spokesmen of the Despised: Fundamentalist Leaders of the Middle East*. Chicago: University of Chicago Press.
– Apter, D. (1987). *Rethinking Development: Modernisation, Dependency and Postmodern Politics*. Beverly Hills, Cal.: Sage Publications.
– Aran, G. (1997). «The Father, the Son and the Holy Land: The Spiritual Authorities of Jewish-Zionist Fundamentalism in Israel.» In *Spokesmen of the Despised: Fundamentalist Leaders of the Middle East*. Edited by R.S. Appleby. Chicago: University of Chicago Press.
– ARIJ (2000). *A Survey of Jewish Colonies in the West Bank*. Jerusalem.
– ARIJ (2001a). *An Overview of the Geopolitical Situation in the Palestinian Areas*. www.poica.org/casestudies/geopolitical%20situation/index.htm.
– ARIJ (2001b). *Settlement Data Base*. Bethlehem (data acquired on the basis of individual request).
– Arnon, A. and D. Gottlieb (1993). *An Economic Analysis of the Palestinian Economy: The West Bank and Gaza, 1968-1991*. Discussion Paper 93.07. Jerusalem: Bank of Israel.
– Arnon, A. and J. Weinblatt (2001). «Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine.» *Economic Journal,* 111, no. 472, pp. 291-308.
– Arnon, A., I. Luski, A. Spivak and J. Weinblatt (1997). *The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation*. Leiden: Brill.
– Aronson, G. (1987). *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
– Aronson, G. (1990). *Israel, Palestinians and the Intifada: Creating Facts on the West Bank*. London: Kegan Paul.

- Aronson, G. (1996). *Settlements and the Israel-Palestinian Negotiation: An Overview*. Final Status Issues Paper. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
- Arrighi, E. (1970). «Labour Supplies in Historical Perspective: A Study of the Proletarianisation of the African Peasantry in Rhodesia.» *Journal of Development Studies,* 6, no. 3, pp. 197-235.
- Aruri, N. (1989). *Occupation: Israel over Palestine*. Belmont: Association of Arab-American University Graduates (AAUG).
- Asali, M. and E. Bar-Selaa (2000). *The Construction Industry in Israel: Growth and Evolution (1970-1997)*. Hebrew University Working Paper 00.16. Jerusalem: Hebrew University. (in Hebrew).
- Astrup, C. and S. Dessus (2001). *Trade Options for the Palestinian Economy: Some Orders of Magnitude*. Middle East and North Africa Working Paper Series no. 21. Washington, D.C.: World Bank.
- Avineri, S. (1981). *The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State*. New York: Basic Books.
- Awartani, H. (1988). «Agricultural Development Policies in the West Bank and Gaza Strip.» In *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. Edited by G. Abed. London: Routledge.
- Awartani, H. (1994). «A Projection of the Demand for Water in the West Bank and Gaza Strip 1992-2005.» In *Water and Peace in the Middle East*. Edited by J. Isaac and H. Shuval. Boulder, Colo.: Elsevier.
- Bach, R. and L. Schraml (1982). «Migration, Crisis and Theoretical Conflict.» *International Migration Reveiw*, 16, no. 2, pp. 320-341.
- Banerjee, B. and S.M.R. Kanbur (1981). «On the Specification and Estimation of Macro Rural-Urban Migration Functions: With Application to Indian Data.» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics,* 43, pp. 7-29.
- Bank of Israel (1983). *Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District: Economic Growth and Structural Change, 1970-1980*. Jerusalem.
- Bank of Israel (1991). *Annual Report 1990*. Jerusalem.
- Bank of Israel (1999). *Annual Report 1998*. Jerusalem.
- Bank of Israel (2000). *Annual Report 1999*. Jerusalem.
- Bank of Israel (2003). *Annual Report 2002*. Jerusalem.
- Bar-Nathan, M., M. Beenstock and Y. Haitovsky (1998). «The Market for Housing in Israel.» *Regional Science and Urban Economics,* 22, pp. 21-49.
- Barnum, H. and R. Sabot (1976). *Migration, Education and Surplus Labour: The Case of Tanzania*. Paris: OECD Development Center.
- Bartram, D. (1998). «Foreign Workers in Israel: History and Theory.» *International Migration Review,* 32, no. 2, pp. 303-325.

– Bauer, T. and I. Gang (2001). «Return Migrants form Egypt: How Long Did They Stay Abroad?» Paper presented at the American Economic Association Conference. New Orleans, 4-8 January 2001.
– Bauer, T. and K. Zimmermann (1997). «Network Migration and Ethnic Germans.» *International Migration Review,* 31, no. 1, pp. 143-149.
– Ben-Shahar, B. (1995). «Report by Economic Experts to the Political Negotiations.» *Economic Quarterly*, no. 1. (in Hebrew).
– Benvenisti, M. (1984). *The West Bank Data Project: A Survey of Israeli Policies*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute of Public Research.
– Benvenisti, M. (1986). *The West Bank Data Project 1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank*. Jerusalem.
– Benvenisti, M. (1987). *The West Bank Data Project 1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank*. Jerusalem.
– Benvenisti, M. and S. Khayat (1988). *The West Bank and Gaza Atlas*. West Bank Data Project. Jerusalem: Jerusalem Post.
– Bergman, A. (1976). *Economic Growth in the Administered Territories 1968-1973*. Jerusalem: Bank of Israel.
– Berry, R.A. and R. Sabot (1978). «Labour Markets Performance in Developing Countries: A Survey.» *World Development,* 6, pp. 1199-1242.
– Bharadwaj, S. (1979). «Towards a Macro-economic Framework for Developing Countries.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies*, 47, no. 3, pp. 270-302.
– Bhattacharya, P. (1993). «Rural-Urban Migration in Economic Development.» *Journal of Economic Survey,* 7, no. 3, pp. 243-281.
– Bilsborrow, R.E., A.S. Oberai and G. Standing (1984). *Migration Surveys in Low Income Countries: Guidelines for Survey and Questionnaire Design*. London: Croom Helm.
– Bishara, A. (1998). «Reflections on the Realities of the Oslo Peace Process.» In *After Oslo: New Realities, Old Problems*. Edited by G. Giacaman and D.J. Lonning. London: Pluto Press.
– Bishara, A. (1999). «Bantustanisation or Binationalism?» In *Dispatches from Palestine: The Rise and Fall of the Oslo Peace Process*. Edited by G. Usher. London: Pluto Press.
– Bishara, M. (2001). *Palestine/Israel: Peace or Apartheid, Prospects for Resolving the Conflict*. London: Zed Books.
– Bonacich, E. (1972). «A Theory of Ethnic Antagonism: The Split Labor Market.» *American Sociological Review,* 37, no. 5, pp. 547-559.

– Bonacich, E. (1979). «The Past, Present and Future of Split Labor Market Theory.» *Research in Race and Ethnic Relations*, 1, pp. 17-64.
– Borjas, G. (2000). *Issues in the Economics of Migration*. Chicago: University of Chicago Press.
– Boyle, F. (2003). *Palestine, the Palestinians and International Law*. Atlanta, Ga.: Clarity Press.
– Breman, J. (1990). *Labour Migration and Rural Transformation in Colonial Asia*. Amsterdam: Free University Press.
– Breman, J. (1996). *Footloose Labour: Working in India's Informal Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.
– Brettell, C. and J. Hollifield (2000). *Migration Theory: Talking across Disciplines*. New York: Routledge.
– B'tselem (2002). *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*. Tel Aviv: B'tselem.
– Budeiri, M. (1982). «Changes in the Economic Structure of the West Bank and the Gaza Strip under Israeli Occupation.» *Labour, Capital and Society*, 14, pp. 46-63.
– Bundy, C. (1979). *The Rise and Fall of the South African Peasantry*. London: Heinemann.
– Butenschon, N. (1998). «The Oslo Agreement: From the White House to Jabal Abu-Ghneim.» In *After Oslo: New Realities, Old Problems*. Edited by G. Giacaman and D.J. Lonning. London: Pluto Press.
– Butterfield, D., J. Isaac, A. Kubursi and S. Spencer (2000). *Impacts of Water and Export Market Restrictions on Palestinian Agriculture*. Toronto: McMaster University and Econometric Research Ltd.
– Byres, T.J. (1995). *Political Economy: The Agrarian Question and the Comparative Method*. Inaugural lecture delivered on 27 October 1994 at the London School of Oriental and African Studies, University of London.
– Cobham, D. and N. Kanafani (2004). *The Economics of Palestine*. London: Routledge.
– Cohen, R., ed. (1996). *Theories of Migration*. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
– Cook, S. (1999). «Surplus Labour and Productivity in Chinese Agriculture: Evidence from Household Data.» *Journal of Development Studies,* 35, no. 3, pp. 16-43.
– Cook, S. and M. Mauer-Fazio (1999). «China: The Workers Meets the Market.» *Journal of Development Studies,* 35, no. 3, pp. 1-15.
– Crush, J. and W. James, eds. (1995). *Crossing Boundaries: Mine Migrancy in a Democratic South Africa*. Cape Town: IDASA.
– Crush, J., A. Jeeves and D. Yudelman (1991). *South Africa's Labor Empire:*

A History of Black Migrancy to the Gold Mines. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Dajani, B. (1994). «The September 1993 Israeli-PLO Documents: A Textual Analysis.» *Journal of Palestine Studies,* XXIII, no. 3, pp. 5-23.
- DATA (Data Studies and Consultation) (1995). «The Labour Force of the Palestinian Territories.» *Sustaining Middle East Peace through Regional Co-operation*. Bethlehem.
- Davis, U. (1987). *Israel: An Apartheid State*. London: Zed Books.
- Davis, U. (2003). *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within*. New York: Zed Books.
- De Haan, A. (1999). «Livelihood and Poverty: The Role of Migration-A Critical Review of the Migration Literature.» *Journal of Development Studies,* 36, no. 2, pp. 1-47.
- Dessus, S. (2002). «A Palestinian Growth History, 1968-2000» (October), http://ssrn.com/abstract=363320.
- De Vletter, W. (1991). «Future Prospects for Foreign Migration in Post-apartheid South Africa.» In *Southern Africa after Apartheid*. Edited by S. Santho and M. Sejaramane. Harare: SAPES.
- Dickens, W. and K. Lang (1988). «The Re-emergence of Segmented Labour Market Theory.» *American Economic Review,* 78, no. 2, pp. 129-134.
- Diwan, I. and R. Shaban (1999). *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition*. MAS-World Bank Joint Report.
- Dubow, S. (1989). *Racial Segregation and the Origin of Apartheid in South Africa*. Oxford: Macmillan.
- Dunsky, N. and Y. Golani (1992). «The Star Plan: The Hills Axis.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
- Dustmann, C. (1995). «Savings Behaviour of Migrant Workers: A Life-Cycle Analysis.» *Zeitschrift für Wirtschafts-und Socialwissenschaften,* 115, pp. 511-533.
- Dustmann, C. (1997). «Return Migration, Uncertainty and Precautionary Savings.» *Journal of Development Economics,* 52, pp. 295-361.
- Dweik, A. (1988). «Self-Selectivity and Spatial Mobility of Palestinian Male Workers in the West Bank and the Gaza Strip.» Unpublished Ph.D. thesis, University of Pennsylvania, Philadelphia.
- Dyer, G. (1997). *Class, State and Agricultural Productivity in Egypt: A Study of the Inverse Relationship between Farm Size and Land Productivity*. London: Frank Cass.
- Elazar, D. (1982). *Judea, Samaria and Gaza: Views on the Present and*

Future. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.

- Eldor, S. and M. Evans (1992). «Housing Policies for Migrant Absorption.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
- El-Musa, S. (1997). *Negotiating Water: Israel and the Palestinians*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
- El-Musa, S. and El-Jafari, M. (1995). «Power Trade: The Israeli-Palestinian Economic Protocol.» *Journal of Palestine Studies,* XXIV, no. 2, pp. 14-32.
- Emmerij, L. (1997). *Economic and Social Development into the 21st Century*. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.
- ESCWA (1994). *Impact of Israeli Settlements on the West Bank, Gaza Strip and Golan Heights*. Geneva.
- Farjoun, E. (1980). «Palestinian Workers in Israel: A Reserve Army of Labour.» *Khamsin,* 7, pp. 78-102.
- Farsakh, L. (1998). *Palestinian Employment in Israel 1967-1997: A Review*. Ramallah: MAS.
- Farsakh, L. (1999). *The Implementation of Labour Related Articles in the 'Protocol on Economic Relations Between Israel and the PLO': A Critical Assessment*. Ramallah: MAS.
- Fassberg, C. (1996). «Legal Aspects of Israeli-Palestinian Economic Relations.» In *The Arab-Israeli Accords-Legal Perspectives*. Edited by E. Cotran and C. Mallat. The Hague: Kluwer Law International.
- Fei, J. and G. Ranis (1964). *The Development of a Labor Surplus Economy: Theory and Policy*. Homewood, Ill.: Richard D. Irwin.
- Fialkoff, M. (1992). «Israeli Housing Policy during Period of Massive Immigration.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
- Fields, G. (1975). «Rural-Urban Model of Labour Migration, Urban Unemployment, Underemployment and Job Search Activity in LDCs.» *Journal of Development Economics*, 2, pp. 165-187.
- Fine, B. (1980). *Economic Theory and Ideology*. London: Edward Arnold.
- Fine, B. (1998). *Labour Market Theory: A Constructive Reassessment*. London: Routledge.
- Fine, B. (2001). *Social Capital versus Social Theory: Political Economy and Social Science at the Turn of the Millennium*. London: Routledge.
- Fischelson, G. (1992). *Forming (1970-1987) and Destroying (1988-1990) a Common Labour Market*. Tel Aviv: Tel Aviv University.

– Fischelson, G., R. Jubran and R. Nathanson (1993). *The Labour Market in the Territories*. Tel Aviv: Histadrut-General Federation of Labour in Israel, Institute for Economic and Social Research.
– Fischer, S., D. Rodrik and E. Tuma, eds. (1993). *The Economics of Middle East Peace*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
– Fischer, S., L. Hausman, A. Karasik and T. Schelling (1994). *Securing Peace in the Middle East*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
– Fischer, S., A. Alonso-Gamo and U.E. Von Allman (2001). «Economic Developments in the West Bank and Gaza Strip since Oslo.» *Economic Journal,* 111, no. 472, pp. 254-275.
– FMEP (Foundation for Middle East Peace) (1993). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 3/2. Washington, D.C.
– FMEP (1997). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 7/6. Washington, D.C.
– FMEP (1999a). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 9/1. Washington, D.C.
– FMEP (1999b). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 9/2. Washington, D.C.
– FMEP (1999c). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 9/3. Washington, D.C.
– FMEP (2000). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 10/4. Washington, D.C.
– FMEP (2001a). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 11/1. Washington, D.C.
– FMEP (2001b). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 11/6. Washington, D.C.
– FMEP (2002a). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 12/2. Washington, D.C.
– FMEP (2002b). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 12/6. Washington, D.C.
– FMEP (2003). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 13/3. Washington, D.C.
– FMEP (2004). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 14/2. Washington, D.C.
– FMEP (2005). *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories,* 15/2. Washington, D.C.
– Fong, P. (1996). «Malaysia and Chinese Taipei: Labour Market and Migration Experiences Compared.» In *Development Strategy, Employment and Migration*. Edited by D. O'Connor and L. Farsakh. Paris: OECD.
– Friedman, R. (1992). *Zealots for Zion: Inside Israel's West Bank Settlement*

Movement. New York: Random House.
- Frisch, H. (1998). *Countdown to Statehood: A Palestinian State Formation in the West Bank and Gaza*. Albany: State University of New York Press.
- Gabriel, S.A. and E.F. Sabatello (1986). «Palestinian Migration from the West Bank and Gaza: Economic and Demographic Analyses.» *Economic Development and Cultural Change,* 34, no. 2, pp. 245-262.
- Garon, M. (1992). «The National Outline Scheme for the Geographical Distribution of the Population.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
- GATT (1997). «Trade Policy Review Mechanism: Israel.» *World Trade and Arbitration Materials,* vol. 7.
- Gazit, S. (1995). *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria: 1967-1968*. Washington, D.C.: B'nai B'rith.
- Gesser, S.C., R. Raijman, A. Kemp and J. Reznik (2000). «Making It in Israel: Latino Undocumented Migrant Workers in the Holy Land.» *Estudios Interdisplinarios de América Latina y el Caribe,* 11, no. 2, pp. 1-40.
- Gharaibeh, F. (1985). *The Economies of the West Bank and the Gaza Strip*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Giacaman, G. and D.J. Lonning, eds. (1998). *After Oslo: New Realities, Old Problems*. London: Pluto Press.
- Glavanis, K. and P. Glavanis, eds. (1989). *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*. London: Zed Books.
- Godfrey, G. (1979). «Rural-Urban Migration in a 'Lewis-Model Context'.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies,* 47, no. 3, pp. 230-247.
- Golan, A. (1998). «Jewish Nationalism, European Colonialism and Modernity: The Origins of the Israeli Public Housing System.» *Housing Studies,* 13, no. 4, pp. 487-505.
- Golani, Y., S. Eldor and M. Garon, eds. (1992). *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
- Graham-Brown, S. (1989). «Agriculture and Labour Transformation in Palestine.» In *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*. Edited by K. Glavanis and P. Glavanis. London: Zed Books.
- Greenstein, R. (1995). *Genealogies of Conflict: Class Identity and State in Palestine/Israel and South Africa*. Hanover, N.H.: University Press of New England.
- Gresh, A. (1988). *The PLO: The Struggle Within: Towards an Independent*

Palestinian State. London: Zed Books.
- Hakimian, H. (1990). *Labour Transfer and Economic Development: Theoretical Perspectives and Case Studies from Iran*. Hemel Hempstead, U.K.: Harvester Wheatsheaf.
- Halevi, N. (1999). «Trade Relations between Israel and the West Bank and the Gaza Strip.» In *Evaluating the Paris Protocol: Economic Relations between Israel and the Palestinian Territories*. Edited by B. Philippe and C. Pissarides. Brussels: European Commission.
- Halpern, B. and J. Reinharz (1998). *Zionism and the Creation of a New Society*. Oxford: Oxford University Press.
- Hamed, O. and R. Shaban (1993). «One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation.» In *The Economy of Middle East Peace*. Edited by S. Fischer, D. Rodrik and E. Tuma. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Hammami, R. (1993). «Woman in Palestinian Society.» In *Palestinian Society in Gaza, the West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of the Living Conditions*. Edited by M. Heiberg and G. Ovensen. Oslo: FAFO.
- Hammami, R. and S. Tamari (2001). «The Second Intifada: An End or a Beginning?» *Journal of Palestine Studies,* XXX, no. 2, pp. 2-35.
- Hanson, B. (1991). *The Political Economy of Poverty, Equality and Growth: Egypt and Turkey*. Washington, D.C.: World Bank.
- Hare, D. (1999). «Push versus Pull Factors in Migration Flows and Return: Determinants of Migration Status and Spell Duration among China's Rural Population.» *Journal of Development Studies,* 35, no. 3, pp. 45-89.
- Harris, J. and R. Sabot (1982). «Urban Unemployment in LDCs: Towards a More General Search Model.» In *Migration and the Labor Market in Developing Countries*. Edited by R. Sabot. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Harris, J. and M. Todaro (1970). «Migration, Unemployment and Development: A Two-sector Analysis.» *American Economic Review,* 60, pp. 126-142.
- Harris, W. (1980). *Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980*. New York: Research Studies Press.
- Heiberg, M. and G. Ovensen, eds. (1993). *Palestinian Society in Gaza, the West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of the Living Conditions*. Oslo: FAFO.
- Heilman, S. (1997). «Guides of the Faithful: Contemporary Religious Zionist Rabbis.» In *Spokesmen of the Despised: Fundamentalist Leaders of the Middle East*. Edited by R.S. Appleby. Chicago: University of Chicago Press.
- Heller, M. (1997). *Towards a Palestinian State*. Tel Aviv: Jaffa Center for Strategic Studies.

– Hill, J.K. (1987). «Immigrant Decisions Concerning Duration of Stay and Migratory Frequency.» *Journal of Development Economics,* 25, pp. 221-234.
– Hills, G. (1964). *Bantustans: The Fragmentation of South Africa*. London: Institute of Race Relations.
– Hirst, D. (2003). *The Gun and the Olive Branch*. London: Faber and Faber.
– Hugo, G. (1985). «Structural Change and Labour Mobility in Rural Java.» In *Labour Circulation and the Labour Process*. Edited by G. Standing. London: Croom Helm.
– ICBS. *Statistical Abstract of Israel (SAI),* various years. Jerusalem.
– ICBS. *Statistical Yearbook of Jerusalem,* various years. Jerusalem.
– ICBS. *Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (JSGAS),* various years. Jerusalem.
– ICBS (1997). *Labour Force Survey (LFS)*. Jerusalem.
– ICBS (1998a). *Household Income Survey 1996*. Jerusalem.
– ICBS (1998b). *Construction in Israel*. Jerusalem: Jubilee Publications no. 6.
– ICBS (1998c). *Labour Force Survey 1996-1997*. Jerusalem.
– IMF (1999). *West Bank and Gaza Strip: Economic Developments in the Five Years since Oslo*. Middle Eastern Department, Washington, D.C.
– IMF (2001). *West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospects and Policies: Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges*. Washington, D.C.
– IMF (2003). *Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*. Middle Eastern Department, West Bank and Gaza Strip Office. Washington, D.C.
– IMOL (Israeli Ministry of Labour) (2000). *Permits to Foreign Workers*. Jerusalem: Ministry of Labour.
– Isaac, J. and H. Shuval (1994). *Water and Peace in the Middle East: Proceedings of the First Israeli-Palestinian International Academic Conference on Water*. Zürich, 10-13 December 1992. Amsterdam: Elsevier.
– Israeli Ministry of Housing and Construction (2000). *Monthly Bulletin,* June, Jerusalem.
– Jong, J. (1997). «Greater Jerusalem.» Special Report of the Foundation for Middle East Peace, Summer 1997. Washington, D.C.
– Jong, J. (1998). «The Geography of Politics: Israel's Settlement Drive after Oslo.» In *After Oslo: New Realities, Old Problems*. Edited by G. Giacaman and D.J. Lonning. London: Pluto Press.
– Jorgenson, D.W. (1966). «Testing Alternative Theories of Development of a Dual Economy.» In *The Theory and Design of Economic Development*. By I. Adelman and E. Thorbecke. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
– Josef, B. (1988). *Besieged Bedfellows: Israel and the Land of Apartheid*. New

York: Greenwood Press.
– Kadri, A. (1998). «Oscillating Labour from the West Bank.» *Applied Economics,* 30, pp. 1137-1146.
– Kahan, D. (1987). *Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987)*. WBDP, Jerusalem: Jerusalem Post.
– Kanafani, N. (2000). *Associating Palestine with the European Union: The Present Framework and the Way Ahead*. Ramallah: MAS.
– Kanafani, N. (2001). «Trade–a Catalyst for Peace?» *Economic Journal,* 111, pp. 276-290.
– Kanafani, N., C. Woodcraft and A. Daoud (1998). *Implementation of Trade-Related Articles of the Protocol on Economic Relations between Israel and Palestine*. Report to the European Commission, Directorate General 1B.
– Kav La'Oved (Workers' Hotline) (1997). *Palestinians Return to the Work Force*. Newsletter, March, Tel Aviv.
– Kav Lavoed (Workers' Hotline) (2000). *Numbers Can Be Deceptive: Non-Israelis in the Israeli Labor Market*. Newsletter, May, Tel Aviv.
– Kay, C. (1989). *Latin American Theories of Development and Under-development*. London: Routledge.
– Kayyali, A.W., ed. (1979). *Zionism, Imperialism and Racism*. London: Croom Helm.
– Kearny, M. (1986). «From the Invisible Hand to the Visible Feet: Anthropological Studies on Migration and Development.» Reproduced in *Theories of Migration*. Edited by R. Cohen. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
– Kellerman, A. (1993). *Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth Century*. New York: State University of New York.
– Khadr, A. (1999). «Fiscal Management.» In *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition*. By I. Diwan and R. Shaban. MAS-World Bank Joint Report.
– Khamsin et al. (1989). *Palestine: Profile of an Occupation*. London: Zed Books.
– Kimmerling, B. (1983a). *Zionism and Territory: A Socio-territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley, Cal.: Institute of International Studies.
– Kimmerling, B. (1983b). *Zionism and Economy*. Cambridge, Mass.: Schenkmen.
– Kislev, Y., Z. Lerman and P. Zussman (1989). *Credit Cooperatives in Israeli Agriculture*. World Bank Working Paper WPS 156. Washington, D.C.: World Bank.

– Kleiman, E. (1990). *The Economic Interdependence of the West Bank, the Gaza Strip and Israel*. Working Paper no. 225. Jerusalem: Hebrew University.
– Kleiman, E. (1992). *The Flow of Labor Services from the West Bank and the Gaza Strip*. Working Paper no .260. Jerusalem: Hebrew University.
– Kleiman, E. (1993). «Some Basic Problems of the Economic Relationships between Israel, the West Bank and Gaza.» In *The Economics of Middle East Peace*. Edited by S. Fischer, D. Rodrik and E. Tuma. Cambridge, Mass.: MIT Press.
– Kleiman E. (1994). «The Economic Provisions of the Agreement between Israel and the P.L.O.» *Israel Law Review*, 1, no. 2-3, pp. 347-373.
– Kleiman, E. (1999). «The Paris Protocol and the Future of Israeli-Palestinian Relations.» In *Evaluating the Paris Protocol: Economic Relations between Israel and The Palestinian Territories*. Edited by B. Philippe and C. Pissarides. Brussels: European Commission.
– Klieman, A. (2000). *Compromising Palestine: A Guide to Final Status Negotiations*. New York: Colombia University Press.
– Klinov, R. (1989). *Arabs and Jews in the Israeli Labour Force*. Working Paper no. 214. Jerusalem: Hebrew University.
– Klinov, R. (1999). *Changes in the Wage Structure: Inter-and Intra-industry Wage Differentials: Israel 1970-1997*. Discussion Paper no. 4, Histadrut and Friedrich Ebert Foundation, Tel Aviv.
– Lagerquist, P. (2004). «Fencing the Last Sky: Excavating Palestine after Israel's 'Separation Wall'.» *Journal of Palestine Studies,* XXXIII, no. 2, pp. 5-35.
– Laqueur, W. and B. Rubin, eds. (2001). *The Israeli-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. 6th edition, London: Penguin.
– Lavy, V. (1997). *Water–Consumption, Prices, Technology and Government Policy: A Comparative Study of Jordanian, Palestinian and Israeli Farmers in the Jordan Valley*. Discussion Paper, Maurice Falk Institute. Jerusalem: Hebrew University.
– LAW (1999). *Right to Work: Economic Rights under Military Occupation*. Jerusalem: LAW.
– Leeson, P. (1979). «The Lewis Model and Development Theory.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies,* 47, no. 3, pp. 196-209.
– Legassick, M. (1975), «South Africa: Forced Labour, Industrialisation and Racial Differentiation.» In *The Political Economy of Africa*. Edited by H. Harris. New York: John Riley.
– Legassick, M. and H. Wolpe (1976). «The Bantustans and Capital

Accumulation in South Africa.» *Review of African Political Economy,* 7, pp. 87-107.
– Lewin-Epstein, M. and M. Semyonov (1993). *The Arab Minority in Israel's Economy: Pattern of Ethnic Inequality*. Boulder, Colo.: Westview Press.
– Lewis, A.W. (1954). «Economic Development with Unlimited Supply of Labor.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies,* 22, no. 2, pp. 139-191.
– Lewis, A.W. (1958). «Unlimited Supply of Labor: Further Notes.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies,* 26, no. 1, pp. 1-31.
– Lewis, A.W. (1979). «The Dual Economy Revisited.» *Journal of the Manchester School of Economics and Social Studies,* 47, no. 3, pp. 170-195.
– LIDLP (Ligue Internationale pour le Droit et la Libération des Peuples) (1991). *Le Dossier Palestine: La Question Palestinienne et le Droit International*. Paris: La Découverte.
– Lieberfeld, D. (1999). *Talking with the Enemy: Negotiation and Threat Perception in South Africa and Israel/Palestine*. Westport, Ct.: Praeger.
– Lindstrom, D. (1996). «Economic Opportunities in Mexico and Return Migration from the US.» *Demography,* 33, no. 3, pp. 357-374.
– Lipshitz, G. (1997). «Immigrants from the Former Soviet Union in the Israeli Housing Market: Spatial Aspects of Supply and Demand.» *Urban Studies,* 34, no. 3, pp. 471-484.
– Lipton, M. (1982). «Migration from Rural Areas of Poor Countries: The Impact on Rural Productivity and Income Distribution.» In *Migration and the Labor Market in Developing Countries*. Edited by R. Sabot. Boulder, Colo.: Westview Press.
– Lipton, M. (1986). *Capitalism and Apartheid: South Africa 1910-1986*. Aldershot, U.K.: Wildwood House.
– Long, G. and I. Mohanna (1990). *A Study of Women and Work in the Shatti' Refugee Camp*. Jerusalem: Arab Thought Forum.
– Lucas, R.E. (1985). «Migration amongst the Botswana.» *Economic Journal,* 95, pp. 358-382.
– Lucas, R.E. (1997). «Internal Migration in Developing Countries.» In *Handbook of Population and Family Economics*. Edited by M. Rosenzweig and O. Stark. Amsterdam: Elsevier.
– Lucas, R.E. and O. Stark (1985). «Motivation to Remit: Evidence from Botswana.» *Journal of Political Economy,* 93, pp. 901-918.
– Lundahl, M. and L. Petersson (1991). *The Dependent Economy: Lesotho and the Southern African Customs Union*. Boulder, Colo.: Westview Press.
– Lustick, I. (1988). *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in*

Israel. New York: Council on Foreign Relations.
- Lustick, I. (1993). *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- McCombie, J.S. and A.P. Thirwall (1994). *Economic Growth and the Balance of Payment Constraint*. London: St Martin's Press.
- Malley, B. and H. Agha (2001). «Camp David: The Tragedy of Errors.» *New York Review of Books,* 9 August, New York.
- Maltosa, K. (1995). *Labour Migration and the Economy of Southern Africa: A Review of Lesotho-South African Relations in a Post-apartheid Era*. Johannesburg: Centre for South African Studies, University of the Western Cape.
- Mansour, A. (1983). *Palestine: Une économie de résistance en Cisjordanie et a Gaza*. Paris: L'Harmattan.
- Mansour, A. (1988). «The West Bank Economy, 1948-1984.» In *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. Edited by G. Abed. London: Routledge.
- Mansour, A. and B. Destremau (1997). *Palestine and Israel: Subcontracting Relations in the Garment Industry*. Ramallah: MAS.
- Marshall, M. (1995). «Rethinking the Palestine Question: The Apartheid Paradigm.» *Journal of Palestine Studies,* XXV, no. 1, pp. 15-22.
- Martin, P. (1993). *Trade and Migration: NAFTA and Agriculture*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Marx, K. (1990). *Capital*. vol. 1. London: Penguin Classics.
- MAS (Palestinian Economic Policy Research Unit) (1997). *The Economic Monitor,* no. 1. Ramallah.
- MAS (1998). *The Social Monitor,* no. 1. Ramallah.
- MAS (1999). *The Economic Monitor,* no. 5. Ramallah.
- MAS (2000). *The Economic Monitor,* no. 6. Ramallah.
- MAS (2001). *The Economic Monitor,* Special Report. Ramallah.
- Massey, D., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci, A. Pelligrino and J.E. Taylor (1993). «Theories of International Migration: A Review and Appraisal.» *Population and Development Review,* 19, no. 3, pp. 431-466.
- Massey, D., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci, A. Pelligrino and J.E. Taylor (1994). «An Evaluation of International Migration Theory: The North American Case.» *Population and Development Review*. 20, no. 4, pp. 15-65.
- Massey, D., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci, A. Pelligrino and J.E. Taylor (1998). *World in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium*. Oxford: Clarendon Press.

– Mayshar, J. (1986). «Investment Patterns.» In *The Israeli Economy: Maturing through Crisis*. Edited by Y. Ben-Porath. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
– Mazor, A. and O. Yiftachel (1992). «Israel 2020: A Long-Range Master Plan for Israel.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
– Meillassoux, C. (1981). *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community*. Cambridge: Cambridge University Press.
– Murphy, E. (1991). «Israel and the Occupied Territories of the West Bank and the Gaza Strip: A Case of Internal Colonialism.» Unpublished Ph.D. thesis, University of Exeter, U.K.
– Naquib, F. (1996). *A Preliminary Evaluation of the Tax System in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS.
– Needham, B. and R. Verhage (1998). «The Effects of Land Policy: Quantity as Well as Quality is Important.» *Urban Studies,* 35, no. 1, pp. 25-44.
– Newbury, D.M. and J.E. Stiglitz (1979). «Sharecropping, Risk Sharing and the Importance of Imperfect Information.» In *Risk, Uncertainty and Agricultural Development*. Edited by J.A. Roumasset, J.-M. Boussard and I. Singh. New York: Agricultural Development Council.
– Newman, D. and L. Applebraum (1992). «Recent Exurbanisation in Israel.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
– Nitzan, J. and S. Bichler (1996). «From War Profits to Peace Dividends: The New Political Economy of Israel.» *Capital and Class,* 60, pp. 61-94.
– Nitzan, J. and S. Bichler (2002). *The Global Economy of Israel*. London: Pluto Press.
– OCHA (United Nations Office for Coordination of Humanitarian Affairs) (2004). *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities*. New York: United Nations.
– OECD (1994). *Migration and Development: New Partnership for Co-operation*. Paris: OECD.
– OECD (1998). *Trends in International Migration*. SOPEMI, Paris: OECD.
– Ofari, G. (1991). *The Construction Industry: Aspects of its Economics and Management*. Singapore: Singapore University Press.
– Okasha, M. (1990). *Population and Labor Force in the Gaza Strip: A Statistical Survey*. Jerusalem: Arab Thought Forum.
– Olmsted, J. (1994). «Family Investment in Human Capital: Education and Migration among Bethlehem area Palestinians.» Unpublished Ph.D. thesis,

University of California, Davis.
- Ovensen, G. (1994). *Responding to Changing Trends in the Palestinian Household Economy*. Oslo: FAFO Report no. 166.
- Palma, G. (1981). «Dependency and Development: A Critical Overview.» In *Dependency Theory: A Critical Assessment*. Edited by D. Seers. London: Frances Pinter.
- Pappe, I. (1997). «Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians: The Academic Debate.» *Journal of Palestine Studies,* XXVI, no. 2, pp. 29-41.
- Pappe, I. ed. (1999). *The Israel/Palestine Question*. London: Routledge.
- Pappe, I. (2000). «Israel at Crossroads between Civic Democracy and Jewish Zealotocracy.» *Journal of Palestine Studies,* XXIX, no. 3, pp. 33-44.
- PARC (Palestinian Agricultural Research Committee) (2002). *Annual Report*. Ramallah.
- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics) (1994). *Demography of the Palestinian Population in the West Bank and the Gaza Strip*. Ramallah.
- PCBS (1995). *Labour Force Statistics in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah.
- PCBS (1998a). *Population, Housing and Establishments Census 1997, Final Results: Summary,* November. Ramallah.
- PCBS (1998b). *Labour Force Survey: Annual Report 1997*. Ramallah.
- PCBS (1999a). *Population, Housing and Establishment Census Statistical Brief*. Ramallah.
- PCBS (1999b). *Agricultural Statistics 1997/1998*. Ramallah.
- PCBS (1999c). *Population Census-Ramallah District*. Ramallah.
- PCBS (1999d). *Population Census-Salfite District*. Ramallah.
- PCBS (2000). *Labour Force Survey: Annual Report 1999*. Ramallah.
- PCBS (2001a). *Labour Force Survey,* no. 18. Ramallah.
- PCBS (2001b). *Selected Data on West Bank Workers in the Settlements*. Ramallah.
- PCBS (2002). *Labour Force Survey: Annual Report 2002*. Ramallah.
- PCBS (2003). *Agricultural Survey*. Ramallah.
- PCBS (2004). *Labour Force Survey: Annual Report 2003*. Ramallah.
- PCBS (2005). *Impact of Israeli Measures on Economic Conditions of Palestinian Households*. 11th round, press release survey, pp. 8-16. Ramallah.
- PCBS. *Labour Force Survey*, various issues. Ramallah.
- Peace Now (1999). *A Survey among Judea and Samaria Settlers*. Tel Aviv: The 'Machshov' Research Institute.
- Philippe, B. and C. Pissarides, eds. (1999). *Evaluating the Paris Protocol: Economic Relations between Israel and the Palestinian Territories*. Brussels:

European Commission.
- Phillips, J. and D. Massey (1999). «The New Labour Market: Immigrants and Wages after IRCA.» *Demography,* 36, no. 2, pp. 233-246.
- PHRIC (Palestinian Human Rights, Information Center) (1992). *The Impact of the Work Permit System on Palestinian Workers in Israel.* Jerusalem: PHRIC.
- Plessner, Y. (1994). *The Political Economy of Israel: From Ideology to Stagnation*. New York: State University of New York Press.
- Portnov, B. (1998). «The Effect of Housing on Migration in Israel: 1988-1994.» *Journal of Population Economics,* 11, no. 3, pp. 374-394.
- Portugali, Y. (1991). «Jewish Settlement in the Occupied Territories: Israel's Settlement Structure and the Palestinians.» *Political Geography Quarterly,* 10, no. 1, pp. 25-53.
- Portugali, Y. (1993). *Implicate Relations: Society and Space in the Israeli-Palestinian Conflict*. London: Kluwer Academic Publishers.
- Posel, D. (1997). *The Making of Apartheid 1948-1961: Conflict and Comprise*. Oxford: Clarendon Press.
- Prior, M. (1998). *Zionism and the State of Israel: A Moral Inquiry*. London: Routledge.
- Rabah, J. and N. Fairweather (1995). *Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank, 1967-1992,* 2nd ed. Jerusalem: JMCC.
- Ram, U. (1999). «The Colonisation Perspective in Israeli Sociology.» In *The Israel/Palestine Question*. Edited by I. Pappe. London: Routledge.
- Ranis, G., S.C. Hu and Y.P. Chu, eds. (1999). *The Political Economy of Comparative Development in the 20th Century*. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
- Rheinharz, J. and A. Shapira (1996). *Essential Papers on Zionism*. New York: New York University Press.
- Rivlin, P. (1992). *The Israeli Economy*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Roberts, K. (1985). «Household Labour Mobility in a Modern Agricultural Economy.» In *Labour Circulation and the Labour Process*. Edited by G. Standing. London: Croom Helm.
- Robinson, G. (1997). *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution*. Bloomington: Indiana University Press.
- Rodinson, M. (1973). *Israel a Colonial-Settler State*. New York: Monad Press.
- Rogers, B. (1976). *Divide and Rule: South Africa's Bantustans*. London: International Defence and Aid Fund.
- Rosenzweig, M. and O. Stark, eds. (1997). *Handbook of Population and Family Economics*. Amsterdam: Elsevier.

– Roy, S. (1995). *The Political Economy of De-development,* 1st edition. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
– Roy, S. (1999a). «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies,* XXVIII, no. 3, pp. 64-82.
– Roy, S., ed. (1999b). *The Economics of Middle East Peace: A Reassessment*. Research in Middle East Economics, Middle East Economic Association. Stamford, Conn.: JAI Press.
– Roy, S. (2001). *The Political Economy of De-development,* 2nd edition. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
– Rubin, B. (1999). *Transformation of Palestinian Politics: from Revolution to State Building*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
– Russell, S., K. Jacobsen and W.D. Stanley (1990). *International Migration and Development in Sub-Saharan Africa*. World Bank Discussion Papers 101, 102. Washington, D.C.: World Bank.
– Ryan, S. (1979). «The Colonial Exploitation of Occupied Palestine: A Study of the Transformation of the Economies of the West Bank and Gaza Strip.» In *Zionism, Imperialism and Racism*. Edited by A.W. Kayyali. London: Croom Helm.
– Sabot, R., ed. (1982). *Migration and the Labor Market in Developing Countries*. Boulder, Colo.: Westview Press.
– Samara, A. (1988). *The Political Economy of the West Bank 1967-1987*. London: Khamsin.
– Samara, A. (1989). «The Political Economy of the West Bank 1967-1987: From Peripherisation to Development.» In *Palestine: Profile of an Occupation*. By Khamsin et al. London: Zed Books.
– Samara, A. (2000). «Globalization, the Palestinian Economy and the 'Peace Process'.» *Journal of Palestine Studies,* XXIX, no. 2, pp. 20-34.
– Savir, U. (1998). *The Process: The 1,100 Days that Changed the Middle East*. New York: Random House.
– Sayigh, Y.A. (1988). «Dispossession and Pauperisation: The Palestinian Economy under Occupation.» In *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. Edited by G. Abed. London: Routledge.
– Sayigh, Y. (1997). *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement 1949-1993*. Cambridge: Cambridge University Press.
– Sayre, W. (1999). «Labor Market Responses to External and Regional Shocks.» Unpublished Ph.D. thesis, University of Texas.
– Sayre, W. (2001). «Labor Supply, Labor Demand and the Return to Schooling in the West Bank and Gaza Strip.» *Middle East Business and Economic Review,* 13, no. 1, pp. 29-43.

– Sayre, W. and J. Olmsted (1999). «Economics of Palestinian Return Migration.» *Middle East Report,* Fall, pp. 8-9.
– Seers, D., ed. (1981). *Dependency Theory: A Critical Assessment*. London: Frances Pinter.
– Semyonov, M. and N. Lewin-Epstein (1987). *Hewers of Wood and Drawers of Water: Noncitizen Arabs in the Israeli Labour Market*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
– Sen, A.K. (1966). «Peasants and Dualism with and without Surplus Labor.» *Journal of Political Economy,* 74, pp. 425-450.
– Shaban, R. (1993). «Palestinian Labor Mobility.» *International Labor Review,* 134, no. 5-6, pp. 655-672.
– Shaban, R. (1997). *Living Standards in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS.
– Shafir, G. (1980). *Land, Labour and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict 1883-1914*. Cambridge: Cambridge University Press.
– Shafir, G. (1999). «Zionism and Colonialism: A Comparative Approach.» In *The Israel/Palestine Question*. Edited by I. Pappe. London: Routledge.
– Shafir, G. and Y. Peled (2000). *The New Israel: Peacemaking and Liberalisation*. Boulder, Colo.: Westview Press.
– Shahar, A. (1992). «Development Plan for the Jerusalem–Tel Aviv Intermetropolitan Region.» In *Planning and Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes*. Edited by Y. Golani, S. Eldor and M. Garon. Jerusalem: Ministry of the Interior and Ministry of Construction and Housing.
– Shalev, M. (1992). *Labour and the Political Economy of Israel*. Oxford: Oxford University Press.
– Shehadeh, R. (1988). *Occupier's Law: Israel and the West Bank*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
– Shehadeh, R. (1997). *From Occupation to Interim Accord: Israel and the Palestinian Territories*. The Hague: Kluwer Law International.
– Shlaim, A. (1994). «The Oslo Accord.» *Journal of Palestine Studies,* XXIII, no. 3, pp. 24-40.
– Siddiqui, M., ed. (2001). *International Migration into the 21st Century: Essays in Honour of Reginald Appelyard*. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
– Sjaastad, L.A. (1962). «The Costs and Returns of Human Migration.» *Journal of Political Economy,* 70, pp. 80-93.
– Skeldon, R. (1997). *Migration and Development: A Global Perspective*. Harlow, U.K.: Longman International.
– Stalker, P. (2000). *Workers without Frontier: The Impact of Globalisation on International Migration*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.
– Stalker, P. (2001). *The No-Nonsense Guide to International Migration*.

Oxford: New Internationalist Publications.
- Standing, G., ed. (1985). *Labour Circulation and the Labour Process*. London: Croom Helm.
- Standing, G., J. Sender and J. Weeks (1996). *Restructuring the Labour Market: The South African Challenge*. Geneva: International Labour Organization.
- Stark, O. (1982). «Research on Rural-Urban Migration in LDCs: The Confusion Frontier and Why We Should Pause and Rethink Afresh.» *World Development,* 10, no. 1, pp. 63-70.
- Stark, O. (1984). «Discontinuity and the Theory of International Migration.» *Kyklos,* 37, no. 12, pp. 206-222.
- Stark, O. (1991). *The Migration of Labor*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Stark, O. and N. Chou (1998). *Human Capital Formation, Asymmetric Information and the Dynamics of International Migration*. Economic Series Paper no. 52. Vienna: Institute for Advanced Studies.
- Stark, O. and E. Taylor (1989). «Relative Deprivation and International Migration.» *Demography,* 26, pp. 1-14.
- Stark, O. and E. Taylor (1991). «Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation.» *Economic Journal,* 101, pp. 1163-1178.
- Stark, O., C. Heimenstein and Y. Yegorov (1997). *Migrants' Savings, Purchasing Power Parity and the Optimal Duration of Migration*. Economic Series Paper no. 44. Vienna: Institute for Advanced Studies.
- Stevens, R.P. (1979). «Israel and South Africa: A Comparative Study in Racism and Settler Colonialism.» In *Zionism, Imperialism and Racism*. Edited by A.W. Kayyali. London: Croom Helm.
- Stretton, A. (1985). «Circular Migration, Segmentation of the Labour Market and Efficiency.» In *Labour Circulation and the Labour Process*. Edited by G. Standing. London: Croom Helm.
- Swindell, K. (1985). «Pre-colonial and Colonial Labour Migration in West Africa: The Gambia and North West Nigeria.» In *Labour Circulation and the Labour Process*. Edited by G. Standing. London: Croom Helm.
- Tamari, S. (1981). «Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant Household and Work in Israel.» *Journal of Palestine Studies,* XI, no. 3, pp. 31-66.
- Tamari, S. (1989). «Fruits of Their Labour.» In *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*. Edited by K. Glavanis and P. Glavanis. London: Zed Books.
- Taylor, J.E. (1995). *Micro-economy Wide Models for Migration and Policy Analysis: An Application to Rural Mexico*. Paris: OECD Development

Center.
– Taylor, J.E. (1996). *Development Strategy, Employment and Migration: Insights into Modelling*. Paris: OECD Development Center.
– «The Geneva Initiative,» *Haaretz,* 11 November 2003.
– Todaro, M. (1969). «A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developing Countries.» *American Economic Review,* 59, pp. 138-148.
– Todaro, M. (1980). «Internal Migration in Developing Countries: A Survey.» In *Population and Economic Change in Developing Countries*. Edited by R.A. Easterlin. Chicago: University of Chicago Press.
– Turnham, D. (1993). *Employment and Development: A Review of Evidence*. Paris: OECD Development Center.
– UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) (1989). *Economic Data on the Palestinian Economy of the West Bank and Gaza Strip*. Geneva.
– UNCTAD (1991). *Economic Data on the Palestinian Economy of the West Bank and Gaza Strip*. Geneva.
– UNCTAD (1992). *Prospects for Sustained Development in the Palestinian Economy of the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010: Quantitative Framework*. Geneva.
– UNCTAD (1993a). *Prospects for Sustained Development in the Palestinian Economy of the West Bank and Gaza Strip*. Geneva. (in French).
– UNCTAD (1993b). *The Agricultural Sector in the West Bank and Gaza Strip*. Geneva.
– UNCTAD (1995). *Review of Labor and Employment Trends in the West Bank and the Gaza Strip*. Geneva.
– UNCTAD (1996). *Data and Statistical Sources in the West Bank and Gaza Strip*. Geneva.
– UNCTAD (1998). *Palestinian Merchandised Trade in the 1990s*. Geneva.
– UNDP (United Nations Development Programme) (2000). *Human Development Report*. New York: UN.
– UNSCO (United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories) (1998). *Quarterly Report on Economic Conditions in the West Bank and Gaza Strip*. Jerusalem.
– UNSCO (2000a). *Report on the Palestinian Economy: With Special Report on Palestinian Merchandise Trade*. Jerusalem.
– UNSCO (2000b). *Labour Data Base on West Bank and Gaza Strip Work Permits to Israel, the Settlements and Industrial Zones*. Jerusalem.
– UNSCO (2001). *The Impact on the Palestinian Economy of the Recent Confrontations, Mobility Restriction and Border Closures, 1 October 2000–31*

January 2001, www.arts.mcgill.ca/mepp/unsco/unfront.html.
– UNSCO (2002). *The Impact of the Closure and Other Mobility Restriction on Palestinian Productive Activities, 1 January 2002 – 30 June 2002,* www.arts.mcgill.ca/mepp/unsco/unfront.html.
– Usher, G. (1999). *Dispatches from Palestine: The Rise and Fall of the Oslo Peace Process*. London: Pluto Press.
– Usher, G. (2002). «Facing Defeat: The Intifada Two Years On.» *Journal of Palestine Studies,* XXXII, no. 2, pp. 21-40.
– Van Arkadie, J. (1977). *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and the Gaza Strip Since 1967*. New York: Carnegie Endowment for International Peace.
– Van der Loop, T. (1996). *Industrial Dynamics and Fragmented Labour Markets: Construction Firms and Labourers in India*. Thousand Oaks, Cal.: Sage.
– Watson, G. (2000). *The Oslo Accords: International Law and the Israeli–Palestinian Peace Agreements*. Oxford: Oxford University Press.
– Weisman, E. (2003). «The Politics of Verticality: The West Bank as an Architectural Construction.» In *Territories: Islands, Camps and Other States of Utopia*. Edited by A. Frankel. Berlin: KW, Institute for Contemporary Art.
– Williamson, J. (1997). «The Washington Consensus Revisited.» In *Economic and Social Development into the 21st Century*. Edited by L. Emmerij. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.
– Wolpe, H., ed. (1980). *The Articulation of Modes of Production*. London: Routledge and Kegan Paul.
– World Bank (1993). *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. 6 volumes. Washington, D.C.: World Bank.
– World Bank (1995). *World Development Report 1995*. Washington, D.C.
– World Bank (1996). *World Development Report 1996*. Washington, D.C.
– World Bank (2000). *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. Washington, D.C.
– World Bank (2001a). *Poverty in the West Bank and Gaza Strip*. Washington, D.C.
– World Bank (2001b). *The West Bank and Gaza Update*. the World Bank Group Quarterly Publication of the West Bank and Gaza Office, February.
– World Bank (2002). *Long-Term Policy Options for the Palestinian Economy*. Washington, D.C.: World Bank.
– World Bank (2003). *Twenty-seven Months: Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis, An Assessment*, May. Washington, D.C.: World Bank.

– World Bank (2004a). *Four Years: Intifada, Closures and the Palestinian Economic Crisis: An Assessment,* November. Washington, D.C.: World Bank.
– World Bank (2004b). *Stagnation or Revival? Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospects,* December. Washington, D.C.: World Bank.
– Wright, C. (1995). «Gender Awareness in Migration Theory: Synthesizing Actors and Structures in Southern Africa.» *Development and Change,* 26, no. 4, pp. 771-791.
– WZO (World Zionist Organization) (1982). *What Is Zionism?*. Washington, D.C.: Jerusalem International Studies.
– Yiftachel, O. (1996). «Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel.» *Regional Studies,* 30, no. 5, pp. 493-508.
– Yiftachel, O. and A. Meir (1998). *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel*. Boulder, Colo.: Westview Press.

الوثائق الرسمية

– Agreement between the Histadrut and the Palestinian General Federation of Trade Unions (PGFTU), March 1995.
– Israeli-Palestinian Declaration of Principles on Interim Self-Government Authority (DOP), Washington, D.C., 13 September 1993.
– Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, (Oslo-II), Washington, 28 September 1995 (Including its six protocols).
– Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict, April 2003.

المراجع العربية

- أبو الشكر، عبد الفتاح (١٩٨٧). «الأوضاع الاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل». نابلس: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر.
- الجرباوي، علي (١٩٩٩). «فصل الضفة الغربية عن غزة: مأزق تفاوضي أم خيار استراتيجي إسرائيلي؟». رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاءات الزراعية». سنوات متعددة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «التعداد العام - ١٩٩٨».
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع

غزة». سنوات متعددة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «مسح القوى العاملة: التقرير السنوي». سنوات متعددة.
- خليفة، محمد (١٩٩٦). «الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة» (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك)، غير منشورة.
- الصباغ، زهير (١٩٩٨). «العمال الفلسطينيون في إسرائيل بين مطرقة الكولونيالية وسندان التبعية». «السياسة الفلسطينية»، السنة الخامسة. العدد ١٧ - شتاء ١٩٩٨.
- صبيح، ماجد (١٩٩٤). «خصائص العمالة الفلسطينية وظروف عملها في إسرائيل». ورقة مقدمة في ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس ٣ - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- عبد الرازق، عمر (١٩٩٤). «البروتوكول الاقتصادي بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة فكرية - عملية»، في: «الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية: قراءات في النص»، تحرير هشام عورتاني. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- فرسخ، ليلى (١٩٩٨). «العمل الفلسطيني في إسرائيل: ١٩٦٧ - ١٩٩٧»، رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- فرسخ، ليلى (١٩٩٩). «البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية». رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- المالكي، مجدي، وحسن لدادوة وياسر شبلي (٢٠٠٠). «القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة». رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

فهرست

(أ)

الأبارتهايد: ١٩٨، ٢١٥
ـ أنظر أيضاً: التفرقة العنصرية
أبو الشكر، عبد الفتاح: ١١٩، ١٣٤
الاتحاد الأوروبي: ١٥٦
الاتحاد الجمركي: ٥٥، ١٥٥، ٢٠٤ - ٢٠٦، ٢٧٠
الاتفاق الانتقالي (اتفاق أوسلو ٢): ١٩٩
ـ الإطار القانوني: ٢٠١
ـ البروتوكول الاقتصادي: ٢٠٢ - ٢٠٦
ـ تحويل المناطق إلى بانتوستانات: ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠
ـ ميزان القوى: ٢٠٦
اتفاق أوسلو: ٧، ١٨، ١٩، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٨
ـ الاحتلال: ٢٠٠
ـ إعادة الانتشار: ٢١٩ - ٢٢٩
ـ التقسيم إلى بانتوستانات: ١٩٨، ٢٦٥
ـ الحدود: ١٩٨، ٢٢٦
ـ الزراعة: ١٤١، ١٥٥ - ١٦٠
ـ السلطة الوطنية الفلسطينية: ١٢، ٢٠٠، ٢٠١
ـ العوامل السياسية: ٢١٨
ـ الفصل: ١٩٧، ١٩٨، ٢٦٥
ـ المطالبة بالأرض: ١٦
ـ منظمة التحرير الفلسطينية: ١٠٥
ـ أنظر أيضاً: الاتفاق الانتقالي؛ إعلان المبادئ؛ البروتوكول الاقتصادي
اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨): ٨٣، ١٠٦، ٢٢٦
ـ أنظر أيضاً: معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية
اتفاق كامب ديفيد (٢٠٠٠): ١٩٩، ٢٠٢، ٢٢١، ٢٣١، ٢٦٦
اتفاقية جنيف الرابعة: ١٤، ٤٨، ٨٢ - ٨٣، ٨٣ (الحاشية ٥)، ٢٠٠، ٢٢٢
اتفاقية لاهاي الخاصة بقوانين الحرب البرية وأعرافها: ٨٢
إجمالي الناتج القومي: ٧، ٥٦ - ٥٨
إجمالي الناتج القومي للفرد: ٢٠٧
إجمالي الناتج المحلي للفرد: ٥٦ - ٥٨، ١٣٧ - ١٣٨، ٢٠٧، ٢٦٧ - ٢٦٨
الأجور: ١٢٩ (الحاشية ٣)، ١٨١ (الحاشية ١٥)
ـ الاختلافات القطاعية: ١٨٢
ـ الانتفاضة: ١٥٥
ـ انتقال اليد العاملة: ٢٥٠، ٢٦٠
ـ التحويلات المالية: ٢٩
ـ الخط الأخضر: ١٥٢
ـ رأس المال البشري: ١٧٤
ـ رفعها: ٦٥
ـ الزراعة: ١٤٨، ١٤٩
ـ العمال الأجانب: ١٩٢، ١٩٣
ـ العمال الشرعيون/ غير الشرعيين: ١٦٩
ـ قطاع البناء: ٢٥٦
ـ المتوقعة: ١٣٦ (الحاشية ٩)
ـ المدعومة: ٣٨
ـ المستعمرات: ٢٣٢
ـ المكتسبة محلياً/ إسرائيلياً: ٢٠٩
ـ النقابات: ١٨٣
ـ أنظر أيضاً: معادلات كسب الرزق
الاحتلال: ١١، ١٢، ٢٧٥

- اتفاق أوسلو: ٢٠٠
- استخدام الأرض: ١٦، ٢٠١، ٢٣٨ (الحاشية ٧)، ٢٤٨
- الاقتصاد الفلسطيني: ٥٦ - ٥٧، ٥٩
- البروتوكول الاقتصادي: ٢١٨
- التنمية: ٤٧، ٦٤ - ٧٠
- الفصل: ٩٧ - ٩٨
- القدس الشرقية: ٢٧٠
- اللاشرعية: ٤٩، ٨٢، ٨٣
- هجرة العمال: ٤٣، ٢٦٥

الاحتلال ونزع الملكية: ١١، ٦٩

احتياطات السكان: ٢١٤ - ٢١٦، ٢٦٥ - ٢٦٦

الإدارة المدنية الإسرائيلية: ٦٤، ٢٠٠

أدامز، ر. هـ.: ٢٩

الأراضي: ١٦ - ١٧، ١٤٣ (الحاشية ١٤)
- الاستيلاء على: ٨٣، ٢٠١
- التسجيل: ٨١
- العمال: ٤٥، ٨٢، ٢٤٦ - ٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٣
- أنظر أيضاً: مصادرة الأراضي

أراضي الدولة: ٧٩، ٨١، ١٤٣، ٢٠٠، ٢٠١

الأراضي المحتلة: ٧، ٩، ٤٧
- إعادة إنتاج العمل: ٣٨
- تدفق العمل: ١٩٧
- التراتبية: ٢٢٩
- التقسيم إلى بانتوستانات: ٨ - ١٠
- الدمج: ١٩٧
- الصادرات الإسرائيلية: ١٦٢
- معدلات البطالة: ١٢٨

الأردن:
- التجارة: ٥٥، ١٤٦
- تكاليف اليد العاملة، ١٤٦
- الصادرات إليه: ٥٩، ١٤٦ (الحاشية ١٨)
- الضفة الغربية: ١١، ٥٠
- معدلات مشاركة اليد العاملة: ١١٣

أرنون، أ.: ٥٣، ٥٤ (الحاشية ١٢)، ٦٦ - ٦٧، ١١٤، ١٢٤، ٢١٨

أريئيل (مستعمرة): ٩٣، ١٠٢، ٢٣١ - ٢٣٥، ٢٣٨ - ٢٤٢، ٢٦٠

أريج: أنظر: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس

أريحا: ١٠٢، ٢٧٢

أريغي، إ.: ٣٦

الاستعمار: ٨٢

الاستغلال: ٥١ (الحاشية ٥)، ٦٨، ٧٠ - ٧٢

الاستيطان الاستعماري: ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٨٢، ١٦٠

استيعاب العمال:
- التكاليف: ٢٤٥
- الضفة الغربية: ١٩١ - ١٩٢
- طلب سوق العمل: ١٧٢ - ١٧٦، ٢٦٨
- العمال الفلسطينيون: ٢، ١٨، ١٨٣، ٢٥٦
- العوامل البنيوية: ١٦٥
- العوامل الجغرافية: ٢٦٥
- قطاع البناء: ١٧٦ - ١٧٨، ٢٦١
- ماركس: ٣٠ - ٣٣
- المقاولون الفلسطينيون من الباطن: ٢٥٢ - ٢٥٦

إسرائيل: ١١ - ١٢، ١٦٧
- إدارة الأراضي: ٨٢
- إعلان الاستقلال: ١٧٧
- البطالة: ١٢٨
- البناء: ١٢٠ - ١٢٢، ١٧٧ - ١٧٩،

١٨٨ - ١٩٢، ١٩٦
- بيانات الاستخدام: ١٦٢
- الجنسية: ١٥ (الحاشية ٤)
- حزب العمل: ٤٩
- الرأسمالية: ٣٧ - ٣٨
- الزراعة: ١٦٠ - ١٦٢
- السياسات الاقتصادية: ٥٢ - ٥٦
- سياسات الدولة: ١٧، ٤٥
- سياسة الأراضي: ١٨
- الصادرات: ١٥٥، ١٦٢
- الضفة الغربية: ٨
- عائدات صك العملة: ٦٤
- فلسطين: ٧، ٢١٥
- الفلسطينيون: ١٤ - ١٦، ٥٠
- قطاع غزة: ٨ - ١١
- هجرة اليد العاملة: ١٧٠ - ١٧١
إضعاف دور المؤسسات: ٧٠
إعادة إنتاج اليد العاملة: ٣٨، ٣٩
إعادة الانتشار: ٢٢٠
إعادة رسم الحدود:
- اتفاق أوسلو: ١٩٨
- البناء: ٢٣٢ - ٢٣٤
- تدفق العمال: ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٦
- الخط الأخضر: ٢٤٠
- المجتمع الدولي: ٢٦٧
- انظر أيضاً: الحدود
الإعفاءات من الضرائب: ٩٩
إعلان المبادئ:
- اتفاق أوسلو: ٩٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢٢٦
الاقتصاد الفلسطيني: ١٣، ١٧
- الاحتلال: ٥٦ - ٥٧
- الإحصاءات: ٢٦٨
- البروتوكول الاقتصادي: ١٩٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٨ (الحاشية ٢٤)
- التبرير: ٦٣
- التبعية: ٧١ - ٧٣
- التجارة: ٥٩ - ٦٠
- التشوه: ٦٨
- التغير البنيوي: ٥٩، ٦٠، ٦٣ - ٦٥
- التكيف/التعديل: ٢٧٠
- الدمج: ٥٤
- سياسة الإغلاقات: ٢١٦ - ٢١٨
الاقتصاد المنزلي: ٣٧
اقتصادات الهجرة الجديدة: ٢٦ - ٢٧، ٤٠ - ٤٢
الإقليمية: ١٠، ١٢ - ١٤، ٢٠٠، ٢٠١
- الاتفاق الانتقالي: ٢٢٨
- استيعاب اليد العاملة: ٢٦٤
- انتقال اليد العاملة: ٢٦٠
- التقسيم إلى بانتوستانات: ٢٣٢ - ٢٣٥
- توفير اليد العاملة: ٢٦١
- أنظر أيضاً: الأراضي؛ أراضي الدولة؛ المستعمرات؛ مصادرة الأراضي
ألبيروفيتش، ج.: ١٨٣
ألون، يغآل: ٧٧
- أنظر أيضاً: مشروع
الأمر العسكري رقم ٣٧٨: ٢٧٢
الأمن: ١٠٥
- تدفق اليد العاملة: ١٦٩ - ١٧١، ٢٦٠
- ترحيل اليد العاملة: ٢٥٠ - ٢٥١
- تقسيم التوظيف: ٢٣٢
- الجدار الفاصل: ٢٧١ - ٢٧٦
- الحدود: ٧٧، ٧٩، ١٩٩، ٢٠٠
- سياسة الإغلاقات: ١١٥، ١٧١، ١٩٨، ٢١٨
- سياسة التصاريح: ١١٤، ١٢١، ٢٦٩
- العمال الأجانب: ٢٥٤ - ٢٥٦
- المؤسسات: ٢٢٤ - ٢٢٥

الأمن الاجتماعي: ١٦٨
أميركا اللاتينية: ٢٥
الإنتاج:
ـ لدى كل قطاع: ٦٢
ـ الوسائل: ٣٠، ٦٩
إنتاج الحمضيات: ١٣٨، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥١
ـ أنظر أيضاً: الزراعة
إنتاج الخضروات: ١٣٨ (الحاشية ١٢)، ١٥١ (الحاشية ٢٢)
إنتاج الزيتون: ١٤٠، ١٥١، ١٥٢، ٢٤٨ - ٢٤٩
الإنتاجية: ٣٤، ٤٧
الانتفاضة:
ـ الإصابات: ٢٦٧
ـ انتفاضة الأقصى: ٢٢٩، ٢٦٧
ـ الانتفاضة الأولى: ١٠٥، ٢٢٦، ٢٦٥
ـ التأثيرات الاقتصادية: ٥٧
ـ الزراعة: ١٥٥
ـ عدم الاستقرار: ١٣٣
انتقال اليد العاملة: ١٨، ٤٤ - ٤٦، ٢٢٩، ٢٣٠
ـ الأجور: ٢٥٠، ٢٦٠
ـ الأراضي المحتلة: ٤٧
ـ الأمن: ٢٥٠، ٢٥١
ـ حركية اليد العاملة: ٤٠
ـ الدمج: ٢٦٤
ـ المؤسسات: ٤١
ـ هجرة اليد العاملة: ٢٣
أنغريست، إ.: ١٧٢
الأونروا: ٦٠
أيام العمل: ١٣٣ (الحاشية ٤)
إيلون موريه (مستعمرة): ٨٨

(ب)

باتاتشاريا، ب.: ٢٥
البانتوستانات: ٣٨، ١٠٧، ٢٢٧، ٢٦٦ - ٢٦٧
ـ الاتفاق الانتقالي: ٢١٩
ـ اتفاق أوسلو: ١٩٨ - ١٩٩، ٢٦٦
ـ الأراضي المحتلة: ٩
ـ التبعية: ٢٦١
ـ التجزئة المحلية: ٢٣٢ - ٢٣٧
ـ التقسيم إلى: ٢١٤ - ٢٢٦
ـ جيوب سكنية: ٢٦٠
ـ خريطة الطريق: ٢٧١
ـ المقاولون الفرعيون: ٢٥٤
ـ الممر الآمن: ٢٦٩
ـ الهجرة الدائرية: ٣٦ - ٣٨
بتسيلم: ٨١
براك، إيهود: أنظر: حكومة؛ مشروع بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية: ٢٢٤
البروتوكول الاقتصادي:
ـ اتفاق أوسلو: ٢٠٢ - ٢٠٦
ـ الاحتلال: ٢١٧ - ٢١٩
ـ الاقتصاد الفلسطيني: ١٩٨، ٢١٨ (الحاشية ٢٤)
ـ تدفق العمال: ٢٢٢ - ٢٢٣
ـ الزراعة: ١٥٥ - ١٥٧
ـ السلطة الوطنية الفلسطينية: ٢٠٤ - ٢٠٥
ـ العمالة: ٢٢٢ - ٢٢٥
ـ الفصل: ٣
ـ اللجنة الاقتصادية المشتركة: ٢٢٣ - ٢٢٤
بروتوكول باريس: ٢٠٢ (الحاشيتان ٦ و ٧)
ـ أنظر أيضاً: اتفاق أوسلو؛ البروتوكول الاقتصادي

بروتوكول الشؤون المدنية: ٢٢٤ - ٢٢٥
بريمان، ج.: ٢٩
بطاقة الهوية الإسرائيلية: ٢٠٩
البطالة: ١٢٨، ١٢٩
- الأراضي المحتلة: ١٢٩
- الاقتصاد الفلسطيني: ٢٦٧
- تباينات الأجور: ١٢٨
- سلفيت: ٢٤٠
- الضفة الغربية: ١٢٤، ٢٠٨ - ٢١٠، ٢٦٧
- عوامل الدفع: ١٣٣، ٢٤٦ - ٢٤٩
- قطاع غزة: ٨، ٢٠٧ - ٢٠٩، ٢١١
- المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي: ١١١
- نمو القوة العاملة: ٤٧، ٥٢، ١٠٩ - ١١١
- هجرة اليد العاملة: ١٢٨، ١٢٩، ٢٦٤
بن - غوريون، دافيد: ٨٢
بناء الطرق: ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١٩١، ٢٤٩
- أنظر أيضاً: الطرق الالتفافية
بناء المساكن: ٩٣
- التكاليف: ١٨٣
- الخط الأخضر: ٩٣، ٢٣٤
- الدعم: ١٠٠
- الضفة الغربية: ٢٢٩
- القدس: ٢٣٢ - ٢٣٤
- القطاع الخاص: ١٨٩
- القطاع العام: ١٨٨ - ١٩٠، ٢٣٤، ٢٦٧ - ٢٦٩
- المهاجرون: ٩٢، ٩٣
بنفينيستي، ميرون: ٩٨، ١١٩
بنك إسرائيل: ٦٥
البنك الدولي: ٦٦، ١٧٢، ٢٠٧ (الحاشية ١٣)، ٢٧٠
- أنظر أيضاً: دراسة
بوتسوانا: ٢٧، ٢٩
بورتوغالي: ١٠٧، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٨
بوش، جورج: ٢٧٣
بوندي: ٣٦
بوور، ت.: ٢٨
بئر السبع: ١٩١
بيت لحم: ٩٠، ٢٣٤، ٢٧٢
بيتار (مستعمرة): ٩٠، ٩٣
بيرس، شمعون: ١٠٥، ٢٢٧
بيرغمان، أ.: ٦٥
بيغن، مناحم: ٤٩ (الحاشية ٢)

(ت)

تايلور، ج. أ.: ٢٩
تباينات الأجور: ١٧٤، ٢٦٤
- الإسرائيلية/المحلية: ١٢٤، ١٣٣
- البطالة: ١٢٧، ١٢٨
- الخط الأخضر: ١٣٢، ١٣٣
- الضفة الغربية: ١٣٣، ١٨١
- عوامل الجذب: ١٢٩، ١٣٠، ٢٤٦
- الغائبة: ١٣٢، ١٣٣، ١٦٨
- القادري: ١٣٦
- قطاع غزة: ١٣٣، ١٨١
- المتوقعة: ٢٦، ٢٧
- نماذج الاختيار المنطقي: ١٢٧
- نموذج لويس: ٣٥، (٤١
- نموذج هاريس - تودارو: ٤٠، ٤١
- هجرة اليد العاملة: ١٢٩ - ١٣١، ٢٦٤
التبعية: ٢٣ - ٢٤، ٦٨، ٧٠ - ٧٣، ١١٥ - ١١٦، ٢٦١، ٢٦٣
التحويلات المالية: ٢٧ - ٢٩، ١١٤
تدفق العمال: ١١٥ - ١١٨

ـ الأراضي المحتلة: ١٩٧
ـ إعادة رسم الحدود: ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٥
ـ الأمن: ١٧٠ - ١٧٢، ٢٦٠
ـ البروتوكول الاقتصادي: ٢٢٢ - ٢٢٣
ـ التقلب: ٢٠٩ - ٢١١
ـ الدمج: ٥٤
ـ الصراعات بشأن الأرض: ١٤ - ١٥، ٢٦٤ - ٢٦٥
ـ عملية السلام: ١٩٧
ـ الفلسطينيون: ٦٠، ٧٢، ٢٦٥ - ٢٦٦
التراكم الرأسمالي: ٣٠ - ٣١، ٣٥
التسجيل: ١٤٣، ١٦٦ - ١٦٨
تسريح اليد العاملة: ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦ - ٢٤٨
ـ الدمج: ٢٦٤
ـ الزراعة: ١٤٨ - ١٥٢
ـ سياسات الاستيطان: ٢٥٠
ـ مصادرة الأراضي: ١٤ - ١٦، ٤٣، ٢٥٠
تصاريح العمل: أنظر: سياسة التصاريح
تصاريح المرور: ٢١٤ - ٢١٦
التضخم المفرط: ١٣٢، ١٧٩
التعريفة الجمركية: ٦٤ (الحاشية ١٦)، ١٤٧
التعليم: ١١٠ - ١١١، ١١٣ - ١١٤
التغيير البنيوي: ٦٣، ١٢٧، ١٦٥
التفرقة العنصرية: ٣٦ - ٣٨
ـ أنظر أيضاً: الأبارتهايد
التقاعد: ١١٤
تل أبيب: ٩٢، ١٨٨، ٢٣٤
التنقل:
ـ التأخير عند نقاط التفتيش: ١٧١
ـ المقاولون من الباطن: ٢٦٤
ـ هجرة العمال: ٢، ٢٣ - ٢٤، ٤٣ - ٤٥، ١٢٠، ١٢٨ (الحاشية ١)، ١٩٦
التنمية:
ـ الاحتلال: ٤٧، ٦٥ - ٧٠
ـ التسوية: ٦٥ - ٦٦
ـ العمالة الفائضة: ٣٣ - ٣٦
ـ منظور الاقتصاد السياسي: ٣٠، ٤٢
ـ المنهج الاقتصادي: ٦٥ - ٦٧
ـ الهجرة: ٢٣ - ٢٤، ٣٠ - ٣١، ٣٩ - ٤١
التنمية المفككة: ٤٧، ٦٩ - ٧٠، ٧٣
تودارو، م.: ١٣٤
توزع تأجير الأراضي: ١٨٧
توزيع الدخل: ١٢٤ - ١٢٥، ١٤٩
توزيع العمل: ٢٤
التوظيف/ التشغيل:
ـ إسرائيل/المستعمرات: ١٧١ - ١٧٢، ٢١٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢ - ٢٥٤
ـ البناء: ١٢٠ - ١٢٢، ١٢٥
ـ التقسيم إلى شرائح: ٢٣٢
ـ الخليج: ١١٧
ـ الزراعة: ٦٠، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠
ـ سياسات الدولة: ٣٥
ـ سياسة الإغلاقات: ٢٤٨
ـ العمال الفلسطينيون: ٢٥١
ـ المستعمرات: ١١٧ - ١١٨، ٢١٢، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٣ - ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤
توفير العمل: ١٢٤
التيار السيوسيولوجي للهيكلة الاجتماعية: ٣٩
التيار المتطرف: ٤٩
التيار المعتدل: ٤٩

(ج)

جاستد، ل. أ.: ١٣٤
جامعة الدول العربية: أنظر: مؤتمر القمة العربية
الجدار الفاصل: ٩٨، ٢٧١ - ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦
الجعفري، م.: ٢١٨
الجمعية الإسرائيلية للمقاولين والبنائين: ١٩٥
الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية: ٨٠، ٢٢١
جنوب إفريقيا: ١٨، ٢٥، ٦٣، ١٦٠
- البانتوستانات: ٨، ٩، ٢١٤، ٢١٥
- التمييز العنصري (الأبارتهايد): ٣٦ - ٣٨، ١٩٨، ٢١٥
- الهجرات الموسمية: ٣٤
- هجرة اليد العاملة: ١٢٢
جنين: ٢٧٢
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ١٩، ٢٠، ٥١، ١٠٩ - ١١١، ١١٧، ٢٤٩ - ٢٥٢
الجيش الإسرائيلي: ٨١

(ح)

حامد، أ.: ٦٤ (الحاشية ١٦)
الحدود: ٧٩، ١٩٩ - ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٢٦ - ٢٢٨، ٢٣٤
- أنظر أيضاً: إعادة رسم الحدود
حرب الأيام الستة (١٩٦٧): ١١، ١٣، ٤٨
حرب الخليج (١٩٩١): ١١٤، ١٣٣
حركية اليد العاملة: ١١٢، ١٢٧، ١٦٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠
- أنظر أيضاً: تدفق العمال
حرية التنقل: ١١٥، ١٧٠ - ١٧١، ٢٢٢
- السلع/رأس المال: ٥٣ (الحاشية ١١)، ٢٠٤ - ٢٠٦
حزب العمل: ٢٢٧
حزب الليكود: ٨٠ - ٨٣، ١٥٢، ١٧٩ (الحاشية ١٤)، ٢٢٧، ٢٧١
الحقوق الاجتماعية: ٢٢٥، ٢٢٦
حقوق الملكية: ١٤٣
حكومة براك: ٢٧١
الحواجز غير الجمركية: ١٤٧، ١٥٥ - ١٥٦

(خ)

خريطة الطريق: ٧، ٨، ٢٦٩ - ٢٧٢
الخط الأخضر: ٧٩
- الأجور: ١٣٢، ١٣٣، ١٥٢
- إعادة رسم الحدود: ٢٤٠
- البناء: ٢٤١
- بناء المساكن: ٩٢، ٩٣، ٢٣٤
- حركية اليد العاملة: ١٢٧
- حرية التنقل: ٥٣ (الحاشية ١١)، ١١٦
- سياسة الإغلاقات: ٢١٢
- المستعمرات: ٩، ٨٧، ٨٨
- المستوطنون: ١٠٢
خطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة (٢٠٠٤): ٢٧٣ - ٢٧٥
خطة محور التلال - النجوم: ٩٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٣٤
الخليل: ٧٩، ٨٣، ٢٧٢
خياط: ١١٩

(د)

دايان، موشيه: ٤٩ (الحاشية ٢)، ٧٧
دخل الفرد: ٧، ٤٧، ٥٦، ١٧٥، ٢٠٧ - ٢٠٨، ٢٦٧ - ٢٦٨

- أنظر أيضاً: إجمالي الناتج القومي؛ الأجور
دراسة البنك الدولي: ٦٦، ١٧٢
الدمج: ٦٩ - ٧٠، ٩٦ - ٩٧، ١٩٧، ٢٢٥ - ٢٢٨، ٢٤٣، ٢٦٣ - ٢٦٦
الدمج والتخريج: ٧٠
الدولة الفلسطينية: ٢٦٧
- إسرائيل: ٧٩، ٢٦٦
- تدفق اليد العاملة: ٢٦٦ - ٢٦٧
- خريطة الطريق: ٢٦٩ - ٢٧٠
- خطة الحكم الذاتي: ٧٧
- السيادة: ٢٢٧، ٢٦٧، ٢٧٠
- المتاخمة: ٩٠
- المجزأة: ٨٤، ٩٠، ١٠٢، ١٠٥ - ١٠٧، ٢١٥، ٢٣٠
دويك: ١٣٤ - ١٣٥، ١٣٧

(ر)

رأس المال البشري: ١٧٤، ٢٧٠
الرأسمالية: ٣٠، ٣٤، ٣٦ - ٣٨، ١٧٥
رابين، يتسحاق: ١٠٥
رام الله (منطقة): ٢٠، ٩٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٧٢
الرباعية: ٨ (الحاشية ١)، ٢٦٩
رودنسون، مكسيم: ٦٨ (الحاشية ١٧)
روي، س.: ٥٣، ٦٣، ٦٩ - ٧١، ٧٣، ١٩٧، ٢١٨
الري: ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣ (الحاشية ٢٤)، ١٥٧

(ز)

الزراعة: ٤٤، ١٤٩ - ١٥١
- الآلات: ١٤٨
- اتفاق أوسلو: ١٤١، ١٥٥ - ١٥٩
- الأجور: ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤
- استهلاك المياه: ١٤٤ (الحاشية ١٥)
- إعاقة نموها: ٦٧، ١٥٦، ١٦٠ - ١٦٢
- الإنتاج: ١٤٨ - ١٥٠، ١٥٨
- الانحدار: ١٢، ٢٣
- التراكم الرأسمالي: ٣٠ - ٣٢، ٣٥
- تسريح العمال: ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٦٣
- التشغيل: ٦٠، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٨ - ١٦٠
- التعاونيات: ١٥٦
- الخضروات: ١٣٨ (الحاشية ١٢)، ١٥١ (الحاشية ٢٢)
- سياسة الإغلاقات: ١٥٨
- الصادرات: ١٥٥ - ١٥٧
- العائلة: ١٤٠، ١٤١
- فلسطين: ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٥٢ - ١٥٤، ١٦٣
- المحاصيل الموسمية: ٣٣، ١٥١ - ١٥٤، ٢٤٧
- المستوطنون: ٣٦
- ملكية الأرض: ١٣٩
- المؤسسات: ١٤١، ١٤٣ - ١٤٥
- مورد الرزق: ١٣٦، ٢٤٧
- أنظر أيضاً: إنتاج الحمضيات؛ إنتاج الزيتون؛ الضفة الغربية؛ قطاع غزة؛ مصادرة الأراضي
زيمبابوي: ٣٦، ١٦٠

(س)

السامرة (منطقة): ٨٢، ٢٧٣
ستارك، أوديد: ٢٦ - ٢٨، ٣٦ - ٣٨
ستاندينغ: ٢٩

ستيغليتز، ج.: ٢٥
السكان الذين بلغوا سن العمل: ١١٠
ـ أنظر أيضاً: العمال الفلسطينيون؛ هجرة العمال
السلطة المالية الإسرائيلية: ٥٥
السلطة الوطنية الفلسطينية: ١٢، ١١٥، ١٩٩ - ٢٠١، ٢٠٤ - ٢٠٦، ٢٦٧
سلفيت (بلدة): ٢٠، ٢٧٢
ـ الاحتلال: ٢٤٩
ـ البطالة: ٢٤٠
ـ التغييرات: ٢٣٧ -٢٤٠
ـ العمال: ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٦
ـ المستعمرات: ٢٦٠
سمارة، أ.: ٦٨، ٢١٨
سميث، آدم: ٣٠
سميونوف، م.: ١٧٣
سوق العمل:
ـ استيعاب اليد العاملة: ١٧٢ - ١٧٦، ٢٦٧
ـ الإسرائيلية: ١٣٣
ـ الانقسامات الإثنية: ١٦٧
ـ التقسيم إلى شرائح: ١٧٦
ـ الفلسطينيون: ١٨، ٥٦، ١١٤ - ١٢٥، ٢١٢ - ٢١٣
ـ قوة العمل الغزية: ٥٩، ١١٥، ١٢٢، ١٢٤، ٢١٢ - ٢١٤
ـ نمو قوة العمل: ١٢٥
السياسات التجارية: ٥٥، ١٤٥ - ١٤٨، ٢٧٠
سياسة الأراضي: ١٨، ٥٥، ٧٢ - ٧٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٧
سياسة الاستيطان: ١٨، ٦٩، ١٨٦ - ١٨٩، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٤٨
سياسة الإغلاقات: ٩٨
ـ الإحصاءات: ٢٠٧، ٢١٦ - ٢١٧، ٢١٧ (الحاشية ١٣)
ـ الاقتصاد الفلسطيني: ٢١٧ (الحاشية ٢٣)
ـ الأمن: ١١٥، ١٧٠ - ١٧١، ١٩٨، ٢١٧
ـ التجارة: ٢٠٩
ـ التوظيف المحلي: ٢٤٨
ـ الخط الأخضر: ٢١٢
ـ الزراعة: ١٥٨
ـ العمال الأجانب: ١٩٣
ـ العمل في المستعمرات: ٢٣٢، ٢٦١
ـ المقاولون الفرعيون الفلسطينيون: ٢٥٦
سياسة التصاريح:
ـ الأمن: ١١٤، ١٧٠، ٢٦٩
ـ حركية اليد العاملة: ٩٨، ٢١٠
ـ العمل في المستعمرات: ٢٣٢، ٢٤٣ - ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦٠
ـ النموذج الجنوب إفريقي: ٢١٥ - ٢١٦
سياسة الهجرة: ٩٢ - ٩٣، ١٧٩ - ١٨١، ١٨٦ - ١٩٠
سيناء: ٤٨، ٨٣

(ش)

شارون، أريئيل: ٨٥، ٢٧٢، ٢٧٥
ـ أنظر أيضاً: مشروع
الشركات شبه العامة: ٢٥٤
الشركات العامة: ٢٥٤
شركة أمناه للمقاولات: ٢٤٢، ٢٥٤
شركة سوليل بونيه: ١٨٤
شعبان، ر.: ٦٤ (الحاشية ١٦)
شلايم، آفي: ٢٢٨
شومرون (مستعمرة): ١٠٢

(ص)

الصادرات الفلسطينية: ١٤٨، ١٥٥ - ١٥٨
صايغ، ي.: ٦٨
الصراعات بشأن الأرض: ١٣ - ١٦، ٤١، ٦٧ - ٦٨، ٢٦٤ - ٢٦٦
الصندوق القومي اليهودي: ٨١
صندوق النقد الدولي: ١١٤، ٢٠٦ (الحاشية ١٣)
صهيون: ١٣ (الحاشية ٣)
الصهيونية: ١٣ - ١٦، ١٦٦
- الاستيطان الاستعماري: ٦٧، ٦٨
- الضفة الغربية: ٨٢
- الفلسطينيون: ١٦٦
- أنظر أيضاً: المنظمة الصهيونية العالمية

(ض)

الضفة الغربية: ٢٦٩
- إجمالي الناتج القومي: ٥٦
- إجمالي الناتج القومي للفرد: ٢٠٧
- إجمالي الناتج المحلي للفرد: ١٣٧، ١٣٨، ٢٠٧
- الأراضي المزروعة: ١٥٢
- الأردن: ١١، ٥٠
- استيعاب اليد العاملة: ١٩١
- الأمن: ٢٦٠
- انتقال اليد العاملة: ٤٤ - ٤٦
- البطالة: ١٢٤، ٢٠٧ - ٢٠٩، ٢٦٧
- بناء المساكن: ٢٢٩
- بنية السكان: ٥٢
- التباينات في الأجور: ١٣٣، ١٨١
- التجارة: ١٤٧، ٢٠٩
- حرب الأيام الستة (١٩٦٧): ٤٨
- حركية اليد العاملة: ١٩٨
- الحكم العسكري: ٥٠
- الدمج: ٩، ٦٧، ١٩٨، ٢٢٥ - ٢٨٨
- الزراعة: ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥
- سوق العمل: ١٢٢، ١٢٤
- سياسة الأراضي: ٩٥، ١٤٣
- السياسة الاقتصادية الإسرائيلية: ٥٣ - ٥٦
- الصهيونية: ٨٢
- عمال البناء: ١٧٦، ١٧٧، ١٨١
- القدس الشرقية: ٧٧
- قطاع غزة: ٢٠٩، ٢٧٥
- قوة اليد العاملة: ١١٠، ١١٥ - ١١٧، ١٢٤
- مجزأة: ٨٧، ٨٨، ١٠٢، ١٠٥ - ١٠٧، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٧
- المستعمرات: ٨٣، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠
- المستوطنون: ٢٦٩
- مصادرة الأراضي: ٧٧، ٧٩
- المياه: ٤٩، ١٤٢، ١٤٣

(ط)

الطرق الالتفافية: ٨٥، ٩٦، ١٠١، ٢٣٥، ٢٣٨
الطريق العام عابر السامرة: ٢٣١، ٢٣٨

(ع)

عائدات الجمارك: ٢٠٥ (الحاشية ١١)
العبد، جورج: ١١، ٦٥، ٢١٨
عبد الرازق، أ.: ٢١٨
عبد الله (الأمير/ ولي العهد السعودي): ٢٦٩
- أنظر أيضاً: المبادرة السعودية

علاوة تكلفة المعيشة: ١٨٣
العمال الأجانب: ١٦٥، ١٩٤ (الحاشية ٢٤)
- الأجور: ١٩٢ - ١٩٥
- الإقامة: ١٩٥ - ١٩٦
- الأمن: ٢٥٤ - ٢٥٦
- البناء: ١٥٦، ٢٦١
- سياسة الإغلاقات: ١٩٥
العمال الفلسطينيون: ١١٩، ١٦٦، ٢٥٥
- استيعاب اليد العاملة: ١٨، ١٨١ - ١٨٣، ٢٥٤
- إسرائيل: ١١٥، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٦٥، ٢٣١
- التخويلات: ١٨٤
- تكاليف اليد العاملة: ٢٥٨ - ٢٥٩
- التوظيف المحلي: ١٢٥
- سوق العمل الإسرائيلية: ١٨، ٥٦، ١١٤ - ١٢٤، ٢١٢ - ٢١٣
- الصهيونية: ١٦٧
- العمال الأجانب: ١٩٢ - ١٩٣
- قطاع البناء: ١١، ٢٣، ١٢٠ - ١٢١، ١٩٦، ٢٤٣
- المجتمع: ٤٧ - ٤٨
- المستعمرات: ٢٥٠
- أنظر أيضاً: تدفق العمال؛ هجرة العمال
العمال اليهود: ١٧٣
العمل:
- الأراضي: ٤٤ - ٤٥، ٨١ - ٨٢، ٢٤٥ - ٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٣
- البروتوكول الاقتصادي: ٢٢٢ - ٢٢٤
- تكاليف: ١٤٦ - ١٤٧، ٢٥٨ - ٢٦٠
- الفائض: ٣٠ - ٣٥
- أنظر أيضاً: استيعاب العمال؛ انتقال اليد العاملة؛ تسريح اليد العاملة
عملية السلام: ٨٣، ٩٤، ١٣٣، ١٩٧، ١٩٨
- أنظر أيضاً: اتفاق أوسلو
عمير، ش.: ١٨٤، ٢١٧
العوامل الأسرية: ١٣٤ - ١٣٥، ١٤٠ - ١٤١، ١٤٩، ١٥١ - ١٥٣
عوامل الجذب والدفع: ٢٥، ١٢٧ - ١٣٣
العوامل الديموغرافية: ١١٢ - ١١٣
عوائد صك العملة: ٦٤

(غ)

غازيت: ٥٣، ٥٤ (الحاشية ١٢)
غانغ: ٢٨
غفعات زئيف (مستعمرة): ٩٠، ٩٣، ١٠٢
غور الأردن: ٢٢٧
- الجدار الفاصل: ٢٧٢
- الشريط الأمني: ٧٨
- المستعمرات: ٨٣، ٨٧، ٨٨، ١٤٤، ١٤٥، ٢٢٠
- المصادرات: ٨١
- منطقة منزوعة السلاح: ٢٢٨
- المياه: ١٥٣
غوش إيمونيم (مستعمرة): ٨٢ (الحاشية ٣)، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٢٤٢
غوش عتسيون (مستعمرة): ٧٩، ٢٢٠

(ف)

فافو: أنظر: مسح
فرسخ، ليلى: ١- ٣، ١٨٤
فرض الضرائب: ٥٦، ٩٧، ٩٨، ١٦٨
الفصل: ٩٧، ٩٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٢٦ - ٢٢٨
- أنظر أيضاً: قطاع غزة - الفصل
الفقر: ٢٠٧، ٢١٤، ٢٦٧ - ٢٦٨

فلسطين: ٧ - ٩
- الأراضي: ١٣ - ١٥، ٢١٥
- الأيديولوجيا: ٦٨
- البطالة: ١٢٨
- الديموغرافيا: ١٧
- الزراعة: ١٤٠ - ١٤٣، ١٤٦ - ١٤٧، ١٥٢ - ١٥٥، ١٦٣
- الصادرات: ١٤٧
- القوة العاملة: ٧، ١٢٥، ٢٦٥
- المياه: ١٥٥
- أنظر أيضاً: الاقتصاد الفلسطيني؛ الدولة الفلسطينية
الفلسطينيون: ١٥ - ١٦
- الإحصاء: ٥٠ - ٥١
- الأراضي: ٢٣، ٢٣٨ (الحاشية ٧)
- الضرائب: ٥٥، ٩٧ - ٩٨
- الطرد: ٦٨
- في إسرائيل: ١٥، ١٦، ٥٠، ٢٦٠
- القدس الشرقية: ٥٠، ١٠٩
- الهجرة: ١١٢ - ١١٤
الفلسطينيون الإسرائيليون: ١٠، ١٦٦ - ١٦٧، ١٧٦ - ١٧٨
فولب، هـ.: ٣٧ - ٣٨
فيشيلسون، ج.: ١٧٤
فيلدس، ج.: ٢٥

(ق)

القادري: ١٣٥، ١٣٦
قانون ترقية الحكومة الذاتية للبانتو: ٢١٣ (الحاشية ١٨)
القانون الدولي: ٨٢ - ٨٣، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٦٧
قانون سلطات البانتو: ٢١٣ (الحاشية ١٨)
قانون مواطنة أراضي البانتو: ٢١٣ (الحاشية ١٨)
القدس: ٩٠، ٩١، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٣٤
- إنتاج البناء: ١٨٨
- بناء المساكن: ٢٣٣ - ٢٣٥
- تحويلها إلى حاضرة: ١٠٥
- التهويد: ١٠٥
- هجرة اليد العاملة: ١٨٨، ٢١٢
القدس الشرقية: ٩١، ٢٧٣
- الاحتلال: ١٠٩، ٢٧١
- الصهيونية: ١
- الضفة الغربية: ٧٩
- الفلسطينيون: ٥٠
- الفلسطينيون الإسرائيليون: ٥١، ٩٢، ٢٠٩
- الكنيست: ٥٠
- مجلس الأمن: ٤٩
- المستعمرات: ٨٣ - ٨٤، ٨٨
- المستوطنون: ٢٣٥، ٢٦٩
- اليهود: ٩٢
قرارات الأمم المتحدة: ٢٧٣
- القرار ١٩٤: ٢٧١
- القرار ٢٣٧: ٤٨
- القرار ٢٤٢: ١٣، ٤٩، ١٠٦، ٢٠٠، ٢٦٩
- القرار ٣٣٨: ٢٠٠، ٢٦٩
- القرار ١٣٩٧: ٨، ٢٦٩
قطاع البناء:
- الأجور: ٢٥٦
- استيعاب العمال: ١٧٦ - ١٨٠، ٢٦٠
- الإعفاءات من الضرائب: ٩٩
- أعمال الأساسات: ٢٥٢، ٢٥٨
- الأعمال الأولية: ١٨٤ - ١٨٥، ٢٥٨
- تجنيد اليد العاملة: ١٨٣ - ١٨٥
- التكاليف: ١٦٥، ٢٥٦ - ٢٥٩

- التوزيع العرقي: ١٢٣، ١٧٧
- الحدود: ٢٣٥
- حصة إجمالي الناتج المحلي: ٦٠
- رأس المال: ١٨٦ - ١٨٧، ١٨٣ (الحاشية ١٦)
- العمال الأجانب: ٢٥٦، ٢٦١
- العمال الفلسطينيون: ١٠، ٢٣، ١٢١، ١٩٦، ٢٣٢، ٢٤٣
- المستعمرات: ٤٥، ٢٣٠ - ٢٣١، ٢٦٨
- الناتج: ١٨٠، ١٩١، ١٧٨ (الحاشية ١٣)
- أنظر أيضاً: إسرائيل؛ بناء المساكن؛ المقاولون من الباطن

قطاع التعدين: ١٢١
قطاع الخدمات: ١٢، ٦٠، ٦٣، ٧٢، ١٢٢، ٢٦٤
القطاع العام:
- بناء المساكن: ١٨٨ - ١٩٠، ٢٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩
- الدولة: ٦٦
- المستعمرات: ٢٥٤

قطاع غزة: ٣، ١٠٣
- إجمالي الناتج القومي: ٧، ٥٦ - ٥٨
- إجمالي الناتج القومي للفرد: ٢٠٧
- إجمالي الناتج المحلي للفرد: ٢٠٧
- أراضي الدولة: ٨١
- إسرائيل: ٧ - ١٠، ٢٠٢ - ٢٠٣
- انتقال اليد العاملة: ٤٣ - ٤٥
- الأونروا: ٦٠
- البطالة: ٨، ١١١، ٢٠٧ - ٢٠٩، ٢٦٧، ٢٦٨
- تباينات الأجور: ١٣١، ١٨٢
- التجارة: ١٤٧، ٢٠٩
- تدفق العمال: ١١٥ - ١١٨
- تركيبة السكان: ٥٢، ١١٣
- تعطيل التنمية: ٤٧ - ٤٨
- تقسيم: ٢١٩ - ٢٢١، ٢٦٦
- تنقل اليد العاملة: ١٩٨
- حرب الأيام الستة (١٩٦٧): ٤٩
- الحكم العسكري: ٥٠
- خطة الانسحاب الإسرائيلية: ٢٧٥
- الزراعة: ١٣٦ - ١٣٨، ١٤٠ - ١٤٣، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤ - ١٥٥
- سكان المدن: ٥٢ (الحاشية ٧)
- سوق العمل: ١٢٣ - ١٢٤
- سياسة الأراضي: ٩٥، ١٤١، ١٤٣ - ١٤٤
- سياسة المياه: ١٤١، ١٤٣
- الضفة الغربية: ٢٧٥
- عمال البناء: ١٧٦ - ١٧٨، ١٨٢
- الفصل: ٨، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٦ - ٢٢٨، ٢٦٥، ٢٧١ - ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦
- اللاجئون: ٥٠، ٥٢، ٥٣
- المستعمرات: ٨٣، ١٤٥، ٢٣٦
- مصر: ١١
- معدل الخصوبة: ١١٢ - ١١٣
- اليد العاملة: ١١٠، ١٢٤ - ١٢٥

القيّم على أملاك الغائبين: ٨١
القيمة الفائضة: ٣١

(ك)

الكتاب الإحصائي السنوي للقدس: ٥٢ (الحاشية ٦)
كريات أربع (مستعمرة): ١٠٢
كريات سيفر (مستعمرة): ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٢ - ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦٠

الكساد الاقتصادي: ١٥٢
الكفاف: ٣١، ٣٣ - ٣٥، ١٣٦، ٢٤٧
كلايمن، إ.: ٦٥، ٦٧، ١٧٤، ٢١٧
كنفاني، ن.: ٢٠٤، ٢١٨ (الحاشية ٢٤)
كوك، أ. ي.: ٨٢
كوك، ز. ي.: ٨٢
كيمرلينغ، ب.: ١٣

(ل)

اللاجئون: ٥٠، ٥٢، ١٩٩ - ٢٠٠
اللجان الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة: ٢٠٠
اللجنة الاقتصادية المشتركة: ٢٢٤
اللجنة المشتركة للشؤون المدنية: ٢٢٥ - ٢٢٦
لفين - إيشتاين: ١٧٣
لوكاس، ر. إ.: ٢٩
لويس، أ.: ٣٣، ٤١، ١٣٦
ليبتون، م.: ٢٩
ليسوتو: ٢٣ - ٢٤، ٦٣

(م)

ماركس، كارل: ٣٠، ٣١، ٣٥، ١٢٥
المبادرة السعودية (٢٠٠٢): ٨
- أنظر أيضاً: عبد الله (الأمير)
مجلس التخطيط الإسرائيلي الوطني: ١٨٨
المجلس الوطني الفلسطيني: ٢١٩، ٢٢٠
المحاصيل الموسمية: ٣٤، ١٥١، ١٥٦، ٢٤٧
محكمة إسرائيل العليا: ٢٧٣
محكمة العدل الدولية: ٢٧٣
المخطط الوطني: ٩٣، ١٨٨، ١٨٩، ٢٣٤
مخيم الجلزون للاجئين: ٢٠، ٢٣٢، ٢٥٢ (الحاشية ١٦)
- العمال: ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠
مخيمات اللاجئين: ١٠ - ١١
مرتفعات الجولان: ٤٨
المساعدات الدولية: ٦٣، ١٥٦ - ١٥٧
المستعمرات: ٨٤، ٨٥
- الإحصاءات: ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٤٤، ٢٣٦
- أراضي الدولة: ٢٠١
- البناء: ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦٨، ٢٦٩
- التقسيم إلى بانتوستانات: ٢٢٢
- التمويل: ٩٨ - ١٠١
- التوظيف: ١١٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٠
- دروبلس: ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٤
- الدمج: ٢٤٣
- غور الأردن: ٨٣، ٨٧، ٨٨، ١٤٥، ٢٢٠
- القدس الشرقية: ٨٣، ٨٤، ٩٠
- القطاع العام: ٢٥٤
- اللاشرعية: ١٥، ٨٢، ٨٣، ٢٠١، ٢٢٠
- المراكز الصناعية: ٩٠
- مصادر المياه: ١٤٥، ١٥٥
- مصادرة الأراضي: ٧٩، ٢٣٨
- هجرة اليد العاملة: ٨، ١٧٠، ١٧١، ١٩٣، ٢٢٩
- أنظر أيضاً: الضفة الغربية؛ قطاع غزة
المستوطنون:
- الإحصاءات: ٨٨، ٨٩، ٩٤
- التوزيع: ١٠٢
- خلق الوقائع: ٢٤٢ (الحاشية ١٣)

- الدعم: ١٠٠ (الحاشية ١٩)
- الزراعة: ٣٦
- الضفة الغربية: ٢٦٩
- القدس الشرقية: ٢٣٨، ٢٦٩
- كمقيمين إسرائيليين: ٩٧ (الحاشية ١٤)
- المتدينون/العلمانيون: ١٠٠، ١٠١

مستويات المهارة: ٢٣، ٢٨، ٤٢، ١١٧، ١٢٠، ١٧٤
مسح فافو: ١١٩
المسنون:
- نفوذهم: ٣٧

مشروع ألفر: ٢٢٧
مشروع ألون:
- السياسة الإقليمية: ٥٠، ٦٧، ٨٤ - ٨٥، ٨٨، ١٠٥، ٢١٩
- عمليات الضم: ٧٨ - ٧٩
- غور الأردن: ٢٧٢
- الفلسطينيون: ٢٢٦

مشروع براك: ٢٢٧، ٢٦٦
مشروع دروبلس: ٨١، ٨٦
- التوسع: ٩٠
- المستعمرات: ٨٤ - ٩٠، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨

مشروع شارون: ٨١، ٨٥، ٢٢٧
مشروع نتنياهو/ألون (١٩٩٧): ٢٢٧
مصادر المياه:
- الزراعة: ١٤٤ (الحاشية ١٥)
- السيطرة على: ٥٥، ١٤٢، ١٥٢ - ١٥٥، ١٦٣
- الضفة الغربية: ٤٩ (الحاشية ٣)، ٥٠
- قطاع غزة: ٤٩ (الحاشية ٣)
- المستعمرات: ١٤٥، ١٦٣

مصادرة الأراضي: ١٦٦ (الحاشية ١)
- أراضي الدولة: ١٤٣
- الأمر العسكري رقم ٣٧٨: ٢٧٢
- الأمم المتحدة: ٤٨ - ٤٩
- بناء الطرق: ٢٥٠
- تسريح اليد العاملة: ١٣ - ١٥، ٤٣، ٢٤٨، ٢٥٠
- دولة إسرائيل: ٢٣
- الضفة الغربية: ٧٩
- غور الأردن: ٨١، ٨٣
- المستعمرات: ٢٣٨

مصادرة الملكية: ٧٠
مصر: ١١، ٧٥، ٨٣
معادلات كسب الرزق: ١٣٤ - ١٣٥
- أنظر أيضاً: الأجور

معاليه أدوميم (مستعمرة): ٩٠، ٩٣، ١٠١، ١٠٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٢
معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩): ١٩٩ (الحاشية ٥)
معبر إيرز: ٩٨، ١٠٥، ٢٢٠، ٢٦٥
- أنظر أيضاً: نقاط التفتيش

معبر كارني: ٢٢٠
- أنظر أيضاً: نقاط التفتيش

معدل الخصوبة: ١١٢ - ١١٣
معدلات التوظيف: ١٣٥ - ١٣٦
معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج): ٢٣٥، ٢٣٨
معهد فافو: أنظر: مسح
مفاوضات طابا (٢٠٠١): ٢٣١
مفاوضات مدريد: ٩٢
مفهوم أرض الميعاد: ٤٩
مقاربة الاقتصاد السياسي: ١٧، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٢، ٦٧ - ٧٠، ١٢٧
مقارنة إسرائيل/المستعمرات: ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢ - ٢٥٤، ٢٥٩
المقاولون: ٤١، ١٦٩، ١٨٣ - ١٨٧، ١٩٥، ٢٤٢

المقاولون الفلسطينيون من الباطن: ٢٥٢ - ٢٥٦
المقاولون من الباطن: ٢٠، ٢٣١ (الحاشية ٣)
ـ استيعاب اليد العاملة: ٢٥٢ - ٢٥٦
ـ التقسيم إلى بانتوستانات: ٢٥٤
ـ العمل في المستعمرات: ٢٥١
ـ عمير: ١٨٤، ١٨٥
ـ الفلسطينيون: ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٣ - ٢٥٥
ـ هجرة اليد العاملة: ٢٨، ١٦٩، ٢٦٤
مكاتب التشغيل الإسرائيلية: ١٦٧ - ١٧١، ١٧٤، ١٨٤، ٢٢٣
مكاتب التوظيف الفلسطينية: ٢٣٢
المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي: ١٩ - ٢١، ٥٠ - ٥٢، ١١١، ١٣٥
المكسيك: ٢٩، ١٢٢
ملبس (قرية): ٢٣٢
ملكية الأراضي: ١٣٨ - ١٣٩
الممر الآمن: ٢٢٠، ٢٦٩
منتجو الأسمنت والخرسانة: ٢٥٨ - ٢٥٩
منطقة التجارة الحرة: ٢٠٣
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٩٩ (الحاشية ٣)
المنظمة الصهيونية العالمية: ٨٣، ٨٤، ٩٨، ٩٩
المنهج الاقتصادي: ٦٥ - ٦٧
مؤتمر القمة العربية (بيروت، ٢٠٠٢): ٢٦٩
المؤسسات: ٣٠، ٣٨ - ٣٩، ٤٠ - ٤١، ١٤١ - ١٤٦، ٢٢٤ - ٢٢٦، ٢٥٠
مؤسسة البانتو للاستثمار: ٢١٤
موديعين (مستعمرة): ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٦
مورفي، إ.: ٣٧ - ٣٨
الموسى، س.: ٢١٨
ميلاسو، ك.: ٣٧، ٣٨

(ن)

نابلس: ٢٧٢
نظريات الهجرة: ١٢، ٣٨ - ٤٠، ١٢٨
نعلين (قرية): ٢٤٢، ٢٤٣
النقابات: ١٦٨، ١٨٣
النقابة العامة للعمال اليهود: أنظر: الهستدروت
نقاط التفتيش: ١١٥، ٢١٧، ٢٥٠، ٢٦٩
ـ التأخير عندها: ١٧١
ـ أنظر أيضاً: التنقل
نماذج الاختيار المنطقي: ٢٤ - ٢٩، ٤٠ - ٤٢، ١٢٧، ١٢٨
نمو السكان: ٣١، ٥٣، ١١٢ - ١١٤، ١٨٩
نموذج فاي - رانيس: ٣٤
نموذج لويس: ٣٣ - ٣٤
نموذج هاريس - تودارو: ٢٤ - ٢٥، ٣٩ - ٤١، ١٢٨، ١٣٥
نيلي (مستعمرة): ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦٠
نيوبري: ٢٥

(هـ)

هاليفي، ن.: ٢١٧
الهجرة الريفية - المدينية: ٢٤ - ٢٥
هجرة العمال: ١٧، ٢٣ - ٢٤، ٢٨
ـ الأجور: ٦٦
ـ إسرائيل والمستعمرات: ١٧٠ - ١٧١، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٥٠ - ٢٥٤
ـ البطالة: ١٢٨ - ١٢٩
ـ تباينات الأجور: ١٢٩ - ١٣٣
ـ التحويلات المالية: ١٦٨
ـ التسجيل: ١٦٧ - ١٦٨
ـ تل أبيب: ١٨٨

- التنقل: ٤٤ - ٤٥، ١٢٨ (الحاشية ١)، ١٩٦
- جنوب إفريقيا: ١٢٢
- حجم العائلة: ١٣٤ - ١٣٥
- الحقوق: ٢٢٦
- الريف: ١٠ - ١١، ٢٣، ٢٣١
- الزراعة الإسرائيلية: ١٦٢
- السن: ١١٩، ١٢٠، ١٣٤ - ١٣٥
- الطلب الإسرائيلي: ٥٤ (الحاشية ١٢)، ١١٠، ١٢٩، ١٧٢ - ١٧٦، ١٩٢
- العوامل البنيوية: ١٦٣
- الغير الشرعية: ١٦٩، ١٧١، ٢٥٤
- فرض الضرائب: ١٦٨
- القدس: ١٨٨، ٢١٢
- قطاع البناء: ١٢٠ - ١٢٢
- قطاع الخدمات: ١٢٣
- مخيمات اللاجئين: ١٠ - ١١، ٢٣، ٢٣٢
- المستعمرات: ٨، ١٩٤، ٢٢٩ - ٢٣٠
- مستويات المهارة: ٢٣، ٢٨، ٤٢، ١٢٠
- المكسيك: ١٢٢
- الموقتة/الدائمة: ٢٧ - ٢٨، ٣٥ - ٣٨، ٤٢
- أنظر أيضاً: العمال الفلسطينيون

هجرة الفلسطينيين: ١١٢، ١١٤
الهجمات الاستشهادية: ١٩٨، ٢١٨، ٢٧١
الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود): ١٦٨، ١٨٣ - ١٨٤

(و)

واينبلات، ج.: ٢١٨
وثيقة بيلين - إيتان: ٢٢٧
وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية: ١٠٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢ - ٢٤٣
وزارة الزراعة الإسرائيلية: ١٤٧ - ١٥٢
وزارة العمل الإسرائيلية: ١٦٧ - ١٦٨، ١٩٥، ٢٢٢ - ٢٢٣
الوطن اليهودي: ٦٧
وكالات الأمم المتحدة: ٦٠
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): أنظر: الأونروا

(ي)

اليد العاملة: ٥٠ - ٥٣، ١١٩ - ١٢٢
- التعليم: ١٠٩ - ١١١
- العمال الفلسطينيون: ١٢٧، ٢١٥
- معدلات مشاركة الإناث: ١١٣
- معدلات مشاركة الذكور: ١١٣ - ١١٤
- نموها: ٧، ٤٥، ٤٧، ٥٢، ١٠٩ - ١١٣، ١٢٧
- اليد العاملة المعروضة: ١٣٦، ١٤٠، ٢٦١

اليهود الأوروبيون/الشرقيون: ١٦٧
يهودا (منطقة): ٧٩، ٨٢، ٢٧٣
يونغ: ١٠٢، ٢٢٦